الإسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

*ماذا بعد الحكم ببراءة المتهمين فى قضية المحجوب ؟
عاطف فرج المصور #٩٣/٠٨/٢٠ ٥٠٥

*طلائع الفتح وملاحظات امنية على محاولة اغتيال الالفى
عادل دسوقى الحياة #٩٣/٠٨/٢٠ ٥٠٦

*غدا الحكم فى قضية الشوقيين
الشعب #٩٣/٠٨/٢٠ ٥٠٨

*عدالة مفتوحة العينين
محسن محمد اخبار اليوم #٩٣/٠٨/٢١ ٥٠٩

*الاحكام العسكرية فى الشوقيين
الحقيقة #٩٣/٠٨/٢١ ٥١٣

*نظر دعوتى المخاصمة فى قضية عمر عبدالرحمن اليوم
الاهرام #٩٣/٠٨/٢٢ ٥١٤

*طلائع الفتح ومحاولة اغتيال وزير الداخلية
جمال كمال الجمهورية #٩٣/٠٨/٢٢ ٥١٥

*من هنا بدات رحلة ضياع ضياء
محمد تهامى المساء #٩٣/٠٨/٢٢ ٥١٨

*بعد الحكم ببراءة المتهمين فى قضية المحجوب
احمد الشيخ السياسى #٩٣/٠٨/٢٢ ٥٢١

*رئيس نادى القضاة يرد على رويتر
عادل السنهورى العربى #٩٣/٠٨/٢٢ ٥٢٣

*الاعدام لـ ٤ والمؤبد لـ٣ والاشغال والسجن لـ ١٨ وبراءة ٨
الاهرام #٩٣/٠٨/٢٢ ٥٢٤

*نصر الاحكام فى قضية السطو على محلات الذهب
عبد الحميد شعير الاهرام #٩٣/٠٨/٢٢ ٥٢٥

*حكمت المحكمة ببراءة(...) القتلة وتجار المخدرات والمرتشون يفلتون من العقاب
سيد عبدالمنعم حريتى #٩٣/٠٨/٢٢ ٥٢٦

*قضية احداث زينهم امام المحكمة العسكرية اليوم
الاخبار #٩٣/٠٨/٢٣ ٥٣٠

*اعترافات مثيرة للمتهمين فى تنظيم طلائع الفتح
عبد الحميد شعير الاهرام #٩٣/٠٨/٢٣ ٥٣١

*حظر النشر فى قضية احداث زينهم زطلائع الفتح امام المحكمة العسكرية غدا
الحياة #٩٣/٠٨/٢٤ ٥٣٢

*المحكمة العسكرية تقرر حظر النشر فى قضية زينهم
الاهرام #٩٣/٠٨/٢٤ ٥٣٣

*لجنة الحريات بنقابة المحامين تشيد بالحكم الاخير فى قضية المحجوب
جمال امبابى الشعب #٩٣/٠٨/٢٤ ٥٣٤

*اساتذة وسياسيون يشيدون بحكم القضاء فى قضية المحجوب
محمد مغربي   الشعب   #٩٣/٠٨/٢٩   ٠٣٥

*المحكمة العسكرية تستأنف نظر قضية طلائع الفتح اليوم
حسين فتح الله   الاهرام   #٩٣/٠٨/٢٥   ٠٣٨

*الارهاب بالصوت والصورة
فاروق الشاذلي   اخبار الحوادث   #٩٣/٠٨/٢٦   ٠٣٩

*اضافة متهمين جديدين الى قرار الاتهام
حسين فتح الله   الاهرام   #٩٣/٠٨/٢٦   ٠٤٢

*التنظيمات الارهابية تتنافس اعلاميا والاجهزة الامنية تتعقبها دوليا
الحوادث   #٩٣/٠٨/٢٧   ٠٤٣

*اختفاء قائمة الشهود والاسلحة والمتفجرات والاحراز
عماد محجوب   الشعب   #٩٣/٠٨/٢٧   ٠٤٥

*العبوة المستخدمة فى حادث وزير الداخلية ٦ كيلو ديناميت و٢٢ كيلو اجساما صلبة
محمد صلاح الزهار   الاخبار   #٩٣/٠٨/٢٧   ٠٤٦

*العبوة المتفجرة تحتوى على ٢٨ كيلو اجسام حديدية وديناميت
احمد موسى   الاهرام   #٩٣/٠٨/٢٧   ٠٤٧

*المتهمون لم يتعرضوا للتعذيب
احمد الشيخ   السياسي   #٩٣/٠٨/٢٩   ٠٤٨

*قضية المتهمين باغتيال المحجوب براءة تحتاجها اعادة محاكمة ؟
الوسط   #٩٣/٠٨/٢٩   ٠٤٩

*مواجهة ساخنة بين المحامين والموكلين والمتهمين
فاروق الشاذلى   الاخبار   #٩٣/٠٨/٣٠   ٠٥٠

*تأجيل قضية زينهم الى ٧ سبتمبر
الوفد   #٩٣/٠٨/٣٠   ٠٥١

*المحكمة العسكرية تواجه المتهمين بجرائمهم
احمد فؤاد   الاهرام   #٩٣/٠٨/٣٠   ٠٥٢

*المحكمة العسكرية ستقرر اعدام ١٣ متهما فى قضية الشوقيين
عماد محجوب   الشعب   #٩٣/٠٨/٣٠   ٠٥٣

*ماذا جرى في آخر جلسة علنية ولماذا اتخذوا قرارا بحظر النشر ؟
عماد محجوب   الشعب   #٩٣/٠٨/٣١   ٠٥٤

*متى تتوقف سياسة الاعدام بالجملة ؟
عبد الحليم مندور   الشعب   #٩٣/٠٨/٣١   ٠٥٨

*الثلاثاء القادم بدء سماع شهود [illegible]
اخبار الحوادث   #٩٣/٠٩/٠٢   ٠٦١

*سياسة الارهابي
اخبار الحوادث   #٩٣/٠٩/٠٢   ٠٦٥

*سماع ٦ من شهود الا ثبات
الا خبار #٩٣/٠٩/٠٢ ٥٦٨

*بدون اعلام قانون للمتهمين محاكمة طلائع الفتح ٢ غدا
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٩/٠٣ ٥٦٩

*اخلاء سبيل احمد المتهمين لمرضة وتاجيل نظر القضية الا ربعاء القادم
الا هرام #٩٣/٠٩/٠٥ ٥٧٠

*٦٦ متهما فى قضية تنظيم طلائع الفتح "٢"
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/٠٩/٠٥ ٥٧١

*الا تفاق الجنائى عمليات ارهابية اسلحة ومفرقعات بدون ترخيص
جمال عبدالرحيم الجمهورية #٩٣/٠٩/٠٥ ٥٧٤

*المحكمة العسكرية العليا فى القاهرة تستانف النظر فى قضية طلائع الفتح
الشرق الا وسط #٩٣/٠٩/٠٦ ٥٧٨

*هدفنا السلطة وطريقنا الا غتيالا ت
خالد صلاح العربى #٩٣/٠٩/٠٦ ٥٧٩

*ضبط اسلحة ومفرقعات ومسامير بأوكار المتهمين
الجمهورية #٩٣/٠٩/٠٧ ٥٨١

*وسط اخطاء قانونية ودستورية محاكمة طلائع الفتح ٣ السبت القادم
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٩/٠٧ ٥٨٢

*المحكمة العسكرية تستمع لشهود الا ثبات فى قضية زينهم
الا هرام #٩٣/٠٩/٠٨ ٥٨٤

*المحكمة تامر باخلاء سبيل المتهم المعوق من المحكمة
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٩/٠٩ ٥٨٥

*الحكم فى قضية زينهم الا ربعاء القادم
الا هرام #٩٣/٠٩/١٠ ٥٨٦

*محاكمة المتهمين بالتخطيط لا غتيال رئيبس الجمهورية خلال ايام
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٩/١٠ ٥٨٧

*متهمون جدد فى محاولة اغتيال وزير الداخلية
الحقيقة #٩٣/٠٩/١١ ٥٨٨

*التاجيل لجلسة الا حد واحالة متهما للطب الشرعى
فوزى عوضين الجمهورية #٩٣/٠٩/١٣ ٥٨٩

*جمال الدين ينفى اى دور قيادى له فى طلائع الفتح
العربى #٩٣/٠٩/١٣ ٥٩٠

*ارسال المتهمين للطب الشرعى وتمكين احدهم من اداء الا متحانات
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٩/١٤ ٥٩١

*تاجيل قضية الجزء الثانى لطلائع الفتح لجلسة ٢٠ سبتمبر
احمد راضى الوفد #٩٣/٠٩/١٤ ٥٩٢

*مبارك صدق على احكام قضية الشوقيين
عماد محجوب — الشعب — #٩٣/٠٩/١٤ — ٥٩٣

*المحكمة ترفض شهادة المنقبات
الا خبار — #٩٣/٠٩/١٥ — ٥٩٥

*طلائع الفتح الا سلامى تعتبر السرقة والقتل حلالا شرعا
ثروت شلبى — الا هالى — #٩٣/٠٩/١٥ — ٥٩٦

*تثبيت احكام باعدام اربعة
الحياة — #٩٣/٠٩/١٥ — ٥٩٩

*فشل خطة لا غتيال الدكتور بطرس غالى فى زيارتة الا خيرة للقاهرة
احمد موسى — الا هرام — #٩٣/٠٩/١٦ — ٦٠٠

*الا عدام لـ ٢ والمؤبد لـ ٤ وبراءة ٢
الا هرام — #٩٣/٠٩/١٦ — ٦٠١

*الا عدام لـ ٢ والمؤبد لـ٤ وبراءة ٢ من المتهمين
عبد الحميد شعير — الا هرام — #٩٣/٠٩/١٦ — ٦٠٢

*خمس طلائع للشر
اخبار الحوادث — #٩٣/٠٩/١٦ — ٦٠٣

*الا عدام لـ ٢ والمؤبد لـ ٤ والبراءة لـ ٢
فاروق الشاذلى — الا خبار — #٩٣/٠٩/١٦ — ٦٠٦

*رفض طلب رد محكمة امن الدولة بالفيوم حول نظر قضية عمر عبدالرحمن
سيد الشورة — الوفد — #٩٣/٠٩/١٧ — ٦١١

*محاولا ت لا لصاق تهمة التفجيرات بالجماعات الا سلامية
عماد محجوب — الشعب — #٩٣/٠٩/١٧ — ٦١٢

*المتهمون اتخذوا من الدين شعار لا رتكاب ابشع الجرائم
عبد الحميد شعير — الا هرام — #٩٣/٠٩/١٩ — ٦١٣

*المتهمون ارتكبوا ابشع الجرائم وخالفوا الشريعة بتكفير المسلم
الا خبار — #٩٣/٠٩/١٩ — ٦١٤

*احالة ٢٠٠ متطرف الى محكمة امن الدولة العليا بدلا من المحكمة العسكرية
نجوى عبد العزيز — الوفد — #٩٣/٠٩/١٩ — ٦١٧

*النيابة تطالب باعدام ٩ ارهابيين بينهم قاتل د. فوده
جمال عبدالرحيم — الجمهورية — #٩٣/٠٩/٢٠ — ٦١٨

*المحكمة العسكرية تفض الا حراز المضبوطة
عبد الحميد شعير — الا هرام — #٩٣/٠٩/٢١ — ٦٢٠

*من هو ابوشهيرة السعودى ممول تنظيم الجهاد ؟
فاروق الشاذلى — اخبار الحوادث — #٩٣/٠٩/٢٣ — ٦٢١

*رفض دعوى المخاصمة فى قضية عمر عبدالرحمن
احمد طلعت — الا هرام — #٩٣/٠٩/٢٣ — ٦٢٤

*المتهمون عاشوا على الا رض فسادا وتطالب بتوقيع اقصى العقوبات عليهم
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٩/٢٣ ٦٢٥

*كشف تنظيم اصولى جديد واعتقال ١٥ متطرفا فى اسيوط
الحياة #٩٣/٠٩/٢٤ ٦٢٧

*الدفاع يطالب ببطلان الا عترافات المنسوبة للمتهمين
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٩/٢٦ ٦٢٨

*المحكمة العسكرية العليا تواصل سماع الدفاع عن طلائع الفتح
الا هرام #٩٣/٠٩/٢٨ ٦٢٩

*القاهرة تصدر الا ربعاء الحكم فى اغتيال فوده
الشرق الا وسط #٩٣/١١/٢٦ ٦٣٠

*تنفيذ الا عدام شنقا فى ارهابيين بقضية زينهم
حسين فتح اللة الا هرام #٩٣/١١/٢٨ ٦٣١

*تنفيذ حكم الا عدام فى الا رهابيين المشاركين فى قضية زينهم
الا هرام #٩٣/١١/٢٨ ٦٣٢

*اعدام متهمين ادينا بحادث زينهم فى مصر
الشرق الا وسط #٩٣/١١/٢٨ ٦٣٣

*القصاص لضحايا زينهم
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/١١/٢٨ ٦٣٤

*البحث عن ثلاثة ارهابين من تنظيم طلائع الفتح نفذوا الجريمة
مريد صبحى الا هرام #٩٣/١١/٢٨ ٦٣٦

*الا ربعاء الحكم فى قضية فرج فودة
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/١١/٢٨ ٦٣٧

*١١ متهما من طلائع الفتح فى محاولة اغتال عاطف صدقى
الا خبار #٩٣/١١/٢٩ ٦٣٩

*التصديق على احكام طلائع الفتح وتنظيم الـ ١٩
الا هرام #٩٣/١١/٣٠ ٦٤٠

*التصديق على اعدام ١١ ارهابيا
الا هرام #٩٣/١١/٣٠ ٦٤١

*التصديق على احكام باعدام ١١ من اعضاء الجهاد والجماعة الا سلامية
محمد صلاح الدين الحياة #٩٣/١١/٣٠ ٦٤٢

*اصابة ضابط وشرطيين فى الفيوم واعتقال ٥٢ من الجماعة الا سلامية
الحياة #٩٣/١٢/٠١ ٦٤٤

*الحكم اليوم فى قضية اعتيال فرج فودة
الا هرام #٩٣/١٢/٠١ ٦٤٥

*احالة اوراق المتهم الا ول فى قضية اغتيال فرج فودة للمفتى
عبدالغفار رشدى الا هرام #٩٣/١٢/٠٢ ٦٤٦

*احالة اوراق المتهم الا ول فى قضية فرج فودة الى المفتي
الا هرام #٩٣/١٢/٠٢ ٦٤٧

*الا عدام للمتهم الا ول فى قضية فرج فودة
الحياة #٩٣/١٢/٠٢ ٦٤٨

*القبض على ٧ ارهابيين فى محاولة اغتيال صدقى
الا هرام #٩٣/١٢/٠٤ ٦٥٠

*اعترافات تفصيلية للارهابيين امام نيابة امن الدولة
الا هرام #٩٣/١٢/٠٥ ٦٥١

*الا رهابيون يدلون باعترافات مثيرة فى حادثي رئيس الوزراء ووزير الداخلية
مصطفى الجمل الا هرام المسائى #٩٣/١٢/٠٥ ٦٥٢

*القبض على الجناة فى حادث صدقى
محمد زكى الوفد #٩٣/١٢/٠٥ ٦٥٤

*تلقينا تكليفات الا غتيال من ايمن الظواهرى الموجود بجنيف
خديجة عفيفى الا خبار #٩٣/١٢/٠٥ ٦٥٦

*القبض على ٩ ارهابيين من الجناح العسكرى لطلائع الفتح
الا هرام #٩٣/١٢/٠٥ ٦٥٧

*المتهمون تجراوا على الله واصدروا فتاواهم المضللة ليستحلوا القتل والتخريب
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/١٢/٠٦ ٦٦٠

*تدربت فى افغانستان على استخدام الريموت كنترول
الا خبار #٩٣/١٢/٠٦ ٦٦٤

*المتهمون تلقوا تريبات عسكرية فى مصر والخارج
حسين فتح اللة الا هرام #٩٣/١٢/٠٧ ٦٦٥

*مفاجاة جديدة فى قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/١٢/٠٧ ٦٦٨

*شهادة شقة في عدالة ونزاهة القضاء العسكرى
حسين فتح اللة الا هرام #٩٣/١٢/٠٨ ٦٦٩

*حبس ٤٢ متطرفا اشتركوا فى احداث شغب باسيوط
الا هرام #٩٣/١٢/٠٨ ٦٧٢

*التماسات قضايا طلائع الفتح
الا هرام #٩٣/١٢/٠٩ ٦٧٣

*الا عترافات الكاملة لقاتل فرج فودة
فاروق الشاذلى اخبار الحوادث #٩٣/١٢/٠٩ ٦٧٤

*تلقينا التكليفات باغتيال المسئولين من مصطفى حمزه الهارب من حكم بالا عدام
احمد موسى الا هرام #٩٣/١٢/١٠ ٦٨١

*الا شغال الشاقة ١٠ سنوات لـ ٦ متطرفين ببنى سويف
صفوت عبدالجواد الا هرام #٩٣/١٢/١٠ ٦٨٢

*الا شغال الشاقة ١٥ عاما بدلا من الا عدام لـ ٤ متطرفين
محمود النوبى الا هرام #٩٣/١٢/١٠ ٦٨٣

*زعيم طلائع الفتح يهدد بتدبير عملية انتحارية فى حالة اعدام مرتكبى حادث صدقى
الوفد #٩٣/١٢/١١ ٦٨٤

*٩ متهمين فى طلائع الفتح تقدموا بالتماسات اعادة النظر
الا هرام #٩٣/١٢/١٢ ٦٨٥

*احالة قضية محاولة اغتيال صدقى الى القضاء العسكرى
الا هرام #٩٣/١٢/١٥ ٦٨٦

*القضاء العسكرى يتسلم ملفات محاولة اغتيال صدقى
الحياة #٩٣/١٢/١٥ ٦٨٧

*رفض الطعن فى احكام الا عدام بقضية طلائع الفتح
الا هرام #٩٣/١٢/١٦ ٦٨٨

*ارسال ملف قضية صدقى للمدعى العسكرى
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/١٢/١٧ ٦٨٩

*تنفيذ الا عدام فى ١٣ ارهابيين بطلائع الفتح وتنظيم الـ ١٩
الا هرام #٩٣/١٢/١٧ ٦٩٠

*تنفيذ حكم الا عدام فى اثنين من الجماعة وواحد من الجهاد
محمد صلاح الدين الحياة #٩٣/١٢/١٧ ٦٩١

*تنفيذ الا عدام فى ٣ من التنظيمات الا رهابية
الا خبار #٩٣/١٢/١٧ ٦٩٣

*المحكمة تستمع الى مرافعة النيابة فى قضية عمر عبدالرحمن واتباعه
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/١٢/١٩ ٦٩٥

*نيابة امن الدولة تستكمل التحقيقات فى ٤٥ قضية ارهابية وقعت احداثها فى اسوان
الا هرام #٩٣/١٢/٢٠ ٦٩٦

*مامور مركز الفيوم لم يصب برصاص الشرطة
عبدالغفار رشدى الا هرام #٩٣/١٢/٢٠ ٦٩٧

*تنفيذ الا عدام فى ٧ من المحكوم عليهم
الشعب #٩٣/١٢/٢١ ٦٩٨

*تنفيذ حكم الا عدام فى ٦ ارهابيين من طلائع الفتح
حسين فتح اللة الا هرام #٩٣/١٢/٢١ ٦٩٩

*تنفيذ حكم الا عدام شنقا فى ٦ من طلائع الفتح ـ ١
الا خبار #٩٣/١٢/٢١ ٧٠٠

*لا جىء المقابر ... يكشف عن الوجه القبيه لتنظيمة الا رهابى
مصطفى الجمل الا هرام المسائى #٩٣/١٢/٢٢ ٧٠٢

*تحديد اوصاف الجناة فى حادث السطو المسلح على محل مجوهرات عين شمس
سناء عبد المعطى الا هرام #٩٣/١٢/٢٩ ٧٠٤

نهاية الفهرس

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قتل «المحجوب» ؟!

بقلم : جمال بدوى

إذا كان المتهمون الذين حوكموا بتهمة اغتيال رفعت المحجوب ورفاقه أبرياء ـ كما أكدت محكمة أمن الدولة العليا في حكمها العادل ـ فمن إذن الذى قتل المحجوب ورفاقه على قارعة الطريق، وفى وسط العاصمة، وعلى مشهد من مئات الناس؟ إن المحكمة لم تجد شاهدا واحدا على أن احدا من الماثلين فى قفص الاتهام كان من بين الجناة، ومعنى ذلك ان هؤلاء المتهمين سيقوا إلى قفص الاتهام عن طريق التزوير والتلفيق، وأن القتلة الحقيقيين لا يزالون مطلقى السراح.. وعندما فشلت أجهزة الأمن فى الوصول إليهم لم تجد أمامها إلا ان تقدم أشخاصا أبرياء بتهمة لم يرتكبوها مستعينة فى ذلك بشهادات الزور، أو بوسائل يأباها ضمير العدالة.

ومن المهم ان نقول ان هذه ليست المرة الأولى التى تلجأ فيها أجهزة الأمن إلى تسديد الخانة، والقبض على أبرياء لإيهام الرأى العام بأنها يقظة وقامت بمسئوليتها على الوجه الأكمل. ولهذا التلفيق سوابق فى جرائم محاولة اغتيال حسن أبوباشا والنبوى إسماعيل ومكرم محمد أحمد. وتم القبض على اشخاص قيل إنهم اعترفوا بارتكاب هذه الحوادث.. ثم تبينت براءتهم. ولولا يقظة العدالة لكان من الممكن أن يدفع هؤلاء الأبرياء ثمن جرائم لم يرتكبوها.

ولاشك أن الحكم الذى أصدرته محكمة أمن الدولة فى قضية المحجوب يثير مسألتين هامتين، الأولى: ان ملف قضية اغتيال المحجوب ورفاقه لم يغلق بعد. وبمعنى أدق لم يغلق على الصورة التى أرادها جهاز الأمن.. ويترتب على هذه الحقيقة أن مسئولية جهاز الأمن لاتزال قائمة للقبض على القتلة الحقيقيين وتقديمهم إلى العدالة ليلقوا جزاءهم.. على أن يتخلى جهاز الأمن عن سلوك هذا المسلك المعيب فى تلفيق التهم إلى أبرياء.. وإذا كان الرأى العام يقدر الدور الجليل والعبء الثقيل الذى تتحمله أجهزة الأمن فى تعقب الجريمة، والتضحيات الجسيمة التى يقدمونها فى مكافحة الارهاب (...) إلا أن ذلك لا يعنى التستر على الأخطاء التى يقع فيها بعض رجال الأمن والتحقيق، ولا يمكن تبرير عمليات القسر التى يمارسونها من أجل إغلاق ملفات القضايا بأى شكل.

أما المسألة الثانية التى تعرض لها حكم المحكمة فهى الأهم والأخطر لأنها تتعلق بالممارسات غير الإنسانية ضد المتهمين. لقد أدانت المحكمة فى بيانها هذا المسلك العدوانى. وأكدت ان القسر شمل جميع المتهمين فلم ينج أحد منهم من التعذيب، وأثبت المحققون عند استجوابهم وجود اصابات بهم، كما أكدت التقارير الطبية تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط، وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومواطن العفة منهم. وتعليقهم وهم معصوبو الأعين بقصد انتزاع الاعترافات منهم وتكرارها بعد كل استجواب، وأكدت المحكمة ان بعضهم أصيب بما يشبه الشلل فى أطرافه العلوية.. وقالت المحكمة إن الضمير القضائى يأبى أن يتسلح رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة فى مواجهة أعزل يرسف فى الأغلال والقيود، ومعصوب العينين فى محاولة لحمله على أن تصدر منه عبارات يدلى بها ضد غيره، أو ضد نفسه ليفر بها من الهلاك.

لقد بلغ بيان المحكمة قمة الفطنة والموضوعية عندما وصف مسلك الجهات الأمنية بهذه الصورة على انه محاولة منها لتدارك قصورها، وستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باصطناع أدلة تقدمها إلى سلطات التحقيق كى تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء بقصد تضليل العدالة. كما وصلت المحكمة إلى ذروة العدالة الانسانية عندما ذكرت أن انتزاع الاعتراف واقتناصه يعتبر خروجا على الشرعية، وافتئاتا على القانون لا تعول عليه المحكمة حتى لو كان يطابق الحقيقة، مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التى أوردها تقرير الطب الشرعى، ولذلك استبعدت كافة الأدلة المستمدة من اعترافات صدرت من المتهمين تحت وطأة التعذيب والاستجواب المرهق.

إن بيان المحكمة هو إكليل من الغار يطوق عنق القضاء المصرى بقدر ما نعتبر التعذيب وصمة عار لكل من يطاوعه قلبه على تعذيب إنسان.. إن التعذيب جريمة يترفع عن ارتكابها الوحوش فما بالك بالبشر الذين يحملون فى أجسامهم قلوبا تشعر وتتألم وتصرخ وتبكى..

لقد تعلمنا من درس التاريخ أن التعذيب هو البذرة الأولى فى حقل الإرهاب.. وهو الخلية السرطانية التى تنتشر وتقضى على القيم الخلقية والروابط الإنسانية، ويتحول المجتمع إلى غابة سوداء خالية من الرحمة والشفقة..

.. ولكن.. من الذى يعتبر فى هذا الزمان الأغبر؟!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر
التاريخ

مع توقعات بعدم التصديق على الحكم

من قتل المحجوب؟

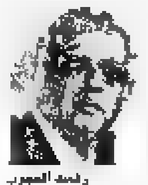

رفعت المحجوب

[illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١١ اغس ١٩٩٢

٤ ساعات فى أولى جلسات محاكمة «طلائع الفتح»

المحكمة تطلب من النيابة معاينة مكان الحبس والدفاع يطلب نقل المتهمين للسجون العسكرية

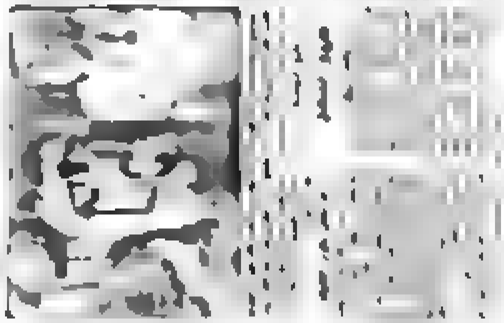

مواقع المتهمين فى محبسهم وتقديم تقرير فى الجلسة القادمة عن ملاحظاتها عن مكان الحبس ومعاملة المتهمين واشار سعد حسب الله المحامى الى ان سكرتير الجلسة لم يدون شيئا مما قاله المتهم .. فرد عليه رئيس المحكمة قائلا : ان السكرتير يدون مايطلب منه تدوينه ، وقام رئيس المحكمة باملائه تفاصيل ماذكره المتهم .

ثم تحدث يسرى ابوزيد المحامى والتمس ضم اسباب الحكم فى القضية رقم ٤٦٢ لسنة ٨١ (تنظيم الجهاد) ملف الدعوى . كما طلب اعلان مدير مصلحة السجون لمناقشته حول ظروف الدعوى ، وطلب ندب احد اعضاء المحكمة لمشاهدة اثار التعذيب على المتهمين .. وطالب على اسماعيل المحامى باخلاء سبيل المتهمين الثالث والاربعين والثالث والخمسين وهما محاميان ، واشار الى انه يحتفظ بحقه فى الدفع فى الجلسة القادمة بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر القضية .. وسجل محمد ناجى المحامى اعتراضه على احالة المتهمين للمحكمة العسكرية .

وطالب سعد حسب الله المحامى بتوقيع الكشف على جميع المتهمين واخلاء سبيل المحامين المتهمين والتحقيق فى واقعة اختطاف شقيق المتهم السابع والثلاثين لاكراهه على الاعتراف .. وتقدم الدفاع بطلب لايداع المتهمين فى السجون العسكرية ضمانا لحسن معاملتهم ورحب المتهمون بهذا .. واعلنت المحكمة فى نهاية الجلسة التاجيل ليوم ٢٥ اغسطس الحالى بناء على طلب الدفاع للاطلاع .

المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٨ / ٩٧

أولى جلسات محاكمة تنظيم طلائع الفتح :

الدفاع يطالب بضم أسباب الحكم فى قضية المحجوب ومعاينة النيابة العسكرية لمحبس المتهمين

طالب اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين من طلائع الفتح بضم اسباب الحكم في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق واعلان مساعد وزير الداخلية لمصلحة السجون لمناقشته جاء ذلك خلال الجلسة التى شهدتها قاعة المحاكمات بمنطقة الهايكستب والتى عقدتها المحكمة العسكرية العليا لمحاكمة ٥٣ متهما من بينهم ٧ هاربون في اولى سلسلة محكمات المتهمين باعادة تنظيم الجهاد المتطرف.

وعلى مدار اكثر من ٥ ساعات متواصلة تخللتها فترة استراحة قصيرة ثم اعلان المتهمين بقرار الاتهام وجرى تقسيم أعضاء هيئة الدفاع حيث بلغ المحامون اكثر من ٤٠ محاميا .

وكانت هيئة المحكمة العسكرية برئاسة اللواء محمد وجدى الليثى وعضوية العقيد محمد كامل طلبة والمقدم مدحت محمد البكرى بحضور ممثلى النيابة العسكرية المقدم عز بدراوى والمقدم حربى عبد الرحمن .. قد عقدت جلستها في الساعة الحادية عشرة صباح امس حيث اثبتت النيابة العسكرية حضور المتهمين عدا الهاربين وقد اخذ المتهمون فى ترديد الهتافات ولم تفلح اى محاولة للسيطرة على جو الجلسة الا بعد تدخل اعضاء هيئة الدفاع .

ولما بدا الهدوء يعود للجلسة طلب على اسماعيل المحامى التصريح باستخراج صور من جلسات المحكمة والتمس اخلاء سبيل المتهم الثالث والاربعين والثالث والخمسين مشيرا الى انهما مقيدان بنقابة المحامين ثم طالب بالاحتفاظ لنفسه بالدفع بعدم اختصاص المحكمة العسكرية بنظر الدعوى .

كما طالب بضم قرارات الاعتقال ونماذج الحبس من دفاتر سجن المرج وابى زعبل وذلك فى الفترة من ١٩٩٣/١/١٢ حتى هذه الجلسة كما طالب بعض اعضاء هيئة الدفاع بانتداب احد اعضاء النيابة العسكرية للمرور على محبس المتهمين لمعاينته .

وقد كلف رئيس المحكمة النيابة العسكرية بالمرور على محبس المتهمين وتدوين الملاحظات

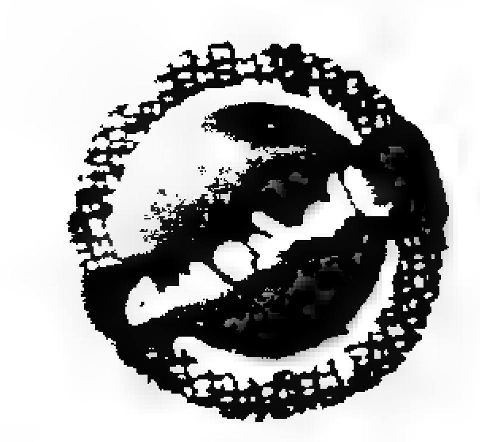

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٣

حذرناكم فلم تتعظوا وهذه هي النتيجة!

لقد شعرت بالأسف الشديد.. بل صدمت صدمة عنيفة عندما صدرت الأحكام في قضية المرحوم د. رفعت المحجوب تبرىء ساحة الذين كنا نتصور انهم هم المجرمون الفاعلون لجريمة الاغتيال.. لعدم كفاية الادلة.. إذن فدم رئيس مجلس الشعب السابق وحراسه الشهداء مازال يبحث عن أولئك الذين سفكوه غيلة واقتدارا..

ولكن اذا كان الأسف الشديد قد غمرنا إلا أننا مازلنا نملك حدا متواضعا من الخبرة السياسية.. وبعد النظر السياسي أيضا بحيث لا نقع في اخطاء فاحشة.. كأن نبرر تعذيب المتهمين ونتساءل في سذاجة «ان انتزاع الاعترافات واقتناصها أو الاكراه عليها خروج على الشرعية.. ولكن ما هو القول في القتل العمد والاتفاق الجنائي وترويع الناس!!»

وهو كلام يذكرنا بكلام احد سفاحي العصر الناصري شمس الدين بدران عندما برر تعذيب المتهمين بأن ذلك امر ضروري للحيلولة دون ارتكاب جرائم ضد نظام الحكم وان كان يحمد لشمس الدين بدران انه كان أشجع المعذبين في تاريخ التعذيب بالاعتراف صراحة وعلنا.. واكثرهم وقاحة ايضا..

ومثل هذه التبريرات لا تصلح في عالم اليوم على الاطلاق.. فقد استقر في عرف البشرية بعد كل ما انتزعته من حقوق للانسان ان التعذيب للمتهمين مهما كانت جرائمهم امر غير مشروع.. بل اكثر من ذلك انه يبطل أي اعترافات تصدر عنهم ولو كانت الوقائع تتطابق مع تلك الجريمة.. وبالتالي فإن أي محكمة ترفض الأخذ بأية أدلة مستمدة من اعترافات أخذت بالاكراه..

ويبدو انه من كثرة الاجراءات الاستثنائية في الفترة الراهنة من محاكمات عسكرية.. الخ. قد نسينا ان محكمة الطوارىء التي برأت ساحة المتهمين باغتيال د. رفعت المحجوب ليست هي المحكمة المصرية الاولى التي ترفض الاخذ بأية أدلة مستمدة من اعترافات المتهمين.. فقد حدث هذا في عدة قضايا في احكام خلدت في سجلات القضاء المصري.. بل خلدت ذلك القضاء نفسه.

كما انه يجب الا نقع في خطأ «الغضب» من القضاء الذي اصدر حكما لا يعجب البعض.. فالقضاء سلطة مستقلة.. وهو دائما كان حصن الحق والحرية والعدل في مصر.. عندما يعز الحصول على الحق والعدل والحرية.. ولذلك فإن التطاول عليه.. والمساس بأحكامه.. نحن الخاسرون في النهاية مهما طال الأمد..

ويجب دائما ان ندافع ليس عن سيادة القانون فقط.. بل حماية القاضي في ان يحكم بما يرتضيه ضميره.. ولا نحاول اللف والدوران لانتقاد احكامه بالبحث عن أي «تلكيكة» ضده كأن ننقد اصداره لبيان قبل اعلان الأحكام مع ان صدور البيانات اصبح منذ سنوات طويلة تقليدا قضائيا من محاكم كثيرة..

ولم يثر دهشة أو نقد احد.. أو ننقد لوم القاضي لبعض حراس المحجوب لفرارهم.. مع ان عقوبة الفار من الخدمة في الجيش مثلا هي الاعدام.. والفرق بين الشرطة والجيش خيط رفيع!

من ناحية اخرى نحن لا نقع في الخطأ الفادح بأن نطالب بإلغاء ضمانات للمتهمين التي يحددها قانون الاجراءات الجنائية.. بزعم ان هذا يؤدي إلى افلات الكثير من المجرمين.. ذلك لان هذه الضمانات هي التي اكتسبها نضال الشعوب منذ فجر الثورة الصناعية ضد الاقطاع لاحترام حقوق الانسان.. التي كانت منتهكة يوميا.. بل كل ساعة..

والضمانات فى قانون الاجراءات المصرى أقل بكثير من الضمانات فى قوانين الاجراءات الامريكية والفرنسية والانجليزية.. بل انها اليوم اقل مما كانت عليه فى قانون الاجراءات قبل ثورة ٢٣ يوليو.. ويكفى ان هذه الثورة قد ألغت نظام قاضى التحقيق الذى اصدرته حكومة الوفد عام ١٩٥١.. وكان يمثل ضمانة هامة من الضمانات للمتهمين.. ولولا وجود هذه الضمانات لامكن لاى شرطة فى العالم ان تقبض على نصف الشعب بحجة الاشتباه مثلا..

لذلك لا يجب ان تهتز قيمنا واعتقاداتنا فى حقوق الانسان وضماناته.. لمجرد ان حكما ما صدر لا يعجبنا.. أو ان بعض المجرمين قد افلتوا من العقاب.. فقد حدث مثل ذلك الافلات على طول التاريخ.. وهناك أساليب قانونية ودستورية ايضا لتلافى مثل ذلك الافلات.. ولكن الامر يحتاج إلى صبر.. وذكاء... واحترام لسيادة القانون وتبجيل وتوقير للقضاء ايضا.

إن الذى يغمز أحكام القضاء.. ويغمز القضاة.. إنما يخطىء فى حق النظام خطأ فاحشا.. انه فى الحقيقة كالدبة التى ألقت بحجر على صاحبها.. ذلك ان مثل ذلك الهجوم ولنتكلم بصراحة انما يخلق تناقضا بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية.. وهذا ليس فى مصلحة الدولة.. ولا الشعب.. ولا الاستقرار..

ان الذين يرجفون بأن القضاء يخشى الارهابيين فى احاديث لوكالات الانباء انما يخلقون هوة ويمضون بنا إلى الفوضى نتيجة للفعل ورد الفعل.. فالقضاء المصرى ليس اقل شجاعة من القضاء الايطالى الذى تغتال المافيا يوميا بعض افراده ومع ذلك يواصل محاكمة هذه العصابة الاجرامية ويصدر ضدها الأحكام القاسية..

لتتماسكوا.. ولا تهزكم الأحداث.. والحقيقة انكم لو تأملتم ما حدث.. ستجدون المسئولية عنه تمسك بتلابيبكم.. وإذا كان هناك من يوجه إليه اللوم فإنه الحكومة..

وسنشرح لكم هذا فى هدوء.. وان كان املنا فى انكم ستفهمون ضعيف جدا.. فما نقوله اليوم قد قلناه وقاله غيرنا عشرات بل مئات المرات طوال السنوات الماضية..

إن هذه الجريدة التى تقرأون سطورها اليوم.. ورئيس تحريرها المتعاقبين المرحوم مصطفى شردى.. والاستاذ جمال بدوى.. وكل كتابها تقريبا.. كم مرة كتبوا محذرين من تعذيب المتهمين والاعتداء على حقوقهم الانسانية البسيطة؟!

كم كتبنا محذرين من ان مثل ذلك التعذيب سيضيع كل جهد الشرطة.. فى البحث والتحرى ومقاومة الارهاب..

لقد أحزننى جدا ان تصدر من المحكمة تلك الادانة الدامغة لسلوك الشرطة فى تعذيب المتهمين.. فى الوقت الذى تساقط ويتساقط فيه شهداء من الشرطة ايضا وهم يخوضون المعركة ضد الارهابيين فى بسالة..

ولكن دائما وجد بعض الناس الذين يسيئون للآخرين بتصرفاتهم.. ان محكمة أمن الدولة قالت فى بيانها نفس العبارات التى طالما ذكرها كتاب الجريدة «إن ما صدر من الجهات الامنية بهذه الصورة (يقصد التعذيب) إنما لتدارك قصورها ولتستر عجزها وفشلها فى كشف الحقيقة باصطناع ادلة تقدمها إلى سلطات التحقيق..!!»

بل ان اخطر ما ذكرته المحكمة هو تفصيلها لانواع التعذيب.. فقد ذكرت ان المتهمين ضربوا بالسياط.. ووصلت شحنات كهربائية إلى اجسامهم ومواطن العفة!.. وتعليقهم وهم معصوبو العيون لانتزاع اعترافات منهم.

وكأنك تقرأ تقريرا للجنة من لجان حقوق الانسان من أى مكان فى العالم.. وهكذا تثبت المحكمة ان كل ما نشر داخل مصر.. وخارجها.. عن تعذيب المتهمين.. صحيح مائة فى المائة..

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٣

هل تقدرون الخسارة السياسية والمعنوية للنظام كله في الداخل والخارج؟..
في الداخل لن يعود أحد يصدق كثيرا معظم الاتهامات للارهابيين... ولن يصدق انهم يستحقون العقاب الشديد لان الاعترافات منتزعة.. واعطينا بذلك وقودا لكل تيار الاسلام السياسي ليس في مصر فقط بل في العالم العربي للتشهير بنا.. وتشويه سمعتنا في كل مكان.. بل وتشديد المعركة ضدنا..

بل ان المستنيرين من الاسلاميين سيفزعون ويرفعون ايديهم أو يترددون على الاقل في مساندتنا في نضالنا ضد التطرف والارهاب..

أما على النطاق الخارجي فسيزداد تشويه صورة مصر.. ويلقى بدش بارد على كل الجهود التي نبذلها على المستوى الدولي لايجاد مكانة محترمة لها.. وقد رأيتم كيف ان صحف امريكا الصديقة لمصر.. قد حملت علينا عدة شهور.. منذ فترة واتخذت من قضية انتهاك حقوق الانسان مادة اساسية لها.. بل ان تقارير وزارة الخارجية الامريكية درجت على افساح مكان في صفحاتها للحديث عن ذلك الانتهاك في مصر!..

هذه هي بعض الخسائر التي تصيب البلاد من جراء هذا التعذيب بالاضافة طبعا إلى رفض المحاكم العادية الأخذ بأية أدلة مستمدة من اعترافات نتيجة هذا التعذيب كما اسلفنا..

إن هناك وسائل عديدة لحصار المتهمين واجبارهم على الاعتراف دون هذا التعذيب والفضائح التي تضرنا محليا ودوليا.. لكن الامر يحتاج لمهارة وبراعة وذكاء ومناورة وجمع أدلة..
وللحديث بقية..

بقلم: عبدالستار الطويلة

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بيان من المتهمين فى «طلائع الفتح»

والجريدة ماثلة للطبع وصلنا بالفاكس بيان من المتهمين فى قضية طلائع الفتح جاء فيه:

إلى العالم أجمع نسرب رسالتنا من السجن الجديد بمنطقة سجون طره المسمى «سجن شديد الحراسة»، والمشهور بسجن العقرب حيث حاصر فريسته بسمومه الزعاف.ونحن المتهمين فى قضية تنظيم طلائع الفتح شريحة من طليعة المسلمين من أبناء مصر المسلمة وشعبها المسلم؛ إنتماؤنا ليس لتنظيم ولا لجماعة وإنما للأمة الإسلامية جمعاء على وجه الأرض.. قضيتنا صاغتها السياسات العليا التى تأبى إلا أن تكون لها معارض، جريمتنا شكلتها القوانين المفصلة لمصادرة الفكر والرأى؛ تهمتنا كونتها أجهزة تمكر بليل بهيم، فبعد صدور قانون الإرهاب اتجهت الدولة بكافة أجهزتها نحو تجميع الشباب المسلم من كل حدب وصوب ثم وضعه فى إطار تنظيم يهدف لقلب نظام الحكم، ثم شن حملة تشويه وتشهير عليه فى وسائل الإعلام واتهامه بالإرهاب.. من هنا جاءت أهمية رسالتنا.. فليسمع الجميع.. ليس الإرهاب هو التمسك بالقرآن وصحيح السنة إنما الإرهاب هو الخروج على الدستور والقانون وانتهاك حقوق الإنسان والاعتقال المؤبد للرجال والنساء والولدان.. ليس الإرهاب أن نكون أصحاب فكر إسلامى بل الإرهاب هو الاستحواذ على وسائل الإعلام وتشويه الخصم السياسى والتشهير به، إننا لسنا إرهابيين.. وغايتنا هى مصلحة مصر المسلمة وأبنائها المسلمين.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ اغسطس ١٩٩٢

من داخل القفص

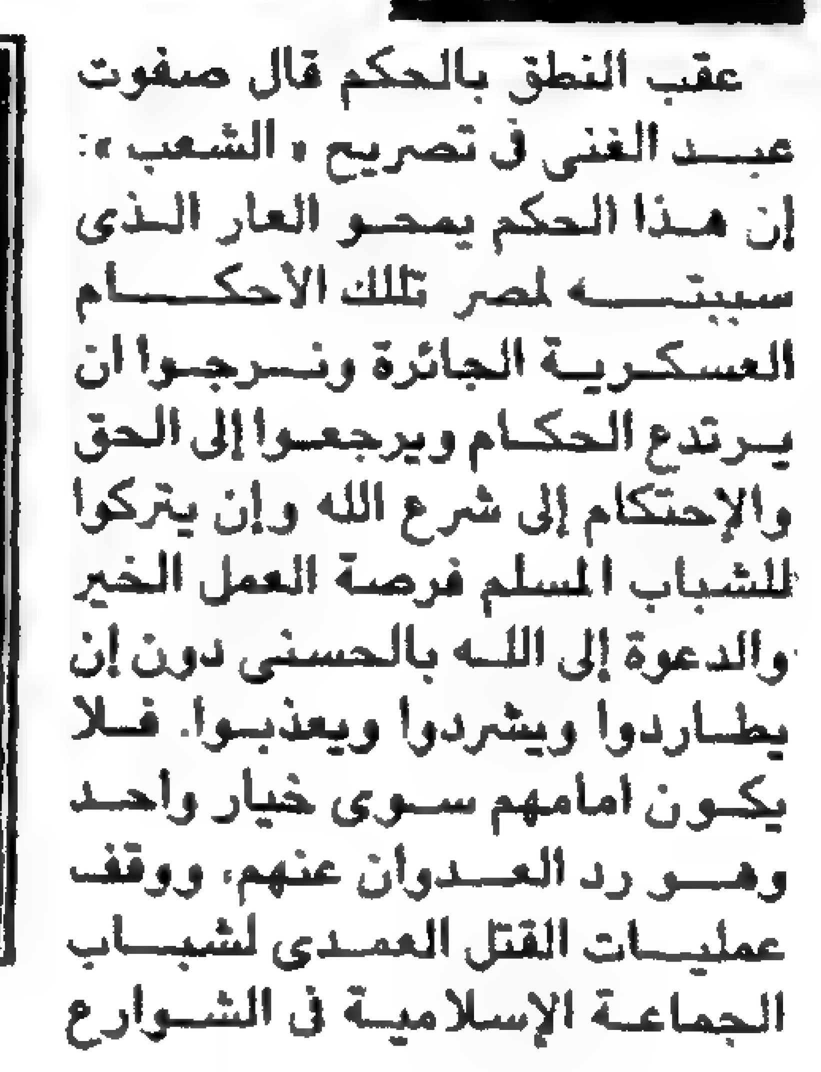

صفوت عبد الغنى «للشعب»

الحكم يمحو عار الأحكام العسكرية

عقب النطق بالحكم قال صفوت عبد الغنى فى تصريح « الشعب »: إن هذا الحكم يمحو العار الذى سببته لمصر تلك الأحكام العسكرية الجائرة ونرجوا ان يرتدع الحكام ويرجعوا إلى الحق والإحتكام إلى شرع الله وإن يتركوا للشباب المسلم فرصة العمل الخير والدعوة إلى الله بالحسنى دون إن يطاردوا ويشردوا ويعذبوا. فلا يكون امامهم سوى خيار واحد وهو رد العدوان عنهم، ووقف عمليات القتل العمدى لشباب الجماعة الإسلامية فى الشوارع ومن خلال محاكمات غاشمة وغير عادله ..

صفوت عبد الغنى

واكد منتصر الزيات المحامي: هذا الحكم يفتح الباب من جديد امام الحكومة والقوى السياسة المعارضة والجماعات الإسلامية لبدء صفحة جديدة تبدأ باحترام القانون والحفاظ على الشرعية الإجرائية بعيدا عن العنف والعنف المضاد بتوفير حق الإنسان فى الدعوة إلى الفكر واحترام آدميته وخضوع الكافة للقانون والشرعية ..

وكان صفوت عبد الغنى الذى حكم عليه بالسجن لمدة (٥) سنوات قد ألقى فور صدور الاحكام كلمة أمام مراسلى الصحف ووكالات الأبناء قال فيها ان ما أعلنة وزير الخارجية الامريكى وارن كريستوفر من انه لا يعادى الإسلام وانما يعادى الجماعات الاسلامية قول كاذب ومضلل لان عداء أمريكا هو للاسلام بصفة عامة وظهر ذلك فى موقفها المتخاذل من مسلمى البوسنة والهرسك وضرب العراق وتجويع الشعب العراقى ، وموقفهما من شعب الجزائر عندما منعت الاسلاميين من تولى مقاليد الحكم بصورة شرعية وكذلك مساندتها لاسرائيل فى ضرب جنوب لبنان.

وقال: سنقف ضد أمريكا وستدافع الشعوب بالإسلامية عن الإسلام فى كل مكان

واتهم صفوت عبد الغنى تنظيما جديد بانه وراء عمليات التفجير فى القاهرة والجيزة مؤخرا التى راح ضحيتها ٢٠ قتيلاً وعشرات المصابين وقال إن أجهزة الأمن اعتقلت أربعة من هذا التنظيم وهم معتقلون حالياً فى سجن طرة وقد تم عزلهم بعيداً عن الاسلاميين المتواجدين فى السجن نفسه وقال ان أحد هؤلاء المتهمين اسمه خالد بولس.

وقال ممدوح على يوسف المتهم الاول والذى حكم عليه بالسجن ٧ سنوات من داخل قفص المحكمة بان الجماعة الاسلامية حذرت النظام من أن رفضه لوساطة العلماء سفر عن مزيد من عمليات سفك الدماء وقال: « كنا نريد بهذه الوساطة الافراج عن خمسة الاف معتقل ووقف نزيف دماء الشرطة»

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

الحكم فى قضية المحجوب انتصار للعدالة والدستور ودرس للحكام والمحاكم العسكرية

القضاء يبرىء المتهمين بقتل المحجوب .. ويدين جرائم الأمن فى « تلفيق » الاتهامات

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢م

أخيراً.. وبعد ٢٦ شهراً أسدلت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء الستار على كبرى القضايا السياسية التي شهدتها ساحة القضاء خلال السنوات الثلاث الماضية.

فقد أصدرت المحكمة يوم السبت الماضي حكماً تاريخياً في قضية مقتل الدكتور رفعت المحجوب –رئيس مجلس الشعب السابق– وصدر الحكم برئاسة المستشار «وحيد محمود إبراهيم» وعضوية المستشارين «محمد عبد السلام حجازي» و«محمد عبد اللطيف محمد» وأمانة سر نبيل شحاته وعصام عبد الفتاح ومحمد جبر.

ضربت محكم أمن الدولة مثلاً أعلى للمحاكم العسكرية في ضرورة التأني في نظر القضايا الكبرى، والتحقق من أدلة الاثبات وإعطاء الدفاع حقه الكامل في إبداء دفوعه.

أكدت المحكمة أن العبرة ليست بحشد الأدلة، ولكن بمشروعية استمدادها **ونددت بقيام مباحث أمن الدولة بانتزاع الاعترافات من المتهمين تحت وطأة التعذيب.**

وأوضحت أن أحداً من الشهود لم يستطع أن يثبت وجود أي من المتهمين في موقع الحادث.

وقد عقدت المحكمة جلستها وسط إجراءات أمنية مشددة لم يسبق لها مثيل، وحضور حشد كبير من مندوبي ومراسلي الصحف ووكالات الأنباء العالمية.

وصدر الحكم ببراءة كل من عزت محمد حسين وعاصم علي السيد، وعاصم محمد عبد الجواد وعلاء أبو النصر وعبد الناصر نوح أحمد ومحمد مصطفى زكي طه، وأحمد مصطفى زكي طه وحسن محمد حسن حسين وعادل عيد شريف، وجمال إسماعيل شمردل وإبراهيم سيد محمود ربيع وعادل حماد فرج وفرج عبد المحسن عبد الحي.

والحكم بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات على كل من ممدوح علي يوسف وعثمان جابر محمود الطمري، و٥ سنوات على كل من: صفوت عبد الغني وإبراهيم إسماعيل وعادل سيد قاسم وضياء الدين فاروق، و٣ سنوات على كل من: حامد أحمد عبد العال وهاني يوسف الشاذلي، و١٠ سنوات على محمد سيد عبد الجواد، و١٥ سنة على محمد النجار.

وصدرت الاحكام لحيازة المتهمين لأسلحة وذخائر ومفرقعات والتزوير في أوراق رسمية.

وعقب صدور الحكم ضجت القاعة بتكبيرات المتهمين وأسرهم الذين استقبلوا الحكم بارتياح شديد، وردد المتهمون الهتافات الإسلامية.

المحكمة والضغوط النفسية

في بداية الحكم استنكرت محكمة أمن الدولة اتهام القضاء العادي بالبطء، ونددت بما نشرته بعض الصحف ويتضمن نقداً لها لعدم سرعتها في الفصل في الدعوى، وشجبت مطالبة بعض الأقلام بأن تكون إجراءات

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

مباحث أمن الدولة انتزعت الاعترافات تحت وطأة التعذيب

المحاكمة موجزة ومختصرة.

وتعجبت المحكمة قائلة. وكأن القضية المعروضة تتعلق بجريمة تموينية أو ما شابه ذلك من القضايا الصغيرة.

وأضافت المحكمة أن انتقالها إلى مكان الحادث بعد سنة لم يكن للبحث عن آثار للحادث، كما زعمت بعض الصحف.

ومضت المحكمة تقول إن الدائرة التي نظرت الدعوى استغرقت سنة واحدة، أما السنة الأخرى فلا دخل لإرادة الدائرة فيها وكانت ما بين التأجيل للإطلاع، والفصل في الدفوع الشكلية، ووقف الدعوى للفصل في طلب الرد المعروض على دائرة أخرى، وتصادف مواعيد الجلسات مع إقامة المعرض الصناعي مرة ومع معرض القاهرة الدولي للكتاب مرة أخرى.

وأوضحت المحكمة أنه رغم تفرغ الدائرة لنظر الدعوى إلا أن قاعة الجلسة لم تكن مقصورة على هذه الدائرة، بل كان يشاركها دوائر أخرى، واختص كل منها بعشرة أيام فقط لنظر الدعوى إلا أن قاعة الجلسة لم تكن قاصرة على هذه الدائرة، بل كان يشاركها دوائر أخرى واختص كل منها بعشرة أيام فقط لنظر الدعوى المعروضة على كل منها خلالها.

وقد استغرقت القضية مائة جلسة وبلغ عدد الشهود مائة شاهد.

وأشارت المحكمة إلى أنه رغم كل هذه الضغوط النفسية واصلت نظر الدعوى

تابع الجلسة:
خالد يونس

حتى حجزها للحكم في ١٠ يونيو ١٩٩٢.

بين الشك واليقين

وفي بداية عرضها لأسباب الحكم قالت: إن المحكمة ما كانت لتتوانى أمام بشاعة الجريمة موضوع هذه القضية في أن تحكم بالعقوبة المقررة بجريمة القتل المقترن على مرتكبيها وهي الإعدام لو توافر لها من الأدلة اليقينة ما يرتاح ويطمئن إليها وجدانها حتى توصلها إلى الحقيقة القضائية.

أما الحقيقة المطلقة الواقعية فهذه علمها عند ربها، وهو أحكم الحاكمين لأنه يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

وقد استخدمت المحكمة كل المكنات الفعلية المتاحة في حدود بشريتها من استقراء واستنباط واستخلاص لتعبر مرحلة الشك والظنون والاحتمال إلى الحقيقة الجازمة، وهي مناط القضاء والإدانة ولكنها توقفت عند المراحل الأولى دون بلوغ الثانية للأسباب التالية:

أولاً: الشرعية الإجرائية هي أصل من الأصول الأساسية للمحاكمات الجنائية، فالعبرة ليست بتوافر الأدلة وحشدها بقدر كونها مشروعة ووليدة إجراءات نزيهة، وهذا ما نصت عليه الدساتير ونصوص الإجراءات الجنائية، وسبقتهما في ذلك الشريعة الإسلامية الغراء.

وضربت المحكمة مثلاً بما حدث في عهد الخليفة الثاني الراشد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عندما أهدر دليلاً قاطعاً سمعه بأذنه لأنه رأى أنه أتى من طريق غير مشروع.

ثانياً: إن الشرعية الاجرائية تقف إلى جانب الشرعية الموضوعية فلا جريمة ولا إدانة بغير دليل مشروع، وإلا يبطل الدليل وكافة الآثار المترتبة عليه مهما كانت قيمته في الإثبات، كنتيجة حتمية لقاعدة ما بني على باطل فهو باطل.

ثالثاً: رغم أن الحادث وقع في وضح النهار وفي وسط المدينة، وفي ملتقى طرق ثلاثة يحيط بها أكثر من فندق وبالقرب من جهات أمنية كشرطة المسطحات المائية، فإنه لا يوجد شاهد عيان واحد أثبت أن احداً من المتهمين الماثلين أمام المحكمة، كان من بين الجناة الذين تواجدوا في مسرح الحادث.

وقالت المحكمة: إن إفراد الحراسة الذين ظلوا على قيد الحياة وفتاة الفندق ومن كان بالمقهى لم يتعرف أحد منهم على أي من المتهمين رغم أن المحكمة قد كلفتهم بالمرور عليهم بالأقفاص للتعرف على أي متهم إلا أنهم لم يتعرفوا على أحد.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

فشل وسيلة التصوير

وأضافت: إن أميني الشرطة اللذين كانا يقودان دراجتين بخاريتين في مقدمة ومؤخرة موكب الدكتور رفعت المحجوب، لم يشاهد أى منهما في الحادث، بل لاذا بالفرار، ولا يقدم من ذلك تعرف البعض منهم علي صور المتهمين التي تعرفوا عليها.

فقد ثبت فشل هذه الوسيلة بعد التجربة التي قامت بها المحكمة مع قسم التصوير بكلية الفنون بجامعة حلوان، وكان الأجدر بسلطة التحقيق أن تجرى عرضاً قانونيا للمتهمين، كما تنص تعليمات النيابة العامة، بل ولم تتم مواجهتهم ببعضهم البعض ولا بالشهود رغم طلبهم ذلك من المحققين.

بطلان اعترافات النجار

رابعاً: إنه لا يمكن الأخذ بالأدلة الأخرى المطروحة في الدعوى المتمثلة في اعترافات المتهم محمد النجار أمام جهة التحقيق أو غيره ممن اعترف من المتهمين أوشهادة الشهود التى ادلوا بها في التحقيقات أو بجلسة المحاكمة.

خامساً: إن القاضي الجنائي في تقديره لإقرار المتهم في التحقيقات سواء على نفسه أو على غيره يجب أن يضع في اعتباره الظروف والملابسات التي صدر خلالها هذا الإقرار مادام لم يصدر من المتهم تحت سمع وبصر القاضي.

وقالت المحكمة: إن الأوراق تنطق بأن المتهم محمد النجار كان نهباً للخوف والهلع منذ أن سقط في قبضة الشرطة أمام سور كلية الهندسة بجامعة القاهرة يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٠ بعد إن شاهد أمامه زميليه صرعى برصاص أجهزة الأمن تحت قدميه، وبعد أن تلقي هو الاخر رصاصة في رقبته سقط على أثرها مضرجاً بدمائه، ولو أحسن مطلقها التصويب لأودى بحياته هو الاخر.

ومضت المحكمة تقول: اعتقد المتهم في هذه اللحظة أن هذه الأجهزة كانت في مكنتها القضاء عليه هو الاخر، وانها أبقت على حياته حتى يكون تحت سيطرتها مطيعاً لأوامرها منفذاً لكل ما يطلب منه.

ولم يتردد محمد النجار في أن ياتمر بامرهم، بل كان يزيد على ما يطلب منه تطوعاً وتزلفاً فضلاً عن التعذيب الذى كان يتعرض له وهو في كنفهم، وهم قد فطنوا إلي الخوف والهول الذي لحق به فصنعوا منه راوياً للأقوال التى يلقنونها له ليدلي بها في التحقيقات معتمداً على ذاكرته الحافظة.

وصنعوا منه شاعراً يقرض الشعر في خلوته التى اختاروها له بمستشفى سجن ليمان طرة، وصنعوا منه كاتباً يدون مذكراته التى تملي عليه، وممثلاً يتظاهر بالمرض ويتفنن دور المصاب بالتهاب الزائدة الدودية حتى لا يذهب إلي جهة التحقيق.

ثم يشفي فجأة من مرضه ويبدى استعداده فجأة للاستجواب الذي استمر اياماً متلاحقة دون أن يشكو مرضاً أو يبدى تعباً، بل ومتنازلا عن كافة الضمانات التى كفلها له القانون ثم يطلب منه أن يعيد تمثيل الحادث بالصوت والصورة في مكان وقوعه فيمثل.

وراحت المحكمة تقول: وضعوا من محمد النجار دليلاً مرشداً لأوكار المتهمين، فقام بكل هذه الأدوار دون تعب أو كلل أملاً في وعد بتسفيره للخارج، أو وعيد بتعذيبه إذا خرج عن الدور المرسوم له، كما قرر هو نفسه بالتحقيقات، بل كان يثبت لنفسه أموراً تتعارض مع كل ما قرره الشهود.

تعذيب شامل للمتهمين

وأكدت المحكمة وقوع التعذيب الوحشي على كافة المتهمين لانتزاع الاعترافات منهم، فقالت: وقد أثبت المحقق إصابات بالمتهم محمد النجار منذ أن بدأ استجوابه، كما أكدت التقارير الطبية الشرعية وقوع التعذيب علي المتهم.

ولم يقتصر التعذيب عليه وحده، بل شمل سائر المتهمين الماثلين فلم ينج أحد منهم من التعذيب سواء من اعترف منهم أو من صمت ولم يعترف.

وقد أثبت المحققون عند استجوابهم للمتهمين وجود إصابات بهم، كما أكدت التقارير الطبية تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط إلي توصيل شحنات كهربائية إلي أجسادهم، وفي مواطن عفتهم وتعليقهم من الأيدى والأرجل وهم معصوبو العينين ومكبلو اليدين.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٢

وكان التعذيب بقصد انتزاع الاعترافات منهم، بل وكانت تتكرر صنوف التعذيب بعد كل استجواب، وقد أصيب أحدهم بما يشبه الشلل في أطرافه العلوية من جراء هذا التعليق

عجز الأجهزة الأمنية

ونددت المحكمة باستخدام الشرطة لأساليب التعذيب الوحشية لانتزاع الاعترافات من المتهمين لعجزها عن القبض على الجناة الحقيقيين. فقالت: إن الضمير القضائي يأبى أن يتسلح رجال السلطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة مواطن أعزل يرسف في الأغلال والقيود معصوب العينين في محاولة لحمله على أن تصدر منه عبارة يدلي بها ضد غيره أو ضد نفسه ليفتديها من الهلاك.

واضافت المحكمة: إن ما صدر من الجهات الأمنية بهذه الصورة إنما لتدارك قصورها وتقصيرها وتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باخضاع أدلة تقدمها إلى سلطات التحقيق، لكي تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء بقصد تضليل العدالة.

وأوضحت المحكمة أن انتزاع الاعتراف بهذه الصورة النكراء يعتبر خروجاً على الشرعية وإفتئاتاً على القانون، لا تعول عليه المحكمة حتى لو كان يطابق الحقيقة مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب.

ولما كان ذلك، فإن المحكمة تستبعد كافة الأدلة المستمدة من اعترافات المتهمين التى صدرت في جو من التعذيب والاستجواب المرهق.

اعترافات المتهم الأول

وتعجبت المحكمة من استبعاد النيابة لاعترافات المتهم الأول ممدوح على يوسف كدليل في الدعوى ضمن أدلة الإثبات.

وقالت المحكمة: إنه إذا قيل ان تبرير ذلك ان الاعترافات صدرت تحت وطأة التعذيب وان المتهم كانت قدماه لا تحملانه لدى وصوله إلى مكان الاستجواب، وانه لم يكن في مقدوره الوقوف أمام المحقق ولا حتى الجلوس فسمح له بالرقود على الأرض أثناء الاستجواب.

واضافت المحكمة: إن هذه الظروف تماثل الظروف التى كان عليها استجواب المتهم محمد النجار، فقد تعرض هو الاخر لاستجواب مرهق وكانت درجة حرارته ٣٨,٥، وكان على وشك إجراء عملية جراحية لاستئصال الزائدة الدودية -لو صح ذلك- وقرر منذ فجر الاستجوب إنه تعرض للتعذيب وثبت ذلك من التقارير الطبية وما أثبته المحقق ولا تجد المحكمة في هذا التبرير مسوغاً للأخذ بأقوال المتهم محمد النجار دون ممدوح على يوسف.

واضافت المحكمة: إنه إذا قيل أن المتهم ممدوح على يوسف كان يأتى بروايات مختلفة عن كيفية إرتكاب الحادث أو يذكر أسماء اشخاص مختلفين في كل مرة يتم فيها الاستجواب.

فإن ما ينطق به استجواب محمد النجار انه أتى في كل مرة بروايات مختلفة عن الاتفاق الجنائى المزعوم، وأسماء المتحالفين فيه والأداة المستخدمة في الإشارة وحتى أوصاف الذين اقر باشتراكهم في الحادث لم تكن صحيحة.

وتساءلت المحكمة: لماذا عولت سلطة الاتهام على أقوال محمد النجار دون أقوال ممدوح على يوسف التى أهدرتها ولم تركن إليها رغم عدم وجود اختلاف في ظروف الاستجواب وملابساته اللهم إلا إذا كان هذا الاختلاف الوحيد، إن هذا صدر من محمد النجار وذاك من ممدوح على يوسف، ومادام الأمر كذلك وكما أهدرت سلطة الاتهام إحداهما فانه يتعين على المحكمة أن تهدر الثانية لذات الأسباب التى أهدرت بها سلطة الإتهام الأولى.

شهادة الزوجة

وحول شهادة زوجة المتهم ممدوح على يوسف قالت المحكمة: إنه إذا تضمنت الشهادة ضد الزوج أو الزوجة إفشاء لسر علم به أحدهما من الاخر عن طريق هذه الصفة (وهى الزوجية)، فكل منهما ملزم بكتمان السر، وإن أفشاه يكون اثما مرتكبا لجريمة إفشاء السر المنصوص عليها في المادة ٣١ من قانون العقوبات.

وإذا أدى الزوج أو الزوجة الشهادة ضد الاخر بما يتضمن إفشاء للسر دون رضاه فإن الشهادة تضحي باطلة بطلاناً من النظام العام تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها حتى لو لم يتمسك المتهم به او يدفع به الدفاع.

وأوضحت المحكمة أن هذه الشهادة تعتبر دليلاً غير مشروع، وان القانون الوضعي استهدى هذا النص الانسانى من قول الله تعالى «ومن اياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لايات لقوم يتفكرون».

وإن كانت شهادة زوجة المتهم الأول بانه إسر إليها بقيامه بالتخطيط لحادث اغتيال د.رفعت المحجوب بالاشتراك مع المتهم الثانى، والتى أدلت بها في التحقيقات إنما تعتبر افشاء للسر مما تضحى معه هذه الشهادة غير جائزة القبول كدليل تجاه المتهم الأول لانها عمل غير مشروع.

وكانت زوجة المتهم الأول ممدوح على يوسف قد تعرضت لضغوط لكى تدلى بهذه الشهادة.

ومن المنتظر أن تودع المحكمة تفاصيل حيثيات حكمها خلال أسبوع.

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٣

القضاء يدين النظام الحاكم بالتعذيب.. ويعطى درسا فى أصول المحاكمات

أصدرت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ»- برئاسة المستشار وحيد محمود إبراهيم وعضوية المستشارين محمد عبد السلام حجازى ومحمد عبد اللطيف- حكما يوم السبت الماضى فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ومرافقيه صباح الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٩٠.. ببراءة المتهمين- وعددهم ٢٧ متهماً- من تهمة القتل لعدم توافر الادلة اليقينية وعاقبت عشرة منهم بعقوبات تتراوح بين الأشغال الشاقة والسجن لمدد تتراوح ما بين ١٥ سنة و ٣ سنوات بتهم حيازة أسلحة نارية وذخيرة والتزوير فى محررات رسمية، وبرأت ساحة بقية المتهمين الاخرين.

وقد القى رئيس المحكمة كلمة قبل النطق بالحكم.. أوضح فيها أن نظر القضية لم يستغرق سوى سنة واحدة «حيث لم تبدأ جلساتها سوى فى ١٠/٦/١٩٩١ تخللها تعطل أعمالها أربعة شهور بسبب انعقاد المعرض الصناعى الدولى ومعرض الكتاب بموقع المحكمة، وشغل مقرها من قبل دوائر قضائية أخرى وانسحاب الدفاع عن المتهمين».. وهى مدة ليست بالطويلة إذا أخذنا فى الاعتبار ضخامة حجم التحقيقات التى استمرت ستة شهور والاستماع إلى مائة شاهد إثبات ونفى، وإلى مرافعات ممثل النيابة ودفاع بعض المتهمين عن أنفسهم، ودفاع المحامين عن ٢٧ متهما، والدفوع القانونية المبداة فى الدعوى وفداحة التهم الموجهة إلى المتهمين وتعددها وتشابكها، حيث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

إن المحكمة ليست بصدد قضية تموينية أو قضية تحرير شيك بدون رصيد مقدم فيها متهم واحد أو اثنان!

وأوضح رئيس المحكمة أن هيئة المحكمة لم تكن لتتوانى عن الحكم بأقصى العقوبة عن تهمة القتل لو توافرت لديها الادلة اليقينية للادانة، مقررا ان الشرعية الاجرائية تقف بجانب الشرعية الموضوعية، فلا ادانة بغير دليل مشروع وما بني على باطل فهو باطل، علما بأنه لا يوجد شاهد عيان واحد على ان احدا من المتهمين كان من بين الجناة الذين شاهدوهم على مسرح الحادث، رغم وقوع الحادث في وضح النهار وفي وسط المدينة وملتقى طرق ثلاثة. يحيط بها اكثر من فندق وبالقرب من جهات امنية كشرطة المسطحات المائية. وذكر رئيس المحكمة أن المتهم محمد النجار الذى اعترف على نفسه وعلى زملاء له بعد ان سقط في قبضة الشرطة امام كلية الهندسة بجامعة القاهرة يوم ٢٧/١٠/٩٠، مصابا برصاصة في راسه بجوار زميلين لـه صرعى برصاص اجهزة الأمن فصنعوا منه مرشدا على وعد بتسفيره إلى الخارج كما ذكر في التحقيقات.

ادانة حكم القضاء لأجهزة الأمن باستخدام أبشع وسائل التعذيب:

وأكد رئيس المحكمة في بيانه وقوع تعذيب على جميع المتهمين دون أن يقتصر على المرشد المذكور، بحيث لم ينج أحد منهم من التعذيب، وهو ما أثبته المحققون في تحقيقاتهم عند استجوابهم من وجود اصابات بهم وأوضحت التقارير الطبية تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب، من ضرب بالسياط وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومواطن العفة منهم، وتعليقهم وهم معصوبو العينين بقصد انتزاع الاعترافات منهم وتكرارها بعد كل استجواب، وهو ما أدى إلى اصابة بعضهم بما يشبه الشلل في أطرافه العلوية.

وأضاف بيان المحكمة:

«ان الضمير القضائي يأبى أن يتسلح رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة اعزل يوسف في الأغلال والقيود ومعصوب العينين في محاولة لحمله على ان تصدر منه عبارات يدلي بها ضد غيره أو ضد نفسه، ليفر بها من الهلاك وان ما صدر من الجهات الامنية بهذه الصورة انما لتتدارك قصورها وتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة، باصطناع ادلة تقدمها إلى سلطات التحقيق كي تاخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء، بقصد تضليل العدالة.. إن انتزاع الاعتراف واقتناصه يعتبر خروجا على الشرعية وافتئاتا على القانون لا تعول عليه المحكمة حتى لو كان يطابق الحقيقة، مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التي أوردها تقرير الطب الشرعي، ولذا فإن المحكمة تستبعد كافة الأدلة المستمدة من اعترافات صدرت من المتهمين تحت وطأة التعذيب والاستجواب المرهق».

الدستور يهدر الاعتراف الصادر نتيجة الإيذاء أو الإكراه:

وقد جاء حكم المحكمة بإهدار الاعترافات المنتزعة عن طريق التعذيب الثابت وقوعه من الاثار التى تركها الاعتداء، وما أثبتته تقارير الطب الشرعي نتيجة توقيع الكشف الطبي عليه- حتى ولو كان معبرا عن حقيقة واقعة- مطابقا لنص المادة ٤٢ من الدستور القائم التى قصد بها الحفاظ على حياة المواطنين وحرياتهم واحترام سيادة القانون، شأنه في ذلك شأن عدم احترام القواعد القانونية المقررة للتفتيش، والتى يترتب عليها استبعاد الدليل المستمد من إجراء هذا التفتيش ولو أسفر عن ضبط محظورات أو مخدرات بحيث يتعين براءة المتهم حتى لا يعمد رجال الشرطة إلى الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين، أو حرمة مساكنهم دون الالتزام باتباع الاجراءات التى نص عليها القانون، كالحصول على اذن بالتفتيش من الجهة القضائية المختصة وفقا للضوابط المقررة.

فالمادة ٤٢ من الدستور المصرى القائم تنص على ما يلي:

«كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان، ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون».

«وكل قول يثبت انه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه. يهدر ولا يعول عليه».

موقف معيب للاعلام الرسمى من حكم القضاء:

ومن دواعي الأسف ان الاذاعة والتليفزيون تجاهلا إذاعة حكم محكمة أمن الدولة العليا يوم صدوره بينما اذاعته كافة محطات الإرسال في الخارج، وهو يتناقض مع كل ما يكرره وزير الاعلام صفوت الشريف من حرص الاعلام المصرى على اذاعة كافة الاخبار والحقائق مجردة في حينها، ورغبته في أن يجتذب المواطنين عن

بقلم: الدكتور/

محمد حلمى مراد

متابعة الاذاعات الخارجية بما تبثه اذاعاتنا.

غير انه يبدو أن النظام الحاكم لا يرضى بغير الاعدامات بديلا، ولو كانت مؤسسة على اعترافات مملاة عن طريق القهر والتعذيب، ومن هنا فقد اعترتنا الدهشة عندما وجدنا الصحف تنشر فوراً وعلى لسان مصدر مسئول عقب صدور هذا الحكم بأنه سوف يكون موضعا للمراجعة بحيث يمكن تقرير إلغائه، واعادة محاكمة المتهمين من جديد أمام دائرة أخرى! وهو تصريح متسرع ينم عن عدم رضاء الدولة عن هذا الحكم وينطوى على عدم احترام القضاء واحكامه.

كما أغفلت كافة الصحف الحكومية ما ورد فى بيان المحكمة عن وسائل التعذيب البشعة التى تعرض لها المتهمون فى هذه القضية بقصد اصطناع الادلة لتضليل العدالة، وهو ما كان ينبغى أن يكون محل اهتمام الصحافة وأصحاب القلم والمدافعين عن حقوق الانسان لوضع حد لأساليب التعذيب النكراء التى يتعرض لها المواطنون من جانب أجهزة الامن، مما يتنافى مع تعاليم الدين الذى يكرم الانسان، وأحكام الدستور والمواثيق الدولية التى تدافع عن حقوق الانسان، ومع الحرية والديمقراطية التى يتغنون بها كذبا وبهتانا باعتبارها شعارا للحكم الحاضر.

درس موجه للمحاكم العسكرية فى أصول المحاكمات:

وهنا نود أن نتساءل: هل راعت المحاكم العسكرية التى تحاكم المدنيين الذين يحالون إليها بتهمة الارهاب -بصرف النظر عن عدم شرعيتها دستوريا حيث تقضى المادة ٦٨ من الدستور القائم على وجوب مثول المتهم أمام قاضيه الطبيعى، وهو القاضى العادى المدنى استنادا إلى الاعترافات المنسوبة إلى المتهمين المحكوم عليهم باقسى العقوبات والتى تصل إلى الاعدام شنقا، هل راعت أن هذه الاعترافات لم تنتزع قسرا عن طريق الاكراه والتعذيب بحيث يتعين إهدار هذه الاعترافات وطرحها جانبا دون الاعتداد بها تطبيقا للمادة ٤٢ سالفة الذكر من الدستور؟

وبماذا عللت هذه المحاكم- ونقول انها محاكم تجاوزا لعدم توافر الشروط الواجبة لكى تكون محاكم قضائية-الاثار الثابتة بأجساد المتهمين المعذبين وماورد فى الكشوف الطبية وبعض التحقيقات من وجود ندوب الإصابات بهم؟.. وهل أجرت تحقيقا فيما يقرره البعض منهم من تعرضهم للايذاء والتهديد المعنوى باغتصاب نسائهم وتشريد عائلاتهم، ومن وقوع اعتداء بدنى عليهم مما لايترك أثرا -كالصعق بالتيار الكهربائى- وهو مايعدوجها من أوجه الدفاع التى يتعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه وإلا كانت مقصرة فى اداء واجبها تحقيقا للعدالة واظهارا للحقيقة.. أم أن كل الذى يهمها هو التعجل فى إصدار الأحكام المقررة ولو كانت بإزهاق الأرواح والإلقاء فى السجون مدى الحياة قبل التثبت من صحة الاتهام وفقا لنصوص الدستور والقوانين، بحجة الردع للخارجين على النظام وتحقيق الاستقرار؟

وما رأى هذه المحاكم العسكرية فيما هو ثابت فى محاضر التحقيق وأقوال المتهمين من احتجازهم مددا طويلة فى أماكن الحجز الانفرادى بمباحث أمن الدولة التى أصبحت شهيرة دوليا باسماء مواقعها، وخاصة مقر لاظوغلى وفى معسكرات الأمن المركزى -وبما جرى عليهم داخلها من أساليب التنكيل والتعذيب وهم معصوبو الاعين موثوقو الايدى، قبل مثولهم أمام النيابة للتحقيق؟.. وهو الامر الموثق دوليا والمطبوع فى تقارير أصدرتها المنظمات العالمية لحقوق الانسان بالاسماء والتواريخ، وبيان أساليب التعذيب وأغراضه مما يسىء إلى سمعة مصر فى سائر انحاء العالم ولدى المحافل الدولية، وأذكر من بينها ما قرأته أخيرا فى كتاب متداول صادر فى أمريكا عن منظمة الميدل ايست ووتش بعنوان: «خلف ابواب مغلقة: التعذيب والاعتقال فى مصر» من وقائع مثيرة تبعث فى النفس الأذى والسخط والاشمئزاز!!

إنه من غير المقبول عقلا أن يعترف المتهمون المقدمون للمحاكمات العسكرية بإرتكاب الجرائم المعاقب عليها بأقسى العقوبات، وهم لم يُقبض عليهم فى حالة تلبس، عن طواعية وبمحض رضاهم ثم يعودوا ويعدلون عن اعترافاتهم إلا إذا كانت منتزعة منهم أو مملاة عليهم تحت الضغط والاكراه، لمجرد الاشتباه فى اتجاهاتهم أو انتماءاتهم دون دليل، ولحرص أجهزة الأمن على المباهاة بتوصلهم إلى وضع أيديهم على الفاعلين وتقديمهم للمحاكمة.

إن الحرص على الاسراع فى المحاكمات دون إطالة فى الإجراءات -وهو ما أعلنه الرئيس مبارك هدفا لإحالة قضايا الاتهام فى أعمال الإرهاب- من شأنه التضحية بالهدف الاول من تقديم المتهمين للمحاكمة، وهو تحقيق العدل بإنزال العقاب اللائم بعد تحقيق أوجه دفاع هؤلاء المتهمين دون تسرع حتى يطمئن المحكوم عليهم وذووهم إلى عدم أخذهم غدرا ولاتتولد لديهم روح الثأر والشعور بالسخط على المجتمع.. ونكون بذلك قد أخرجنا القوات المسلحة عن مهمتها الأصيلة، واقحمناها فى غير ما يخصها منتزعين بذلك ولاية القضاء الطبيعى المتمرس لمجرد الاسراع فى إجراءات المحاكمة، مما لايحقق الهدف من هذا الاسراع ويتولد عنه مساوىء أخرى.

إدانة أحكام الاعدام التعسفى أو بإجراءات مقتضبة:

وهذا الوضع هو ما يدخل تحت مسمى «حالات الاعدام التعسفى أو بإجراءات مقتضبة»، وأصدرت فى شأنها لجنة حقوق الانسان الدولية بجنيف نشرتها رقم ١١ فى مارس ١٩٩١.. ويقصد به «الحرمان من حق الحياة نتيجة لحكم مفروض بمقتضى إجراءات لم تراع فيها الأصول القانونية، ولاسيما الضمانات التى تمثل الحد الادنى الواردة فى المواد ٦و١٤و١٥ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية».. وهى الاتفاقية التى تمت

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

الموافقة عليها فى مصر وصدرت بقرار رئيس الجمهورية ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ (المنشور بالجريدة الرسمية فى ١٥/٤/١٩٨٢)، والتى تنص بصفة خاصة على حق كل متهم فى محاكمة عادلة وعلنية بواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية قائمة استنادا إلى القانون، وفى الحصول على الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والاتصال بمن يختاره من المحامين، وأن تجرى محاكمته بحضوره وأن يدافع عن نفسه أو بواسطة مساعدة قانونية يختارها هو، وأن يستجوب بنفسه أو بواسطة محاميه شهود الاثبات، وأن يكفل حضور شهوده واستجوابهم.. كما تنص على أن لكل محكوم عليه الحق فى إعادة النظر فى الحكم الصادر ضده بواسطة محكمة أعلى.

وقد أصدرت منظمة الميدل ايست ووتش تقريرا من ١٨ صفحة فى الشهر الماضى بعنوان «المحاكم العسكرية تحاكم المدنيين» أدانت فيه الحكومة المصرية لمحاكمة المدنيين المتهمين بتهم الإرهاب أمام المحاكم العسكرية، متجاوزة محاكم أمن الدولة المشكلة من قضاة مدنيين فى ظل قانون الطوارىء المعمول به فى مصر منذ فترة طويلة، وانتقدت الاحكام السريعة القاسية التى قضت بالاعدام، مقررة أن الحاجة إلى سرعة المحاكمات لاتعنى السماح بانتهاك حقوق الانسان، بعدم السماح بالطعن فى أحكام الاعدام أمام محاكمة أعلى، فضلا عن أن المحاكم العسكرية تعتبر فرعا من السلطة التنفيذية مما يفقدها الاستقلال الذي تتمتع به المحاكم المدنية.

وبعد أن استعرضت المنظمة القضايا التى نظرتها المحاكم العسكرية والأحكام الصادرة فيها، أشارت إلى انتقادات المحامين من سوء معاملتهم أمامها وعدم تمكينهم من القيام بواجبهم فى الدفاع، وطالبت الرئيس مبارك بتخفيف أحكام الاعدام، وايقاف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، واتخاذ اللازم لتمكين المدنيين المحكوم عليهم من الطعن فى الأحكام الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى، واعطاء المتهمين حق حضور محامين معهم أمام النيابة وفى مباحث أمن الدولة، واتخاذ اللازم لايقاف التعذيب وإعطاء التعليمات لوزارة الداخلية لإلغاء الحبس الانفرادى، والسماح لأقارب المتهمين ومحاميهم بمقابلة المقبوض عليهم عقب القبض عليهم.

ونحن وجميع أنصار الدفاع عن حقوق الانسان -وبصرف النظر عن ادانة العنف والإرهاب- نضم صوتنا إلى صوت المنظمات الدولية والعربية لحقوق الانسان فى الأخذ بهذه المطالب.. فالمحاكمات الواجبة لكل خروج على القانون لاتعني تجاوز الالتزامات الدولية وانتهاك حقوق الانسان وعدم توفير المحاكمات الشرعية العادلة.

وإن كنا نتفق مع الأخ الدكتور الشافعى بشير أستاذ القانون الدولى بحقوق المنصورة فى التحفظ على التوصية الخاصة بحضور ممثلين دبلوماسيين للإدارة الامريكية والمجموعة الاوربية أمام المحاكم العسكرية للتعبير عن المطالبة باحترام حقوق الانسان، والذى بعث به لهذه المنظمة، حيث اننا جميعا لانقر تدخل الدول فى شئوننا الداخلية، ولو كانت لحماية حقوق الانسان المصرى، اكتفاءً بإمكان قيام المنظمات الخاصة بحقوق الانسان بهذا الدور.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 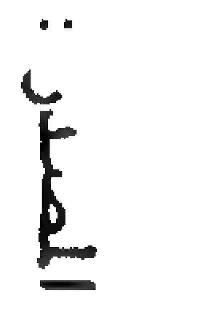

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٣

أخبار محلية وعربية ودولية

في قضية يحيى زكريا

إيضاح النائب العام يؤكد ما نشرته « الشعب »

لاحظت بعض الدوائر القانونية أن هناك توجهات جديدة تصدر من النيابة العامة على خلاف الحقوق التي كفلها الدستور والقانون للمواطنين.

وقد أشارت جريدة «الشعب» في عددها الصادر يوم الجمعة ٦ أغسطس إلى الكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ الصادر من المستشار رجاء العربي النائب العام سلب الأفراد حق رفع الدعوى العمومية بطريق الجنحة المباشرة ضد الوزراء والمحافظين الذين يمتنعون عن تنفيذ الأحكام القضائية على خلاف نص المادة ٧٢ من الدستور والمادة ١٢٣ من قانون العقوبات.

وقد نشرت جريدة الأهرام في عددها الصادر يوم الجمعة ١٣ أغسطس تحت عنوان بإيضاح مسئول من النائب العام تمنع أقلام الكتاب من رفع دعوى الجنحة المباشرة وتحديد جلسة طالما كانت الدعوى مرفوعة ضد وزير أو المحافظ لارتكابة جريمة الأمتناع عن تنظيم حكم قضائي المعقب عليها بالمادة ١٢٣ عقوبات

وفي نفس يوم الجمعة ٣ أغسطس نشرت جريدة أخبار الحوادث الصادرة عن دار أخبار اليوم تحقيقاً صحفياً في صفحتي «١١،١٠» تحت عنوان سماسرة الإرهاب نسبت فيه إلى المهندس يحيى زكريا شعبان عضو حزب العمل الوساطة بين قيادات الإرهاب في مصر والسودان والغريب فيما نشر أن جريدة أخبار الحوادث نشرت تحقيقات نيابة أمن الدولة مع المهندس يحيى زكريا بكاملها ونصها وبكل سؤال وإجابته. ولما كانت المادة (٧٧) من قانون الإجراءات الجنائية تعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الاسرار ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعديهم من كتاب وخبراء غيرهم ممن يتصلون بالتحقيق ويحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشائها ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات وهي المادة التي تنص على الحبس كعقوبة لجريمة إفشاء أسرار التحقيق

سرية التحقيقات

ومن المعلوم أن التحقيقات نيابة أمن الدولة سرية بطبيعتها ولقد رفض المحامي العام لنيابة أمن الدولة التصريح لمحامي حزب العمل بزيارة أو مقابلة المهندس يحيي زكريا ومع ذلك أجاز سيادته إطلاع إحدى الصحف الحكومية علي تفاصيل التحقيق ونشره رغم أن ذلك يكون جريمة ولقد سبق لنيابة أمن الدولة أن نشرت بعض التحقيقات في قضية ساسبيل مما دعا هيئة الدفاع إلى عقد مؤتمر صحفي في مقر نقابة المحامين لتسجيل واقعة خروج نيابة أمن الدولة على القانون. ويتساءل رجال القانون كيف نحمي القانون ونلزم النيابة العامه باحترامه ؟! هل باللجوء إلى النائب العام الحالي وقد تكررت هذه الظواهر في عهده خصوصا وهو يصدر الكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ٩٣ لحماية كل من يخالف القانون ويمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية.

المصدر :

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٢

حوادث .. وقضايا

غدا إعلان قرار الاتهام فى الجزء الثانى من «طلائع الفتح»
نظر قضية زينهم فى النصف الأول من سبتمبر القادم

كتب - حسين فتح الله

يعلن اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكرى قرار الاتهام فى الجزء الثانى من قضية «طلائع الفتح» غدا الخميس ويشمل ٢٣ متهما من بينهم ١٩ محبوسين و٤ هاربين وهى القضية المعروفة برقم ١٩ جنايات عسكرية

وتعقد جلسات المحاكمة فى هذه القضية بقاعة المحاكمات بالجبل الاحمر برئاسة اللواء حامد السيد

وقد وجهت النيابة العسكرية للمتهمين تهم التخطيط لاغتيال بعض الشخصيات الهامة حيث أعدوا لذلك رسوما كروكية وخرائط ضبطت بحوزتهم.

وصرح مصدر مسئول بالقضاء العسكرى بان المحاكم العسكرية ستتناول اقسام القضية وعددها خمسة اقسام تباعا وبحيث لا تنظر اكثر من ثلاث قضايا فى ان واحد حتى يتمكن الدفاع من دراسة وإعداد الدفاع عن المتهمين والاخذ بكافة الاجراءات القانونية ليطمئن الجميع الى المحاكمة وهو حق تحرص المحاكم العسكرية على كفالته للمتهمين.

وقال المصدر ان قرار الاتهام فى الجزء الثالث من القضية رقم ٢١جنايات عسكرية سيصدر اوائل سبتمبر القادم وتعقد المحكمة برئاسة العقيد محمد شامل رمزى وعضوية المقدمين حسانين عبدالمحسن وحسام الدين سيد سليمان، وتشمل القضية ٦٥ متهما وجهت لهم تهم الانضمام الى تنظيم الجهاد الجديد الذى اعاد تشكيله مجدى محمد سالم بناء على تعليمات من الدكتور ايمن الظواهرى الهارب خارج البلاد.

اما القضية رقم ٢٠ جنايات عسكرية والمعروفة باسم قضية زينهم والتى تضم ٤ مسجونين و٤ هاربين فسوف تنظر خلال النصف الاول من سبتمبر برئاسة اللواء عبدالمنعم نافع والعقيد صبرى اللمعى والمقدم احمد عبداللطيف.

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٢

هل يرفض «الحاكم العسكرى» أحكام اغتيال المحجوب

هل من سلطة الحاكم العسكرى إلغاء احكام محكمة امن الدولة العليا طوارىء ورفض التصديق عليها .. سؤال طرح نفسه بالحاح طوال الأيام الماضية فى اعقاب حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بتبرئة المتهمين من تهمة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وخمسة من حراسة وفى اعقاب ماصرح به مصدر قضائى مسئول بأن النيابة العامة تدرس حالياً الحكم وستطلب إلغاءه واعادة محاكمة المتهمين من جديد امام دائرة أخرى إذا تبين ان الحكم اشتمل على اخطاء قانونية أو اخطاء فى تطبيق وتأويل القانون .

رجال القضاء ..

القانون صريح لحماية المتهمين والمجتمع

والجمهورية ايمانا منها بأن احكام القضاء هى باستمرار عنوان الحقيقة ولاتعقيب أو تعليق على احكام القضاء والقضاه التى نكن لها كل احترام وتقدير حملت التساؤل وتساؤلات اخرى لبعض رجال القضاء فى محاكم أمن الدولة العليا ومحاكم الاستئناف ولانهدف من وراء ذلك التعليق أو التعقيب على الاحكام التى اصدرتها المحكمة ولكن هدفنا ان نعرف فقط مايدور .

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ اغسطس ١٩٩٣

يقول المستشار جمال الدين صفوت رئيس أحدى دوائر محاكم أمن الدولة ان القانون ١٦٢ لسنة ٥٨ المعدل المنظم لمحاكم أمن الدولة طوارىء طبقا لقانون الطوارىء تطرق لكافة التفاصيل المتعلقة بتلك المحاكم وتشكيلها واسلوب

التصديق على الاحكام إذ ينص من المواد من ١٢ إلى ١٧ على ان لرئيس الجمهورية أو من ينوبه - الحاكم العسكرى طبقا لقانون الطوارىء إحالة أى جريمة أو واقعة تلك المحاكم كما ان

هناك قرارات تنظيمية نص عليها القانون تمنح النيابة العامة بصفتها ممثلة عن المجتمع ان تحيل الجرائم التى تتعلق بإضرار الوطن والمواطنين تبدأ من

الجنايات وقضايا حمل السلاح والذخيرة بدون ترخيص حتى القضايا التموينية والفرق كما يشير المستشار عبد الله

حنفى مدير مكتب المتابعة لمحكمة استئناف القاهرة بين محاكم أمن الدولة العليا طوارىء ومحاكم الجنايات العادية

أن الأولى تعمل فقط فى ظل قانون الطوارىء ولا تعرف الطعن أو النقض فى الاحكام بعد التصديق عليها .

ويضيف أحد المستشارين بمكتب أمن الدولة أن القانون نص صراحة على سلطة رئيس الجمهورية أو من ينوب

عنه - الحاكم العسكرى - التصديق على الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا طوارى أو إلغاء الحكم واعادة نظر

القضية ومحاكمة المتهمين فى دائرة اخرى جديدة .

وسلطة الحاكم العسكرى فى إلغاء الحكم سلطة مطلقة مادام هناك خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله أو خطأ فى الاجراءات حيث يعتبر ذلك اخلال بحق

الدفاع أو بحق المجتمع فالاساس فى الاحكام على اعتبارها عنوان الحقيقة يجب ان تكون مطابقة للحقيقة ولها

تحقيق :
سمية احمد

أساس وسند قانونى من واقع أوراق القضية .

ويرى المستشار جمال الدين صفوت ان الحاكم العسكرى لايلغى حكماً إلا إذا

كان مخالفا للقانون لانه لايستطيع إلغاء الحكم إلا إذا كان صدر بعقوبة غير المنصوص عليها قانونا أو جريمة لم

تعرض للمحكمة .. فالحاكم العسكرى كما يرى المستشار جمال عبد الرحيم من حقه تخفيف العقوبة إذا كان مفوضاً من

رئيس الجمهورية ولكنه لايشددها وإذا

كانت المحكمة قد اصدرت حكما بالبراءة واعيد نظرها امام دائرة جديدة وحكمت بنفس الحكم فإن الحكم يتنفذ فوراً ولا يمكن اعادة المحاكمة مرة اخرى بينما يرى المستشار جمال عبد الرحيم أنه وفقا

لقانون محاكم أمن الدولة العليا فإن الحاكم العسكرى من حقه ان يطلب بتعديل العقوبة .

وحق الحاكم العسكرى فى المطالبة بإلغاء الحكم واعادة نظر القضية امام دائرة اخرى جديدة يستند ايضاً على

أسس قانونية وموضوعية وعلمية إذ تنص المادة ١٦ من القانون ١٦٢ على حق رئيس الجمهورية فى انتداب بقرار

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ اغسطس ١٩٩٣

الدولة العليا طوارىء فالحكم لايصبح نهائيا وباتا .

ويرى المستشار جمال صفوت أن عدم التصديق صورة مستحيلة ولم تحدث من قبل في مصر فالحكم يجب أن يقبل أو يرفض .. وإن كانت مدة التصديق غير محددة بمدة معينة ولكن في هذه الحالة يطبق عليها مايطبق في القانون الجنائى حيث تسقط العقوبة بعد مرور عشرين عاما في الاحكام الجنائية وبعد ٣٠ سنة في قضايا الاعدام .

وحول وضع المتهمين في حالة عدم التصديق على الحكم يقول المستشار جمال صفوت بالنسبة للغرامات المالية تنفذ بصفة احتياطية بين العقوبات الجنائية لاتنفذ ويظل المتهمون على الحالة التى قدمتهم بها النيابة للمحكمة فإذا كانوا محبوسين يظلوا كذلك حتى التصديق النهائى على الحكم حتى لو كان الحكم الصادر بالبراءة .. وإذا كانوا غير محبوسين حين تقديمهم للمحكمة يظلوا خارج السجن .

وعما إذا كان هناك سوابق لالغاء احكام محاكم أمن الدولة طوارىء في مصر من قبل .. يقول المستشار جمال عبد الرحيم أن أشهر هذه القضايا هى قضية الطيران في أعقاب نكسة ١٩٦٧ والمعروفة بقضية صدقى محمود حيث اعترض الحاكم العسكرى على الحكم وقتها وأعيدت المحاكمة .. وهناك قضية ١٧ ، ١٨ يناير ١٩٧٧ والتى مازالت محاكمتها مستمرة حتى الآن .

ويؤكد المستشار جمال صفوت أن هذه السوابق نادرة جدا وغالبا ماتكون في قضايا احراز السلاح مثل خطأ في التقرير الفنى ، أو نوعية السلاح غير مدرجة في جدول العقوبات .

بداية أكثر من سابقة .

في محاكمة «فلاسفة» الفتنة .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٣

قراءة فى ملف تنظيم طلائع الفتح

رحلة من محل بقالة بامبابة الى قفص الاتهام

مشوار طويل قطعه سيد محمد على صرارة فى رحلته من داخل محل البقالة بشارع الوحدة بامبابة حتى قفص الاتهام بقاعة المحاكمات العسكرية بهايكستب . حكاية لها اكثر من فصل ـ تبدأ احداثها الدرامية وقت ان تم اصطياده من داخل المحل بفخاخ الارهاب . حتى شارك فى تنظيم طلائع الفتح ليكون المتهم رقم ٢٢ فى قرار الاتهام للمجموعة الاولى من اعضاء التنظيم

محضر التحقيق معه يوم ٢١ يناير ١٩٩٣ امام عادل فياض رئيس نيابة امن الدولة .

اسمى سيد محمد على صرارة .. السن ٢٤ سنة .. حاصل على الثانوية العامة عام ١٩٨٧ من مدرسة الجيزة الثانوية بالدقى .. لايحمل تحقيق شخصية

انا من حوالى سنة ونصف كنت شابا عاديا زى اى شاب غير ملتزم .. يعنى ماكنتش اصلى .. كنت واقف فى محل البقالة بتاع والدى .. جاء لى واحد جارى دايما بيشترى من عندى البقالة

قال لى : انت مش بتصلى ليه ويجب عليك كمسلم ان تصلى وتؤدى فرائض الاسلام الخمس .. قال هذا الكلام اكثر من مرة .

الأخبار

٢ ... ١٩٩٣

المركز ... للصحافة ... التاريخ

الجيوب بين « طلائع الفتح » .. ومحاولة اغتيال الألفي

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ اغطس ١٩٩٣

مبارك : التصديق على الاحكام فى قضية «المحجوب» مرهون بملاحظات النيابة

كتب ـ جمال بدوى :

أعرب الرئيس حسنى مبارك عن استيائه الشديد عن الحادث الذى تعرض له اللواء حسن الالفى وزير الداخلية، والذى ادى الى مقتل وإصابة عدد من المواطنيين. وقال : ان اهدار الدماء هو خسارة بكل المقاييس، وقال الرئيس ان هذه العمليات اليائسة لن تحقق هدف الارهابيين فى زعزعة الامن او إشاعة الاضطراب فى البلاد.

وكان الرئيس قد تلقى تفاصيل الحادث فور وقوعه من صفوت الشريف وزير الإعلام الذى ابلغ الخبر للرئيس اثناء المحادثات الثنائية مع العقيد القذافى. وردا على سؤال حول احتمال تصعيد العمليات الارهابية بعد صدور الاحكام فى قضية الدكتور المحجوب : قال الرئيس اننى لا أحبذ الربط بين الاحكام القضائية وبين العمليات الارهابية، ويجب ان نحافظ على استقلال القضاء. وسئل الرئيس عن موقف الحاكم العسكرى من هذه الاحكام فقال : ان الحاكم العسكرى لا يملك التصرف فيها بالرفض أو القبول لان الاجراءات القضائية تقضى بأن تأخذ هذه الاحكام طريقها الى النيابة العامة لدراستها ثم تكتب ملاحظاتها على الاحكام وتقدمها الى مكتب الحاكم العسكرى الذى يضم عدداً من مستشارى القضاء لابداء الرأى النهائى والتصرف فيه على ضوء ملاحظات النيابة.

جاء ذلك أثناء لقاء رئيس الجمهورية مع رؤوساء تحرير الصحف المصرية فى رحلة العودة من طرابلس أمس.

وحول إقتراح بان يدعو الرئيس أهل الفكر والسياسة لاستطلاع رأيهم فى القضية الامنية وكيفية مواجهة الارهاب. قال الرئيس: انه يلتقى فعلا بمجموعات محدودة من أهل الرأى ورؤساء الجامعات . أما الحوار مع قادة الارهاب فليس له محل بعد ان ثبت استحالة الحوار معهم، وقال ان الشعب يتحمل مسئوليته بالوعى ولن نظلم احدا،وتحدث الرئيس عن الازمة بين ليبيا والدول الغربية فقال اننا نسعى بكل الطرق لحل المشكلة ونعمل بأقصى ما يمكن لتقريب وجهات النظر بين الطرفين لحل المشكلة سلميا دون حدوث مضاعفات. لان العقوبات لن تحل المشكلة.

وكان الرئيس حسنى مبارك قد توقف عند منفذ السلوم البرى واستمع الى المشاكل التى تواجه عمليات العبور، خاصة وأن المنفذ هو أضخم منفذ على الحدود المصرية من حيث كثافة عدد السيارات والافراد الذين يعبرونه يوميا بمعدل ٢٢٢٥ مسافراً و ٥٦٣٥ فى العودة. وتسهيلا على المسافرين، أمر الرئيس بالغاء تحصيل الرسوم على حراسة السيارات التى كانت تحصل بواقع ١٠٢ جنيه للسيارة النقل و٥٢ جنيها للاتوبيس و ١٥ جنيها للسيارة الملاكى . وقال الرئيس: ان المنفذ كله مؤمن ومحروس جيداً وبالتالى ليس هناك أى مبرر لتحصيل هذه الرسوم. وأوضح الرئيس: ان تقدير اى رسوم مالية لابد ان يتم بموافقة رئيس الوزراء شخصياً وان يذهب عائد هذه الرسوم إلى الموازنة العامة للدولة وليس إلى أية وزارة أخرى.

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ اغسطس ١٩٩٢

الداخلية تعد ردها حول ملابسات وظروف قضية المحجوب

كتب : سيد زكى

● تعكف وزارة الداخلية الآن على دراسة « البيان » الذى تلاه المستشار وحيد محمود إبراهيم رئيس محكمة امن الدول العليا طوارىء فى جلسة النطق بالحكم فى قضية مقتل الدكتور رفعت المحجوب الذى اكد فيه ان ثمة تعذيبا قد وقع على المتهمين اثبتته التقارير الطبية واضاف فيه المستشار وحيد محمود ان لجوء اجهزة الامن إلى هذا إنما يرجع لقصور وعجز فى التوصل إلى الجناة الحقيقيين !!

وقد صرح مصدر امنى مسئول ان الداخلية تعد الآن مذكرة للعرض على السلطات القضائية سوف تشرح ظروف وملابسات القضية والاعترافات التى ادلى بها المتهمون ودرجتهم التعذيب التى يقال إنها وقعت على المتهمين . وفى المذكرة الإشارة إلى واقعة المستشار عبدالغفار محمد احمد رئيس محكمة امن الدولة والذى نظر قضية الجهاد ، وفيها تقدم ببلاغ رسمى اودعه مكتب النائب العام الاسبق المستشار محمد عبدالعزيز الجندى مشيرا إلى اتهامه لـ ٤٤ ضابطا بقيامهم بممارسة صنوف التعذيب على المتهمين والتى برات ساحتهم المحكمة .

وبقراءة لاوراق القضية التى تم تداولها فى ساحة القضاء قال المصدر الامنى .. لقد تم تداول القضية مايزيد على العامين وفيها اتسع صدر المحكمة إلى سماع اكثر من شاهد إثبات ، من اطباء شرعيين ومدنيين وصحفيين وضباط . ايضا تم تقديم شريط تليفزيونى خاص باعترافات المتهمين . يفوق ذلك المؤتمر الصحفى الذى عقده المتهم الثانى صفوت عبدالغنى وحضره العديد من الصحفيين والمراسلين الاجانب وتهديده بقتل رئيس الدولة !

وعن شهادة الشهود قال المصدر الامنى لقد اتسع صدر المحكمة إلى سماع شهادة الدكتور فخرى صالح الذى قرر انه قام بتشريح جثة المحجوب مع د . محمود سامى كبير الاطباء الشرعيين واشرف على باقى التقارير الطبية ، بالاضافة إلى قيامهما بفحص الاسلحة التى وردت إليهم فى مصلحة الطب الشرعى .

وقد قرر الدكتور فخرى انه بفحص إحدى البنادق المضبوطة تبين ان بها اثارا تتشابه بدرجة كبيرة تصل إلى حد التطابق مع بعض المقذوفات الفارغة التى عثر عليها وعددها احد عشر مقذوفا وتم تصوير قواعدها وانتهى التقرير ان هذه البندقية بها ما يشير إلى انها قد اطلق منها هذه المقذوفات ، ايضا تم عرض شريط الفيديو الخاص باعترافات صفوت عبدالغنى وفيه اعترف باغتيالهم للمحجوب وهدد باغتيال رئيس الدولة . بالإضافة إلى ما عرضته النيابة عندما اكدت فى الجلسات ان المتهمين جاء فى اعترافاتهم انهم نصبوا كمينين من قبل حادث اغتيال الدكتور رفعت على كوبرى الدقى لقتل وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى ولم يفلحا ،

فى المرة الاولى كان الوزير قد غادر مسكنه قبل نصب الكمين ، وفى المرة الثانية والتى كانت امام محلات بدر بلازا ولم ينتبه الإرهابيون إلى إشارة المتهم محمد عبدالفتاح اثناء تحرك الوزير ثم اخترقوا الكورنيش لضرب السياحة حيث يوجد العديد من الفنادق والسفارات .

ومن بين شهود الاثبات فى القضية كان العقيد محمود عاطف عبدالرحيم الضابط بامن الدولة وهو كان من المكلفين بالتحرى فى القضية .. وقد ادلى باقواله مؤكدا على ان ممدوح المتهم الاول وصفوت المتهم الثانى كان قد تم تدريبهما فى افغانستان ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٢

وكانت مهمة المتهم محمد عبدالفتاح هي الوقوف فوق كوبري قصرالنيل ليعطي الإشارة ، وصفوت كان يشرف على التنفيذ عند بداية الكوبري . وكان قد قسم الموقع إلى مجموعتين .. المجموعة الأولى : وتضم ياسر ابوالنصر وعلاء طنطاوي ومحمد عاصم عبدالجواد وكانوا عند بداية الدوران بعد الكوبري عند اول الكورنيش . والمجموعة الثانية محمد صلاح وحامد عبدالعال ومحمد احمد النجار . وبحوزة كل فرد سلاح آلي وبعض القنابل . وفي يوم الجمعة ١٢/١٠/١٩٩٠ تصادف مرور ركب مماثل لركب وزير الداخلية بالسيارات نفسها وبذات الالوان ويتقدم الموكب موتوسيكل لرجل مرور . ولما ظهر الركب اعطى محمد عبدالفتاح الإشارة للمجموعتين التي احتل افرادها مواقعهم لتنفيذ العملية وتعاملت مجموعة محمد صلاح وحامد عبدالعال مع سيارة الدكتور المحجوب وتعاملت المجموعة الثانية مع سيارة الحرس .

واغتيل الدكتور المحجوب ورئيس الحرس عمرو الشربيني الذي كان يجلس بجوار المحجوب ، وحاول الحارس الجالس بجوار السائق الهرب وتعقبه النجار واطلق عليه النار وتعاملت المجموعة الثانية مع سيارة الحارس وهرب الموتوسيكل بالمجموعة الثانية في طريقها العادي بينما المجموعة الأولى هربت بالموتوسيكل الذي تعطل للحظات وركب معه حامد عبدالعال إلى روض الفرج وتركوا الموتوسيكل الذي ضبط هناك . كان محمد صلاح يحمل بندقيته وركب سيارة مازدا وتصادف وجود العميد عادل سليم وكيل مباحث غرب القاهرة ومعه النقيب حاتم حمدي لفحص البلاغ عن غريق واعترضا احد المتهمين بعد تعقبه بسيارة اجرة ولحقوا به قبل إشارة هيلتون رمسيس وامسكه عادل سليم إلا ان المتهم اطلق عليه وعلى زميله النار .

ماذا بعد الحكم ببراءة المتهمين فى قضية المحجوب ؟!

كتب : عاطف فرج

● اوضح مصدر قضائى ان مستشارى مكتب الحاكم العسكرى سوف يدرسون حيثيات الحكم الصادر من محكمة امن الدولة العليا "طوارىء" ببراءة المتهمين فى قضية اغتيال المحجوب قبل التصديق عليها او رفضها . مشيرا الى انه فى حالة التصديق يصبح الحكم نهائيا باتا . اما فى حالة عدم التصديق فتتم اعادة المحاكمة امام دائرة اخرى من دوائر محاكم امن الدولة العليا "طوارىء" ، وليس امام المحاكم العسكرية . وتتم اعادة المحاكمة بالاوضاع نفسها التى تمت على اساسها المحاكمة الاولى ، وذلك وفقا للقواعد التى نظمها قانون الطوارىء ١٦٢ لسنة ٥٨ ، ويكون الحكم الصادر من الدائرة الجديدة لمحاكم امن الدولة العليا "طوارىء" نهائيا لايجوز التصديق عليه .

واضاف فى هذا الشان بان قانون الطوارىء لم يحدد وقتا معينا للتصديق على الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة العليا "طوارىء" او لعدم التصديق عليها .

وعن حالة المحكوم لهم بالبراءة فى قضية المحجوب ذكر المصدر القضائى ان الافراج عنهم سوف يتم إذا ماتم التصديق على الحكم . اما إذا لم يتم فإنه ستعاد محاكمة جميع المتهمين من جديد .

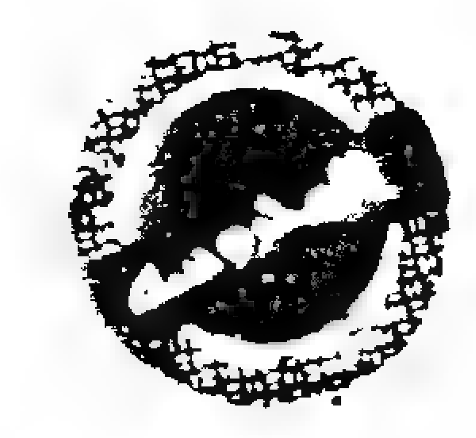

المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢

اخباري

'طلائع الفتح' وملاحظات أمنية على محاولة اغتيال الألفي

□ القاهرة - من عادل دسوقي:

■ شكلت محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها اللواء حسن الالفي وزيرالداخلية أول من أمس اثناء توجهه لمباشرة عمله في مكتبه بميدان لاظوغلي اهتماما بالغا من كل الاجهزة الامنية والسياسية والقضائية، ويرجع ذلك الى مجموعة من المحاور المهمة التي صاحبت العملية منذ الاعداد لها حتى تنفيذها بهذه الوسيلة التي ارتبطت بالبشاعة والعنف الدامي الذي اسفر عن قتل وجرح عدد من المواطنين العاديين.

وفي ضوء الملاحظات والمظاهر الاولية التي صاحبت هذه العملية عكفت الاجهزة المختصة على دراسة ظروف وملابسات الحادث من كل جوانبه وذلك لاستخلاص النتائج والسلبيات والايجابيات لتلافي وقوع مثل هذه المحاولات التي قد تتجدد ضد أي من المسؤولين مستقبلا والانتهاء من اعداد خطة لتأمين الشخصيات المهمة والعامة من هذه العمليات المسلحة واجهاضها اذا ما حدثت والقبض على الفاعلين في مسرح الجريمة وضبط أدواتهم. وتمثلت الملاحظات الامنية على الحادث في المحاور التسعة التالية:

أولاً: توقيت وقوع الحادث في الساعة الحادية عشرة صباحا في منطقة تتميز بالازدحام الشديد لوجود بعض المؤسسات والدواوين الحكومية وقربها من ميدان التحرير ومجمع المصالح الحكومية والجامعة الاميركية واختيار التوقيت الخاص بالذهاب الى العمل بالنسبة الى هذه الشخصية المهمة.

ثانياً: مكان التنفيذ ومسرح الجريمة عند تقاطع شارعي الشيخ ريحان وقصر العيني وعلى مقربة من مقر الوزارة (حوالي مئة متر) الذي يحاط بالمصفحات الخاصة بالحراسة في كل الاتجاهات كما توجد حراسات خاصة على المباني في الطريق.

ثالثاً: تحديد خط سير ركب وزير الداخلية الذي كان محل اهتمام جهات التحقيق عند سؤال الشهود من رجال الحراسة المرافقة وشهود العيان في منطقة الحادث وخط السير المشار اليه يحاط دائما بالسرية والتغيير والتعديل في ضوء الظروف الامنية والمعلومات السرية الخاصة بالمخططات التي تقوم باعدادها الاجنحة العسكرية لمنظمات العنف الديني الراديكالي.

رابعاً: ان الحادث وقع بعد حوالي اسبوع من اغتيال ضابط كبير برتبة لواء في محافظة قنا، وهي اكثر المحافظات التي تعرض متهمون فيها في قضايا العنف الديني للاعدام في قضايا ضرب السياحة والاغتيال السياسي.

خامساً: وقوع الحادث بعد اربعة أيام من صدور الاحكام في قضية حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب والتي نصت على براءة جميع المتهمين في هذا الحادث وادانتهم بتهم أخرى تمثلت في حيازة واحراز اسلحة ومفرقعات وتزوير اوراق رسمية.

سادساً: الاعترافات التي أدلى بها القيادي شعبان رجب علي عيد في القضية ٩٢/٣٩١ حصر أمن دولة عليا، والتي صدرت فيها احكام بالاعدام من المحكمة العسكرية العليا في ما يسمى بقضية «العائدون من افغانستان» خلال تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا والتي تضمنت انه صدرت تكليفات من قيادات المنظمات الدينية في افغانستان في حالة صدور احكام بالادانة على أي من المتهمين في قضية اغتيال رفعت المحجوب باغتيال وزير الداخلية.

سابعاً: البيانات الأولية التي صدرت من وزارة الداخلية وتقارير خبراء المعمل الجنائي والادلة الجنائية والتي اكدت وجود علاقة في عملية اعداد العبوات التفجيرية بين هذا الحادث وحوادث التفجيرات الاخرى التي لا زالت مجهولة أمنيا، وهي التي وقعت في مناطق مقهى وادي النيل ومسجد الخازندار ونفق الهرم وكمين الشرطة في مدينة نصر.

ثامنا: كيفية اعداد العبوة الناسفة من مادة «T.N.T» التي اعدت باتقان ويدل على تدريب سابق، وكيفية وضع هذه العبوة في الدراجة النارية.

تاسعاً: عدد المنفذين لهذا الحادث والموجودين في مسرح الجريمة وتوزيع ادوارهم ما بين جماعة التنفيذ التي قتل منها اثنان في عملية انتحارية، وجماعة التأمين والانسحاب، والجماعة التي تولت اعطاء الاشارة قبل مرور الركب الرسمي لوزير الداخلية وان توزيع هذه المهمات هي من الامور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٠ اغسطس ١٩٩٣

المتعارف عليها من اعترافات اعضاء الاجنحة العسكرية عقب القيام بأي عملية اغتيال كما حدث في عمليات رفعت المحجوب وفرج فودة وصفوت الشريف واخيرا هذا الحادث.

والتساؤلات الامنية التي تأتي في صورة التحريات المعتادة التي تقوم بها الاجهزة المختصة تفتح دائما المجال لمزيد من الايضاحات والنتائج وتجميعها وربطها بحوادث أخرى مشابهة أو مختلفة وبخاصة في المحاور السالفة الذكر او بالنسبة الى التقارير الفنية التي يعدها الخبراء في مصلحة الطب الشرعي والمعمل الجنائي والادلة الجنائية والتي تشكل نوعا من اليقين المادي الذي يمكن تقنينه وعرضه على النيابة المختصة متمثلا في الآتي:

– ان التنظيم المسؤول عن الحادث هو تنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» الذي عانى من عملية الضبط والاعتقال والعرض على جهات التحقيق العادية «نيابة أمن الدولة العليا» والنيابة العسكرية متمثلا في ٧٠٠ متهم احيل منهم ٢٤٨ على القضاء العسكري بالفعل في خمس قضايا.

– ان القيادي نزيه نصحي راشد الذي مات متأثرا باصابته في عملية محاولة اغتيال وزير الداخلية هو من قياديي هذا التنظيم وشمله قرار الاحالة في احد القضايا باعتباره هاربا.

– ان المجموعات الاولى لهذا التنظيم تحاكم حاليا امام دوائر من المحاكم العسكرية وأحكام الاعدام تنتظر العدد الاكبر من القيادات في «طلائع الفتح الاسلامي» في جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وحيازة متفجرات.

– ان هذا التنظيم يعد ويضم مجموعة ذات تدريب راق على استخدام المفرقعات منها فتحي امام وعبدالحميد محمد عبدالحميد واسماعيل نصرالدين تم تدريبهم في افغانستان على مثل هذه العمليات المتفجرة والمتنوعة التي تحدث تأثيرا عاليا من الخسائر وبحجم أقل من المنفذين.

– ان تنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» يضم عناصر قيادية لا زالت فارة في افغانستان ومنها الدكتور ايمن الظواهري الذي اصدر تعليماته لكوادره في الداخل برفع مستوى المواجهة بالاغتيالات السياسية ردا على اعتقال غالبية اعضاء التنظيم.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٣

غدا الحكم في قضية الشوقيين

تعلن المحكمة العسكرية غدا السبت برئاسة اللواء على كمال حمزة قرارها فى قضية جماعة الشوقيين- والتى نظرت على مدى الاسابيع الأخيرة،- تعرض خلالها المتهمون وهيئة الدفاع لتعسف واضح، وتعمد المجلس العسكرى تجاوز قانون المرافعات والحقوق الدستورية للمتهمين فى الدفاع عن انفسهم، ورفض كل الطلبات الاجرائية الاساسية، فيما يؤكد أصرار اللواء حمزة على اعلان صيغة محددة لحكم بالغ القسوة يتجه فيه إلى أقصى العقوبة وهى الاعدام، الذى سيشمل عددا كبيرا من المتهمين فى القضية عقب محاكمة من درجة واحدة بالمخالفة للدستور، وجهات التصديق جاهزة ومستعدة لرفض الالتماسات وأخيرا الامر بتنفيذ حكم الاعدام..

المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٣

" الظروف التي قتل فيها الدكتور رفعت المحجوب تتشابه، وتتفق تماما مع محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الالفى.. ولكن الاعصاب أهدا الآن بالنسبة لاغتيال المحجوب. ومن هنا فإن أطرافا كثيرة ارادت استغلال الحكم في قضية المحجوب، واستثماره لاهداف خاصة، بينما رغبت اطراف قليلة في الافادة من هذا الحكم لتحقيق مصلحة قومية عليا مع توفير الضمانات لكل فرد في هذا البلد.. مصر!"

عدالة مفتوحة العينين!

المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ اغسطس ١٩٩٣

المشى فوق الاشواك:

بقلم محسن محمد

قال الحكم في قضية رفعت المحجوب ان المتهمين ابرياء بالنسبة لقتله ولكنهم ليسوا ابرياء من حيازة مفرقعات ومتفجرات. ومن هنا ادار الحكم بعضهم كارهابيين وقضى بالاسعار الشاقة

ولكن وكالة رويتر قالت ان القضاء المصرى يخاف الارهابيين المتطرفين وبهذا الاسلوب قدمت الوكالة البريطانية مصر للعالم وكأنها دولة لايستطيع قضاؤها وقف الارهاب

ولايوجد مايدمر السياحة مثل هذه الادعاءات.

واحد الناصريين، ان صح هذا التعبير، نشر حديثا لايمكن تأييده اوتكذيبه. قال له المحجوب قبل وفاته بأن قانون الجامعة الاهلية وغيره من قوانين الانفتاح لن تمر في مجلس الشعب الا على جثة المحجوب

وهذه الكلمات تتناقض مع وجود المحجوب كرئيس لمجلس الشعب

وفي البرلمان المصرى منذ عام ٢٤

وطوال سنوات ما قبل الثورة، وبعدها ايضا، كان رئيس المجلس معبرا عن سياسة الحكومة..

وقال لى المحجوب انه أول من نادى بالانفتاح. وقد نشرت ذلك في حياته ولم يكذبه. والمتهمون في قضية المحجوب ليسوا انفتاحيين ولكن ما كتبه الناصرى يكاد يوجه الاتهام إلى الحكومة بانها التى قتلت رئيس مجلس الشعب السابق وهو قول مضحك!

وهناك من اراد التلميح الى القضاء العسكرى وكأنه مع الحكومة والقضاء المدنى. وكأنه مع المتهمين او كأنه اكثر تشددا والقاضى في كل الاحوال يحكم بضميره، ومسئول امام ربه. وقاض مدنى في مجلس الدولة هو الذى حكم بأحقية الحكومة في احالة القضايا الاخيرة الى المحاكم العسكرية. والحكومة تريد التعجيل بالفصل في القضايا والحد، او اختصار الاجراءات الطويلة.

اقول ذلك تفسيرا لموقف الحكومة، وليس تبريرا له، بالنسبة للاحالة للقضاء العسكرى وهناك من اراد ان ينافق الحكومة عندما اعلن أن حكم البراءة في قضية المحجوب سيطعن فيه. ولن يصدق عليه الحاكم العسكرى. ولا يوجد مايضر بالحكومة اكثر من هذا النفاق والمبالغة فيه فالحكومة مسئولة عن المجنى عليه، ومسئولة ايضا عن المتهمين في القفص هذا في ذمتها.. وهؤلاء في رقبتها.. وتبرئة متهم برىء تسعد الحكومة، او لابد ان تسعدها..

والان..

- ما الذى يعنينا من هذا الحكم ؟

والجواب:

- لابدان يفتح هذا الحكم الباب واسعا امام تغيير قضائى شامل والتغيير بطبيعة الحال، ليس في القضاء فالقضاة، ولله الحمد مستقلون لا سلطة لاحد عليهم، لا الدولة ولا الافراد والمناصب القضائية العليا، ولله الحمد، بالاقدمية المطلقة..

وحبذا لو الغت الحكومة تعيين القضاة السابقين في مناصب تنفيذية، باستثناء منصب وزير العدل، حتى يزداد اطمئنان الناس..

ومجلس القضاء الاعلى ورئيسه قاض فاضل هو المستشار احمد مدحت المراغى رئيس محكمة النقض اصدر نداء يطلب فيه من القضاة الامتناع عن الادلاء ببيانات قبل اعلان احكامهم

وكان المستشار وحيد ابراهيم الذى نظر قضية المحجوب قد ادلى ببيان قبل اعلان الحكم، ولذلك فهو، قبل غيره الهدف من نداء مجلس القضاء..

ومجلس القضاء يريد ابعاد القضاء المصرى عن شبهة الرغبة في الدعاية ومن المؤكد ان المستشار وحيد ابراهيم لم يستهدف الدعاية فقد رد المتهمون المحكمة وبطريقة لاتدل على احترام وتوقير للقضاء !

★ ★ ★

التغيير المطلوب متعدد الجوانب

قضايا كثيرة تقدم للقضاء الجنائى والدليل الاول وربما الوحيد اعترافات المتهمين..

ويقال كثيرا ان المتهمين اعترفوا في ظل التعذيب وتحت تأثيره كما اكد الحكم في قضية المحجوب..

والحل للمستقبل ان نقلد فرنسا..

وفي فرنسا تغلبوا على هذا كله بان فصلوا بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق.. وهو ما يجب ان يكون..

وفي اسكوتلندا قالوا بعدم تقديم متهم الى القضاء ودليل الادانة الوحيد ضده هو الاعتراف ولكنهم قالوا بان الاعتراف يجب ان يكون رسميا، وقانونيا.. الخ..

وجعلوا هذه العملية صعبة..

وفي انجلترا والنظام القضائى فيها يعتمد على المحلفين التعديل الجديد للقوانين ولم يصدر بعد ما ينص على ان ينبه القاضى المحلفين اى عدم قبول الاعتراف وحده كدليل ادانة ولكنه ينبهم ايضا الى النظر الى الاعتراف بعين الاعتبار..

★ ★ ★

الحكومة المصرية أرادت ان تتخلص من طول اجراءات القضاء المدنى فلجأت الى القضاء العسكرى..

ولكن :

- ماذا يفعل المتقاضون الذين يستمر نظر قضاياهم ضد الحكومة او ضد بعضهم البعض سنوات وسنوات وكيف يعجلون بنظر قضاياهم وصولا الى حقوقهم ؟

اذا زيدت الرسوم القضائية مقابل التعجيل بنظر القضايا، فان ذلك يعنى ان القضاء الاسرع لمن يدفع..

ولكن يمكن زيادة الرسوم القضائية بصفة عامة لتعيين عدد اكبر من القضاة وتكون موارد المحاكم للمحاكم !

وفي الدول الان اتجاهات لمنح القضاة سلطة توقيع العقوبة على المحامين اذا كان سلوكهم معيبا، عند

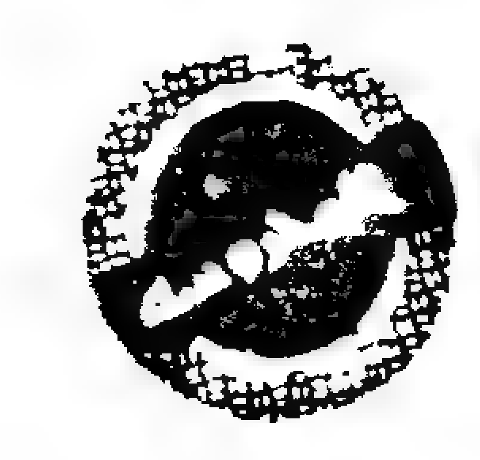

المحكمة ان تكون امامها بدائل متعددة..

وقاضي القضاة في انجلترا اللورد تايلور قال اخيرا في خطاب مدو امام رجال القانون:

ـ من حق القاضي ان يطبق العقوبة التي يراها، لا العقوبة التي يسمح له بتطبيقها..

ومعنى ذلك ان القاضي ليس ملزما بتطبيق العقوبة التي ينص عليها القانون، بل يطبق ماشاء من عقوبات..

ولم ترتفع الا اصوات قليلة ضد هذا الاقتراح سواء في انجلترا او اوروبا..

قال المعترضون:

ـ القاضي في هذه الحالة سيكون مشرعا وقاضيا..

ولكن كثيرين قالوا:

ـ لابد من حلول جديدة امام انتشار الجريمة..

★ ★ ★

والمحاكم في كل مكان، هنا وفي الخارج اهم ما تخشاه ان ترتكب اخطاء قانونية..

وفي مصر بالذات لا تلغى محكمة النقض حكما لمحكمة الجنايات الا اذا شابه خطأ في القانون فحسب..

اما الحكم نفسه، اى العقوبة فان محكمة النقض لاتعترض عليها.

وحدث من قبل ان ايدت محكمة النقض المصرية احكاما بالاعدام، او بالبراءة وطالبت المحكمة في الحيثيات السلطة التنفيذية بالتدخل لاصدار قرار بالعفو..

الان ترتفع اصوات رجال القانون انفسهم بانه يجب ان يكون من حق محكمة النقض تعديل العقوبة او تشديدها وزيادتها او تخفيفها..

وفي بعض دول اوروبا من حق النائب العام ان يحيل بعض الاحكام الى محكمة اعلى درجة لتشديد العقوبة اذا وجد ان الحكم بلا خطأ قانوني ولكن العقوبة هينة لينة..

ويقال تبريرا لذلك:

ـ الجريمة الانانية تتصاعد ولابد من اجراءات لوقفها ومنع انتشارها وكان الرد:

ـ المحاكم لا تستطيع اصلاح الناس، ولايمكن ان يحل القضاء كل مشكلات المجتمع.

اما الجواب

ـ المحاكم يمكنها ـ على الاقل ـ ان تجعل الناس او ترغمهم على ان يكونوا مسئولين..

باختصار..

القوانين تعدل في الدول..

واجراءات التقاضي وظروفها تتغير وقد اخذنا اغلب قوانيننا واجراءاتنا القضائية من الخارج. ومادامو يتغيرون هناك فقد حان الوقت لان نتغير نحن ايضا اننا هنا نحاول، وقد فعلنا القليل، ولكن هناك الكثير لما يجب ان نفعله..

وبعض الاحكام في القضايا الهامة. وبعض الجرائم ايضا تجعلنا نفكر في اجراءات عنيفة..

ومن واجبنا ان نتوقف لندرس، وفي الوقت ذاته نعجل بالتغيير القضائي القضايا زادت والمشكلات تضخمت

ولابد من ان يكون القضاء مواكبا ومناسبا لحركة التغيير في المجتمع..

واعتقد ان قوانيننا وقضاءنا تغير بنفس السرعة..

مازلنا نشكو من بطء الاجراءات والمحاكمات..

واذا كان البعض يهلل للحكم في قضية رفعت المحجوب فان بعض المتهمين الذين لم تضبط في حوزتهم مفرقعات في هذه القضية وبرئوا قالوا:

ـ ظلت المحكمة تنظر القضية ثلاث سنوات كاملة عشنا خلالها في السجون وفي قلق ..

والسؤال الذى يطرح نفسه هو:

كيف يمكن التغلب على هذه المشكلات كلها ؟

وزمان كانوا يقولون:

ـ العدالة يجب ان تبقى معصوبة العينين. لا تفرق بين متهم واخر..

وهذا كان يصلح في زمان مضى!

الان يجب ان تفتح العدالة عينيها لا لتفرق بين متهم واخر، وتفضل هذا على ذاك، بل يجب ان تفرق بين مجرم وبرىء وتوفق بين مصلحة المجتمع، ومصلحة الافراد وهذا لايتم الا بدراسة جادة واعية وبنظرة لمصلحة مصر وحدها.. لا لمصلحة طبقة، الا لاستمالة مجموعة، بل لمصر.. مصر!

المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ اغسطس ١٩٩٣

اليوم الاحكام العسكرية في الشوقيين
وغدا دعوى المخاصمة في قضية عمر عبد الرحمن

كتب : مصطفى منسى

تنظر غدا الاحد محكمة استئناف بنى سويف دعوى المخاصمة المقدمة من المتهم عادل محمود هندى المتهم رقم ٣٠ فى قضية اعادة محاكمة الدكتور عمرعبد الرحمن و١٨ متهما من اتباعه ضد المستشار احمد عزت العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا بالفيوم والتى يطلب فيها تنحيته من نظر القضية لقيامه باصدار قرار بالقبض على المتهمين بالرغم من تقديم المتهم فتحى عبد الله طه طلب رده والذى سوف ينظر فى جلسة ١١ سبتمبر القادم .

ومن ناحية اخرى تصدر اليوم الست المحكمة العسكرية برئاسة على كمال حمزة احكامها فى قضية الشوقيين ومن المنتظر ان تصدر احكام تتراوح بين الاعدام والسجن وعدد قليل من البراءة

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظر دعوتى المخاصمة في قضية عمر عبد الرحمن اليوم

تنظر محكمة استئناف بنى سويف دعوى المخاصمة المقدمتين ضد كل من رئيس محكمة امن الدولة العليا طوارئ بالفيوم ورئيس محكمة الاستئناف بها وهما الدائرتان اللتان تنظران قضيتى اعادة محاكمة الدكتور عمر عبد الرحمن و ٤٨ متهما اخرين.

استراتيجيا وشئون عسكرية

جمال كمال

طلائع الفتح ومحاولة اغتيال وزير الداخلية

مصدر قضائي: لاتعديل لقرار الاتهام

اثار تعرف اجهزة الامن على جثة المتهم رقم ٤٦ فى قضية طلائع الفتح نزيه صبحى راشد الذى تبين انه شارك فى تنفيذ محاولة اغتيال اللواء حسن الالفى باستخدام عبوة ناسفة كثير من التساؤلات فى الربط بين كيفية تنفيذ محاولة اغتيال وزير الداخلية واسلوب المتهمين فى قضية طلائع الفتح فى تنفيذ الجرائم المنصوص عليها فى قرار الاتهام واذا كان هؤلاء المتهمون هم ايضا الذين نفذوا من قبل تفجيرات مقهى وادى النيل بميدان التحرير وقسم الازبكية وعما اذا كان المتهم الذى تعرفت عليه اجهزة الامن فى اعقاب

محاولة اغتيال وزير الداخلية شاركه من اخرين من قبل فى تنفيذ عمليتى شبرا ونفق الهرم بعد القبض على الكوادر الرئيسية فى التنظيم اواخر مايو الماضى .

معسكر صدقة والتدريب على النسف

معلومات اجهزة الامن المصرية التى قدمت للنيابة العسكرية فى قضية طلائع الفتح المتهم فيها ٥٣ من بينهم ستة هاربين ضمنهم المتهم نزيه

صبحى راشد تؤكد ان تنظيم طلائع الفتح الذى اسس اواخر عام ١٩٨٩ فى اعقاب الانقسام بين عبود الزمر وعمر عبدالرحمن وايمن الظواهرى وشوقى الاسلامبولى يضم اربعة كوادر رئيسية هم عبدالحميد محمد عبدالله المتهم الاول واسمائه الحركية حسن وابراهيم وسمير ومروان والمتهم الثانى محمد حسام احمد واسمه الحركى ابو طلحة والمتهم طارق عبدالفتاح احمد محمد واسمه الحركى طارق عبدالستار والمتهم السادس والثلاثين مجدى محمد سالم الذى يعمل مدير مبيعات بمؤسسة عبدالعزيز شاكر بالسعودية وان تلك الكوادر شاركت فى حرب افغانستان منذ عام ١٩٧٨ وتلقت

تدريبات مكثفة فى معسكر صدقه وخلدن الذى يختص بالتدريب على صناعة المتفجرات واعمال النسف .

ويشير قرار الاتهام فى قضية طلائع الفتح ان المتهم الاول عبدالحميد محمد كان يتولى عمليات التخطيط والاعداد الكامل والامداد بالمفرقعات والاسلحة لجميع المتهمين وان اسلوبه فى تنفيذ العمليات كان يتضمن مراقبة

مكان الجريمة اكثر من مرة ورصد تحركات المجنى عليه والتخطيط الكامل لتنفيذ العملية ثم الامداد بالاسلحة لتنفيذها على اساس ان يقوم اثنين من العناصر النشطة بتنفيذ العملية تحت اشراف احد الكوادر الرئيسية الاربعة ، وان للتخطيط الجيد كان وراء نجاح تنفيذ عملياتهم خاصة سرقة السلاح الالى للجندى سعد عبدالهادى مطاوع

جندى الحراسة امام القنصلية السعودية بجاردن سيتى والاعتداء على الجنديين بخيت محمد همام وعبدالرحمن رضوان بالمعادى الا ان الاحراز التى ضبطت مع المتهمين كانت تثير علامات استفهام فهى لاتتناسب مع الجرائم التى نفذوها بداية من عام ١٩٩٠ حيث ضبط معهم فقط ثلاث طبنجات وعدد كبير من

المفرقعات والديناميت والبارود الاسود ورولمان بلى وزجاجات بها مادة ازيد الصوديوم شديد الانفجار ومفجرات حتى ان المتهم الاول فقد ضبط معه ٢٣ قنبلة يدوية و٥١ عبوه يدوية وثلاث قنابل صناعة محلية و٣٧ مفجريا عاديا وتسع مفجرات مثبت عليها قطع حديدية اسطوانية و٩ مفجرات اخرى بصامولة سوستة و١١ مجموعة راس قنبلة و١١ مفجر كهربائى بسلك و٢٣ مفجرا عاديا مثبت عليها قطع صغيرة من الحديد وكيس به كمية من البايات المستخدمة فى تصنيع رؤوس القنابل وكيس به ١٨ كيلو جراما من رولمان البلى ومجموعة من البطاقات المزورة باسماء وهمية .

وطبقا لمعلومات الامن وقرار الاتهام وقائمة المضبوطات فان العلاقة بين محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الالفى وقضية طلائع الفتح فان احتمالات تلك العلاقة تتضمن :

- ان المتهمين فى قضية طلائع الفتح هم الذين نفذوا قبل القبض على معظمهم عمليات تفجيرات مقهى وادى النيل وقسم الازبكية .
- ان المتهمين الهاربين الستة او الذين لم يتم التعرف والقبض عليهم هم الذين نفذوا عمليات شبرا ونفق الهرم والعمليتين لم يفصل بينهما فارق زمنى كبير ويبدو انما جاء رد فعل مدروس للقبض على الكوادر الرئيسية فى تنظيم الطلائع .
- ان تنفيذ محاولة اغتيال وزير الداخلية جاءت هى الاخرى كرد فعل سريع غير مدروس بعد اقل من اسبوع لصدور قرار الاتهام فى قضية طلائع الفتح ولهذا كان الخطأ فى التنفيذ .

وطبقا لكل تلك الاحتمالات .. فهل هناك احتمال لتعديل قرار الاتهام فى قضية طلائع الفتح ليضم جرائم مقهى التحرير وقسم الازبكية ونفق الهرم ومحاولة اغتيال حسن الالفى ؟

مصدر قضائى بادارة القضاء العسكرى يؤكد ان قرار الاتهام فى قضية طلائع الفتح يضم بالتحديد خمس

وقائع ليس من بينهما حوادث التفجيرات ولهذا لن يعدل قرار الاتهام الذى قدم للمحكمة على اعتبار ان هناك ٢٠ متهما من المتهمين الـ٥٣ مرتبطين بتلك الوقائع الخمسة وباقى المتهمين منتمين ومرتبطين بالتنظيم فقط وتتراوح درجة نشاطهم .

اما اذا كانت هناك وقائع جديدة باسماء نفس المتهمين فيمكن للنيابة التقدم بطلب للمحكمة بضم تلك الوقائع ولكن ضم لايقبل التجزئة عن الوقائع السابقة بحيث يعاقب المتهم بعقوبة واحدة وخاصة وان هناك قائمة بمضبوطات غير متعلقة بالوقائع الخمسة .

وان المتهم الـ٤٦ نزيه صبحى راشد غير منسوب له اى اتهام سوى الانضمام ولم يشارك فى احد الوقائع الخمسة وليس له سلاح او ذخيرة ولامضبوطات .

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

من هنا .. بدأت رحلة ضياع ضياء !

مسجد الرحمن فى «زنين» .. تسيطر عليه «جماعة الدعوة والتبليغ» !!

المال أولاً .. ثم الفكر المتطرف !

أصحاب المسجد :

لا نصلى فيه .. بعد أن أصبح وكراً للإرهاب !!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢ / ١ / ١٩٩٣

حتى الآن لايعرف أحد قصة سقوط ضياء الصغير فى براثن الارهاب.. ولكن كل الشواهد تؤكد أنه تم اصطياده من قبل الجماعات مع سبق الاصرار والترصد بعد أن سقط اسيرا فى أول زيارة لزاوية او مسجد الرحمة بمنطقة زنين فى بولاق الدكرور.. استمع الى كلمات معسولة من احد الخطباء.. ولم يكن يعلم انها محشوة بالسم !!

محمد تهامى

وبمجرد انتهاء صلاة الجمعة امسك به احد الملتحين وسأله عن احواله المادية.. ومن اين ينفق على اسرته ؟! وقبل أن يجيب الشاب الصغير دس فى يده بعض المال.. وعندما حاول «ضياء» ان يرفض اجابه الرجل « يا ابنى دى سلفة » وليست منحة.. وأنا سألحقك فى اعمال التجارة.. وقال له ضياء انا تلميذ ثانوى «ولا استطيع ان اترك دراستى» فاجابه على الفور ومن قال انك ستترك دراستك ؟! انك ستعمل بجوار المذاكرة..

وسال لعاب ضياء امام هذه الاموال.. ولم يجد مفرا من ان يقوم بوضعها فى جيبه.. الذى انتفخ بمرور الايام باوراق البنكنوت .

لم يسأل احد من افراد اسرة ضياء من اين اتى بهذه الأموال سوى والدته التى نهرته ذات مرة فاجابها قائلا : دى فلوس حلال يا أمى.. وانا باشتغل «نجار مسلح» مع احد المقاولين ولأن ضياء وقتها كان شابا طيبا خجولا.. فلم يثر.. او يشغل احدا بقضيته سوى رسوبه ثلاث مرات فى الثانوية العامة .

ارهابى خطير

ومرت الأيام والسنون وتحول ضياء الى ارهابى خطير بعد أن صادق الجماعات المختلفة التى كانت تأتى الى قرية «زنين» ببولاق الدكرور.. وتقيم فى زواياها جهارا نهارا ولايعرف هوية المترددين عليها.. ومن أين اتوا ؟! ومن هم ؟!

قرية الارهاب

وكان لابد ان نكشف عن الأوكار والبؤر الهدامة فى هذه القرية الصغيرة المسماه «زنين» فى حارة عزة مسقط رأس ضياء الصغير .

خرج الينا الاهالى وكلهم فى حزن وأسى والجميع يتنصل من افعال ضياء تلميذ الارهاب.. النساء لايصدقن ماحدث.. ومازالت القضية تشغل اذهان ابناء القرية.. الكل يخشى على ابنائه..

وصغاره من ابؤر الارهابية المتمثلة فى زواياها .

وعلمت اثناء جولتى ان هناك زاوية تحتل مساحة كبيرة من الارض وتحمل اسم مسجد الرحمة.. وسألت عمن بنى هذه الزاوية ؟! فقال لى الاهالى انه احد رجال الاعمال المرحوم «قرنى» وهو من ابناء القرية بهدف تحويلها الى مكان للعبادة . وتمكنت من الوصول الى ابناء المرحوم «قرنى» صاحب المسجد.. وأكد الجميع أنهم لايصلون فى هذا المسجد رغم انهم اصحابه.. ولكنهم يتوجهون للصلاة فى مساجد أخرى.. نظرا لأن الزاوية تضم العديد من الغرباء المترددين عليها.. وأنه لايوجد خطيب بعينه ليؤم المصلين.. كذلك فان هذا المسجد لايتبع وزارة الاوقاف.. ولانعرف عنه شيئا . ورفض ابناء واقارب صاحب المسجد الخوض فى غمار هوية هؤلاء المترددين.. والى اى الجماعات ينتمون ؟!

جماعة التبليغ

وأمام هذا التعتيم الذى فرضه ابناء واقارب صاحب المسجد توجهت الى مجموعة من شباب قرية «زنين» وكانت

قمة المفاجآت عندما تحدثوا عن جماعة تحمل اسم جماعة «الدعوة والتبليغ» وهى التى تسيطر على مقتضيات الامور بهذا المسجد.. وسألت ماهى هذه

المصدر : الـــ.....اء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٣

الجماعة ؟! فقالوا لى انهم مجموعة من الرجـال الغربـاء.. وان مؤسس هذه الجماعة هو الشيخ ابراهيم عزت خطيب مسجد انس بن مالك الذى توفى منذ عدة سنوات ويقوم فكر هذه الجماعة على اصطيـاد صغـار السن.. وايهامهـم بتسفيرهم للخـارج.. ومنحهم الاموال دون مقابل.. وبعدها يتم تحريضهم على المجتمع.. بعد اقناعهم بان الجميع من الكفار ووصف احد الطلبة الجامعيين هذه الجماعة بأنها مدارس تشل لافكار صغار الصبية والحقيقة أن هذه الزاوية ليست هى المنتهى فهناك اكثر من زاوية تعمل تحت نفس هذا المفهوم.. ولايدرى احد عن نشاطها اى شىء .

كتاكيت الارهاب

والغريب ان هذه الجماعة تبيت فى المساجد عدة ايام.. يتم فيها الترتيب لكل شىء فى هدوء.. وبعيدا عن عيون رجال الامن لتخطيـط وارتكـاب الجرائـم الارهابية.. المتمثلة فى تدريبهم على حمل السلاح وكيفية تفجير القنابل .

والمساء يدق ناقوس الخطر.. وتطالب الاجهزة المعنية بالكشف عن هوية هذه الزوايا التى افرخت كتاكيت الارهاب من صغار السن .

المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٣

بعد الحكم ببراءة المتهمين فى قضية المحجوب

تناقض أقوال الشهود وراء عدم ادانة المتهمين بالقتل

فى واحدة من اهم قضايا الاغتيال السياسى فى مصر والتى استمر نظرها ١٠٢٢ يوما جاء الحكم الذى اصدرته محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) ببراءة جميع المتهمين من تهمة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ، وإن قضت بالاشغال الشاقة والسجن على عشرة متهمين لمدة تتراوح بين ١٥ عاما وثلاث سنوات ، كما قضت ببراءة ١٧ متهما أخرين فى القضية التى تضم ٢٧ متهما من ثمانية هاربون وجاءت الاحكام التى صدرت بسبب حيازة المتهمين لاسلحة ومتفجرات بصورة غير مشروعة وتزوير وثائق وتهم متعلقة بذلك .. فمن قتل رفعت المحجوب ولماذا اتهم هؤلاء ؟ ولماذا براتهم المحكمة .

يعود تاريخ هذه القضية الى يوم الجمعة الموافق ١٢ اكتوبر سنة ١٩٩٠ عندما اعترض موكب الدكتور رفعت المحجوب والمرافقين له ملثمون اطلقوا النار عليهم لتبدأ الشرطة تحرياتها ثم أعلنت يوم ٢٧ اكتوبر القبض على الجناة بعد خمسة عشرة يوما فقط من عملية الاغتيال ، ولتبدأ النيابة والمحكمة عملها فى سماع ٦٣ شاهدا من بينهم اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق واللواء مصطفى كامل مدير مباحث امن الدولة السابق وعدد من علماء الدين ورؤساء تحرير صحف قومية وحزبية حتى بلغ عدد صفحات ملف القضية ٥ آلاف صفحة .

واذا رجعنا الى اوراق القضية نجد ان حكم البراءة من اغتيال المحجوب كان مؤكد الصدور منذ البداية لهذه الاسباب :

● التناقض فى اقوال الشهود وعلى راسهم وزير الداخلية السابق محمد عبد الحليم موسى نفسه حيث ذكر فى شهادته انه مر من طريق الدكتور المحجوب ، واراد ان يدخل بسيارته بطريق الكورنيش ولكن اعترضته متاريس منعته من الدخول فأضطر الى ان يدخل الى ميدان التحرير وبعده جاء موكب المحجوب وفتح الطريق الى شارع الكورنيش ، ولم يذكر وزير الداخلية والشهود من الشرطة لماذا وضعت المتاريس فى طريق الوزير ورفعت من طريق المحجوب . . .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 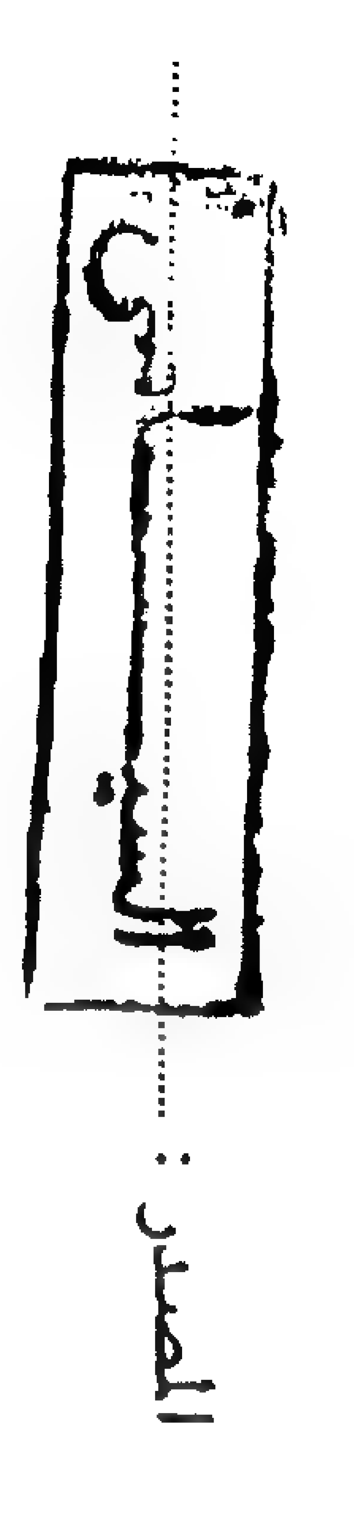

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

● كما جاء فى اعترافات المتهم الرئيسى محمد النجار والتى ذكرت اجهزة الامن انه قاتل المحجوب وتم ضبط السلاح ولكن جاء تقرير المعمل الجنائى ليؤكد استحالة ان يكون السلاح المضبوط مع النجار هو المستخدم فى الحادث لعدم تطابق الفوارغ مع نوع السلاح !!

● كما لم تأخذ المحكمة اصلا باعترافات المتهم محمد النجار على زملائه لعدة اسباب :

● لانه من الثابت انه قد اصيب بطلق نارى وتم قتل اثنين من زملائه امام عينيه اثناء اعتقالهم عند سور كلية هندسة جامعة القاهرة ، ومن ثم فإن المتهم كان تحت تأثير الخوف والهلع والاستجواب المرهق ووطأة التعذيب اثناء الادلاء بأقواله .

● كما اكدت محاضر الشرطة ان احد المتهمين وهو محمد عبد الفتاح بناء على شهادة شهود العيان ادخل ماسورة بندقيته من نافذة الباب الخلفى الايمن لسيارة المحجوب واطلق الرصاص من مسافة عدة سنتيمترات ، بينما اكد تقرير الطب الشرعى بمصلحة الادلة الجنائية لجثة المحجوب انه اصيب بعشرات الطلقات من كل الجهات ولم يشر الى اصابات من قريب لعدم وجود حروق رصاص بالجثة .

● كما ان مأمور قسم شرطة قصر النيل الذى وقعت الحادث فى دائرته والذى عاين موقع الحادث لم يشر الى حقيبة المتفجرات التى كانت موجودة فى موقع الحادث بناء على اقوال اللواء عادل نجم مدير ادارة الدفاع المدنى الذى تلقى اشارة من شرطة النجدة للتعامل مع هذه الحقيبة ولماذا لم يذكرها فى المحاضر التى حررها حول القضية .

● كما لاحظت هيئة المحكمة وجود تناقض واضح فى الادلة الفنية بين المعمل الجنائى والطب الشرعى .

● اختفاء سيارة ١٢٨ ملاكى الجيزة جاءت فى شهادة شهود عيان فى الوقت الذى لم يشر اليها تقرير معاينة مأمور القسم .. فاين اختفت ؟

● كما جاء فى تقرير خبير البصمات انه تم رفع ٢٧ بصمة منها ٢٢ بصمة مجهولة .

● تضارب واضح بين التقارير الجنائية خاصة بالنسبة للاسلحة المضبوطة والمحرزة حيث ذكر احد التقارير ان السلاح المضبوط والمحرز هو المستخدم فى الحادث بينما افاد تقرير اخر انه ليس هناك يقين من انها الاسلحة المستخدمة .

● بل والاهم من ذلك - ورغم ان الحادث وقع فى وضح النهار وفى مكان قريب من شرطة المسطحات المائية - فقد جاء فى حيثيات الحكم انه لم يثبت وجود شاهد اثبات رؤية واحد فى القضية امكنه مشاهدة احد المتهمين وهو يقتل شخصا بعينه بما فى ذلك رجال الشرطة الذين كانوا يتقدمون موكب المحجوب .

■ كما استبعدت المحكمة اعترافات المتهم ممدوح على يوسف بحجة انها جاءت نتيجة ضغط تعرض له بعد القبض عليه حتى انه لم يكن قادرا على الوقوف امام المحقق .

● كما استبعدت المحكمة شهادة بعض الضباط لانهم ادلوا بأقوالهم امام النيابة بعدما انتهت اقوال المتهمين والشهود مما يرجح - بناء على وجهة نظر المحكمة - ان تكون منقولة عن اقوال بعض المتهمين واعترافاتهم .

من ناحية اخرى اصدرت المحكمة فى حيثيات الحكم مبدا جديدا اخر بالنسبة لحيازة المتهمين لمنشورات فان ذلك يتفق مع الدستور الذى يطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية حيث اكدت ان القضاء يحاكم افعالا وسلوكا وان الديمقراطية لن تؤتى ثمارها الا فى ظل الرأى والرأى الاخر ولم تشهد مصر مناخا للحرية مثل الذى تشهده الان .

وفى النهاية وجهت هيئة المحكمة برئاسة المستشار وجدى الدين ابراهيم رئيس محكمة امن الدولة العليا كلامها الى المتهمين قائلة :

اذا كنتم قد ارتكبتم هذه الجرائم وافلتم من العقاب فان ايديكم وارجلكم ستشهد عليكم يوم القيامة .

واذا كان هذا الحكم قد اسدل الستار حول هذه القضية فان الامر الآن فى يد الحاكم العسكرى الذى يملك سلطة التصديق على الاحكام سواء بالموافقة عليها او باحالتها الى دائرة اخرى لاعادة محاكمة المتهمين .. فهل انتهت القضية عند هذا الحد ام انها بدأت ..

أحمد الشيخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: [illegible]

المصدر: [illegible]

رئيس نادي القضاة

يرد على [illegible]

[illegible]

[illegible]

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٣

□ الحكم فى قضية السطو على محلات الذهب «تنظيم الشوقيين»:

الاعدام لـ٤ والمؤبد لـ ٢ والأشغال والسجن لـ ١٨ وبراءة ٨

المحكمة: حكم الإسلام فى القاتل أن يُقتل والأحكام صدرت باجماع الآراء

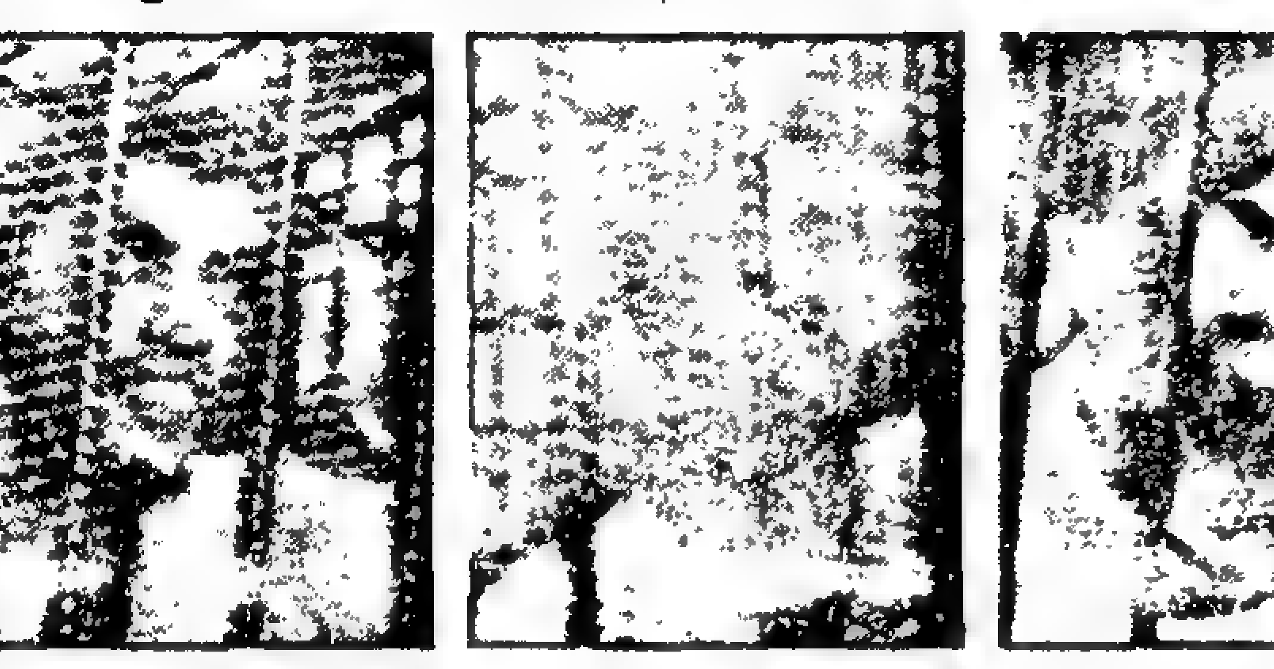

رمضان مصطفى — سيد عبدالرازق — على فايد ميهوب

أصدرت المحكمة العسكرية العليا أمس حكمها فى قضية «تنظيم الشوقيين» حيث قضت باعدام اربعة متهمين - من بينهم متهم هارب - وهم: رمضان مصطفى محمد حسن، وعلى فايد ميهوب، وسيد عبدالرازق وهشام محمد مسعود «هارب». وبالأشغال الشاقة المؤبدة على اثنين والأشغال الشاقة والسجن لمدة ١٥ عاما على ثمانية متهمين من بينهم ثلاثة هاربين وبالأشغال الشاقة عشر سنوات لثلاثة متهمين وبالسجن لمدة عشر سنوات لمتهم واحد، وبالأشغال الشاقة خمس سنوات على ثلاثة متهمين، وبالسجن لمدة ثلاث سنوات على متهم واحد، وبالسجن لمدة سنتين على اثنين من المتهمين، وبراءة ثمانية متهمين.

وكانت النيابة العسكرية قد أحالت هؤلاء المتهمين الى المحاكمة وطالبت باعدامهم جميعا حيث نسبت اليهم الانضمام الى تنظيم غير مشروع يهدف الى تعطيل أحكام الدستور والقانون فى البلاد. ونسبت اليهم ارتكاب أربع جرائم قتل والشروع فى قتل تسعة آخرين وسرقة خمسة محلات للذهب وسرقة أسلحة نارية وحيازتها الى جانب حيازة مفرقعات بدون ترخيص بهدف استخدامها فى ارتكابهم لجرائم تهدف الى زعزعة الأمن والاستقرار فى البلاد.

وأشار اللواء على كمال حمزة رئيس المحكمة فى كلمة ألقاها قبل اعلان الحكم الى أن الدين الاسلامى حدد منهج الدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ونهى عن الاكراه فى الدين ونهى عن الفساد فى الأرض.

وقال ان الدين الاسلامى جعل جزاء المفسدين فى الأرض أن يُقتلوا او يقطعوا أو ينفوا من الأرض.. كما أن الاسلام نهى عن القتل أو سرقة اموال الناس بالباطل. وأضاف ان حكم الاسلام فى القاتل أن يُقتل وأكد ان دين الاسلام هو دين سلام لاعنف وحزم وعدل عند القصاص. ووجه كلامه للمتهمين قائلا: ان هذه أحكام وأسس الدين والقيم الراسخة.. فهل كنتم لها داعين..؟ فليتق الله كل كاذب على الدين. وأشار رئيس المحكمة الى أن هذه الأحكام قد صدرت باجماع الآراء.. وان المحكمة قد طرحت جانبا الاجراءات الباطلة وانها لم تأخذ إلا بما هو ثابت فى ماديات الدعوى وشهادة الشهود.

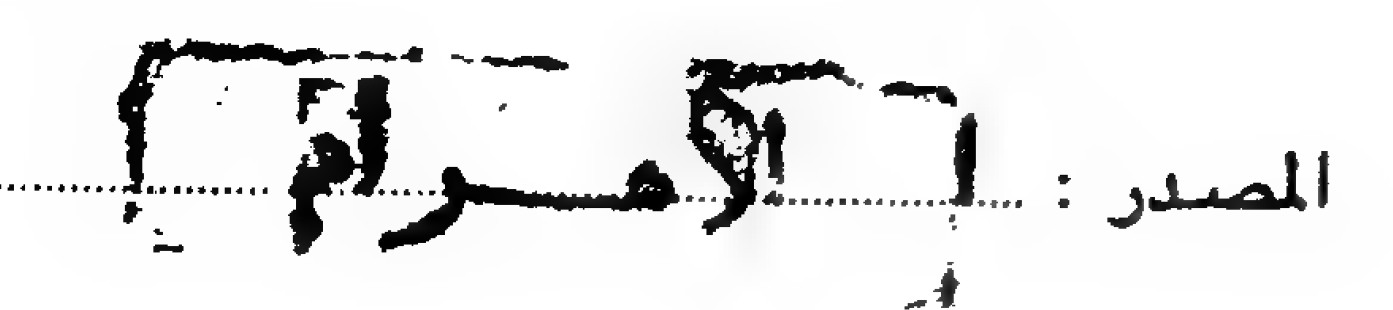

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٣

نص الأحكام فى قضية السطو على محلات الذهب

معاقبة ٤ بالاعدام و٢ بالمؤبد و٨ بالأشغال والسجن ١٥ سنة و١٠ بالأشغال والسجن من سنتين الى ١٠ سنوات وبراءة ٨

كتب . عبد الحميد شعير :

اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس الحكم فى قضية السطو المسلح على محلات الذهب بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وقتل ٤ عمدا ومحاولة اغتيال نائب مامور سجن طرة والشروع فى قتل ٩ اخرين وإحراز كميات كبيرة من الاسلحة الآلية والنخيرة والمتهم فيها ٣٢ متهما من ضمنهم ٣ هاربين .

عقدت المحكمة جلستها فى الساعة ١٠,٣٠ صباح أمس بقاعات المحاكمات الجديدة بالجبل الاحمر وسط اجراءات أمن مشددة برئاسة اللواء على كمال حمزة وعضوية المقدمين محمود سلطان واشرف عمارة ومثل الادعاء المقدم دكتور احمد ناصف وامانة سر عيد عبد العزيز عامر واستهل رئيس المحكمة الجلسة بكلمة قال فيها «بسم الله الرحمن الرحيم الم نلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين» نعم المتقين النين يتمسكون بكل الكتاب وليس ببعضه من نواه واحكام أمر بالدعوى الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ونهى عن الاكراه فى الدين ونهى عن الفساد فى الارض كما وضع الجزاء للمفسدين ان يقتلوا اويصلبوا او ينفوا من الارض ونهى الله عن اكل الاموال بالباطل ونهى عن القتل وامرنا بالقصاص للقتلى «ولكم فى القصاص حياة يا اولى الالباب» واوصانا بعدم الاسراف فى القصاص «وجعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف فى القتل» القاتل يقتل . سماحة فى الدعوة ولا إكراه فيها سلام لاعنف ولاعدوان وحزم وعدل عند القصاص اسس واحكام ثابتة فهل انتم لتلك الاحكام والاسس كنتم واعين فليتق كل كاذب متكذب مع الدين فى اى موقع هو فيه وما الحكم إلا لله .

ثم نطق رئيس المحكمة بالحكم قائلا باسم الله وباسم الشعب بعد الاطلاع على مواد الاتهام ٧٥ . ٧٧ ، ٨٠ من قانون الاحكام العسكرية والموادة ١٧٥ ، ٣٠ ، ٣٢ من قانون التعديات وباجماع الاراء حكمت المحكمة حضورا ببراءة كل من محمد عبد الله ريحان وعماد عبد الله عبد الحكيم ومصطفى محمد عراقى ومصطفى البكرى مصطفى وقطب محمد بدر غانم وراضى السيد محمود الشافعى وجمال الدين حسن محمد ومحارب محمد عبد الوهاب والسجن سنتين لكل من سيد محمد حسن العدوى وخالد احمد عبد الفتاح وبالسجن لمدة ٣ سنوات للمتهم دسوقى نصر سيد احمد الميهى

وبالسجن ٥ سنوات لكل من: سامى عبد التواب السيد الفيش ومعتوق يوسف حسن وشعبان مصطفى عبد الغنى . وبالسجن ١٠ سنوات طبقا لقانون الاحداث على المتهم زين العابدين عبد الحكيم ، وبالاشغال الشاقة ١٠ سنوات لكل من احمد صلاح ابراهيم نصر الله القرش . وسيد خالد محمود خالد وهلال عبد الشفيع جودة وبالاشغال الشاقة ١٥ سنة لكل من: محمد احمد فرغلى المتهم ٧ ونلك نظير التهم الاولى والثانية والثالثة والسادسة والسابعة والعاشرة وبراءته من الرابعة والخامسة والثامنة والتاسعة ومراد مختار مراد على المتهم ١٢ ونلك نظير التهم الاولى والثانية والثالثة والسادسة وبراءته من التهمتين الرابعة والخامسة .

وشافعى مجد على مجد المتهم ٢٣ ونلك نظير التهم الاولى والثانية والثالثة وبراءته من الرابعة والخامسة والسادسة

وحسين على حسين العيص نظير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : عربي

التاريخ : ٢٢ / ٨ / ١٩٩٨

الجنايات تحصل على البراءة أسرع!

ثغرات القوانين

...ون من العقاب

قنبلة الأسبوع الماضي القانونية كانت الحكم ببراءة جميع المتهمين في قضية مقتل الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق من تهمة اغتياله هو ومن معه بوابل من طلقات الرشاشات داخل سيارته !!

بالنسبة للمواطن العادي في الشارع المصري أثار الحكم دهشة وحيرة .. فالقضية أمام ناظريه تتضمن قتلى .. ومتهمين بالقتل .. وشهوداً .. وقرار اتهام صدر ضد متهمين حصلوا جميعاً على البراءة من تهمة القتل في وضح النهار .

لكن التكييف القانوني للبراءة « لعدم كفاية الأدلة » كان يعني الوضوح الكامل في نظر القانونيين .. فهذه الجملة التي تتكون من ثلاث كلمات تعني الاشارة الخضراء للمرور من قفص الاتهام إلى ساحة البراءة .. وهي أحد أهم أسباب صدور أحكام بالبراءة في نسبة ٨٥٪ من جرائم القتل بالصعيد بالذات .. إلى جانب أسباب أخرى قانونية ١٠٠٪ هي الباب الملكي للحكم بالبراءة في نسبة ٥٠٪ من قضايا المخدرات و ٨٠٪ من قضايا الرشوة .. وهي الباب الملكي أيضاً لدخول عدد من المحامين إلى عالم الثراء والشهرة عن طريق الغوص في بحر القانون العميق والخروج منه بأحكام البراءة لموكليهم ولو كانوا قتلة متمرسين أو تجار مخدرات عتاة !!

كيف ..؟ حول هذه الكلمة يدور هذا التحقيق ..!!

حواديت .. بريئة

للبراءة من أخطر التهم أساليب عديدة .. بعضها مشروع والبعض الاخر شيطاني ..!!

وللبراءة أيضاً اسباب كثيرة منها ما هو معقول ومقبول .. ومنها ما تجد فيه النيابة ثغرة للطعن فيه ..!! ولاننا لا نملك محاكمة متهم حصل على براءة .. فإننا نحاكم البراءة نفسها في هذا التحقيق ..!! وحينما أدخلناها إلى قفص الاتهام اكتشفنا كثيراً من المفاجآت . منها أن أكثر من نصف قضايا المخدرات تحصل على البراءة « بسهولة شديدة » وأن نسبة البراءة في قضايا الرشوة تصل إلى ٨٠٪ من مجموعها .. وأن الجنايات عموماً تحصل على البراءة بشكل أسهل كثيراً من الجنح رغم أن عقوبات الأخيرة لا تتجاوز شهوراً .. والحواديت كثيرة .

تحقيق : سيد عبد المنعم

في إحدى المحاكم نطق القاضي بالحكم « حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المذكور من تهمة الاتجار في المخدرات » .

وهكذا تمت براءة أحد مشاهير تجار المخدرات المعروفين جداً للخاصة .. والعامة .. وخرج « المعلم » الكبير من مبنى المحكمة رافع الرأس منصوراً « نصرة قوية » كما غنى له صبيانه وأعوانه .. وخرج محاميه يختال فخوراً بالبراءة التي حصل عليها لموكله بحيلة شيطانية .. فعندما ضبط رجال المباحث المخدرات داخل شقة المتهم « البرىء » كان لون الأثاث وقتها بني اللون وعندما اتصلت زوجته بمحامي المعلم الملاكي ليتولى القضية نصحها على الفور بتغيير لون الأثاث فاشترت أثاثاً آخر لونه ناصع البياض .. وعندما حضرت النيابة للمعاينة أثبتت في محضرها لون الأثاث الأبيض بينما تضمن محضر الشرطة وتأكيد الضباط أنه لونه بني وأمام القاضي وعلى ضوء هذا التضارب بين جهتي التحقيق تم الحكم ببراءة قانونية ١٠٠٪ ومكتملة الأسباب !

موضة البراءة

وهناك أسباب بسيطة جداً لكنها تؤدي إلى البراءة الكاملة مثل البراءة التي حصل عليها تاجر مخدرات أيضاً تم ضبطه من قبل رجال المباحث متلبساً ببيع المخدرات في كشك خشبي خاص به .. لكن الضابط لم يذكر في محضر التحريات الذي حصل بمقتضاه على إذن التفتيش من النيابة العامة أن هذا التاجر يمتلك كشكاً خشبياً بينما أثبت ذلك في محضر الضبط وكانت النتيجة أن شكك محاميه في جدية تحريات المباحث وقال إذا لم يكن الضابط يعرف حقيقة النشاط العلني للرجل فكيف استطاع معرفة نشاطه السري وهو الاتجار في المخدرات .. وكانت البراءة من فم القاضي فوراً .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

والمشكلة أن الشرطة تحاول إثبات وجودها في الشارع بأي طريقة فتقوم بتفتيش الناس دون إذن سابق وهذا في عرف القضاء اعتداء على الحريات لا يمكن قبوله .. كما أن كثيرا من رجال المباحث يسارعون بإنهاء المحضر دون تقديم كافة الأدلة التي تدين المتهم .. وقد يقع بعضهم في خطأ بسيط يؤدي إلى البراءة ففي إحدى القضايا مثلا كان تاريخها واقعيا هو السابع من يناير عام ١٩٩١ لكن الضابط نسي وكتب ٧ يناير ١٩٩٠ .. هذا يعود بالطبع إلى أنه كان معتادا على كتابة تاريخ السنة الماضية لكن المحكمة لم تملك إزاء هذا الخطأ سوى الحكم ببراءة المتهم .

ويضيف المستشار عبد القادر عبد الرشيد أن بعض القضايا تحصل على براءة لتناقض الدليل الفني مع القولي ففي إحدى القضايا قال الشهود أنهم رأوا المتهم يضرب المجني عليه بالسكين في ظهره بينما يؤكد تقرير الطبيب الشرعي أن الطعنة جاءت في بطنه .. وهنا نلاحظ تناقضا واضحا بين الدليلين .. فلا تطمئن المحكمة بالتالي لمثل هذه الشهادة وتكون النتيجة براءة المتهم .

وتعتبر مهارة المحامين وقدراتهم الخاصة أحد الأسباب الهامة في حصول المتهمين على براءة حتى لو كانوا مذنبين فعلا .. يؤكد ذلك مرتضى منصور المحامي ويقول إن قضايا المخدرات تحصل على براءة لأن هناك ٦ محامين لهم شهرة واسعة في هذا المجال ويسارع أي تاجر بالذهاب إليهم عندما يتم القبض عليه . وهم يستطيعون إخراجه كالشعرة من العجين لأنهم يحفظون قانون المخدرات عن ظهر قلب وبإمكانهم إكتشاف أي ثغرة في القضية أو حتى إفتعالها وهم مثل لاعب الكرة يعرف متى يضحك على الحكم فيحرز هدفا بيده دون أن يراه أو يحصل على « فاول » وهو لا يستحق ذلك .

يعترض فتحي رجب المحامي على الكلام السابق ويقول إن سبب البراءة ليس انحراف المحامين أو قدراتهم الخاصة بقدر ما هو خطأ في إجراءات جمع أدلة الاتهام .. ولكن هذا لا يقلل من ذكاء المحامي فهو الذي يقنع المحكمة بأن الحقيقة مخالفة تماما لما أوردته أجهزة الضبط والاتهام .. فالقضايا تشبه الدراما كثيرا فإذا استطاع المحامي أن يحكي كيفية حدوث الجريمة بطريقة تختلف عن رواية النيابة وأجهزة الشرطة والرقابة وفاز باقتناع المحكمة بتصويره للواقعة يحصل موكله على براءة فورا .

ويضيف فتحي رجب إن خلفيات القضية قد لا تكون واضحة تماما أمام المحكمة وعلى المحامي أن يوضح للمحكمة ظروف وملابسات كل قضيه فمثلا عندما اتهم احمد سلطان وزير الكهرباء السابق بتقاضي رشوة من شركة عالمية .. كان لابد أن تعرف المحكمة القصة من أولها إلى آخرها .. فهذه القضية لفقتها الأجهزة الأمريكية للرجل الذي حاول قيادة مصر نحو تقدم تكنولوجي في المجال النووي وهو ما يعد خطرا على المصالح الأمريكية في المنطقة ـ وتم إثبات ذلك بالأوراق والمستندات فاقتنعت المحكمة وأصدرت حكمها ببراءته .

قضية إجراءات

أصابع الاتهام في قضية البراءة تشير أيضاً إلى مأموري الضبط والتحقيق ـ فأي قضية تمر عليهم أولا وإذا كانت البداية جيدة كانت النهاية على نفس المستوى فلا يخرج منهم إلى ساحة المجتمع .. اللواء محمد بركات مدير أمن قنا والوكيل السابق لادارة مكافحة المخدرات يعترف بأن كثيراً من قضايا المخدرات تحصل على براءة ولكنها تلك القضايا التي يعدها ضباط غير متخصصين ومن خارج إدارة المكافحة ولذلك تذهب قضاياهم إلى المحكمة وهي تنقص كثيراً من الاجراءات المطلوبة رغم أن المخدرات قضية إجراءات أساساً فسلامتها شرط أساسي لادانة المتهم وأي ثغرة فيها تؤدي إلى براءته .

فإثبات الاتهام يحتاج إلى محضر تحريات وإذن تفتيش ومحضر ضبط . وكل هذه الاجراءات يجب أن تكون بإذن من النيابة العامة .. كما يجب تصوير الواقعة بالتفصيل وأن تكون معقولة ومنطقية .

المشكلة أن غير المتخصص لا يهتم غالباً بمثل هذه الاجراءات ولذلك نعقد دورات تدريبية بصفة مستمرة لضباط الشرطة المحلية في مقر الادارة العامة لمكافحة المخدرات لتوعيتهم بالاجراءات المتبعة في المكافحة حتى تقل نسبة براءة قضاياهم .

أما قضايا الادارة العامة للمكافحة التي يعدها ضباط متخصصون وأصحاب خبرة في هذا المجال فإنه من الصعوبة حصولها على براءة لأن كل الاجراءات مضبوطة غالباً ورسمية .

ويضيف اللواء محمد بركات .. كانت تواجهنا كذلك مشكلة الشهادة أمام المحاكم حيث يكون قد مر على ضبط القضية أكثر من ثلاث سنوات في بعض الأحيان ومن هنا يصبح صعباً على الضابط تذكر كافة وقائع القضية بتفاصيلها الدقيقة لذلك أصبح الضباط يحتفظون بصورة من المحضر الأصلي للقضية حتى تكون التفاصيل في ذهنهم عندما يدلون بشهادتهم أمام المحكمة .

ثم ... يبقى بعد كل ما قيل أن أحكام البراءة قد تكون بريئة تماماً .. لكنها وأحيانا قد تكون وليدة شطارة محام .. وثغرة قانون .. وأدلة غير كافية وهذه إجراءات وجميعها قد تؤدي بالمتهم إلى ساحة البراءة مهما كانت جريمته .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٣ أغسطس ١٩٩٣

قضية أحداث زينهم أمام المحكمة العسكرية اليوم

تبدأ المحكمة العسكرية العليا صباح اليوم نظر القضية رقم ١٩ لسنة ٩٣ جنايات عسكرية ادارة المدعي العام العسكرى والمعروفة باسم قضية زينهم والمتهم فيها ثمانية من الارهابيين هم محمود صلاح فهمى جاد وكنيته هيثم ، ومصطفى عونى زكى وكنيته سعد وعرفان محمد حسن الخولى وعلى احمد محمد فرحان ، وكحلاوى صابر عبدالعليم وياسر عباس سليمان على وايمن عودة محمد عودة ومحمد رمضان زكى منهم اربعة متهمين هاربين ستتم محاكمتهم غيابيا وجميعهم متهمون بالانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون بغرض الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين واشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه وحيازة واحراز الاسلحة والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص وقتلوا عمدا كلا من النقيب شرطة احمد يعقوب البلتاجى ومحمد سلامة السيد وشرعوا فى قتل ثمانية من المواطنين ، كما حازوا واحرزوا اسلحة وذخائر ومفرقعات لاستخدامها فى اغراض التنظيم .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ [illegible]

[illegible]

كتب: عبدالمحسن سلامة

[illegible]

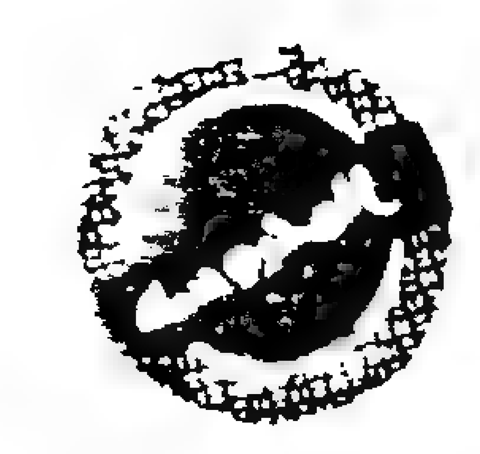

حظر النشر في قضية احداث زينهم و«طلائع الفتح» امام المحكمة العسكرية غداً

☐ القاهرة - «الحياة»:

■ بدأت وسط اجراءات امنية مشددة أمس محاكمة ٨ من اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» في قضية احداث زينهم، وعقدت المحكمة العسكرية العليا جلسة برئاسة اللواء عبد المنعم نافع، نودي في بدايتها على المتهمين وتم اثبات حضور اربعة منهم هم: محمود صلاح فهمي ومصطفى عوني زكي وكحلاوي صابر عبد العليم ومحمد رمضان زكي، وغياب اربعة آخرين سيحاكمون غيابيا وهم: عرفان محمد حسن الحولي وعلي احمد محمد فرحات وياسر عباس سليمان وأيمن عودة محمد عودة.

وحضر الجلسة ١٠ محامين من اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني وطلب المحامي منتصر الزيات من المحكمة احالة المتهمين مصطفى عوض ومحمود صلاح فهمي الى الطب الشرعي لتحديد ما وقع عليهما من اصابات وظروف حدوثها.

واكد ممثل النيابة العسكرية ان القضية «تمثل ملحمة شعبية من حيث تلاحم الشعب مع الشرطة في القبض على المتهمين». واوضح انه سبق عرض المتهمين على الطب الشرعي واكد «ان الاصابات جاءت نتيجة قيام المواطنين المصريين بالقبض عليهم في احداث زينهم الاخيرة».

واوضح رئيس المحكمة ان تلك الاصابات قديمة واندملت وانه برغم ذلك سيتم عرض المتهمين على الطب الشرعي بناء على طلب الدفاع. واصدر رئيس المحكمة في نهاية الجلسة التي استغرقت ساعة قرارا بحظر النشر في القضية وتأجيلها الى جلسة ٢٩ آب (اغسطس) الجاري

ومن جهة اخرى تستأنف المحكمة العسكرية في القاهرة برئاسة اللواء محمد وجدي الليثي غدا الاربعاء جلساتها لمحاكمة المتهمين في قضية تنظيم «الجهاد» المعروفة باسم «طلائع الفتح الاسلامي»، والتي تضم ٥٣ متهما بينهم ٧ فارون يمثلون المجموعة الاولى من اعضاء التنظيم

وينتظر ان تقدم النيابة في جلسة الغد بلاغا بوفاة المتهم رقم ٤٦ في القضية نزيه نصحي راشد الذي مات متأثراً بجروحه التي أصيب بها اثناء مشاركته في محاولة اغتيال اللواء حسن الالفي وزير الداخلية التي وقعت الاربعاء الماضي لاسقاط الدعوى عنه.

وكانت النيابة العسكرية نسبت الى المتهمين تهم: «تأسيس جماعة على خلاف القانون تهدف الى تغيير نظام الحكم بالقوة وتعطيل الدستور والقانون وتهديد الامن والسلام الاجتماعي واغتيال اثنين من رجال الشرطة والشروع في قتل آخرين وحيازة اسلحة ومتفجرات من دون ترخيص».

الى ذلك اكد السيد بابار مالك الناطق الاعلامي في السفارة الباكستانية في القاهرة «ان بلاده لاتأوي ارهابيين على اراضيها»، وان باكستان «اعلنت ادانتها للارهاب بكل صوره واشكاله». وقال في تصريح الى «الحياة»: «ان بلاده تتعاون بشكل كامل مع القاهرة في تقديم اي معلومات في شأن مواجهة الارهاب ومكافحته» ولم يستبعد مالك وجود اتصالات مباشرة بين مسؤولين امنيين في البلدين مؤكدا ان حكومة باكستان «سبق وان قامت بترحيل اعداد من المقيمين على اراضيها بصورة غير شرعية».

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٣

المحكمة العسكرية تقرر حظر النشر فى قضية «زينهم»

قررت المحكمة العسكرية العليا تأجيل نظر قضية زينهم التى تضم ٨ متهمين بينهم ٤ هاربون الى ٢٩ اغسطس الحالى لمواجهة المتهمين بالتهم المنسوبة اليهم حيث يواجهون عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة لاعطاء فرصة للدفاع للاطلاع، وقررت المحكمة حظر النشر فى القضية لما بها من اسرار عسكرية مع استمرار جلساتها علنية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ ٢ أغسطس ١٩٩٢

لجنة الحريات بنقابة المحامين تشيد بالحكم الأخير فى قضية المحجوب

كتب جمال امبابى:

أشادت لجنة الحريات، وحقوق الانسان بنقابة المحامين فى اجتماعها الأخير مساء الخميس الماضى بحكم المحكمة الأخير فى قضية المحجوب، وجاء فى برقية أرسلتها لنادى القضاء أن هذا الحكم هو صفحة مشرقة فى تاريخ القضاء المصرى، وأشادت البرقية بدور القضاء فى اعلاء القوانين المدافعة عن كرامة الانسان.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٣

أساتذة وسياسيون يشيدون بحكم القضاء في قضية المحجوب ويطالبون بوقف المحاكمات العسكرية

اهتز الضمير المصرى والإنسانى للحكم العادل، الذى أصدرته محكمة -أمن الدولة العليا برئاسة المستشار وحيد محمود يوم السبت الماضى فى قضية مقتل د. رفعت المحجوب، فقد مس الحكم جوهر الازمة التى يعيشها المجتمع.. وحدد بوضوح سبل تجاوز حالة العنف الدامى المتفشية بشكل خطير.. وكشف زيف وكذب ادعاءات السلطة بلجوئها لوسائل إجرامية فى انتزاع اعترافات المتهمين.. وهو -بوضوحه هذا- إنما وضع السلطة الحاكمة فى مازق شديد، وبرهن للعالم حقيقة ما يجرى فى سجون مصر ومعتقلاتها على ايدى زبانية التعذيب، واكد عبر ذلك صحة كل ما ورد فى تقارير منظمات حقوق الإنسان عن قسوة وبشاعة بعض رجال الأمن الذين نزعت الرحمة من قلوبهم..

تحقيق:

محمد مغربى

أشرف خليل

ولعل احد ابرز الدروس المستفادة من هذا الحكم، هو التأكيد على عدم مشروعية محاكمة المتهمين المدنيين امام المحاكم العسكرية.. وهو اتجاه طالما اكدت عليه «الشعب» مرارا، وبرهنت بالأدلة الشرعية عدم صحة ما أفضى إليه من نتائج واحكام ترتب عليها قطف رقاب ستة عشر شابا من شباب الجماعات الإسلامية، لم تتوفر لاى منهم ادنى الضمانات القانونية اللازمة..

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ [illegible] ١٩٩٣

وعلى الرغم من أن الحكم في قضية المحجوب.. تضمنت من أدلة الاتهام ما يكفي لوضع الذين قاموا وشاركوا وسهلوا جرائم التعذيب في موضع التحقيق والمحاكمة، إلا أن السلطات دأبت منذ اللحظات الأولى لصدور الحكم على الحديث عن اتجاهها للطعن في الحكم.. والمطالبة برفض التصديق عليه.. ذلك على الرغم من أن رئيس الجمهورية صدق على كافة الأحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية.

ولأن الحكم جاء في وقت يمر فيه الوطن بأزمة بالغة الخطورة.. وتتقاذفه أمواج العنف الدامي.. دافعة إياه في أتون لهيب لا يعلم إلا الله متى يخبو أواره، فقد توجهت «الشعب» لعدد من المفكرين وأساتذة القانون ورجال السياسة تسألهم تقييمهم لحكم محكمة أمن الدولة في قضية المحجوب.. واتجاه السلطات لإعادة محاكمة المتهمين الذين برأتهم المحكمة، ورأيهم في إصرار الحكومة -على محاكمة- المتهمين المدنيين أمام القضاء العسكري -غير المختص- أصلا بمحاكمتهم.

* محمد فائق -عضو المكتب السياسي للحزب الناصري، وأمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان- ما أشار إليه الحكم في هذه القضية من تعرض المتهمين لتعذيب بشع لانتزاع اعترافات كاذبة منهم هو أمر مؤسف، ولابد من وقفة حازمة لضمان منع تكراره في المستقبل. والقضية ليست صدور حكم قاس أو مخفف المهم هو توفر ضمانات العدالة وكفالة كل السبل القانونية لحماية المتهمين إلى أن يصدر الحكم، ومن هنا يأتي رفضنا لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، فلا شك أن الوضع الطبيعي هو الأسلم، ويحزنني أن العالم أجمع أصبح يتحدث بلغة واضحة عن حقوق الإنسان فيما نسمع نحن عن ممارسات وانتهاكات صارخة في بلادنا، وفيما يتعلق بالاتجاه لرفض الحاكم العسكري التصديق على الحكم، قال فائق: دعنا لا نسبق الأحداث، ولا تعليق إلا عندما نسمع موقف الحاكم العسكري والمعطيات التي يستند عليها في موقفه.

أ. د. عاطف البنا -أستاذ القانون- أحكام القضاء هي عنوان الحقيقة وبالتالي فإن القاضي يحكم بعد فحص القضية وينتهي في حكمه إلى ما يمليه عليه ضميره والقانون، فبراءة ١٠٠ متهم مذنب خير من الحكم على متهم بريء، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته. وعلينا أن ندرأ الحدود بالشبهات.

معنى كل هذا أن الحكم سليم، لأن القاضي لم يجد أدلة كافية للإدانة، والنتيجة الحتمية هي البراءة ويكون الوضع في منتهى الخطورة أن تكون الأحكام متسرعة، لأن هذا يؤدي إلى الظلم وتتحمل المحاكم التي تلجأ إلى مثل هذا الأسلوب في سرعة إصدار الأحكام دون مراعاة العدالة مسئولية إزهاق أرواح بريئة.

إن القضاء العادي كثير ما يتهم ببطء إجراءات التقاضي والمحاكمة، ويجب أن لا نعلق له مثل هذا الاتهام، لأن الثمن هو إزهاق روح وضياع العدالة، وقد أظهرت محكمة أمن الدولة العليا في حكمها الأخير أنها لم تكن بطيئة، لأنها استغرقت منذ وقت إحالة القضية إليها عاما كاملا وهي فترة ليست بالطويلة بالنسبة للقضاء، للوصول إلى الحقيقة من خلال سماع شهود النفي والإثبات والإجراءات القانونية بكافة درجاتها.

وبالنسبة لضمانات القاضي فالقاضي يجب أن يكون له الاستقلال، وأهم مظاهر العدل هو عدم توافر تقابلية العدل وحصانة القاضي في عدم النقل، وهذا لا يتوافر في القضاء العسكري، لأن من يعملون به يخضعون للسلطة الرئاسية، كما أن المحاكم العسكرية لا تتبع الإجراءات الجنائية، بما توفره من ضمانات ومن أهمها إتاحة حق الدفاع.

إذن فالضمانات كل الضمانات في القضاء المدني العادي، وهو يطالب به الدستور في المادة ٦٨ من مواده، ولا يستطيع عاقل أو حتى مجنون أن يقول: إن القضاء العسكري هو المكان الطبيعي لمحاكمة المدنيين، وللأسف فقد فسرته المحكمة الدستورية العليا بما يخالف العهود الدولية والدستور. الذي تحدث عن حق كل إنسان في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، والحجة بأن هناك نصاً في القانون أو الدستور يؤكد على ما يقومون به من محاكمة متهمين مدنيين أمام المحاكم العسكرية حجة سخيفة، وتتعارض مع الدستور، ومع حقوق الإنسان، والتلاعب في القوانين وإصدارها موجود.

فهناك في مجلس الشعب يتم سلق أي قانون، يجري تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قوانين سارية المفعول.

كما أن هناك قوانين ونصوصاً لا تحترم أحكام القضاء فهؤلاء القضاة الذين تحروا العدل وأقاموا ثم يأتي مكتب تصديق الأحكام الخاص بالحاكم العسكري، وهم مجموعة من الضباط لا علاقة لهم بالقضاء، ويشير على رئيس الجمهورية بالاعتراض على أحكام القضاء.

قد يقال: إن هذا منصوص عليه وحق من حقوق رئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الحاكم العسكري، ولكن نقابل هذا النص بقولنا: إنه مصادرة على المطلوب ووضع العربة أمام الحصان وحجج واهية وسخيفة، وهذا النص نص معيب ومعروف أن رئيس الدولة يستطيع أن يستخدم النص في عدم التصديق على أية أحكام، ولكن استخدام هذا النص ليس مبررا كافيا لأن نقول إن القانون يقول كذا وكذا، لأن هذه النصوص تتعارض مع القيم والأصول وتهدر المبادىء العليا التي يجب أن تسود التشريع.

ومن الأمور السخيفة في قوانيننا أن لدينا قوانين سيئة السمعة والسير والسلوك مثل قانون العيب والمدعي العام الاشتراكي، ومحكمة القيم والنصوص الاستثنائية، كقانون الإرهاب ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية.

أما ما نشر من أن النيابة العامة تدرس الطعن على الحكم فهذا الخبر غير صحيح والنيابة كاذبة في هذا طبقا لما نشر في الصحف، من أن النيابة من حقها أن تطعن أمام محكمة النقض لأن النظام الموضوع لهذه المحاكم أن المسألة لا تخضع للطعن لأن النيابة ليس لها شأن بهذه الأحكام.

* السفير الشافعي عبد الحميد -رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان- الحكم مفخرة للقضاء المصري، والتحية واجبة للقاضي الذي أصدر الحكم وفق قناعته وما يعتقد صوابه، رغم الظروف المحيطة والتي تمر بها البلاد.. وهذا الحكم يؤكد نزاهة القضاء وحصانته وأنه مازال خط الدفاع الأول وراعي العدالة.. وفيما يتعلق بتجاه الحاكم العسكري لرفض التصديق على الحكم أعتقد أنه أمر سابق لأوانه التعليق عليه، وعموما رفض الحاكم أو قبوله للحكم لا يجب إلا يكون مسألة تعسفية، ولابد من توضيح الأسباب.. وفي نهاية الأمر أكد

الشافعي عبد الحميد أنه لا يوجد اختلاف على تفضيلنا كمسئول المتهم أمام قاضيه الطبيعي دون الحاجة إلى ما يسمى بالمحاكم العسكرية.

* سامح عاشور -مقرر لجنة الحريات بنقابة المحامين- الحكم الذى صدر فى قضية المحجوب متعلق بالدرجة الأولى بالمشروعية الإجرائية، وهى شرط جوهرى -كما أشار الحكم- للوصول للجانى الحقيقى.. والحكم درس كبير لرجال الضبط. ولا يجوز للحاكم العسكرى أن يعلن رفضه قبل الإطلاع على أسانيد الحكم، والنية المعلنة حاليا برفض الحكم ليست جديدة ولدينا أمثلة سابقة من الماضى، كرفضه التصديق على الحكم الخاص بإضراب عمال السكة الحديد.

وفيما يتعلق باللجوء للمحاكم العسكرية، أكد سامح عاشور أن هذا تجاه نرفضه لان هذه المحاكم ليست جهة اختصاص، وأضاف أننا منذ زمن بعيد ونحن نرفض وجود أى جهة قضائية ولو عمل فيها قضاة، لان هذا الامر يمثل عدوانا على استقلال القضاء، فلا يجوز أن يعقب على القاضى إلا قاض مثله فى إطار الإجراءات الطبيعية المتبعة.

أ. صلاح عامر -أستاذ القانون الدولى بحقوق عين شمس- الحكم الذى أصدرته مؤخرا محكمة أمن الدولة العليا فى قضية مقتل المحجوب وسام على صدر القضاء المصرى، سواء أكان قضاء مدنيا او عسكريا، لانه عندما يتم توفير كل الظروف الطبيعية لمحاكمة أى متهم، فلابد أن يكون الحكم فى النهاية عادلا، وإن كنا نأمل فى أن يكون القضاء العسكرى على نفس مستوى القضاء المدنى، وإننى أعلم تمام العلم أن هناك كثيرين ممن يعملون فى القضاء العسكرى أو ناسا أفاضل ويتحرون العدل فى أحكامهم مثلهم مثل القضاة المدنيين.

وأما ما تردد بشأن قيام النيابة العامة بنقض الحكم فهذه المسألة قانونية بحتة وتتعلق فيما إذا كانت النيابة العامة ستنظر فى سلامة الإجراءات القانونية للمحاكمة أم لا.

وأما بشأن تصديق الحاكم العسكرى على أحكام البراءة بالنسبة للمتهمين فى قضية المتهمين بقتل المحجوب من عدمه فإننى اعتقد أن الحاكم العسكرى لم يمتنع عن التصديق على الحكم إذا لم تكن هناك مبررات قانونية.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٣

المحكمة العسكرية تستأنف نظر قضية طلائع الفتح اليوم

ترسانة ضخمة بحوزة التنظيم لاستخدامها في الارهاب

كتب . حسين فتح الله:

تستأنف المحكمة العسكرية العليا اليوم نظر قضية المجموعة الاولى من تنظيم طلائع الفتح والتي تشمل ٥٣ متهما انضموا جميعا لجماعة أسست على خلاف القانون واشتركوا في اتفاق جنائي لارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز المفرقعات والأسلحة النارية

وكشفت تحقيقات النيابة العسكرية عن ان المتهمين سعوا الى احراز وحيازة ترسانة ضخمة من الأسلحة . منها بنادق الية ومسدسات ومفرقعات حيث ضبط بحوزة المتهمين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ٥ عبوات ناسفة ومادة الديناميت البودرة الاموبنومي، وكرات معدنية رولمان بلي التي تدخل في تشكيل العبوات المفرقعة و٢٦ مفجرا وفتائل أمان يدخل في تركيبها مادة البارود الاسود . وموقت زمني لتفجير العبوات، و٣ زجاجات بداخلها مادة ازيد الصوديوم شديدة الانفجار، كما ضبط بحوزة المتهم السادس عشر مفرقعات زجاجية بها عبوة مفرقعة معباة ببارود أسود. وبحوزة المتهم السابع عشر ٢ فرد صناعة محلية عيار ٦٢. ٣٩٠١ وبحوزة المتهمين السابع والثلاثين والثامن والثلاثين والتاسع والثلاثين ٢٣ قنبلة يدوية ٥١ عبوة يدوية. ٣ قنابل صناعة محلية ٣٧ مفجرا عاديا بصامولة سوستة، ١١ مجموعة رأس قنبلة. ١١ مفجر كهربائيا سلك، و٢٣ مفجرا عاديا مثبت عليه قطعة صغيرة من فتيل الامان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٦ ٢ مارس ١٩٩٣

الإرهاب بالصوت والصورة

المتهمون فى « طلائع الفتح » اعادوا تنفيذ جرائمهم .. ولكن بدون رصاص !

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٣

عادة ما ينكر المتهمون ما ارتكبوه من أحداث !!. عادة ان يقروا ان ما تم من اعترافات فى محاضر الشرطة كانت وليدة اكراه .

وعادة ما يؤكدون انهم ادلوا بهذه الأقوال امام النيابة نتيجة اكراه مادى لا الضرب ـ الصعق بالكهرباء او اكراه معنوى كالتهديد بتعذيب الأم او الزوجة .. كثيرا ما يقول المتهمون امام المحكمة عند مواجهتهم باتهامات النيابة انهم غير مذنبين !!.

ولكن المعاينة التصويرية لمكان الحادث كثيرا ما تكون هى العين البصيرة التى تستند اليها المحكمة .. هى الدليل المادى الذى يدخل فى يقين المحكمة القرار .

الآن اصبح الفيديو مستلزمات ملف القضية .. واصبحت قاعات المحاكم تشهد جلسات خاصة لمشاهدة افلام الفيديو .. وكثيرا ما تكون الصور هى احدى دلائل الاثبات على المتهمين .

فى قضية طلائع الفتح .. كان هناك ٣ جرائم هى سرقة السيارة رقم ٥٥٨٤٠ وقتل كل من صبحى وقاسم محمد عبدالمنعم عمدا مع سبق الاصرار والترصد .. وسرقة التسليح الشخصى ومحاولة قتل الجندى سعد عبدالهادى مطاوع المعين خدمة على سور القنصلية السعودية بجاردن سيتى والشروع فى قتل الجندى بخيت محمد همام والجندى عبدالرحمن عبدالله رضوان ومحاولة سرقة التسليح الشخصى لهما .. وهما معينات على المنفذ ٧٠ بشارع ٧٧ بالمعادى .

تنشر « اخبار الحوادث » نص المعاينة التصويرية التى قامت بها نيابة امن الدولة لواقعتى حادثتى القنصلية السعودية والمعادى .

وصف لمكان الحادث .. اشار المتهمون عبدالحميد حسب الله ومحمد حسام الشريف ومحمد سمير عبيد الى مكان تواجد جندى الحراسة الذى تم التعدى عليه فتبين انه يقع امام سور القنصلية السعودية بجاردن سيتى بجوار بوابة كبيرة تقع على شارع الحديقة ويقع امام ذلك المكان بنهر الشارع جزيرة مثلثة الشكل تفصل بين الرصيف الذى كان يقف عليه الجندى المعتدى عليه وبين الرصيف المقابل والذى تبين وجود جراج سيارات عمومى عليه اسفل عقار يقع على مقربة من مكان الحادث .

مكان تواجد المتهمين على مسرح الحادث اثناء ارتكاب الواقع :

قرر المتهم عبدالحميد حسب الله انه

تقرير يكتبه فاروق الشاذلى

والمتهمين محمد زين ومحمد حسام ومحمد سمير قدموا الى مكان الحادث مترجلين حيث كان المتهمان محمد زين ومحمد حسام متقدمين عليه والمتهم محمد سمير بحوالى خمسة امتار تقريبا وانه كان متواجدا وقت ارتكاب الحادث على بعد حوالى خمسة عشر مترا من موقع الجندى المعتدى عليه وعلى الرصيف المقابل لمكان تواجد ذلك الاخير اثناء الاعتداء الذى وقع عليه وحدد المتهم عبدالحميد حب الله الطريق الذى سلكه وباقى المتهمين وصولا الى مكان الحادث .

وقد ايد المتهم محمد سمير عبيد ما قرره المتهم عبدالحميد فى هذا الشان .

واضاف انه شاهد المتهم محمد زين وهو يعود وقت ارتكاب الحادث بينما قرر المتهم محمد حسام الشريف انه توجه والمتهم محمد زين الى مكان تواجد الجندى المجنى عليه وحدد المسافة التى كانت تفصله عن هذا الجندى وقت ارتكاب الحادث ومستوى كل منهما عن الآخر آنذاك . وايد ما قرره المتهمان المذكوران بشان الطريق الذى سلكوه اثناء الحضور الى مكان الحادث وترتيب وصولهم الى مكانه .

دور كل من المتهمين فى ارتكاب الحادث وكيفية ارتكابه

قرر المتهم عبدالحميد حب الله انه هو الذى قام بالتخطيط لتنفيذ هذا الحادث وانه قد وقع اختياره على هذا المكان لتنفيذ هذه العملية نظرا لهدوء هذا الكان فى الوقت المحدد لتنفيذ هذا الحادث والذى تم تنفيذه فيه بالفعل وهو الساعة ٩,٣٠ مساء تقريبا واضاف ان دوره والمتهم محمد سمير كان ينحصر فى تامين المتهمين محمد حسام ومحمد زين اثناء ارتكاب الحادث بينما كان دور المتهم محمد حسام والمتهم محمد زين الهجوم على جندى الحراسة باستخدام خنجر كان بحيازة المتهم محمد حسام وكان دور محمد زين عقب ذلك الاستيلاء على سلاحك الجندى المعتدى عليه بعد تنفذ الهجوم .

وقد ايد المتهم محمد سمير ما قرره المتهم عبدالحميد بشان ادوار المتهمين فى ارتكاب الحادث واضاف انه كان بحيازته والمتهم عبدالحميد اكياس بمب اطفال لاستخدامها فى حالة تجمع المارة اثناء ارتكاب الحادث وان المتهم محمد حسام كان بحيازته حقيبة اعدها لوضع السلاح المستولى عليه فيها عقب ارتكاب الحادث الا انه قام بالتخلص منها فى مكان الحادى عند فراره عقب ارتكابه وقرر المتهم محمد حسام الشريف انه عقب توجه المتهم محمد زين الى الجندى المجنى عليه دار بينه وبين هذا الاخير حوار وان المتهم محمد زين اثناء ذلك الحديث قام بالالتفاف خلف الجندى المجنى عليه وقام بوضع شال حول وجهه حيث قام المتهم محمد حسام الشريف فى تلك الاثناء باخراج الخنجر الذى كان بحيازته وكان يخفيه تحت جاكت يرتديه وطعن الجندى عدة طعنات فى اماكن متفرقة من جسمه وقد مثل المتهم الاخير كيفية تنفيذه ذلك وحدد المسافة التى كانت تفصل بينه وبين الجندى المجنى عليه واضاف انه كان اسفل الرصيف انذاك بينما كان الجندى المجنى عليه أعلى الرصيف وقت مواجهته واضاف المتهم محمد حسام الشريف انه لدى طعن الجندى المجنى عليه قام بالصراخ حيث شاهد احد الجنود المعينين حراسة على السور الخارجى للقنصلية السعودية يحاول تبين الامر .

وفى تلك الاثناء اصدر امره للمتهم محمد زين بالاستيلاء على سلاح الجندى المجنى عليه حيث حاول المتهم الاخير الحصول على هذا السلاح . ولم يتبين ما تم عقب ذلك نظرا لانه قام بالهرب من مكان الحادث حتى ذات الشارع القادم منه وباقى المتهمين وفى الاتجاه المضاد لاتجاه قدومهم منه حيث قام بالتخلص من الخنجر الذى كان بحيازته بالقائه فى الطريق على مقربة من مكان الحادث وخرج من احد الشوارع الجانبية المؤدية الى شارع القصر العينى .

بينما قرر المتهم محمد سمير البسد انه والمتهم عبدالحميد حب الله قد توجها عقب ارتكاب الحادث فى ذات الطريق الذى سلكوه عقب قدومه الى منطقة الحادث ولدى وصولهم الى شارع القصر العينى استقلا سيارة اجرة الى منطقة قريبة من منطقة عابدين ثم استقلوا حافلة نقل عام الى منطقة المنيل .

واضاف المتهمون انهم قد حضروا الى مكان الحادث قبل وقوعه بيوم لاستطلاع هذا المكان .

معاينة تصويرية

قام خبراء المساعدات العينية بوزارة الداخلية بتصوير اجراء المعاينة التصويرية بالصوت والصورة على شريط فيديو

المصدر : اخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ اغسطس ١٩٩٢

مسرح الحادث

قرر المتهم عبدالحميد محمد عبدالحميد انه توجه الى مكان تواجد الجنديين المجنى عليهما هو والمتهم محمد محمد حسام الشريف وتبعهما المتهمان محمد زين والمتهم الآخر الذى كان على صلة بالمتهم طارق عبدالفتاح العطار - حيث كانت المسافة الفاصلة بينهم فى بينه والمتهم محمد حسام الشريف وبين المتهمين الآخرين حوالى خمسة امتار تقريبا بينما بقى المتهم طارق عبدالفتاح العطار - الذى كان يعرفه المتهم عبدالحميد محمد عبدالحميد باسم طارق عبدالستار - بالسيارة قيادته المستخدمة فى الحادث وقد ايد المتهم محمد حسام الشريف ما قرره المتهم عبدالحميد محمد عبدالحميد فى هذا الشان .

دور كل من المتهمين

قرر المتهم عبدالحميد حب الله انه هو الذى قام بالتخطيط لتنفيذ هذا الحادث وانه قد اختار مكان تنفيذ الحادث اثناء مروره فى شارع ٧٧ عدة مرات اثناء استقلاله حافلة نقل عام متوجها الى مساكن صقر قريش بالمعادى وقد وقع اختياره على هذا المكان لانه ضعيف من ناحية التامين وبالتالى مناسب لتنفيذ مثل هذه العمليات فضلا عن هدوء ذلك المكان وقد اختار توقيت تنفيذ ذلك الحادث فى صباح يوم ٢٧ يوليو عام ١٩٩٠ حيث كان محددا الساعة السادسة صباحا للقاءه والمتهمين المشاركين فى الحادث بميدان رمسيس ثم التوجه الى مكان الحادث الا ان ما حدث هو تاخر المتهم طارق عبدالفتاح العطار والمتهم الذى كان يرافقه فى الوصول الى مكان اللقاء بالسيارة التى كان يقودها الاول الى ما بعد الساعة السابعة صباح يوم الحادث الامر الذى ادى الى تاخرهم فى الوصول الى مكان الحادث حتى الساعة الثامنة من صباح ذلك اليوم تقريبا . وقد برر المتهم عبدالحميد حب الله تحديده ذلك التوقيت لتنفيذ الحادث بانه ميعاد اخر كمين ليلى فضلا عن ان الحراسات يصيبها الارهاق فى هذا التوقيت .. واضاف انهم قد وصلوا الى مكان الحادث بالسيارة قيادة المتهم طارق عبدالفتاح العطار - الذى كان يعرفه باسم طارق عبدالستار - حيث كان يستقلها والمتهم المذكور والمتهمون محمد زين ومحمد حسام الشريف والمتهم الذى كان على صلة بالمتهم طارق عبدالفتاح عقب وصولهم الى احد الشوارع المتفرعة من شارع ٧٧ والذى تبين من المعاينة انه شارع طه حسين توقفوا بالسيارة التى كانت تقلهم وطلب من المتهم طارق عبدالفتاح فتح الكبوت الامامى للسيارة للتمويه بينما قام هو بلصق شريط بلاستر على اللوحات المعدنية للسيارة حيث انه شاهد انذاك فوجا مستعدا للقيام برحلة وكان هذا الفوج يتواجد فى نهاية الشارع الذى توقفت فيه السيارة من الجهة الاخرى ثم اصطحب المتهم محمد حسام الشريف وتوجها الى مكان تواجد الجنديين المجنى عليهما امام العقار رقم ٣١ شارع ٧٧ وكان يتبعهما المتهمان محمد زين والآخر الذى كان على صلة بالمتهم طارق عبدالفتاح حيث كان محددا للمتهمين الآخرين دورا ينحصر فى الاستيلاء على السلاحين الآليين من جندى الحراسة عقب ارتكابه والمتهم محمد حسام الشريف الحادث .

واضاف المتهم عبدالحميد حب الله انه كان بحيازته اثناء توجههم الى منطقة الحادث حقيبة سوداء بها طبنجتان الاولى ماركة برتا والتى ضبطت بمسكنه وقت الضبط وقد قام بتنفيذ الحادث باستخدامها والثانية طبنجة ماركة برابيلو سلمها للمتهم محمد حسام الشريف فى السيارة قبل تنفيذ الحادث وكانت مجهزة على اطلاق النار وقد استخدمها المتهم الاخير فى ارتكاب الحادث .

واضاف ان بكل طبنجة عدد خمس طلقات تقريبا وقد حدد المتهمان عبدالميد محمد عبدالحميد ومحمد حسام الشريف ملابس كل منهما وقت ارتكاب الحادث وكيفية اخفائهما السلاحين الناريين المستخدمين فى الحادث ومثل المتهمان كيفية وصولهما الى مكان تواجد الجنديين المجنى عليهما

من البادىء

وقرر المتهم محمد حسام الشريف انه كان على يسار المتهم عبدالحميد وانه التف خلف الجندى المشار اليه وصعد اعلى الرصيف وقام باطلاق عيارين ناريين قاصدا وجه الجندى الآخر الذى كان يجلس وظهره الى سور العقار ومثل كل من المتهمين المذكورين كيفية اطلاق النار على الجنديين المجنى عليهما تفصيلا حيث قرر المتهم عبدالحميد حب الله انه هو البادىء فى اطلاق النار ثم اطلق على اثره المتهم محمد حسام الشريف النار بعد ذلك . واضاف المتهمان ان هدفهما من الاعتداء على الجنديين المجنى عليهما هو الاستيلاء على السلاحين الناريين الاليين اللذين كانا بحيازتهما انذاك ونتيجة صراخ الجندى المجنى عليه المذكور اخيرا وما استتبع ذلك من بدء لفت نظر المارة والحراسة المعينة على مستشفى الرباط لتبين الامر فقد قرر المتهمون الانسحاب عدوا من مكان الحادث وتوجهوا الى مكان توقف السيارة التى كانت فى انتظارهم واضاف المتهم عبدالحميد ان المتهم محمد زين قد استقل السيارة الى جوار المتهم طارق عبدالفتاح بينما جلس هو وباقى المتهمين فى المقعد الخلفى بها وعادوا بالسيارة فى الاتجاه العكسى فى ذات الشارع القدمين منه

واثناء مرورهم على احدى الحارات توقف المتهم طارق عبدالفتاح الى السيارة قيادته حيث قام المتهم عبدالحميد محمد عبدالحميد والمتهم محمد زين برفع الشريط البلاستر من على اللوحات المعدنية واستمروا فى سيرهم بالسيارة بعد ذلك حتى اول شارع القصر العينى حيث تفرقا .

بسؤال احد جنود الحراسة المعينين بمكان الحادث قرر ان هذا المكان الذى يقع امام العقار رقم ٣١ شارع ٧٧ هو احد المنافذ الفرعية الامنية بمنطقة المعادى وان الحراسة المعينة عليه والمكونه من جنديين

وجندى درجة اولى حراسة دائمة وثابته ومتواجدة طوال ساعات اليوم وقد لاحظنا امام العقار وبعرض الشارع الجانبى الذى يقع على ناصيته العقار سلسلة معدنية تستخدم فى اغلاق الشارع .

تلك كانت صورة واقعية لاعمال المعاينة التمثيلية للجرائم .. التى ارتكبها المتهمون ، وفقا للسيناريو الحقيقى الذى تمت به .. فالصورة دائما اصدق من كل كلام !.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٣

□ قضية طلائع الفتح :

اضافة متهمين جديدين إلى قرار الاتهام

المحكمة تأمر بفك احراز القضية لمعاينتها

كتب ـ حسين فتح الله

قررت امس المحكمة العسكرية العليا تاجيل نظر قضية المجموعة الاولى من تنظيم طلائع الفتح إلى جلسة ٢ سبتمبر القادم لاعلان شهود الاثبات ، كما قررت اضافة متهمين جديدين إلى المجموعة الأولى ليصبح عدد المتهمين ٥٥ متهما .. والمتهمان الجديدان هما : أيمن عبدالحليم عزام ، ومحمود عبدالسميع شاهين ووجهت النيابة العسكرية لهما تهمة الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون كان الغرض منها الدعوة إلى تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي والدعوة إلى تغيير نظام الحكم ، وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق وتنفيذ هذه الاغراض .

كما وجهت النيابة للمتهمين تهمة الاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز المفرقعات والأسلحة النارية والبيضاء والذخائر بدون ترخيص .

وكانت جلسة المحاكمة قد استأنفت نظر القضية امس ، وفى بداية الجلسة سأل رئيس المحكمة المتهمين الجديدين عما إذا كانا قد ارتكبا التهم الموجهة لهما فى قرار الاتهام فانكرا ثم طلب ممثل النيابة اضافة التقارير الواردة للنيابة من مصلحة الطب الشرعي والخاصة بتوقيع الكشف الطبى على المتهمين الثانى فتحى امام عبدالمجيد ، والسادس رأفت محمود محمد عثمان ، والثانى والخمسين سيد أحمد حسن عبدالحميد حيث أوضح التقرير عدم وجود اصابات فى المتهمين اما الاصابة الموجودة أسفل بطن المتهم السادس فهى من جراء الاصابة بمرض الجرب ، اما المتهم الثانى والخمسين فقد اتضح وجود بعض الاصابات فى ساقيه .

ثم استعرض رئيس الجلسة التقرير الوارد من مصلحة الادلة الجنائية حول طبنجتين تم ضبطهما بحوزة بعض المتهمين وتبين ان احداهما صالحة للاستخدام والثانية غير صالحة .

بعد ذلك طالب الدفاع بالاطلاع على نسخة واضحة من ملفات القضية حيث تبين عدم وضوح الخط فى عدد كبير من الصفحات ، وقال رئيس المحكمة ان المحكمة طلبت اعادة طبع ٦٤ صفحة من ملف القضية وهى الصفحات غير الواضحة .

واكد ان نسخة واضحة تماما ستكون بين يدى المحامين . كما طالب الدفاع بضرورة اعداد قائمة باسماء شهود الاثبات ، وايداع نسخة من مذكرة للمحامين تدفع بعدم اختصاص المحاكم العسكرية فى نظر القضايا المدنية لان المتهم المدنى يجب ان يحاكم امام قاضيه الطبيعى وهو قاض مدنى .

وطالب المحامون بالسماح لاقارب المتهمين بزيارتهم بالسجن وقدموا لرئيس المحكمة من حكم استصدره المتهم مجدى محمد سالم من القضاء الادارى بوقف تنفيذ القرار الخاص بمنع زيارته .

وعقب رئيس المحكمة بان زيارة المتهمين مكفولة للجميع اثناء استراحة المحكمة ويسمح لهم بتزويدهم بالطعام من ذويهم وان المحكمة سوف تطلب من السلطات المختصة السماح بزيارة المتهمين .

ثم أعلن رئيس المحكمة عن فك بعض احراز القضية وفحصها حرزا بعد آخر ، وهى غير الاحراز العسكرية التى تتضمن متفجرات وقنابل وأسلحة وذخائر نظرا لخطورتها على قاعة المحكمة ، وتضمنت الاحراز كتبا تتعلق بآراء الجماعات المتطرفة وتنظيم الجهاد والحركات الاسلامية وعمليات النسف والتخريب ، ومذكرات حسن أبوباشا وزير الداخلية الأسبق ، وكتابا عن سليمان خاطر الذى نفذ عملية ضد مجموعة من السياح الاسرائيليين ومذكرات فى اللاسلكى وكتبا فى الحرب الالكترونية وعمليات التشويش على المكالمات اللاسلكية وعمليات الاعاقة والشوشرة وملابس عسكرية تخص القوات المسلحة والأمن المركزى ، وبطاقات شخصية وجوازات سفر بعضها مزور وبعضها وجد بحوزة متهمين لا تربطهم باصحابها صلة .

وقد علم مندوب « الأهرام » بان المحكمة العسكرية العليا سوف تنظر الجزء الثانى من قضية طلائع الفتح السبت القادم .

المنظمات الإرهابية تتنافس إعلاميا
والأجهزة الأمنية تنسقها دوليا!

مختلفة الاشكال والاطوال. كما نجحت اجهزة الامن ايضاً في الكشف سريعاً عن تدبير الحادث. وكيفية تنفيذه فالتفجير لم يكن عن طريق الريموت كنترول كما تردد. فهذا يحتاج الى تقنية عالية، بل هو نتيجة انفجار عبوة ناسفة موضوعة على دراجة بخارية لحظة مرور سيارة الوزير، عن طريق الارهابي ضياء الدين محمود، الذي قام بشد فتيل العبوة بنفسه. مما ادى الى تمزيق جسده. وقد تم التفجير بواسطة جهاز توقيت ودائرة اشتعال، تم اغلاقها باليد، واحتوت العبوة الناسفة على مادة شديدة الانفجار، تتراوح ما بين ٣ و ٤ كلغ مضافاً اليها رولمان بلي. كما ان الرصاص الذي انطلق كان رد فعل طبيعي لحرس الوزير، ولم يصب احداً، إذ انه لم يتم العثور على اي اثر لطلقات في جثث القتلى.

كما تم ايضاً الكشف سريعاً عن مرتكبي الحادث، وهما نزيه نصحي راشد وظل اسم الثاني غير معروف، وتردد انه طارق عبد النبي الفحل. ولكن تضارب اقوال اشقائه، وعدم مطابقة بصماته مع ارشيفه المسجل في وزارة الداخلية، دفع البحث في اتجاه آخر، حتى تم التوصل الى معرفة شخصيته، وهو ضياء الدين، طالب في الثانوية العامة. بعد ثلاث سنوات رسوب، تم استقطابه حديثاً لصالح حركة ونشاط التنظيم، بمعرفة المتهم الاول نزيه نصحي راشد عقب عودته من رحلة له في الاردن. وما زال البحث جارياً عن آخرين. يعتقد مشاركتهم في الحادث، اما بالتنفيذ المباشر، او بالاعداد له، او بالقيام بعمليات المراقبة، وبالاستعداد للحماية في حالة اتمام انسحاب المجموعة المنفذة سالمة.

وبعد، هل انتهت المواجهة بين الاجهزة الامنية والجماعات الارهابية، على العكس، فهي في تصاعد مستمر خصوصاً وان قراءة مسؤول امني لمحاولة اغتيال اللواء الالفي تشير الى انها كانت محاولة لاستعراض القوة. فقد كان من الممكن القيام بالعملية امام منزل الوزير، واثناء سيره في الطريق. فالهرب والتنفيذ في مثل هذه الحالة سيكون سهلاً. وربما كان القصد من العملية ان تكون في وسط المدينة، وعلى بعد مائة متر من وزارة الداخلية، وان تستهدفه شخصياً. وهذه المحاولة، مضافاً اليها حادث محاولة اغتيال وزير الاعلام صفوت الشريف، وتفجير مقهى وادي النيل، تعكس تدريباً عالياً، وتنفيذاً راقياً، ومراقبة دقيقة في اكثر من موقع لتحديد وقت واسلوب التنفيذ.

وتأخذ المواجهة مع الجماعات اكثر من اتجاه، في اطار سياسة متكاملة:

- اللجوء الى القضاء لحسم كثير من جرائمهم المعلقة. وهكذا سيتم نظر قضيتين من «طلائع الفداء»، بالاضافة الى القضية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣ المعروفة باسم قضية زينهم، والتي كانت تستهدف اغتيال رئيس المحاكم العسكرية اللواء محمد عبدالله، والمتهم فيها ثمانية اشخاص، اربعة منهم هاربون، سيتم محاكمتهم غيابياً. بتهم الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون، بغرض الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين، والاعتداء على الحريات العامة والخاصة، والاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه، وحيازة واستخدام اسلحة وذخائر ومفرقعات دون ترخيص، والقتل العمد لاثنين من بينهم نقيب في الشرطة. كما انتهت ايضاً قضية «الشوقيين» باصدار احكام تتفاوت بين اعدام اربعة متهمين، والبراءة لثمانية.

- تشديد الرقابة الامنية، وتعديل نظام الحراسات الخاصة بالمسؤولين، والسير في خطة تطوير وزارة الداخلية وتحديث جميع اجهزتها.

- اجراء اتصالات مكثفة، من جديد، مع باكستان للحصول على معلومات قد تفيد في معرفة اماكن قيادات الارهاب الذين خرجوا من بيشاور، خصوصاً بعد التأكيدات بأن كل العمليات التي جرت وقائعها المأساوية، خرجت بتعليمات وبخطط من افغانستان، على يد هذه القيادات.

القاهرة ـ أسامة....

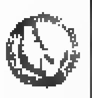

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

في قضية طلائع الفتح

انتهاء قائمة الشهود والأسلحة والمتفجرات والأحراز

الأخبار

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٣

تقرير خبراء الأدلة الجنائية

العبوة المستخدمة في حادث وزير الداخلية ٦ كيلو ديناميت و٣٢ كيلو أجساما صلبة

كتب محمد صلاح الزهار

المصدر: [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: [illegible] أغسطس ١٩٩[illegible]

مفاجأة في قضية طلائع الفتح

المتهمون لم يتعرضوا للتعذيب

علي أحمد الشيخ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

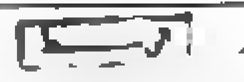

المصدر: الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: [illegible]

في الجلسة الثانية لمحاكمة تنظيم [illegible]

مواجهة ساخنة بين المحامين الموكلين والمتهمين

كتب فاروق الشاذلي

[illegible]

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مايو 1998

تأجيل قضية «ريجيم» إلى ٧ سبتمبر
فض الأحراز المضبوطة مع المتهمين

[illegible]

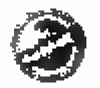

المصدر: الأهرام

مركز ... للخدمات الصحفية و المعلومات — التاريخ: ٢٠ [illegible] ١٩٩٧

في قضية أحداث [illegible]

المحكمة العسكرية [illegible]

كتب: أحمد فؤاد

[illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ٢ ٣ ابريل ١٩٩٩

بقرار سياسي

المحكمة العسكرية ستقرر اعدام ١٢ متهما في قضية النوبيين

كتب عبد الله محجوب

[illegible]

المصدر: الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢١ / ٤ / ١٩٩٨

في قضية زينب

ماذا جرى في آخر جلسة علنية.. ولماذا اتخذوا قراراً بعدم النشر؟!

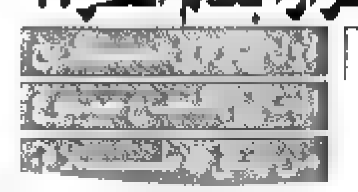

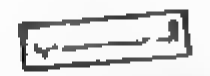

المصدر

التاريخ

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: 1998

بعد الحكم التاريخي في قضية المحجوب:

متى تتوقف سياسة الاعدام بالجملة؟!

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٣

« أخبار الحوادث » تنفرد بنشر وقائع قضية أحداث زينهم :

الثلاثاء القادم بدء سماع شهود الملحمة الشعبية

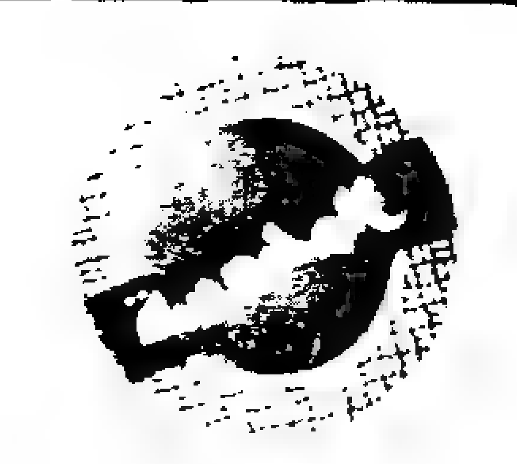

تعقد المحكمة العسكرية العليا جلستها الثالثة يوم الثلاثاء القادم لنظر قضية أحداث زينهم .. كانت الجلستان الأولى والثانية قد شهدت الاجراءات القضائية .. حيث واجهت المحكمة المتهمين الـ ٤ الحاضرين بالتهم الموجهة اليهم ولكنهم كالعادة أعلنوا انهم غير مذنبين .. وانتدبت المحكمة دفاعا للمتهمين الهاربين الـ ٤ .. شمل قرار الاتهام الذى يقع في ٥ صفحات تهما تصل عقوبتها للاعدام .

تشهد جلسة الثلاثاء بداية المواجهة بين شهود الاثبات ومنهم الشهود الذين شاركوا في الملحمة الشعبية التى ضبطت المتهم محمود صلاح فهمى جاد (هيثم) في مكان الحادث .. وأيضا واقعة القبض على شريكه مصطفى عونى في الأميرية .

المتهمون في القضية طبقا لما جاء في قرار الاتهام والتى صدر القرار الجمهورية رقم ٢٩٦ بتاريخ ٢٩ يوليو الماضى باحالتها للقضاء العسكرى فحملت القضية رقم ١٩ جنايات عسكرية ادارة المدعى العسكرى .

● محمود صلاح فهمى جاد .. وكنيته هيثم ٢١ سنة طالب بالثانوية العامة .. ومقيم بالقوصية محافظة أسيوط ..

● مصطفى عونى زكى وكنيته سعد ٢٢ سنة طالب بمدرسة الصنايع ومقيم بالعوامر بديروط محافظة أسيوط .

● الهاربان عرفان محمد حسين الخولى .. وعلى محمد فرحان

● كحلاوى صابر عبدالعليم .. ٢١ سنة تاجر فراخ ومقيم بدار رماد بالفيوم .

● الهاربان ياسر عباس سليمان على . ايمن عودة محمد عودة

● محمد رمضان زكى .. ٢١ سنة ومقيم بساقية مكى بالجيزة

والتهم الموجهة اليهم أنهم انضموا لجماعة أسست على خلاف القانون ادار حركتها وقام بدور قيادى فيها المتهمان الهاربان عرفان الخولى وعلى فرحان الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع احدى مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم في تحقيق وتنفيذ أغراض الجماعة .. كما اشتركوا في اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه وحيازة واحراز الأسلحة والذخائر والفرقعات بدون ترخيص واستعمال المفرقعات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس للخطر والتزوير في أوراق رسمية .

كما وجهت النيابة العسكرية الى المتهمين محمود صلاح جاد ومصطفى عونى تهمة قتل عمد لنقيب الشرطة أحمد يعقوب البلتاجى والطالب محمد سلامة السيد الذى كان متوجها للتدريب العملى الصيفى بمدرسة الصنايع بزينهم .. كما شرعا في قتل المواطنة حمدية عبدالغنى عشرى واحمد محمد على وزكى محمد كامل وسامى عبدالغفار أبوالعينين وأمين الشرطة على محمد محمود اضافة الى حيازتهما واستعمالهما هما وآخرين للقنابل ف ١٠ .. والاتلاف عمدا لبعض ممتلكات الغير .

المتهمون .. الهاربان عرفان الخولى وعلى فرحان وكحلاوى صابر عبدالعليم .. قاموا برصد تحركات الشخصيات المطلوب الاعتداء عليها .

المتهم الهارب ياسر عباس سليمان على أخفى أشياء مسروقة كما أخفى الأسلحة والذخائر والمفرقعات المستخدمة في الحادث .

المتهم الهارب ايمن محمد عودة .. علم بوقوع جريمة واعان المتهمين بارتكابها على الفرار من وجه العدالة .

المتهم محمد رمضان علم بوقوع جريمة واعان مرتكبيها على الفرار .

شهدت الجلسة الأولى تحديد الدفاع الموكل عن المتهمين الحاضرين .. وقامت المحكمة بمناظرة اثنين من المتهمين .. حيث اثبتت في محضر الجلسة أن المتهم مصطفى عونى به اصابة براسه واصابة في فخذه ويديه ـ حاول الدفاع اثبات أن هذه الاصابات نتيجة تعذيب .. متناسيا أن المتهم تم القبض عليه بعد مطاردة من الأهالى الذين كادوا يفتكون به .. وكذا الحال عند مناظرة المتهم محمد صلاح جاد الذى ضبط في موقع الأحداث بزينهم .. وطلب الدفاع احالتهم الى لجنة طبية من أساتذة كليات الطب بجامعتى القاهرة وعين شمس لبيان مابهما من آثار اصابية والآلات المستخدمة فيها .. ولكن لما كانت الجلسة الثانية بعد اسبوع واحد وضح من اعادة مناظرة المحكمة للمتهمين أنهم قد استردوا كثيرا من

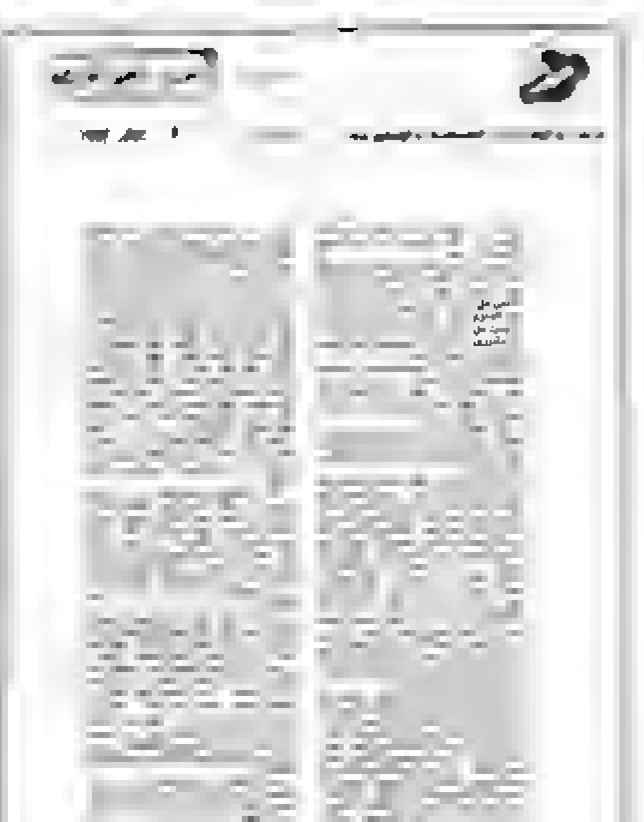

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٣

ف يوم ١٨ يوليو ١٩٩٢ وفى الساعة الثامنة صباحا .. اتصل به أحد الضباط وابلغه بحدوث اطلاق اعيرة نارية بشارع بيرم التونسي .. وانه انتقل لمكان البلاغ بجوار سور شرطة زينهم حيث شاهد اثار دماء لثلاثة من المواطنين الذين تصادف مرورهم بمكان الحادث .

وعلى الجانب الآخر من الطريق شاهد اثار دماء ، علم من الأهالى انها لاحد المتهمين صدمته السيارة التى كان يطلق الرصاص تجاهها . وان المتهم قد قبض عليه بمعرفة الاهالى وقد تم ضبط اخر وتسليم المتهمين لقسم شرطة السيدة .. وقد تم ضبط ٣ عبوات قنابل فى شارع بيرم التونسي وفوارغ الطلقات .. وعلمت من الاهالى أن بعض المتهمين فروا فى سيارة تاكسى ١١٠٠ وكانوا حوالى ٣ متهمين .. وان أحد المتهمين استقل سيارة فيات ١١٠٠ واتجه بها الى السيدة عائشة .. وبالانتقال وجد سيارة ١١٠٠ وسيارة الدورية اللاسلكية عند مطلع كوبرى السيدة عائشة وجثة احد الارهابيين اسفل الكوبرى .. وعند عودتى للقسم وجدت جمعا من الاهالى وعند سؤالهم ابلغوا ان المتهمين تم تسليمهم للقسم بعربة نصف نقل . وان متهمين اخرين كانوا معهم اثناء اطلاق الرصاص .. واتضح ان المتهمين المضبوطين هما محمود صلاح فهمى جاد ورجب عبدالوكيل شحاته الذى توفى عقب وصوله الى قسم الشرطة .

وبسؤال سائق العربة الاجرة قرر له ان احد الارهابيين استوقفه وافهمه انه ضابط شرطة ويقوم بمطاردة الارهابيين وطلب منه الاسراع من مكان الحادث .. وقبل الوصول الى مطلع كوبرى السيدة عائشة تصادف مرور عربة دورية فخرج من التاكسى وابلغ من فى السيارة ان معه شخصا يحمل بندقية آلية ويتبادل اطلاق النار مع رجال الشرطة وأصيب نقيب شرطة وقد تم ضبط بندقية آلية وخزنتين وعدد من الطلقات بجوار جثة المتهم الذى توفى .

وبالاستعلام من الاهالى علم أن محمود صلاح فهمى ضبط بجوار سور مركز شباب زينهم . وكان بحوزته طبنجة والمتوفى رجب عبدالوكيل ضبط فى شارع بيرم التونسي وهو الذى صدمته العربة التى كان يحاول اطلاق الرصاص عليها .

هذا ما جاء فى اول ورقة رسمية حررت عن واقعة احداث زينهم ولاول قائمة الشهود الخمسة والعشرين الذين ستبدأ المحكمة سماع اقوالهم فى جلسة الثلاثاء القادم . كما ستستمع الى ثمانية من أبطال الملحمة الشعبية فى زينهم وهم طارق مطاوع عبدالرازق ومحمد ابراهيم امام وانور السيد خليل ومصطفى السعيد احمد وامين الشرطة على شعبان على وبركات على ابراهيم ومحمد محمود محمد وسامى سيد غريب الذين نجحوا فى ضبط المتهمين محمود صلاح ورجب عبدالوكيل شحاتة الذى اثبت قبل وفاته انه حاصل على معهد فنى صناعى وعمره ٢٤ سنة ومقيم بحى بديروط . محافظة اسيوط وكان بحوزته كارت اتصالات دولية ومبلغ ٧١ جنيها ونصف جنيه . وبطاقة شخصية باسم مصطفى محمود فتح الله . وضبط معه ايضا طبنجة ٩مم طويل و ٢ خزينة طبنجة وكمية من الطلقات

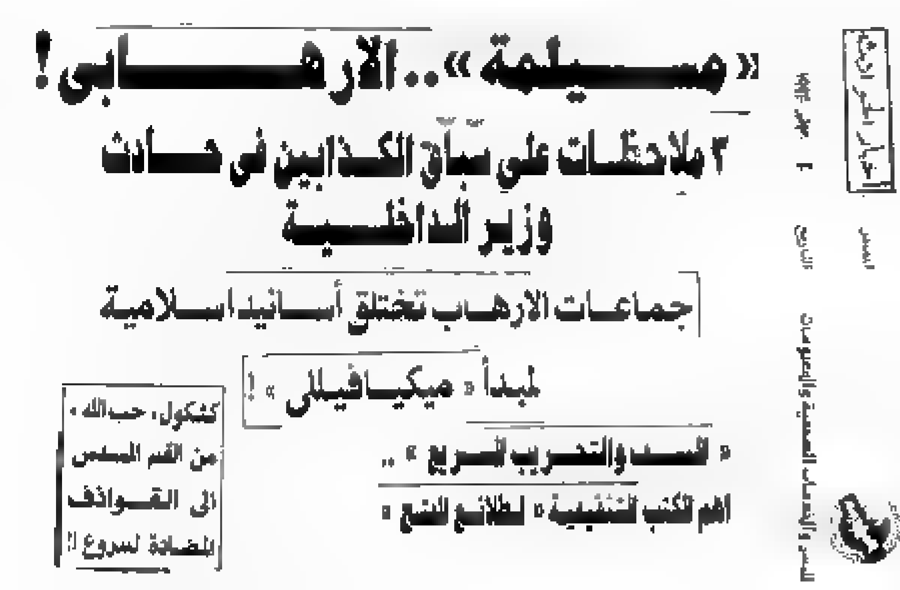

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: أخبار الحوادث

التاريخ: ٤ يوليو ١٩٩٥

« مسيلمة » .. الإرهابى!

٣ ملاحظات على سباق الكذابين فى حادث وزير الداخلية

جماعات الإرهاب تختلق أسانيد اسلامية لمبدأ « ميكيافيللى » !

« السب والتجريح السريع » .. أهم الكتب التثقيفية « لطلائع الفتح »

كشكول « حب الله » من القلم المسدس الى القـوائف بالصقة لسروع !

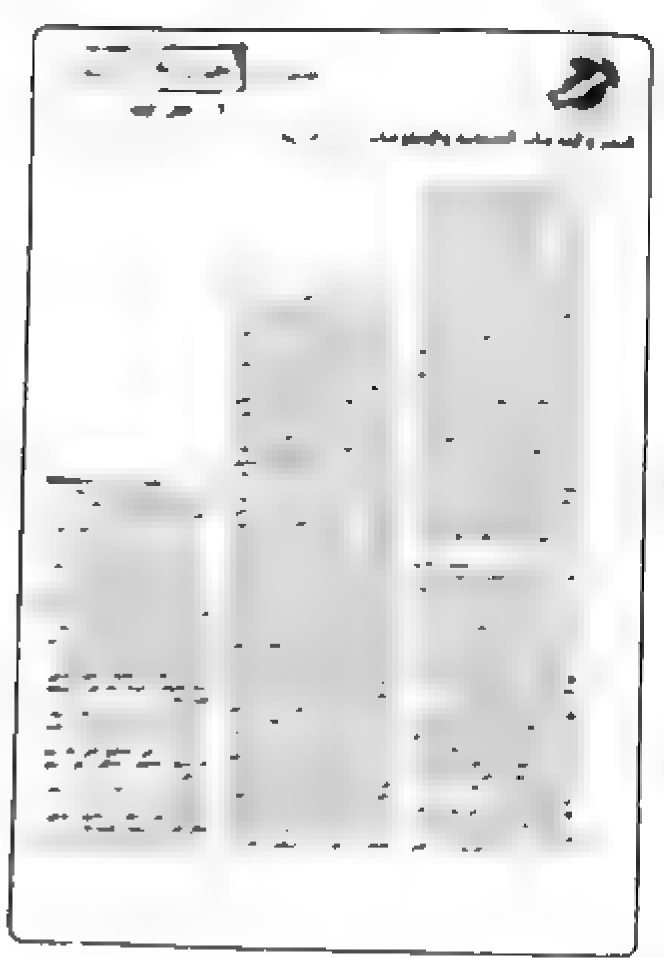

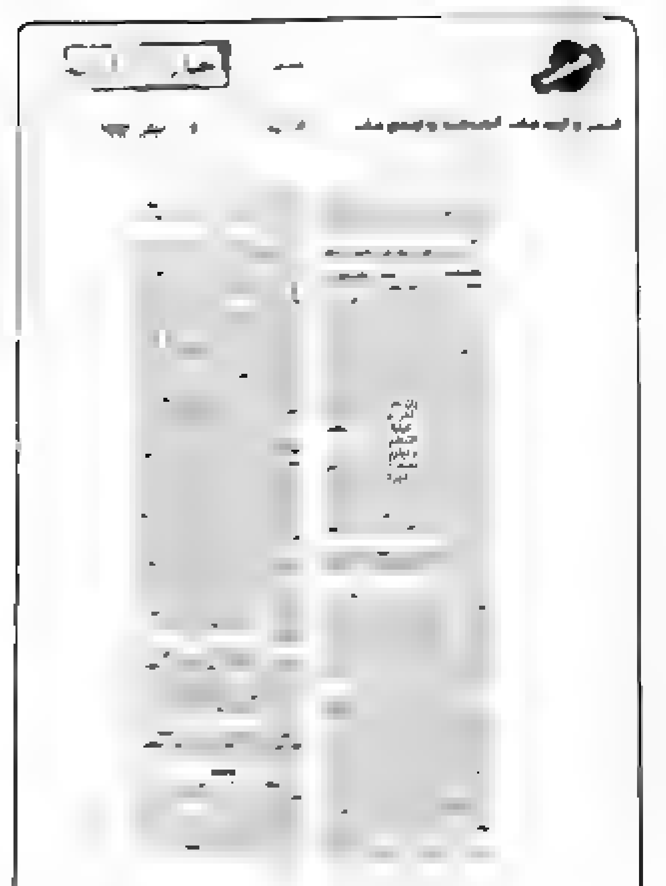

الأخبار

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: 1 مايو 1993

اليوم الجلسة الثالثة لمحاكمة تنظيم طلائع الفتح

سماع ٦ من شهود الإثبات

[illegible]

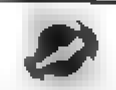

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأخبار

التاريخ: [illegible]

٦٦ متهما في قضية تنظيم طلائع الفتح « ٢ »

المتهمون أسسوا جماعة ودعوا لتغيير نظام الحكم بالقوة وحيازة أسلحة

المصدر: الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: [illegible] 1997

[illegible]

قرار الاتهام

[illegible]

مصر [illegible]

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ ٥ / ٩ / ١٩٩٧

في الجلسة الأولى لمحاكمة طلائع الفتح (المجموعة الثانية)

التهم: الاتصال بجهات أجنبية.. عمليات إرهابية.. أسلحة ومفرقعات بدون ترخيص

كتب الجلسة

جمال عبد الرحيم

تصوير: سليمان عطيفي

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٥ مايو ١٩٩٧

[illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر

التاريخ

الشرق الأوسط

المحكمة العسكرية العليا في القاهرة تستأنف النظر في قضية «طلائع الفتح»

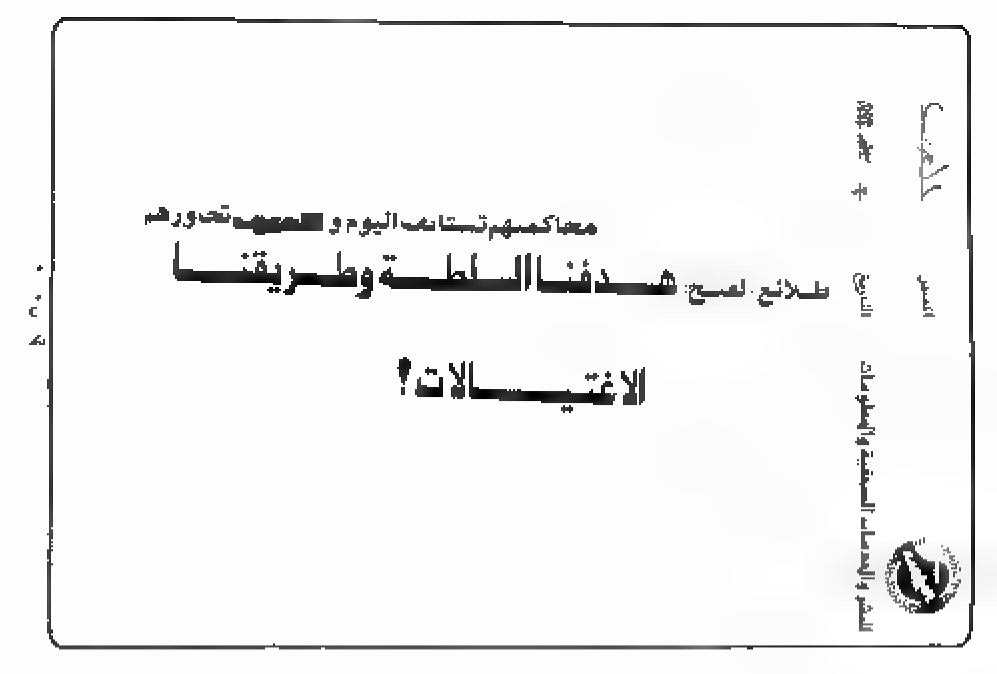

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر
التاريخ
محاكمتهم تستأنف اليوم و [illegible] تحاورهم
طلائع الفتح: هدفنا السلطة وطريقتنا
الاغتيالات!

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

كتب خالد صلاح

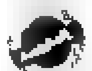

المصدر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ

شهود الإثبات في قضية طلائع الفتح

ضبط أسلحة ومفرقعات ومسامير بأوكار المتهمين
استأجروا سيارة نقل وقتلوا السائق والتباع

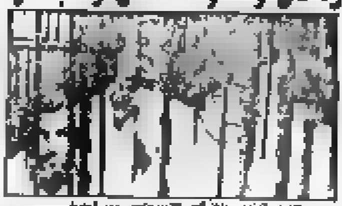

[illegible]

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ [illegible]

وسط أخطار قانونية ودستورية

[illegible]

[illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر

التاريخ

وسط اخطاء قانونية ودستورية

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

الأهرام
المصدر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ ٩ يناير ١٩٩٣

■ قضية جلابي الفسيح الجزء الثاني

المحكمة تأمر بإخلاء سبيل المتهم المعوق من المحكمة

كتب ـ عبدالحميد شعير

[illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٣

الحكم فى قضية زينهم الاربعاء القادم

قررت المحكمة العسكرية أمس حجز قضية زينهم للحكم فى جلسة الاربعاء القادم والمتهم فيها ٨ ارهابيين بينهم ٤ هاربين والذين اتهمتهم النيابة بقتل امين الشرطة «احمد البلتاجى» واحد المواطنين، كما شرعوا فى قتل ٨ مواطنين اخرين. وذلك بعد ان انتهى الدفاع من مرافعته.

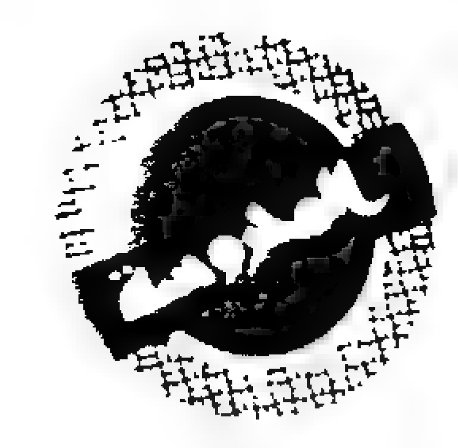

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٣

محاكمة المتهمين بالتخطيط لاغتيال رئيس الجمهورية خلال أيام

كتب عماد محجوب:

أكدت مصادر لـ «الشعب» أن ادارة القضاء العسكرى ستبدأ خلال ايام نظر القضية ٣٢١ حصر أمن دولة والمعروفة باسم «تنظيم الـ ١٩» المتهمين بالتخطيط والاعداد لقتل رئيس الجمهورية، ويتقدمهم محمد حمودة وهشام عبد المنعم، وتشير اجهزة الامن إلى انها عثرت على خرائط تفصيلية وبيانات دقيقة للمنشآت والمواقع الحيوية والتى يتردد عليها الرئيس، وتشير التحريات إلى أن المتهمين ينتمون إلى الجماعة الاسلامية وانهم تلقوا تعليمات العملية من قيادات الجماعة بالخارج وخاصة افغانستان، بينما أنكر المتهمون كل ما نسب إليهم فى مراحل تالية من التحقيقات، وأشاروا إلى أن الاعترافات الاولية انتزعت منهم وأن اغلبهم لا يعرف باقى المتهمين وانهم اخذوا على سبيل التحرى من الشارع لكونهم ملتحين.

وعلى جانب آخر، وقعت مشادة بين الدفاع ورئيس المحكمة العسكرية اثناء نظر قضية زينهم، ادى إلى انسحاب المحامين، وردد المتهمون هتافات ضد رئيس الجلسة والقضاء العسكرى، وقد وضح من بداية الجلسات يومى الثلاثاء والاربعاء تحامل رئيس المحكمة واصراره على تجاوز القانون، والتطاول على الدفاع الموكل لكى ينفرد بالمتهمين مع اصحابه المنتدبين من العاملين بالمحكمة العسكرية، وقد ردد رئيس الجلسة فى خطابه مع المحامين عبارات «أنا كنت فى القضاء العسكرى وانت فى الابتدائى» وقوله «لن اعرض الاحراز أو افكها فى الجلسة وساكتفى بتقرير.. واذا كان عاجبكم اقعدوا مش عاجبكم امشوا»، ورفض اثبات حضور المحامين المنتدبين من النقابة العامة واستبعدهم نهائيا من الحضور، وعندما اراد احدهم أن يتحدث قال له: «وأنت مالك.. تدخل ليه.. أيه صنعتك..؟!!»

وتبدأ غدا - السبت - أولى جلسات المجموعة الثالثة من «طلائع الفتح» أمام المحكمة العسكرية العليا.

وكانت المحكمة قد واصلت اول امس - الاربعاء - جلسات محاكمة المجموعة الثانية «طلائع الفتح» والتى تضم ٦٥ متهما بينهم ١٧ هاربا.

وقد ابدى رئيس الجلسة تفهما وتعاونا كبيرا مع هيئة الدفاع ولاول مرة جدد أمره بالافراج عن المتهم سامى سلامة من مقر هيئة المحكمة.. بعد أن رفضت الشرطة تنفيذ قرار الافراج عنه فى الاسبوع الماضى.. مراعاة لظروفه الصحية، كما وافق على طلب إحالة مجموعة من المتهمين إلى الطب الشرعى وهم: إسماعيل سليمان نصر الدين، محمد عوض خليل، محمد عابدين محمود عوض، سيد أحمد حسن، نجم الدين شعبان، محمود أحمد محمد.

متهمون جدد فى محاولة اغتيال وزير الداخلية

كتب / عفيفي جلال

اعتقلت مباحث أمن الدولة الأسبوع قبل الماضي عشرة من اعضاء الجماعات الاسلامية فى اطار حملة للكشف عن مرتكبي محاولة اغتيال وزير الداخلية من بينهم احمد فاروق - ناجي حسن عباس ٢٢ سنة - محمد زايد ١٥ سنة - مصطفى عوكل ٢١ سنة - صلاح ابراهيم ٢٧ سنة وهم من سكان منشية ناصر .

صرح مصدر امني مسئول ان المعتقلين تعرضوا للتعذيب الشديد بسجن الاستئناف بواسطة مباحث أمن الدولة لإجبارهم على الاعتراف بالاشتراك فى الحادث مما ادى إلى وفاة احدهم ويدعى «احمد فاروق» وعلمت الحقيقة ان شريف عبد النبي وكيل اول نيابة امن الدولة العليا باشر التحقيق وعاين آثار التعذيب ، وتم تشريح جثة احمد فاروق تحت اشراف الدكتور إلهام فارس نائب كبير الأطباء الشرعيين وقيدت القضية برقم ٥٧٤ حصر امن دولة عليا لسنة ٩٣ .

الجمهورية

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ ١٣ فبراير ٩٣

في قضية طلائع الفتح "٣٠"

التأجيل لجلسة الأحد.. وإحالة ١٩ متهماً للطب الشرعي

لجنة من النيابة لمعاينة محبس المتهمين

الإسكندرية — فوزي حوسين

قررت المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية [illegible] القضية رقم ٣٠ لسنة ٩٣ جنايات عسكرية إلى جلسة الأحد القادم.

وقررت المحكمة إحالة ١٩ متهما [illegible] إلى الطب الشرعي [illegible] وانتقال لجنة من النيابة العسكرية لمعاينة محبس المتهمين [illegible]

حضر جميع المتهمين الجلسة وهم [illegible] مصطفى [illegible] علي [illegible] ومحمد عبد السلام [illegible] محمد مصطفى [illegible] عبد [illegible]

[illegible] ومحمد عبد الرحمن [illegible] طالب [illegible]

[illegible] عبد العزيز [illegible] طالب ومحمد عبد [illegible] طالب [illegible]

[illegible] مصطفى [illegible] عبد [illegible] طالب [illegible] عبد السلام [illegible] طالب [illegible] إبراهيم [illegible] طالب [illegible] محمد [illegible] طالب [illegible] عبد [illegible] طالب [illegible] طالب [illegible]

جمال الدين ينفي أي دور قيادي له في «طلائع الفتح»

في اتصال عاجل تلقته «العربي» الاسبوع الماضي من محامي عبد المنعم جمال الدين المتهم في القضية رقم ١٧ جنايات عسكرية، والمعروفه باسم قضية طلائع الفتح (المجموعة الاولى)، اكد المحامي أن موكله كان قد أسند اليه في التحقيقات الاولية للقضية تهمة قيادة القطاع السياسي لتنظيم الجهاد، غير أن جمال الدين استطاع امام النيابة اثبات عدم صحة هذه التهمة، الامر الذي دعا النيابة العسكرية وهي تصدر قرار الاتهام في القضية إلى حذف هذه التهمة، وتقديمه إلى المحاكمة بتهمة الانتماء فقط، دون أن تتضمن قائمة الاتهام المنسوبة اليه أي دور قيادي له في التنظيم.

المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: [illegible] ١٩٩٣

... في قضية طلائع الفتح الجزء الثاني ...

إرسال أخصائيين للطب النفسي وتمكين أحدهم من أداء الامتحانات

كتب: عبد الحميد شعير

واصلت المحكمة العسكرية العليا في جلستها أمس نظر قضية طلائع الفتح الجزء الثاني، والمتهم فيها ٦٠ متهما من بينهم ١١ هاربا، وقد قررت المحكمة تأجيل نظر القضية ليوم [illegible] لإعطاء الدفاع مهلة للاطلاع والاستعداد للمرافعة.

وكانت المحكمة قد [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

مبارك صدق على أحكام قضية الشوقيين

كتب: [illegible]

[illegible]

مبارك يصدق

المتهمين.. فقد قرر الضابط محمد فتحي أنه القى القبض عل أحد المتهمين وباستجوابه (!!) أرشد عن متفجرات ومفرقعات مخبأة بأرض مملوكة لوالدته ببني يوسف قرب الهرم بالجيزة، في حين جاء بأقوال الضابط زكريا عبيد أنه القى القبض على متهم آخر «حسن محمد إبراهيم» واعترف له لبإخفاء متفجرات في نفس المكان وانه ذهب واحضرها منه.. فعلق الدفاع بأنه بئر خاص بمباحث أمن الدولة تستخرج من المتفجرات بالطلب.. كما تناقضت أقوال المقدم كمال شعبان. فالثابت من الأوراق أهنه حرر محضر التحريات الخاص بالمتهم «حسين طه عمر» والقى القبض عليه بعد الحصول على اذن النيابة، بينما انكر تماماً في المحكمة- أنه قام بالقبض على المتهم.. متساءل الدفاع عن أذن الضابط الذى القى القبض عليه لكى نسأله عن ظروف وملابسات العملية والمضبوطات فيها.. أما باقي الشهود وفقد تراوحت أقوالهم بين «ما اعرفش» أو «ماشفتش» ومن المقرر أن تنتهى جلساتها والنطق بالحكم فيها خلال اسبوعين، لكى تتفرغ الدائرة لنظر قضايا جديده.. لذلك رفض رئيس الجلسة كل طلبات الدفاع بإحالة المتهمين للطب الشرعى

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في محاكمة تنظيم طلائع الفتح :

المحكمة ترفض شهادة المنقبات

من حق المحكمة رؤية الشاهدة أثناء شهادتها

رفضت المحكمة العسكرية العليا امس الاستماع الى شهادة ٣ سيدات منقبات من شهود النفي في محاكمة تنظيم طلائع الفتح الا بعد خلع النقاب . اكد رئيس المحكمة على اهمية رؤية وجه الشاهدة اثناء شهادتها . وقال ان من حق المنقبة الا تكشف عن وجهها ، اما اذا ارادت ان تتقدم للشهادة فعليها ان تكشف عن وجهها حتى تتبين المحكمة ببصرها وبصيرتها انعكاسات الشهادة على وجهها .

واضاف ان ذلك هو ما يحتمه القانون . استجابت شاهدة واحدة هي امل عبدالسلام زوجة المتهم محمد ثابت ورفضت المنقبتان الاخريان .

واعلن الدفاع امام المحكمة انه يشعر بالطمأنينة في وقوفه امام هيئة المحكمة العسكرية لمراعاتها الاجراءات واستجابتها لمطالب الدفاع .

طلائع الفتح الاسلامى تعتبر السرقة والقتل حلالا شرعا
المتهم الأول يفتى بأن الحاكمين مرتدون والنظام كافر

قتل الجنود جائز وسلب سلاحهم أمر واجب ... إهدار دم العاملين بالقطاع العام لأنهم يعينون النظام الكافر

ضبط أسلحة وذخيرة ومتفجرات

ضبطت مباحث أمن الدولة أثناء إلقاء القبض على المتهم عبد الحميد محمد حسب الله فى منزله ١١ شارع المدرسة القومية بالنيل يوم ١٨ يناير ١٩٩٣ مجموعة أوراق تتضمن بعض الأفكار التنظيمية ومعلومات حول بعض الشخصيات العامة والشرطية ورصد أماكن إقامتهم وعملهم وكذلك معلومات ورصد لبعض السفارات الأجنبية بالقاهرة والمصالح الأمريكية الإسرائيلية والمنشآت الهامة والشرطية.

كما ضبطت لدى المتهم كما جاء فى محضر ضبطه والذى حرره الرائد أحمد عامر تنفيذا للإذن الصادر له من نيابة أمن الدولة العليا - عدة أسلحة ومتفجرات وهى طبنجة وخمس طلقات رصاص وثلاثة مفجرات كهربائية وساعة استوب واثنى مجهزة بوصلة كهربائية.

كما اعترف المتهم بإخفائه سلاحا آليا لدى عضو تنظيمه الإرهابى ياسر كامل المقيم بشارع الوحدة فى إمبابة

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥

مناطق مختلفة ، واعتقالات الاخوان المسلمين ، ومصادرة مساجد السلفية وبصفة عامة وضوح نية الغدر المبيتة لدى الحكومة للتيار الاسلامي وخروج هذا المخطط الى حيز الواقع ،

ولخص الموقف كله في تصعيد المعركة من جانب الحكومة ، ورد التنظيم بقرار أنه لا وقت للتهدئة .

وحول شرعية سرقة المال العام قال المتهم امام النيابة : إنها جائزة شرعا من باب وجوب الاعداد للجهاد في سبيل الله .. ! ! !

ونستند في ذلك على أساس مبدأ دفع اعظم المفسدين وجلب اعظم المصلحين وقاعدة ان العذر الخاص يرتكب لدفع العدر العام بمعنى ضياع المسلمين بسقوط الخلافة الاسلامية بارتكاب مفسدة أصغر منها وهي الاضـرار ببعض أموال المنتمين للاسلام ولا اقول المسلمين ! !

واضاف المتهم في تبريراته امام النيابة :

المبدأ هو طلب اعظم المصلحتين وهي مصلحة قيام الخلافة الاسلامية في الدولة والتي تعم المسلمين عموما وهي مصلحة اكبر من المصالح الخاصة المالية لبعض المنتسبين للاسلام . وبالتالي فان أمر الاستيلاء على الأموال لدعم مسيرة الجهاد الاسلامي من أجل قيام الخلافة مشروع .

بالأضافة الى مضرب الأرز قطاع عام وبالتالي فان اموال القطاع العام هي اموال الحكومة في الحقيقة والحكومة والنظام الحاكم مرتد واهدار امواله ودماءه جائز شرعا باعتبار الردة .

وبالنسبة لشرعية اموال البنك لتمويل نشاط التنظيم الارهابي قال المتهم :

في أطار تكليفي للأخ محمد عبد اللاه بالبحث عن مصادر لدعم وتمويل نشاطنا فكان اقتراحه لي بسرقة البنك الى بجوار معهد القلب بإمبابة . وهو امر جائز لأن البنك مفسدة والاستيلاء على أمواله لدعم الجهاد وجوبي لان اموال البنك ربوية مهدرة تعمل بالفوائد ـ بالاضافة الى انها ملك الحكومة والتي سبق شرعا جواز احتلابها والاستيلاء عليها لدعم نشاطنا .

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٣

تثبيت أحكام باعدام أربعة

■ القاهرة - «الحياة» - تمت امس المصادقة على الاحكام الخاصة بقضية الشوقيين والتي اصدرتها المحكمة العسكرية العليا في ٢١ آب (اغسطس) الماضي وقضت باعدام اربعة متهمين احدهم فار، والاشغال الشاقة المؤبدة لاثنين والاشغال الشاقة ١٥ سنة لثمانية بينهم ثلاثة فارون والاشغال الشاقة المؤبدة ١٠ سنوات لثلاثة آخرين، والسجن ١٠ سنين لمتهم واحد، والأشغال الشاقة ٥ سنوات لثلاثة متهمين، والسجن ٣ سنوات لأحد المتهمين وسنتين لاثنين وبراءة ثمانية.

والمحكومون بالاعدام هم رمضان مصطفى محمد حسن وعلي فايد ميهوب وسيد عبدالرازق بدوي وهشام محمد سعد (فار).

وكانت النيابة العسكرية طالبت بالاعدام لجميع المتهمين ووجهت اليهم تهم «الانضمام الى جماعة اسست على خلاف احكام القانون تدعو الى تعطيل الدستور والقوانين، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين».

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٢ سبتمبر

□ تفاصيل مثيرة كشف عنها عضو تنظيم طلائع الفتح :

فشل خطة لاغتيال الدكتور بطرس غالى فى زيارته الأخيرة للقاهرة

تجهيز عربة يد ملغومة لتفجير سيارته وهو فى طريقه لمنزله

كتب ـ أحمد موسى :

علم مندوب « الاهرام » ان المتهم احمد فاروق احمد عضو تنظيم طلائع الفتح . الذى القت مباحث القاهرة القبض عليه الاسبوع الماضى لتورطه فى محاولة اغتيال وزير الداخلية ، كشف فى اعترافاته ـ قبل وفاته ـ خطة اغتيال الدكتور بطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة ، خلال زيارته الاخيرة للقاهرة للاشتراك فى مؤتمر القمة الافريقى الذى عقد اوائل شهر يوليو

وكشف مصدر مسئول عن التفاصيل المثيرة التى ذكرها المتهم المتوفى فى محضر الضبط ، عن قيام الإرهابيين نزيه نصحى راشد الذى قتل فى محاولة اغتيال وزير الداخلية ـ وعادل عوض ـ هارب ـ بوضع خطة اغتيال الدكتور غالى ورصد خط سيره من منزله إلى قاعة المؤتمرات الكبرى بمدينة نصر والعكس ، حيث تم الاتفاق على تنفيذ العملية امام منزله بالقرب من كوبرى الجامعة بالجيزة ، وذلك بتجهيز عربة يد « تريسيكل » ملغومة ، وزودت بجهاز تفجير عبارة عن زرار كهربائى متصل بالشحنة الناسفة ، واسندت مهمة التنفيذ للإرهابى اسامة رشدى للدخول فى موكب الدكتور غالى ، وقام نزيه وعادل بمراقبة وتأمين المنطقة ووقفا على مسافة تبعد ١٠/ متر تقريبا عن الموقع الذى اختير للتنفيذ ، إلا إن تغيير خط سير السكرتير العام بالمرور على احد اصدقائه ادى إلى عدم تنفيذ العملية الانتحارية

وشرح المتهم احمد فاروق التفاصيل الخاصة بالانفجار الذى وقع بمنطقة القللى فى ٢١ مايو الماضى ، وراح ضحيته ٦ قتلى و١٢ مصابا ان خطة المجموعة الارهابية اعتمدت على احداث عدة تفجيرات بالشوارع والمناطق الهامة لإحراج أجهزة الامن وتأليب الرأى العام ضدها

وكشف المتهم ان الإرهابى عادل عوض هو المسئول عن نقل التكليفات لعناصر المجموعة ويتنقل بين المحافظات بواسطة سيارة فيات « ١٣٢ ـ ٢٠٠٠ » زرقاء اللون ، ويقوم بتغيير لوحاتها المعدنية بصفة دائمة لضمان هروبه . وانه نقل إليه التكليف بوضع قنبلة رولمان بلى فى مركز شباب الجزيرة لقتل ضابط فرقة مكافحة الإرهاب الدولى الذين يؤدون تدريباتهم الرياضية صباح كل يوم بالمركز

وعلم المندوب ان اعترافات المتهم امام مباحث القاهرة لم تحدد المكان الذى يتم شراء المواد المستخدمة فى تصنيع القنابل منه لأن هذه المهمة كان يقوم بها الإرهابى عادل عوض ، واستطاع المتهم احمد فاروق التعرف على صورة عادل عوض أثناء عرضها عليه . لعدم معرفة اسمه الحقيقى ، حيث كان يتعامل معه باسم حركى « عادل صيام » وهو احد المتهمين فى قضية تنظيم طلائع الفتح .

وقد تابع المستشار رجاء العربى النائب العام التحقيقات التى تجريها نيابة امن الدولة العليا فى قضية محاولة اغتيال حسن الالفى باشراف المستشارين عبدالمجيد محمود المحامى العام الأول ومحسن مبروك المحامى العام ، ويشترك فيها هشام حمودة وياسر رفاعى وعلى الهوارى ، واسامة قنديل وعبدالمنعم الحلوانى رؤساء النيابة . وتم سماع شهادة ضابطين بمباحث القاهرة شاركا فى ضبط المتهم بالموسكى

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ ينـاير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكم فى قضية «زينهم»:

الإعدام لـ٢ والمؤبد لـ٤ وبراءة ٢

رئيس المحكمة يحيي الشرفاء الذين تصدوا للإرهابيين

اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس حكمها فى قضية زينهم التى تضم ٨ متهمين بينهم ٤ هاربين حيث قضت باجماع الآراء باعدام اثنين و بالاشغال الشاقة المؤبدة على ٤ متهمين وببراءة كل من ايمن عودة محمد عودة ومحمد رمضان زكى.

وقبل النطق بالحكم اعلن رئيس المحكمة ان هذه القضية تتعلق بفئة مضللة نشرت الرعب فى البلاد وحاولت تخريب الاقتصاد وادخلت الخوف فى نفوس الاطفال وحيا رئيس المحكمة ابناء مصر الشرفاء الذين تصدوا للعناصر الارهابية وقبضوا على المتهم الاول بعد ان هزتهم الاحداث وروعتهم طلقات الرصاص وانفجارات القنابل.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩[illegible]

□ المحكمة العسكرية أصدرت أحكامها فى قضية أحداث زينهم :

الإعدام لـ٢ والمؤبد لـ٤ وبراءة ٢ من المتهمين

المتهمون قتلوا ضابطا وطالباً وشرعوا فى قتل عدد آخر وحازوا أسلحة ومتفجرات

كتب ـ عبدالحميد شعير :

اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس حكما باعدام اثنين من المتهمين وهما محمود صلاح ومصطفى عونى زكى الذين اشتركوا فى أحداث زينهم التى راح ضحيتها اثنين احدهم النقيب شرطة احمد البلتاجى والطالب محمد سلامة السيد واصابة ٥ اخرين .

كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة ٢٥ عاما على ٤ متهمين وهم عرفان محمد حسن الخولى ، هارب ، وعلى أحمد محمد فرحات ، هارب ، وكحلاوى صابر عبدالعليم ، محبوس ، وياسر عباس سليمان على ، هارب ، وبراءة كل من ايمن عوده محمد عوده ومحمد رمضان زكى

عقدت جلسة المحاكمة فى الساعة الثانية عشرة و٢٥ دقيقة من ظهر امس وسط اجراءات امنية مشددة ، واستغرقت نحو عشر دقائق وشهدها أهالى المتهمين ، وبعض المحامين المنتدبين ورجال الصحافة والاعلام ووكالات الأنباء المحلية والعالمية

وفور عقد الجلسة وجه رئيس المحكمة كلمة قال فيها :

« باسم المبادىء .. باسم الشعب الآمن المطمئن نحن نحاكم اليوم مجموعة من الذين يفسدون فى ارضه وينشرون الرعب فى ربوعه ويخربون اقتصاده عكس ماجاء فى كلام الله ﴿ ادخلوا مصر إن شاء الله امنين ﴾ مصر التى حماها الله مصر الأمن والامان .. مصر التى جعلها واحة للامن والامان .. روعتم شعبها وادخلتم الخوف فى نفوس اطفالها .. لن تجعلوا من ارض مصر ارضا للفساد .. مصر آمنة بشعبها مهما هزتها الأحداث

واضاف انه بعد الاطلاع على مواد الاتهام ٣٠ ، ٣٢ ، ٧٧ من قانون الاحكام العسكرية ، و٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية وبعد اجماع الآراء حكمت المحكمة على المتهم الأول والثانى والخامس والثامن حضوريا .. وغيابيا على المتهمين الثالث والرابع و السادس والسابع .

مصطفى عونى — محمود صلاح

وعقب النطق بالحكم اصيب اهالى المتهمين بحالة هستيرية حيث انهمر معظمهم فى البكاء بينما عبرت اسر المتهمين اللذين برأتهما المحكمة عن فرحتهما الغامرة .

وكانت الجلسة قد بدأت بعد ان حضر المتهمون الاربعة الذين يحاكمون حضوريا من محبسهم مرتدين الجلابيب البيضاء ، وتم ايداع المتهمين الأول والثانى محمود صلاح ومصطفى عونى فى قفص والمتهمين الخامس كحلاوى صابر عبدالعليم والثامن محمد رمضان زكى فى قفص اخر

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد بدأت فى نظر القضية يوم ٢٣ اغسطس الماضى ، حيث وجهت النيابة العامة للمتهمين تهم الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون بهدف تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين . كما وجهت لهم تهمة الاشتراك فى اتفاق جنائى بغرض ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الأصرار والترصد وحيازة وسلحة وذخائر ومفرقعات بدون ترخيص وقتلهم عمدا يوم ١٨ يوليو الماضى كلا من نقيب شرطة احمد يعقوب البلتاجى والمواطن محمد سلامة السيد والشروع فى قتل ثمانية من المواطنين .

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٢

خمسة طلائع للشر !

مجموعات حب الله ونصرالدين وشحرور

امام المحكمة.. واثنتان فى الطريق

قالوا : لا ولاية للظواهرى الغائب المغترب .. وأعدوا ألف نسخة من « حصاده المر » للتوزيع !

حكاية «رهين المحبسين» وقرار المحكمة الانسانى

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

للشر ٥ طلائع .. خرجوا اجنة مشوهة من رحم تنظيم « الجهاد » قاتل الرئيس الراحل السادات !

اطلقوا على انفسهم اسم « طلائع الفتح » ، ونسجوا لتنظيمهم رداء نسبوه للاسلام !

هم ليسوا طلائع ، وانما فلول لتنظيمات ارهاب تساقطت في قبضة الأمن ، ويلفظ ما تبقى منها انفاسه الأخيرة .

هم ليسوا فاتحين ، لم يفتحوا للاسلام دين السماحة نوافذ او أبوابا ينطلق منها ليعم العالم بقيمه ودعوته الى التراحم .. وانما اغلقوا بيوت مسلمين عابدين لله ساجدين لجلاله .. قتلوهم ويتموا أطفالهم .

ولم ترق قلوبهم المتحجرة لتوسلاتهم وهم يقولون لهم : ملذا فعلنا ؟!

زعموا انهم يستندون الى تعاليم الاسلام ويسعون لتطبيق شريعته .. ولكنهم ضربوا عرض الحائط بتعاليمه .. قتلوا ابرياء أمنين .. سرقوا ممتلكات مسلمين .. خططوا لبث الذعر والرعب والارهاب في ربوع البلد الأمن .. استحلوا ما حرمه الله ورسوله .. دم المسلم وماله .. وابتدعوا لانفسهم افكارا مضللة ليست من الاسلام في شيء .. فكفروا المؤمنين ، واعتبروا انهم هم وحدهم المؤمنون .. قالوا انهم مصلحون ، ولكنهم باعمالهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون ..

● ● ●

قاعات المحاكم العسكرية .. شهدت محاكمات ١٤٥ من طلائع الشر .. شملتهم ٣ قضايا .. ومازال في الطريق قضيتان اخريان .. كالعادة انكروا كل ما وجهته لهم النيابة العسكرية من اتهامات .. رغم ان ملفات القضايا تحوى جرائم قتل وشروع في

قتل وحيازة اسلحة وذخائر ومفرقعات وتزوير للمحررات الرسمية والأوراق وسرقة بعض السيارات ومحاولات سرقة للأسلحة من الجنود الساهرين على امن المواطنين ..

حتى الاعترافات التي ادلوا بها في تحقيقات النيابة ، عادوا ليتنصلوا منها .. قالوا انها وليدة ضغط واكراه مادى ومعنوى .. رووا الكثير عن اعمال التعذيب .. ولكن التقارير الطبية وحالتهم الصحية كانت تقول عكس ما يعلنون ..

فضحتهم المعاينات التصويرية التي سجلت بالصوت والصورة في مواقع الأحداث ، ليروى كل منهم على حدة دوره في الجرائم التي ارتكبها دون ضغط او تعذيب .. كانوا يتكلمون في تسجيلات الفيديو التي شاهدتها المحكمة وهيئة الدفاع والحضور سواء من ذويهم او من رجال الاعلام والصحافة المصرية والعالمية .. بل وممثل لجنة الحريات الدولية ..

ورغم وضوح الصورة وصراحة الاعترافات كانت هناك ايضا بعض المبررات .. الدفاع اعلن ان له تحفظات .. والمتهمون رفضوا ابداء اية تعليقات .

● ● ●

طلائع الشر .. ٥ مجموعات تضم اكثر من ٢٠٠ متهم .. مجموعات عنقودية منفصلة .. يربطها حبل سرى قوى غير مرئى .. الفكر ووحدة الهدف واساليب الوصول اليه ..

اشتركت المجموعات كلها في تهمتين وجهتا الى كل مجموعة على حدة .. تهمة الانضمام لجماعة سرية اسست على خلاف القانون ، هدفها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي ، من خلال الدعوة لتغيير نظام الحكم بالقوة ، واشاعة جو من عدم الاستقرار ، باستخدام الوسائل الارهابية وحيازة الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص .

ايضا تهمة الانضمام لاتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد

والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص في نشاط يخل بالأمن والنظام العام .

● ● ●

المجموعة الأولى تضم ٥٥ متهما يتزعمهم طالب نهائي الطب عبدالحميد حب الله .. وجهت لهم الاتهامات التالية :

● سرقة سيارة نقل الموبيليا التابعة لشركة العهد الجديد .

● قتل سائقها صبحى على السيد وتباعها قاسم محمد عبدالمنعم عمدا مع سبق الاصرار والترصد .

● محاولة سرقة السلاح الآلي الذى كان بحوزه الجندى سعد عبدالهادى مطاوع المعين لحراسة القنصلية السعودية بجاردن سيتي .

● الشروع في قتل الجندى عمدا مع سبق الاصرار بطعنه واطلاق الرصاص عليه .

● محاولة سرقة سلاحى الجنديين بخيت محمد همام وعبدالرحمن عبدالله اثناء قيامهما بعملهما في حفظ الأمن والحراسة بالمعادى .

● الشروع في قتل الجنديين مع سبق الاصرار والترصد باطلاق الرصاص عليهما .

● حيازة واحراز كميات كبيرة من الاسلحة الآلية والنارية والمفرقعات والقنابل اليدوية والمصنوعة محليا ومفجرات القنابل والمكونات التي تدخل في تصنيعها من الفتائل والاجزاء المعدنية وروولمان البلى والمسامير .

● تزوير محررات رسمية وبطاقات شخصية .

أما المجموعة الثانية .. فتضم ٦٦ متهما بزعامة المهندس اسماعيل نصرالدين .. وجهت لهم الاتهامات التالية ..

● احراز اسلحة نارية ومسدسات وذخائر ومفرقعات لاستخدامها في نشاط يخل بالامن العام .

● تزوير محررات رسمية وبطاقات شخصية .

● حيازة الف نسخة من كتاب « الحصاد المر » .. معدة للتوزيع للترويج لفكر الجماعة .

هذا الكتاب من تاليف الدكتور ايمن الظواهرى .. الطبيب الهارب في افغانستان .. والذى سبق اتهامه في قضية تنظيم « الجهاد » بعد اغتيال الرئيس الراحل السادات .. وامضى عقوبة السجن ٣ سنوات .. خرج بعدها ليسافر الى بيشاور ويتولى مسئولية التنظير لفكر الجهاد وذيوله .

في تحقيقات النيابة .. حاول عبدالحميد حب الله زعيم المجموعة الأولى .. ابعاد اسم الظواهرى عن قضايا « طلائع الفتح » .. وكان تبريره انه مادامت لاولاية لضرير (يقصد عمر عبدالرحمن) ، ولا لاسير (يقصد عبود الزمر) فانه لا ولاية لغائب مغترب (يقصد الظواهرى) .. غير ان هتافاتهم داخل القفص كانت تعلن ولاءهم لعبود والظواهرى ..

والمجموعة الثالثة .. تضم ٣٣ متهما بزعامة يحيى شحرور .. وهو التنظيم الذى يضم اكثر من شحرور من الاخوة ابناء العمومة وقد ارتكبوا الوقائع التالية :

● التدريب على اعمال الارهاب في مزرعة بقرية طحانوب باستخدام الاسلحة ..

● تزوير الأوراق الرسمية للاختفاء عن اعين رجال الأمن .

● حيازة واحراز اسلحة وذخائر ومفرقعات .

وخلال الأيام القادمة .. ستشهد قاعات المحاكم العسكرية .. دخول اعضاء

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

المجموعتين الرابعة والخامسة الى قفص الاتهام ..

●●●

ادارة الجلسات من جانب هيئة المحكمة في قضايا المجموعة الاولى والمجموعة الثانية والمجموعة الثالثة .. اتسمت بسعة الصدر .. حرصت الهيئة على الاستماع الى مطالب المتهمين ودفاعهم .. ولكنها نبهت ان سعة صدر المحكمة هي للاستماع للطلبات وليست لاعطاء المتهمين الفرصة لالقاء البيانات ..

وفي اطار سعة الصدر ، والتيسير على المتهمين وذويهم .. سمحت المحكمة لأهاليهم بالحضور .. حتى ان القاعة في الجلسة الاولى والثانية لمحاكمة المجموعة الأولى امتلأت عن أخرها باقارب المتهمين .. حضروا يحملون معهم الاغذية والملابس وبعض الكتب الدراسية .. وعللوا ذلك بانهم لم يروا المتهمين منذ فترة طويلة . وكان قرار المحكمة بالسماح لهم بلقائهم داخل القاعة خلال فترات الاستراحة .. بل وقبل وبعد الجلسات ..

واصرت المحكمة في قضية المجموعة الثانية على الافراج عن المتهم المعوق سامي سلامة عبدالمؤمن الذى قال للمحكمة انه رهين محبسين .. محبس قفص الاتهام ، ومحبس الاعاقة .. وجاء قرار المحكمة بالافراج عنه .. وفي الجلسة التالية بعدها بـ ٤٨ ساعة .. وجدت المحكمة ان قرارها لم ينفذ . فاصدرت قرارها الانساني السريع بالافراج عنه من سراي المحكمة .. لتدوى القاعة بالهتافات بعدالة القضاء العسكري الذى حرص دفاع المتهمين في بداية كل جلسة على ان يقدم دفوعا بعدم ولايته على محاكمة المتهمين المدنيين ، واعتباره غير مختص بمحاكمة المدنيين . بل كان الجديد في الدفوع التي يقدمها الدفاع ، هو الدفع الذى قدم مؤخرا حول بطلان قرار الاتهام لان النيابة العسكرية لم تقم بالتحقيق مع المتهمين ، ولم تواجههم بما هو منسوب اليهم من اتهامات ، وكذا بالادلة وعناصر الدعوى ..

وبذلك يكون اتصال المحكمة بنظر تلك الدعاوى باطلا ، باعتبارا ان نيابة امن الدولة التي قامت بالتحقيق هي سلطة غير السلطة التي اعدت قرار الاتهام ..

تميزت جلسات محاكمة مجموعات الطلائع .. بحضور نخبة من المحامين المشهود لهم بالكفاءة القانونية وبراعة الترافع .. من ابرزهم عبدالعزيز الشرقاوى وعلى الطاهر ومنتصر الزيات ومختار نوح وسعد حسب الله ومحمد المامون الذى جاء للدفاع عن ابنه ياسر المتهم في المجموعة الاولى .. كما حضر اكثر من ١٨ محاميا ومستشارا سابقا للوقوف مع الشقيقين لؤى ونزار غراب .. اولا لان نزار محام . وقفت الى جواره نقابة المحامين ، وثانيا لان والدهما كان مستشارا قضائيا بارزا ..

●●●

وعلى هامش الجلسات .. كانت هناك مفاجآت .

●● المهندس اسماعيل نصرالدين زعيم المجموعة الثانية كان يخفي الأسلحة والذخائر والمفرقعات في عيادة زوجته الطبيبة والتي تناولها الاتهام اثناء تحقيقات نيابة امن الدولة ، ولكن استبعدها القضاء العسكري .. وايضا في مقبرة والده .. فلم يرحم بذلك .. لا الاحياء ولا الاموات !!

●● بعض المتهمين كانوا يخفون الاسلحة والذخائر والمفرقعات في مسكن تحت الانشاء في قرية بني يوسف بالهرم . احد المتهمين قام بمساعدة زميل له في عمل حفرة عميقة وضع فيها برميلا مملوءا بالأسلحة والذخائر . والى جوارها حفرة أخرى وضع فيها معدات المفرقعات .. الطريف ان متهما ثالثا ذهب الى نفس المكان واخفى ايضا بعض الأسلحة .. واثار الدفاع عدة مشاكل حول هذا الموضوع .. حاولوا اولا ان يؤكدوا ان المكان ماهول .. وثانيا ان خبراء المفرقعات الذين قاموا بالتفتيش في المرة الاولى لم يكتشفوا الذخائر رغم تفتيشهم للمبنى .. الا بعد ان ارشد المتهم الى مكان اخفائه لها . وفي الفيديو .. كانت المعاينة التصويرية عن كيفية اخفاء المضبوطات .. وحدد كل متهم ما قام به وكيف ان الحفرة الكبيرة استغرقت منهما معا ٣ ساعات ، لانهما قاما بحفرها بجاروف ، بينما استغرقت الحفرة الاخرى من متهم واحد ساعتين .

●● ملابس جنود القوات المسلحة المموهة ظهرت في اكثر من حرز للمتهمين .. حيث كانوا يحاولون استغلال احترام الجماهير لهذا الزى ، في التنكر فيه لارتكاب جرائمهم .

●● طالب المحامون بضم اسباب الحكم في القضية ٤٦٢ لسنة ٨١ المسماة بتنظيم الجهاد ، وايضا في القضية ٥٤٦ لسنة ٩٠ الخاصة باغتيال رفعت المحجوب ، رغم ان اسباب الحكم لم تعلن رسميا حتى الآن في القضية الاخيرة ..

وطالب الدفاع للمرة الثالثة بنقل المتهمين في هذه القضايا الى السجن الحربي بدعوى ان يكونوا تحت ولاية المحكمة ولمزيد من الاطمئنان بعد شكواهم من السجن المدني خاصة السجن شديد الحراسة والذى سبق ان عاينته النيابة العسكرية واكدت انه يفوق في نظامه وفيما يتوافر به سجون أوربا ..

●●●

قائمة الشهود في تلك القضايا .. طويلة !

عدد كبير من رجال الامن الذين اشتركوا وشاركوا في اجهاض هذا المخطط .. سهروا الليالي .. تتبعوا تحركاتهم في سرية وحذر .. حتى تمكنوا من القبض على المتهمين .. ورغم ذلك كان التشكيك في عملهم .. حتى ان « الموضة » الجديدة التي ظهرت في المحاكمات .. كانت حول تاكيد بعض المتهمين ان الضباط الذين يقولون انهم قبضوا عليهم ، ليسوا هم الذين قاموا بهذه المهمة .. ورات المحكمة ان تتاكد من هذا الادعاء بعد ان تكرر من اكثر من متهم ..

فطلبت من احد الضباط ان يصف تفصيلا وتحديدا اذا كانت ذاكرته تعى مكان ضبط احد المتهمين .. فذكر كافة التفاصيل الخاصة بالشقة التي ضبط بها المتهم .. حتى اكد ان السرير الموجود بغرفة نومه مكون من دورين .

وهنا .. لم يستطع المتهم الانكار .. والتزم الصمت !

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٢

الحكم فى قضية احداث زينهم :
الاعدام لـ ٢ والمؤبد لـ ٤ والبراءة لـ ٢

المتهمون حفنة مضللة اشاعت الفساد والرعب والارهاب

قضت المحكمة العسكرية العليا امس باعدام المتهمين محمود صلاح فهمي جاد وشهرته هيثم ومصطفى عوني زكي وشهرته سعد .. كما قضت بالاشغال الشاقة المؤبدة على ٤ متهمين هم الهاربون عرفان محمد حسن الخولى وعلى احمد فرحات وباسر عباس سليمان على وحضوريا بالنسبة للمتهم كحلاوى صابر عبدالعليم .. كما قضت ببراءة المتهم الهارب ايمن عودة محمد عودة .. ومحمد رمضان زكي .

اعلنت المحكمة فى اسباب الحكم ، انه باسم الشعب الأمن المطمئن الذى روع بافعال حفنة مضللة من ابنائه الذين راحوا يفسدون فى ارضه وينشرون الرعب والارهاب بين ربوعه .. ويشيعون الخوف فى نفوس ابنائه .. ويخربون اقتصاده مخالفين ماجاء بكتاب الله القوى العزيز : ادخلوا مصر ان شاء الله امنين ، مصر التى حباها الله بالامن والامان - حاولتم ارهابها - مصر التى جعلها الله واحة للامن والامان روعتم شعبها وادخلتم الخوف فى نفوس اطفالها واولادها ولكن ابدا لن يكون ذلك ، لن تجعلوا مصر ارضا للظلم والفساد والارهاب فهى امنة باذن الله . أمنة بشعبها الحر القوى . آمنة بأبنائها ورجالها الذين هزتهم الاحداث وروعتهم طلقات الرصاص وانفجارات القنابل . وعز عليهم ان يكون من يؤجرون لضرب امنها ومقومات حياتها . فراحوا يتصيدون بشجاعة وحزم لخسة افعالهم غير مبالين بطلقات الرصاص وشظايا القنابل .. راحوا يتعقبون الجناة فقبضوا على الاول ولاذ الباقى بالفرار .

تحية من المحكمة لاهالى منطقة زينهم الشجعان .. تحية من المحكمة لكل يد تقاوم الظلم وتقهر العدوان . تحية لكل يد تبنى وتعلى البنيان باسم المبادىء والقيم وباسم الحق وباسم العدل وباسم الشعب وبعد الاطلاع على قرار الاتهام ومواد القانون ٣٠ و٣٢ والمادة ٧٧ احكام عسكرية و٣٠٤ اجراءات وباجماع الاراء قضت المحكمة باحكامها السابقة .

من الجلسة

تاخر حضور المتهمين الى قاعة المحكمة اكثر من ساعتين بعد وصول اعضاء هيئة المحكمة وممثل النيابة .. واتضح ان سبب التاخير كان رفض المتهمين الحضور الى قاعة المحكمة .

خلع المتهم مصطفى عونى جلبابه الابيض وكان يرتدى بدلة تدريب حمراء . وذلك قبيل دخول اعضاء هيئة المحكمة للقاعة . وذلك اعترافا منه بانه

تقرير يكتبه :

فاروق الشاذلى

جاهز لحكم الاعدام الذى اصدرته المحكمة ضده .

وحاول المتهم محمود صلاح فهمى التماسك قبل النطق بالحكم وبدا يقرأ القرآن وظل هادئا حتى انتهت المحكمة ثم انفجر صارخا داخل القفص بعد ذلك .

كانت الجلسة علنية وحضرها اهالى المتهمين وعدد منهم من حضروا لاول مرة وبعض المراسلين الاجانب .

حملت القضية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣ جنايات عسكرية ادارة المدعى العسكرى .. وقد بدا نظر القضية يوم ٢٣ اغسطس .. استمرت ٦ جلسات النيابة وجهت لهم ٦ تهم فى قرار الاتهام .

المتهمون جميعا انضموا لجماعة اسست على خلاف القانون ادار حركتها وقام بدور قيادى فيها المتهمان الهاربان عرفان محمد حسن الخولى وعلى احمد محمد فرحان بغرض الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع احدى مؤسسات الدولة من ممارسة اعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق وتنفيذ اغراض الجماعة .

- اشتركوا مع اخرين فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه وحيازة واحراز الاسلحة والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص واستعمال المفرقعات استعمالا من شانه تعريض حياة الناس للخطر والتزوير فى اوراق رسمية .

ثانيا المتهمان الاول والثانى محمود صلاح فهمى جاد ومصطفى عونى زكى

- قتلا واخرون عمدا كلا من النقيب شرطة احمد يعقوب البلتاجى ، والمدنى محمد سلامة السيد ، وشرعوا فى قتل كل من حمدية عبدالغنى عشرى ، واحمد محمد محمد على ، وزكى محمد كامل ، وسامى عبدالغفار ابوالعنين ، وامين الشرطة على محمد محمود

لماذا البراءة

- المتهم السابع الهارب ايمن عودة علم بوقوع جريمة واعان المتهمين بارتكابها على الفرار من وجه القضاء .. بأن قام بايواء المتهمين الاول والثانى واخرين حال علمه بارتكابهما الجريمة

المتهم الثامن محمد رمضان زكى علم بوقوع جريمة واعان المتهمين بارتكابها على الفرار من وجه القضاء .. بأن قام بايواء المتهمين الثانى والخامس

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

المتهم الأول يعترف : هكذا ارتكبنا حادث زينهم

محمود صلاح فهمى جاد سن ٢١ سنة . طالب بالثانوية العامة .. مقيم بالقوصية محافظة اسيوط ..لا يحمل اثبات شخصية .. روى فى محضر نيابة امن الدولة . وتحديدا امام ياسر رفاعى رئيس النيابة .. فى القسم ٣٤ عنبر الجرحى المعتقلين .. وسكرتارية مسعد حسين فى الساعة الثالثة

س - ماتفصيلات اعترافك ؟

ـ جـ اللى حصل ان رجب عبداللطيف الوكيل بعث لى جواب فى مصر على سكنى فى اسيوط وطلب منى فى الجواب انى اجىء مصر يوم الجمعة فى القطر اللى يقوم فى اسيوط الساعة السادسة والنصف الصبح .

وقال لى فى الجواب انه هايكون مستنينى على محطة مصر والجواب وصلنى يوم الخميس فانا فعلا قطعت تذكرة فى القطر ووصلت محطة مصر الظهر الساعة واحدة تقريبا وفعلا لاقيت رجب عبدالوكيل مستنينى وركبنا ميكروباص ونزلنا عند مطلع زينهم وفى الحتة دية رجب قال لى بص على المكان ده كويس وخدني ومشى على طول ووداني على المطرية فى شقة بتاعت واحد اسمه محمد وماعرفش باقى اسمه وهو لفته بحراوى يعنى مش من الصعيد ولما وصلنا الشقة كان هناك موجود مصطفى عونى وياسر نيازى . واتغدينا وبعد كده رجب عبدالوكيل قال لى المكان اللى انا وريته لك عند مطلع زينهم هايحصل فيه اشتباك بكرة الصبح وانت دورك هايكون تأمين لياسر نيازى لان هو اللى هايشتبك وانت هايكون معاك طبنجة وقنبلة فانا سألت رجب وقلت له الاشتباك ده هايكون مع مين فقال لى (عربيتين) ماتسألش فانا قلت له ماسألش ازاى والحيت عليه فقال لى هايكون عبارة عن عربيتين وانا سألته مين اللى هايكون راكب العربية الاولى فرجب قال لى مالكيش دعوة وسألته مين هايكون معانا انا وياسر .

فقال لى انت هاتروح لواحدك ومالكيش دعوة وتكون هناك الساعة سبعة الصبح وكان فى الشقة فى الوقت ده انا ورجب وياسر ومصطفى عونى . ومحمد صاحب الشقة وكان موجود فى الشقة ثلاث سلاح الى وطبنجة وحوالى عشر خزن بتاعت الاسلحة الآلى وكل خزنة مليانة بالطلقات وخزنتين للطبنجة ٩ مم وكان فى حوالى خمس قنابل ونمنا بالليل وتانى يوم الصبح صحيت الفجر وصلينا الفجر جماعة والساعة ستة الصبح تقريبا رجب اداني الطبنجة والخزنتين وقنبلة واحدة وقال لى انزل انت روح على المكان وفعلا نزلت وكان فى الشقة محمد ومصطفى ورجب وياسر ونزلت وخدت تاكسى ووداني على العتبة ومن العتبة اخذني تاكسى تانى على مساكن زينهم ووصلت هناك حوالى الساعة سبعة ونصف تقريبا لاقيت ياسر واقف على اول مطلع زينهم ولابس تريننج وكان السلاح الآلى مخبيه تحت السويتر بتاع التريننج جوه البنطلون وكان لابس بنطلون جينز فانا وقفت قبله على يمين المطلع بحوالى عشرين متر تقريبا وبعد حوالى ربع ساعة او ثلث ساعة من وقوفى سمعت ضرب النار اشتغل فبصيت لاقيت ياسر بيضرب نار على عربيتين وراها .. وانا سمعت ضرب نار كتير ونزلت فى الشارع اجرى فى اتجاه مطلع زينهم وكان ياسر فى الوقت ده بيضرب نار على العربيتين لاقيت شارع على يمين المطلع قبل بدايته فجريت فيه بعد ماضربت طلقتين من الطبنجة فى الهواء وانا بجرى ولاقيت فى وشى سلالم طلعتها جرى ولاقيت نفسى فوق المطلع ولما وصلت فوق المطلع لاقيت ياسر بس وماشفتش لا مصطفى ولا رجب ولا العربيتين وفى الوقت اللى شفت فيه ياسر كان ماسك البندقية وبيرمح فى اتجاه فوق بعد المطلع وياسر قال لى ياهيثم وده كنيتى العربية فلتت على طول وكان بيرمح وانا برمح وراه ورمحنا حوالى ثلاثين مترا او اربعين متر بعد المطلع وكسرنا شمال فى شارع فيه موقف عربيات ميكروباصات ورمحنا بعد الموقف وبشويه وفى الحتة دية انا اتأخرت عن ياسر لانى حسيت انى تعبان علشان عندى روماتيزم فى روكبى وفضلت ماشى براحة من التعب ولاقيت الاهالى جم عليا وسألونى انت امين شرطة فانا قلت لهم ايوه لكن ماصدقونيش وراحوا ماسكنى وابتدا اهالى كتير يرمحوا على وواحد من الاهالى كان معاه سكينة ضربنى فى رجلى من تحت وباقى الاهالى كانوا بيضربونى بالاقلام وراحوا ماسكينى وشايلنى وكانوا حوالى عشرة انفار اللى اتلموا على وراحوا مركبنى عربية زى عربات النص نقل وراحوا ودونى على قسم الشرطة بتاع السيدة زينب تقريبا زى ماسمعت من كلام الناس . وكان معايا بطاقة باسم عاصم احمد ابو الليل كنت لاقيتها واقعة فى شارع اسمه عزت جلال فى اسيوط واخدتها واتصورت وشيلت الصورة اللى عليها وحطيت صورتى والكلام ده كان من حوالى اربعة او خمسة شهور والبطاقة دية كانت محطوطة فى المحفظة والصور كنت اتصورتها فى ستديو الحوراء فى منطقة الحمراء فى اسيوط .

٠٦٠٨

المتهم الثانى .. سجل حافل بجرائم الارهاب

ومصطفى عونى المتهم الثانى فى القضية سجله حافل .. فهو متهم فى قضية ٣١٨٥/ لسنة ١٩٩٣ ادارى الزاوية الحمراء التى قام فيها باطلاق الرصاص فى السابعة والنصف مساء بمنطقة ترعة الاسماعيلية اسفل كوبرى السواح وعند سؤاله لاحد الاشخاص عن بعض معالم ومداخل المنطقة سقط منه سلاح نارى .. فاستغاث هذا الشخص بالمارة للقبض عليه وكان معه شخص اخر .. وضبط بحيازته طبنجة ٩ مللى وبطاقة مزورة باسم خالد مصطفى عبدالعزيز مرسى برقم ٦٦٤ صادرة من قسم الزيتون .. ونتج عن اطلاقه الرصاص اصابة سيد جمال محمود (٢٣ سنة سائق) ومحمد سعد بسيونى (سائق) وشريف لطفى الخولى (٢٤ سنة ـ حداد) ومحمد شريف ابراهيم ٢٤ سنة ميكانيكى) . وشهد عليه ٦ من شهود الرؤية بمكان الحادث .

وهو ايضا متهم فى القضية ٥٤٢ جنايات ديروط . مركز صدفا باسيوط (اغتيال المقدم مهران ضابط مباحث امن الدولة بأسيوط) .

وفى القضية ٩٣/٥٢٠ حصر امن دولة عليا التى تحولت الى القضية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣ .

المتهم الخامس كملاوى صابر عبدالعليم .. حاول اغتيال المقدم احمد علاء ضابط امن الدولة بالفيوم لولا ان مجموعة اخرى سبقته فى تنفيذ الحادث .. وهو مرتبط بالهارب على احمد محمد فرحان . كان يحمل بطاقة شقيقه وهو مايعنى تعريض شقيقه للمساءلة القانونية فى اية جرائم يرتكبها ظلما .. اعترف بانه قام بعملية الرصد بمفرده طوال ٣ اشهر . وان المتهم محمد رمضان شاركه عملية الرصد حوالى ٧ مرات .

المصدر : الأخبــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

مخزن السلاح

فى شقة شارع السويلكى التى كان يقيم فيها المتهمون وجد ٢٩ قنبلة يدوية و١٨ صاروخ ار - بى - جى و٣ بطاريات تستخدم فى الشراك الخداعية ، ٨ عبوات قاذفة للاربى - جى ، ٤ طلقات كاشفة ، اكياس بارود . ٢ سلاح الى . ٦ مفجر قنبلة ، ٤ اصابع شديدة الانفجار . ٤ عبوات بداخلها مادة كيماوية ، عدد اثنين علبة كرتونة بداخل كل منها ٥٠ طلقة ، ٢ عبوة بلون كاكى عبارة عن قنابل مولوتوف .

كما ضبط فى نفس المخزن ١٥٢ ظرف خطاب منها ماكان مفروضا ارسالها لوكالات الانباء وكتاب الصحف .. ووجد ظرف به كتاب من تأليف الارهابى عاصم عبدالماجد مرسل للكاتبة الصحفية عائشة عبدالرحمن .. اضافة الى كشف به عناوين لبعض الصحفيين والكتاب .

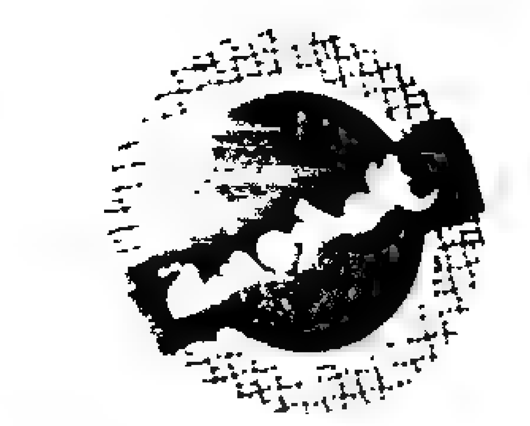

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٣

رفض طلب رد محكمة أمن الدولة بالفيوم حول نظر قضية عمر عبدالرحمن و٤٨ من اتباعه

الفيوم ـ سيد الشورة :

قررت محكمة استئناف بنى سويف، رفض طلب رد المستشار احمد عزت العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا ـ طوارىء ـ بالفيوم. تنظر المحكمة قضية محاكمة الدكتور عمر عبدالرحمن مفتى تنظيم الجهاد و٤٨ من اتباعه فى احداث الشغب بالفيوم علم ١٩٨٩. عقدت المحكمة جلستها فى بنى سويف برئاسة المستشار محمد فهيم درويش وعضوية المستشارين ابراهيم نور الدين واحمد حبيب، وامانة سر سمير عبدالشافى ومحمد على. قررت المحكمة إلزام فتحى عبدالله طه مقدم طلب الرد بالمصاريف وغرامة الف جنيه. كما تحددت جلسة ٢٢ «سبتمبر» الحالى، لنظر طلبات الرد ودعوى المخاصمة المقدمة من متهمين اخرين فى القضية ضد رئيس محكمة امن الدولة بالفيوم وعضو اليمين ورئيس محكمة الاستئناف.

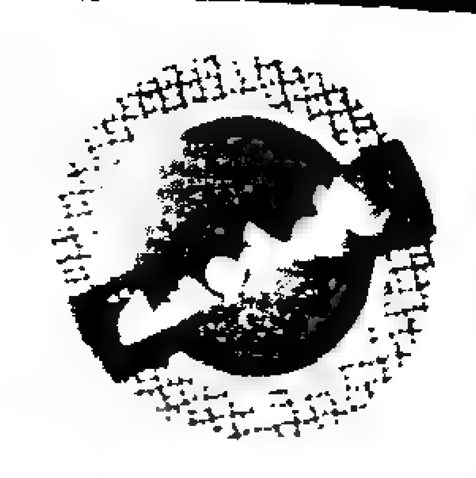

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

محاولات لإلصاق تهمة التفجيرات بالجماعات الإسلامية

قضية زينهم نظرت في ١٣ يوما فقط

كتب عماد محجوب:

أكدت مصادر «الشعب» أن تحريات أجهزة الأمن تتجه إلى سرعة الانتهاء من قضايا التفجيرات ونسبتها إلى عناصر من والجماعة الإسلامية أو تنظيم الجهاد، وأن تضم إليها شخصيات قيادية في الخارج من بينها د. عمر عبد الرحمن ود. أيمن الظواهري وتقديمهما للمحاكمة العسكرية والحصول على حكم بإعدامهما.. على الرغم من وجود دلائل قوية وقاطعة على براءة الجماعات الإسلامية، ورغم إدانتها جميعاً لجرائم التفجيرات التي تشير أصابع الاتهام فيها إلى عناصر أجنبية -وخاصة الموساد- وكانت أجهزة الأمن قد ألقت القبض على بعض عناصره وعملائه وأودعتهم السجون على ذمة قضايا التفجيرات حتى ظهر هذا التحول في القضية..

وكان ذوو المحكوم عليهم في قضية زينهم قد قاموا بتوزيع الحلوى والمشروبات داخل قاعة المحكمة العسكرية، بينما ردد المحكوم عليهم الهتافات في وجهة هيئة المحكمة العسكرية المنعقدة أول أمس الاربعاء مؤكدين عزمهم وإخوانهم على الجهاد وتحقيق النصر أو الفوز بالشهادة.. وكانت المحكمة العسكرية قد حكمت بإعدام محمود صلاح وعوني مصطفى وبالسجن المؤبد ضد أربعة وهم عرفان عبد الخالق، كحلاوي صابر على عبد العال، ياسر عباس محمد سليمان، أشرف محمد وحكمت ببراءة محمد رمضان زكي، أيمن عودة، وقد نظرت القضية في زمن قياسي، أقل من ١٣ يوما بعد استبعاد الأسبوع الأول الذي لم يمكن فيه الدفاع من الاطلاع، وعقدت خلال القضية خمس جلسات من بينها جلستا الإجراءات.. وفي الجلسة الثالثة توالت القرارات المتضاربة لرئيس المحكمة فعدل عن قراره بعرض المتهمين على الطب الشرعي لبيان ما بهم من إصابات وتاريخ وسبب حدوثها ورفض كل طلبات الدفاع.. وخصص خمس دقائق فقط لإبداء الطلبات والدفوع لكل المحامين الموكلين.. فأعلن منتصر الزيات انسحاب- الدفاع بكلمة للمحكمة جاء فيها: «لستم قضاه ولا نعترف بكونكم محاكم ونقف أمامكم لإبراء الذمة أمام الله وأمام إخواننا، فمازلنا نقف أمام القضاء للطعن في صفتكم التي تنتزعونها، وإنما نتعامل معكم تعامل المسلم المضطر إلى «أكل الميتة».

وتواصل المحاكم العسكرية جلسات محاكمة مجموعات «طلائع الفتح» فتبدأ خلال ساعات أولى جلسات المجموعة الرابعة التي تضم ٥٣ متهماً.. وبعد غداً «الأحد» تبدأ جلسات سماع الشهود في «طلائع الفتح ٣» المتهم فيها ٣٧ متهما.. بينما تعقد يوم الاثنين جلسة المجموعة الثانية أيضاً لسماع الشهود في القضية التي تثير الدهشة، لأنها بلا وقائع أو أحداث أو جرائم، ولا تستند سوى إلى تقارير كاذبة لأجهزة الأمن حول فكر المتهمين، وهو ما يخالف حقوق المواطن في الدستور..

وكانت قد تواصلت - حتى أمس- الخميس جلسات محاكمة المجموعة الأولى، والتي أظهرت تناقض وتضارب أقوال الشهود في القضية وخاصة الرائد أشرف صلاح والمقدم محمد برغش والرائد محمد صبري حول وقائع القضية والاتهامات وكيفية ضبط المتهمين، وأي الأسلحة كانت بحوزتهم وأماكن وطريقة اكتشافها واستخراجها من أوكارها كما زعمت التقارير بينما أكد الدفاع أن الأسلحة المضبوطة قد دست على المتهمين بواسطة الأمن.. كما وافقت اثنتان من المنقبات على قبول شرط المحكمة للادلاء بشهادتهما بعد خلع النقاب، بينما رفضت أخرتان وذلك بناء على طلب الدفاع لكشف التزوير محاضر الضبط والتحريات التي تدعى تواريخ كاذبة لضبط المتهمين وأماكنهم.. وجدد الدفاع طلبه باستدعاء د. محمود والشيخ أحمد المحلاوي للشهادة في القضية.

ومن المقرر أن تبدأ نهاية هذا الأسبوع -جلسات محاكمة المجموعة الرابعة من طلائع الفتح والتي تضم ٧٠ متهماً يواجهون تهمة الانتماء الفكري لجماعة أسست بالمخالفة للقانون، ولم يدون لمحاضر تحقيقات نيابة أمن الدولة أو النيابة العسكرية أي مضبوطات أو أسلحة أو متفجرات أو اتهامات بارتكاب جرائم.

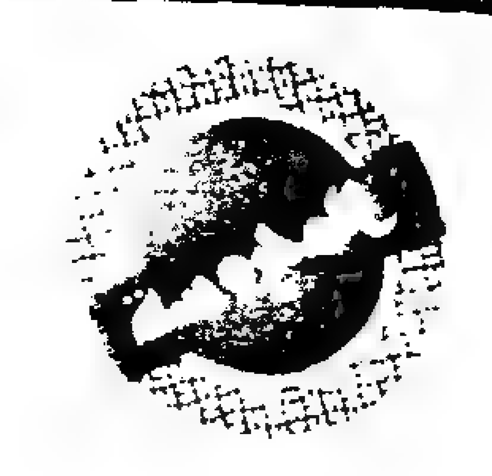

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٣

النيابة العسكرية فى مرافعتها بالجزء الأول من طلائع الفتح :

المتهمون اتخذوا من الدين شعارا لارتكاب أبشع الجرائم

كتب عبد الحميد شعير:

استمعت المحكمة العسكرية العليا فى جلستها امس إلى مرافعة النيابة العسكرية فى قضية تنظيم طلائع الفتح الجزء الأول والمتهم فيها ٥٥ شخصا من بينهم ٧ هاربين وقد بدأت النيابة العسكرية مرافعتها بالآيه الكريمة وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا أنما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون

واضاف فى مرافعته أن مصرنا العزيزة كنانه الله فى ارضه كان لها عبر الاف السنين دور كبير فى نشر الحضارة الصحيحة التى جاء بها الإسلام ونظراً للمناخ الديمقراطى الذى تعيشة البلاد فقد شجع ذلك على ظهور بعض الحركات التى اتخذت من الدين ستاراً يختبىء وراءه المغرضون فى ظل الحرية وسيادة القانون وتحطيم جدار الخوف بين السلطة والشعب وأضاف لقد حرصت شريعتنا الاسلامية السمحاء على توفير الحماية والأمن والامان للنفس البشرية مكان دعوة الخالق

«ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق» وأكدت النيابة فى مرافعتها انها بصدد قضية تنظيم أو جماعة اتخذت من الدين ستاراً لارتكاب ابشع جرائم القتل والسرقة بالاكراه وحيازة الاسلحة والذخائر وأوضحت النيابة العسكرية للمحكمة كيف تكونت هذه الجماعة وما هو سندها الشرعى المزعوم ومصادر تمويلها ماليا وعسكريا وكيف يتم اختيار أعضائها وتدريبهم بحيث يصبح العضو فيها آلة طيعة فى يد أمير هذه الجماعة ويصبح له عبد خاضع ينفذ مشيئته وأوامره بارادته الحرة الواعية وأضافت النيابه انه لا يجوز تفسير القرآن بدون علم ولا تحميل الفاظه بأكثر مما تحتمل فذلك يجر إلى الكذب على الله وأكد رئيس النيابة انه لم يحضر اليوم لمجادلة الارهابيين فيما يعتنقونه وانما جاء ليقدم لعدالة المحكمة ما اقترفوه من اثام وجرائم تخالف نصوص قانون العقوبات المصرى والتى يجرم الافعال الماسة ولا يقف ضد الفكر من قريب او بعيد . فمتهمينا فكر لا تكون الا بفكر مقابل وكل واحد منهم يدليه وسنده مكانه ليس ساحات المحاكم بل القنوات والآليات الشرعية التى ارتضاها هذا المجتمع . ثم استعرض رئيس النيابة العسكرية ادوار كل منهم مشيرا الى ان المتهم الاول عبد الحميد محمد عبد الحميد قد توجه عام ٨٦ إلى معسكر بافغانستان للتدريب على كيفية تصنيع واستعمال السلاح والمتفجرات وقضى ما يقرب من ثلاثة اشهر اقنعه خلالها بفكر الجهاد الذى يقوم على انشاء كوادر عسكرية يمكن لها ان تخوض الحرب ضد السلطة السياسية وصولا إلى اقامة دولة إسلامية

مرافعة النيابة في قضية « طلائع الفتح ـ ١ » :

المتهمون ارتكبوا أبشع الجرائم وخالفوا الشريعة بتكفير المسلم
لانستهدف الا العدل ولم نقدم للمحاكمة متهما بغير دليل

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اكدت النيابة العسكرية في مرافعتها في قضية تنظيم « طلائع الفتح ـ ١ » ، ان المتهمين قدموا الى عدالة المحكمة لما اقترفوه من اثام وجرائم تخالف نصوص العقوبات التي تجرم الافعال المادية ولا تتطرق للفكر من قريب أو بعيد .. وقالت ان منازلة الفكر لا تكون الا بفكر مقابل ، ومكانها ليس ساحات المحاكم ، بل القنوات والآليات الشرعية التي ارتضاها المجتمع . واضافت : ان هذه القضية خاصة بتنظيم او جماعة اتخذت من الدين ستارا لارتكاب ابشع الجرائم وهي القتل والسرقة بالاكراه وحيازة الاسلحة والذخائر والمفرقعات .

وقالت النيابة : ان المناخ الديمقراطي الذي تعيشه البلاد شجع على ظهور بعض الحركات التي اتخذت من الدين ستارا يختبيء وراءه المغرضون وكانت الحرية وسيادة القانون جوا ملائما لنمو هذه الحركات وزيادة نشاطها ، فلم تشكر نعمة الحرية التي كانت في الأصل لتوفير الأمن والأمان والاستقرار وتحطيم جدار الخوف بين السلطة والشعب . وأكدت ان الشريعة الاسلامية السمحاء حرصت على توفير الحماية والأمن والأمان للنفس البشرية .

وتناولت النيابة في مرافعتها ما تنادي به الجماعة من تكفير الحاكم والمجتمع واستحلال دمائهم واموالهم تحت دعوى الاعداد لاقامة الخلافة الاسلامية ، واشارت في هذا الصدد الى انها لن تناقشها فيما تدعيه وانما تقوم بمجرد اطلالة على هذا الفكر . واستشهدت بالآيات القرآنية والاحاديث الشريفة ، وأكدت استنادا لها ان الكفر معناه الجحود والانكار لشيء علم من الدين بالضرورة وانكار انه من عند الله ، أما من قال لا اله الا الله فلا يمكن بأي حال من الأحوال تكفيره . وقال : ان من اعترف بشيء بأنه مقرر شرعا ولكنه أهمل في تنفيذه ، لا يعد كافرا لأن العمل لا يؤثر على الاعتقاد ، واضافت : انه لم يربط بين العمل والاعتقاد في الفرق بين الايمان والكفر إلا الخوارج ، وذلك لغرض سياسي معروف في التاريخ عند النزاع على الخلافة في عهد سيدنا علي ومعاوية . واكدت النيابة ان شريعة الاسلام حرمت تحريما قاطعا نسبة الكفر الى المسلم ، وقالت : انه لا يجوز تفسير القرآن بدون علم ولا تحميل الفاظه بأكثر مما تحتمل ، لأن ذلك يجر الى الكذب على الله .

الاعترافات حقيقية

وقالت النيابة العسكرية في مرافعتها : ان جميع المتهمين اعترفوا بالاتهامات المنسوبة اليهم عدا المتهمين (٣ ، ١١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٣) ، واشارت الى ان هناك من اعترف جزئيا ، واخرين اعترفوا سواء على انفسهم او على غيرهم .. وأكدت ان التنوع في الأقوال دلالة على ان ما ادلوا به من اعترافات هو الحقيقة بعينها ، وتساءلت قائلة : كيف يمكن بعد ذلك كله الادعاء بأن الاعترافات مملاة عليه ، واذا كانت كذلك فلماذا لم تمل على بقية المتهمين الذين اثروا الانكار .. وقالت : كيف يقر المتهم أمام النيابة انه عذب ثم يدعي انه اعترف تحت ضغط ، فالمنطق يقول : ان من اعطاه الحرية بأن يقول عذبنا ويثبت ذلك في محاضر التحقيق ، اعطاه ذات الحرية ليدلي بأقواله كيفما يشاء

حقنة ضد الوطنية بـ ١٥٠٠ جنيه !

كشفت النيابة العسكرية في مرافعتها امس عن جريمة ضد الوطنية ارتكبها المتهم الأول عبد الحميد حب الله (طالب نهائي الطب) حتى يحصل على المزيد من الأموال لتنظيمه .. قالت النيابة : ان المتهم استغل طبيعة دراسته باعداد حقنة مكونة من بعض المواد تعطي أثرا وقتيا لمدة ٢٤ ساعة يظهر وجود السكر في الدم . وكان المتهم يعطي الحقنة لبعض المتقدمين للكشف الطبي لأداء الخدمة العسكرية صباح يوم الكشف ، حتى يظهر التحليل وجود سكر في الدم ، ويحصل الشاب على الاعفاء من الخدمة . وقد حدد المتهم ١٥٠٠ جنيه ثمنا للحقنة ، وقام بجمع ٦ الاف جنيه بهذه الوسيلة .

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٢

وبحرية تامة .

وأكدت النيابة ان أوراق الدعوى زاخرة بالادلة فى حق المتهمين ، وتنوعت الادلة ما بين الاعترافات والشهادة والتلبس بالمضبوطات الى جانب القرائن . وطالبت باعمال حكم القانون العادل على المتهمين بتطبيق مواد الاتهام ، وأكدت النيابة انها خصم شريف فى الدعوى يستهدف اظهار الحقيقة واقرار العدل ، وقالت : ان حرصها على الصالح العام فى أداء واجبها المقدس ، لا يقل عن حرصها على الصالح الخاص لاى متهم من المتهمين ، فلم تقدم للمحكمة اى متهم بغير دليل فى الأوراق .

كانت المحكمة العسكرية العليا قد استكملت فى بداية جلستها أمس سماع الشهود .. استمعت الى ٥ شهود نفى ، ثم بدات النيابة فى مرافعتها ، واستأنفت المرافعة بعد استراحة لاداء صلاة الظهر .

استعرضت النيابة خلال مرافعتها تفصيلا الاتهامات المنسوبة الى كل متهم وتفاصيل وقائع المقطم وجاردن سيتى والمعادى التى ارتكبها المتهمون .

كيف تأسس التنظيم ؟

وقالت فى تناولها لتأسيس التنظيم : ان المتهم الاول عبد الحميد محمد عبد الحميد . حب لله توجه خلال عام ١٩٨٦ الى افغانستان عن طريق جماعة التبليغ والدعوة ومنها .الى بيشاور بباكستان ، حيث توجه الى معسكر على الحدود الباكستانية الافغانية للتدريب على كيفية تصنيع واستعمال المتفجرات والتدريب على استخدام السلاح ، وقضى هناك ما يقرب من ٣ أشهر اقتنع خلالها بفكر الجهاد الذى يقوم على أساس انشاء كوادر عسكرية يمكن ان تخوض الحرب ضد السلطة السياسية وصولا الى اقامة دولة اسلامية .

واضافت : انه مع بداية عام ١٩٨٨ ، تعرف على المتهم الثالث والاربعين نزار محمود الذى أمده بالوثائق التى تتضمن فكر عبود الزمر وطارق الزمر ، ثم عرفه نزار على المتهم الثانى والاربعين عبد المنعم جمال الدين الذى قام بتثقيفه سياسيا .. وبدأ المتهم الأول بعد ذلك يفكر فى تكوين مجموعة لتنفيذ فكره وهو خوض الحرب ضد السلطة ، فارتبط فى بداية الأمر بالمتهمين السابع والتاسع والعاشر والثانى عشر والثالث والعشرين ، وبدأ فى تثقيفهم سياسيا وشرعيا وفقا لمنهج الجهاد ، واطلق على هذه الجماعة اسم طلائع الفتح الاسلامى ، وكان الهيكل التنظيمى للجماعة عبارة عن مجموعات عنقودية لكل منها أمير واعضاء .

واضافت النيابة : ان نشاط الجماعة دار حول محاور أربعة هى التثقيف السياسى والتثقيف الشرعى والتثقيف العسكرى والتدريب البدنى لاعضاء المجموعات . اما التمويل فانحصر فى اشتراكات الاعضاء وتبرعاتهم وأموال الزكاة وعن طريق المتهم السابع والثلاثين مجدى سالم والمتهم الاول عبد الحميد حسب الله وقالت : انه عندما لم تكف تلك المصادر بدا المتهم الاول يفكر فى تنفيذ اعمال سلب أموال او ايرادات بعض الجهات وتم التخطيط لذلك .

وتواصل المحكمة جلساتها يوم السبت القادم لسماع مرافعة الدفاع .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

مفاجأة فى قضية «جمهورية امبابة»

احالة ٢٠٠ متطرف الى محكمة أمن الدولة العليا بدلا من المحكمة العسكرية

كتبت ـ نجوي عبدالعزيز:

وقعت أمس مفاجأة في قضية تنظيم «جمهورية امبابة» الذي ألقي القبض عليه أواخر العام الماضي. قررت نيابة أمن الدولة العليا، تعديل قرار احالة التنظيم الذى يضم ٢٠٠ متطرف من بينهم ٤٠ هاربون، الي محكمة امن الدولة العليا بدلا من المحكمة العسكرية. تم تقسيم التنظيم الي مجموعات وفقا للجرائم التي ارتكبتها كل مجموعة. من المنتظر صدور قرار احالة أول مجموعة للمحاكمة خلال ساعات وتضم عنتر الزيات زعيم التنظيم وعبدالمجيد القماش وحمدي كامل و٣ آخرين. تمت تصفية التنظيم الذى يضم ٤٥٠ متطرفا الي ٢٠٠ متهم فقط. تضم القضية ٣٦ تنظيما منها تنظيم الشيخ جابر ريان و١٣ من اعوانه. استغرقت التحقيقات مع المتهمين ٩ شهور. ووافق المستشار رجاء العربي النائب العام علي بعض قرارات الاحالة التى تقدم بها المستشاران عبدالمجيد محمود المشرف العام علي النيابة ومحسن مبروك المحامي العام. شارك في اعداد قرارات الاحالة عادل فياض وعلي الهوارى وهشام حمودة وياسر رفاعي وشريف عبدالنبي واسامة قنديل رؤساء النيابة.

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

النيابة تطالب بإعدام ٩ إرهابيين بينهم قاتل د. فوده

المتهمون قتلوا جنديين ببولاق وسرقوا سلاحهما

كتب – جمال عبدالرحيم :

امر المستشار عبدالمجيد محمود المشرف العام على نيابة امن الدولة العليا امس باحالة ٩ ارهابيين الى محكمة امن الدولة العليا .. طوارىء .. بدائرة محكمة استئناف القاهرة لاتهامهم بقتل الجنديين محمد عبدالمنعم محمود ومحمود وعبدالهادى محمود بالسكة الحديد ببولاق فى يناير الماضى – وطالبت النيابة باعدامهم .

والمتهمون هم : ابو العلا محمد عبد ربه ٣٠ سنة نقاش ومحمد ابراهيم ابراهيم السيد (٢٨ سنة) تاجر منتجات ألبان ومجدى احمد محمود (٢٣ سنة) طالب بكلية العلوم وناصر شعبان صادق ١٩ سنة طالب بمدرسة امبابة الثانوية وحمدى كامل السيد ١٣ سنة حداد مسلح وطارق فهمى ابو العزم (٢٤ سنة) طالب بكلية التربية وحمدى سعيد العشرى (استورجى) .. ومحمد ابراهيم سليمان شهبور ٢٥ سنة حاصل على دبلوم صنايع ويحيى على عبدالحميد خليل ٢٧ سنة طالب بالمعهد الفنى (محبوسون) .

تضمن قرار الاحالة انهم فى الفترة من بداية شهر يناير حتى ٢٤ يناير ٩٣ ببولاق بالقاهرة اشتركوا فى اتفاق جنائى حرض عليه وادار حركته المتهمان الاول والسابع الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة مفرقعات واسلحة بغير ترخيص بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام .. بان تحدت ارادتهم على ازهاق ارواح جنود الشرطة والحراسة والاستيلاء على اسلحتهم الاميرية واعدوا لذلك المفرقعات والاسلحة والذخائر والادوات ووسيلة الانتقال اللازمة بعد رصد اماكن تواجدهم وتحركاتهم ومراقبتها .. ووقعت بواسطة المتهمين من الاول حتى السادس الجرائم التالية ..

قتلوا الجندى محمود عبدالهادى محمود عمداً مع سبق الاصرار والترصد واعدوا لهذا الغرض سلاحاً نارياً وذخائر تسلمها المتهم الخامس من المتهم التاسع وحملها المتهم الاول وتوجهوا بها مستقلين سيارة بقيادة المتهم السادس الى المكان الذى ايقنوا سلفاً تواجد المجنى عليه فيه وكمن له المتهمون من الاول وحتى الرابع بينما تولى الخامس والسادس تأمينهم وما ان ظفروا به حتى اطلق عليهم المتهم الاول عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتله ولقى مصرعه ..

قتلوا الجندى محمد عبدالمنعم محمود عمداً مع سبق الاصرار والترصد واعدوا لهذا الغرض سلاحاً نارياً وذخائر تسلمها المتهم الخامس من المتهم التاسع وحملها المتهم الاول وتوجهوا بها مستقلين سيارة استقلها المتهم السادس واطلقوا عليه الرصاص ولقى مصرعه ..

سرقوا سلاحاً اميرياً « بندقية آلية » رقم ٢٠٠٠٥١٤ وذخائر مبينة وصفاً بالتحقيقات والمملوكة لشرطة النقل والمواصلات والمسلمة الى المجنى عليه محمد عبدالمنعم محمود ..

حازوا واحرزوا بغير ترخيص سلاحين ناريين بندقية آلية وطبنجة ماركة حلوان و ٢٦ طلقة دون ان يكون مرخصاً لهم بذلك بقصد استخدامها فى العمليات الارهابية .

المتهمان السابع والثامن :

اشتركوا بطريق الاتفاق المساعدة والتحريض مع المتهمين من الاول حتى السادس فى ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقة موضوع التهم السابقة .

المتهم الاول :

حاز بغير ترخيص اجزاء رئيسية لسلاح نارى و ٧ طلقات بدون ترخيص .

المتهم الرابع :

حاز واحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً .. فرد صناعة محلية وعدد ١٧ طلقة بقصد استخدامها فى العمليات الارهابية .

المتهم الخامس :

حاز بغير ترخيص مفرقعات ديناميت قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة وسلاحين ناريين واسلحة بيضاء « خنجرين ومطواه قرن غزال » ومنشورات تضمنت أدعاءات كاذبة وبيانات من شأنها تكدير الامن العام والاضرار بالمصلحة العامة .

المتهم السادس :

حاز مفرقعات (كنورات) قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة .

المتهم التاسع :

ارتكب تزويراً فى محرر رسمى هو البطاقة الشخصية رقم ٨٦٧٣٩ سجل مدنى حلوان بأن نزع صورتها الاصلية ووضع صورته بدلاً منها وحاز سلاحاً نارياً وعدد ١٦ طلقة بدون ترخيص .

أدلة الثبوت

وجاء بقرار الاتهام اقوال ٩ شهود من ضباط الشرطة والمدنيين .

وتضمن قرار الاتهام اعترافات المتهمين الاول ابو العلا محمد عبد ربه والخامس حمدى كامل السيد والرابع ناصر شعبان صادق والسادس طارق فهمى ابو العز تفصيليا بارتكاب الجريمة .

كما تضمن قرار الاتهام معاينة النيابة وتقرير مصلحة الطب الشرعى والمعمل الجنائى .

المعروف ان المتهم ابو العلا محمد عبدربه متهم فى قضية اغتيال الدكتور فرج فوده وتتم محاكمته حالياً بمحكمة أمن الدولة العليا طوارىء .. أجرى التحقيقات فى القضية هشام حمودة رئيس النيابة باشراف المستشارين عبدالمجيد محمود ومحسن مبروك .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩١

قضية «طلائع الفتح» الجزء الثاني:

المحكمة العسكرية تفض الاحراز المضبوطة

كتب: عبد الحميد شعير

عقدت المحكمة العسكرية العليا جلستها أمس للنظر في قضية تنظيم طلائع الفتح، الجزء الثاني، التي تضم ٦٦ متهما من بينهم ١٧ هاربا والتي وجهت لهم النيابة العسكرية تهمتي الانضمام لجماعة اسست على خلاف احكام القانون الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي والدعوة لتغيير نظام الحكم، كما اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز المفرقعات والاسلحة النارية والبيضاء والذخائر بدون ترخيص

وقد بدأت الجلسة بالتأكد من وجود جميع المتهمين بالقفص فيما عدا ١٧ متهما هاربا وقد طلب الدفاع في بداية الجلسة من المحكمة ان تامر بايداع المتهم احمد صلاح مستشفى السجن لاصابته بمرض الصرع في الجلسة الماضية ومع ذلك لم يتم ايداعه حتى الآن ثم بدأت المحكمة في فض الاحراز الخاصة بالمتهمين اسماعيل نصر الدين، وعلاء عبد النبي اسماعيل واحمد سعد عبد المحسن، واحمد سيد ابو سريع، وسامى سلامة والتي تضمنت كتبا واوراقا واجندة كهربائية وبعض البطاقات الشخصية والمستندات الهامة التي تم ضبطها بمعرفة مباحث امن الدولة بمنازل المتهمين وقد انكر جميع المتهمين معرفتهم بالمضبوطات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣

حكايات وروايات في المحاكمات العسكرية

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣

حكايات وروايات .. هزيلة تحمل من الدراما ما يفوق مسرحيات الريحاني وعادل امام .. ولولا الاقفاص .. والحواجز .. وهيبة المحكمة لثارت الضحكات .

مع ارتفاع حرارة الجو .. وما شهده شهر سبتمبر من جلسات ساخنة .. تستمر لساعات طويلة .. كان هناك حكايات غريبة رصدتها « اخبار الحوادث » واحدة بعد الاخرى .

حبيس قفصين !

المتهم رقم ٢٣ في قضية تنظيم طلائع الفتح (٢) .. وقف امام المحكمة يشكو انه حبيس قفصين .. قفص الاتهام .. وقفص مرضه كمعوق .. فهو يسير على عكازين ومصاب بالفشل الكلوى .. ويحتاج الى من يخدمه بصفة مستمرة .

قال انه كان يقف مع العمال لاعادة تنكيس منزله من اثار زلزال اكتوبر .. وطلبته الشرطة .. ظن انه مطلوب لمخالفته قواعد البناء .. لكنه وجد نفسه مطلوباً في تنظيم طلائع الفتح .

المحكمة اصدرت قرارا بالافراج عنه للظروف المرضية .

اوراق القضية تقول .. انه قرر امام النيابة ان لقاءاته تكررت مع المتهم طه خليفة الذى زين له فكر الجهاد بان تنشا دولة اسلامية مثل ايران .. ولابد ان يتدرب الافراد في الخارج وارسال الفكر الى الداخل لتهيئة الشعب ثم ياتون بثورة من الخارج تطيح بنظام الحكم ويبدا اسلوبهم ببث الرعب في قلوب المشاهير حتى يخاف الاخرون !!

وطلب منه استعمال التليفونات العمومية للاتصال بالمشاهير لمعرفة عناوينهم ومنهم موسى صبرى وفرج فودة ومكرم محمد احمد فقام بذلك .. وفي مرة ترك له طه خليفة صورة من كتاب (خطوة على طريق الثبات) والتى قام بتسليمها للشرطة عند ضبطه وكذا ٤ شرائط فيديو (متاخرات ديوان) وكان قد طلبها منه طه لمشاهدتها .. وسبق ان اعطاه طه خليفة كتبا عن الثورة الايرانية وتكفير الحكم والجاسوسية ! وان فكر الجهاد كما اخبره طه خليفة انه لابد من تغيير نظام الحكم بالقوة بتخويف وارهاب الكتاب والضباط في المرتبة الاولى واغتيالهم ليخاف الاخرون .

وعند نظر القضية ٢٤ جنايات عسكرية ـ ثارت نفس المعوقين ـ فطلب الدفاع المعاملة بالمثل لاخلاء سبيل ٢ من المتهمين .. ماهر محمد درويش وهو يستخدم جهاز تعويض لساقه اليسرى ويستخدم عكازين للسير .. والاخر كان مصابا بشلل اطفال في ساقه اليسرى .. واستعرضت المحكمة المتهمين وقالت انها لن تصدر اية قرارات في هذه الجلسة وذلك حتى تعود للاوراق .. وتعرف ما هو منسوب للمتهمين من اتهامات وما هو دور كل منهم في التنظيم .

حماة المتهم تضربه !

والقضية ٢٣ جنايات عسكرية بالاسكندرية .. عندما توجه المقدم يحيى وهدان من شرطة محافظة القليوبية للقبض على المتهم « رجب عبدالموجود علام » قرب منتصف الليل .. فوجىء بوجود حماة المتهم في المنزل .. انهالت بالشتائم على افراد القوة .. ثم قامت غاضبة بضرب زوج ابنتها ضربا مبرحا حتى تدخل ضباط الشرطة لفض الاشتباك بين المتهم وحماته .

وعندما روى الضابط هذه الواقعة في شهاداته امام المحكمة ليؤكد ان اسرة المتهم ترفض اتجاهاتهم المتطرفة .. اكد المتهم من داخل القفص ان الذى تعرض للضرب من حماته هو ضابط الشرطة وليس هو .. وهنا قال الضابط اذا اطلب اثبات انه حدث تعد على افراد القوة .. وبالتالى احالة حماته للمحاكمة .. وهنا تراجع المتهم ربما خوفا من حماته او على حماته .

ابلة كريمة !

وفي قضية تنظيم طلائع الفتح « ٤ » والقضية ٢٤ جنايات عسكرية قال احمد محمد رضوان (مهندس زراعى) . انا عندى ١٠ اولاد متزوج من ٢ .. اقيم في قرية .. اعمل بيدى من اجل توفير حياة طيبة لابنائى العشرة والزوجتين .. عندى ١٢ فردا اصرف عليهم .. اعمل طول الوقت يعنى معنديش وقت افكر .. هؤلاء الناس اللى موجودين معى في القفص لا اعرفهم .

سال احد الحضور هو لا يشاهد ابلة كريمة في التليفزيون .. يعنى عمال يخلف من كل واحدة في نفس السنة .

رد احد اقارب المتهمين .. معندوش كهرباء وهذه تسليته الوحيدة .. وعلشان يساعدوه في اعمال الزراعة !!

حتى الاموات لم يرحموهم .. المهندس المتهم الاول في القضية ٢١ لسنة ١٩٩٣ جنايات عسكرية .. كنيته ياسين او ابراهيم او ياسر .. استخدم عيادة زوجته الطبيبة في منطقة البساتين كمخزن للسلاح .. واستخدم ايضاً مقبرة والده لنفس الغرض .

التدريب في افغانستان

الف رسالة بعنوان « فاعتبروا يا اولى الابصار » وهى في مضمونها تخدم فكر الجهاد .. سافر الى السعودية والتقى مع السعودى الجنسية عبدالله محارب « ابوشهيرة » وعرض عليه امكانية تسفير بعض الاشخاص الى افغانستان .. عاد اسماعيل الى مصر وقام بتسفير المتهم عبدالله السيد حسن واخيه المتهم محمد والمتهم مجدى عبدالمقصود وجار له هو المتهم احمد سيد ابوسريع .. وظلوا هناك لمدة ٦ اشهر .. وسافر اسماعيل الى افغانستان ليلتقى مع المتهم ابوعبيدة بناء على اتصال من المتهم عبدالله السيد .. هناك تحدثا عن فكر الجهاد .. واكد له ان التغيير في مصر لابد ان ياتى من خلال جماعة .. وذلك عن طريق الافراد وتنظيمهم وتثقيفهم واعدادهم فكريا وعسكريا لتغيير نظام الحكم .. واتفقا على النزول لمصر لدعوة الافراد وتسفيرهم الى افغانستان لتلقى التدريبات على الاسلحة والمفرقعات واعدادهم وامدوا اسماعيل باموال لهذا الغرض .. عاد اسماعيل الى مصر وقام بتكثيف العمل في دعوة الافراد لهذا الفكر ودعا المتهم محمد قطب محمد من ابوزعبل والذى قام بدوره بتجنيد ربيع محمد احمد نافع من مصر القديمة فبدا يدعوه ايضا للفكر الجهاد وهكذا ظل المتهم يشرح في اعترافاته حتى اكد انه سافر الى بيشاور وهناك امضى ٣ اسابيع تعرف على الدكتور عبدالمعز « ايمن الظواهرى » وتسلم من ابوعبيدة شيكا بمبلغ خمسمائة دولار ليفتح باسمه حسابا في احد البنوك .. وعاد الى مصر فارسلوا له شيكا بمبلغ ١٣ الف دولار .. قام المتهم بتركيب تليفون فورى بمنزله .. وطلب منه ابوعبيدة ان يرسل افراد اخرين الى افغانستان فطلب اسماعيل من الاخ مجدى قطب ان

مصر للخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: أخبار الحوادث

التاريخ: [illegible]

تقرير بقلم

شروق الشاذلي

[illegible]

الفيديو شاهد إثبات

[illegible]

رفض دعوى المخاصمة في قضية عمر عبدالرحمن

الفيوم - احمد طلعت أصدرت محكمة استئناف بني سويف (دائرة الفيوم) حكمها امس بعدم قبول دعوى المخاصمة المقدمة ضد المستشار احمد عزت العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا والتى تنظر قضية اعادة محاكمة عمر عبدالرحمن و٤٨ من اعضاء تنظيم الجهاد.

كما قررت المحكمة رفض دعوى المخاصمة ضد المستشار مكرم محمد عواد رئيس محكمة استئناف بنى سويف والتى تنظر دعوى رد المستشار العشماوى

عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد فهيم درويش وعضوية المستشارين ابراهيم نورالدين واحمد حبيب وأمانة سر سمير عبدالشافي ومحمد علي، وقررت المحكمة تأجيل نظر رد المستشار عابد رجب عضو اليمين بمحكمة أمن الدولة العليا إلى جلسة ١٦ أكتوبر القادم.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

■ النيابة العسكرية في مرافعتها بالجزء الثالث من طلائع الفتح :

المتهمون « عاثوا » في الأرض فسادا وتطالب بتوقيع أقصى العقوبات عليهم
أمير التنظيم درب أعضاءه على السلاح وحثهم على مقاومة السلطات بالقوة

كتب ـ عبدالحميد شعير وعصام على رفعت :

استمعت امس المحكمة العسكرية العليا لمرافعة النيابة في محاكمة « الجزء الثالث » من تنظيم طلائع الفتح الذى يضم ٣٣ متهما وقد طالبت النيابة في مرافعتها بتوقيع اقصى عقوبة على المتهمين الذين « عاثوا » في الارض فسادا وراحوا يخططون لقلب نظام الحكم بالقوة واشاعة جو من عدم الاستقرار في البلاد . كما استمعت المحكمة لاقوال ٢٠ شاهدا للنفى معظمهم من اقارب وجيران المتهمين والذين اكدوا انهم لا يعلمون شيئا عن نشاط المتهمين .

وقد بدات جلسة المحكمة التى استمرت ٦ ساعات كاملة بمشاهدة شريط فيديو يشرح كيفية معاينة مسكن المتهم الاول ومكان تدريب اعضاء الجماعة على الرماية واستخدام السلاح ومكان اخفاء الاسلحة الخاصة بالتنظيم .

ثم بدات النيابة في مرافعتها حيث اشارت لقرار الاتهام ضد المتهمين الذى يتضمن انضمامهم لجماعة اسست على خلاف احكام القانون وكذلك الاتفاق الجنائى الذى توافر في حقهم . وهاتان الجريمتان من جرائم الخطر وليس الضرر ، كما ان الشق الجنائى لا يحتاج لارتكابهم جريمة معينة وان القانون جرم الفعلين لمجرد الانضمام والاتفاق وهما وقعا بالفعل . واكدت النيابة ان المتهمين جميعا قد انضموا إلى جماعة تولى المتهم الاول فيها تدريبهم وقيادتهم بهدف تغيير نظام الحكم واحداث اضطرابات امنية وذلك بحيازة اسلحة وذخائر بدون ترخيص لاستخدامها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام وقد تلاقت ارادتهم الآثمة على ارتكاب جنايات قلب نظام الحكم ، وبذلك شكل المتهمون بمسلكهم هذا خطورة اجرامية على المجتمع الذى يعيشون فيه وراحوا يرهبون افراده ويشيعون البلبلة والاضطرابات ولكن هيهات فهذا لن يكون ابدا فمصر الكنانة محفوظة باذن الله . كما استعرضت النيابة في مرافعتها وقائع القضية واكدت رئاسة المتهم الاول للجماعة وشراءه السلاح وتدريب اعضاء الجماعة عليه بعد انضمامهم لتنظيم الجهاد ونقلهم بسيارته نصف النقل ليلا لتدريبهم على فنون القتال . واوضحت مرافعة النيابة اعتراف بعض المتهمين بانضمامهم للتنظيم تحت امارة المتهم الأول الذى دعاهم إلى فكر التنظيم وحثهم على الجهاد مؤكدا لهم بان واجب المسلمين اعداد العدة وتجهيز انفسهم للجهاد لعدم تطبيق الدولة للشريعة الاسلامية . كما اعترف بعض المتهمين ايضا بحضورهم خطب المتهم الأول التى تناول فيها تكفير الدولة وحكامها ووجوب مقاومتهم بالقوة لتطبيق الشريعة الاسلامية .

كما اشارت النيابة في مرافعتها إلى ان المتهمين الرابع والعشرين والخامس والعشرين قد سافرا إلى افغانستان بتعليمات من امير المجموعة للتدريب على السلاح هناك مع تكفل اعضاء التنظيم بالانفاق على اسرتيهما طوال مدة سفرهما .

كما استمعت المحكمة خلال جلستها التى انتهت في السابعة من مساء امس لاقوال ٣٠ شاهدا للنفى احضرهم دفاع المتهمين ومنهم اولياء أمور واشقاء وجيران للمتهمين ونفوا جميعا صلتهم بنشاط المتهمين أو معرفتهم به من قبل ، بل ان والدة المتهمين الاول والثالث اكدت بان احد ابنيها يرتدى البنطلون « الجينز » ويستمع للموسيقى .. وتساءلت فكيف يكون ارهابيا . وفي نهاية جلستها قررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى جلسة ٢٨ سبتمبر الحالى لسماع مرافعة الدفاع عن المتهمين .

ومن ناحية اخرى نظرت المحكمة العسكرية العليا في جلستها امس الجزء الثانى من تنظيم طلائع الفتح والمتهم فيه ٦٦ متهما من بينهم ١٧ هاربا . حيث استمعت إلى شهادة ٦٠ من شهود الاثبات عن وقائع ضبط بعض المتهمين . كما شاهدت شريط فيديو لواقعة ضبط متفجرات وقنابل بمدفن والد المتهم الأول اسماعيل سليمان نصر الدين كان قد اخفاها من قبل . وقد فجر الدفاع مفاجأة عندما قدم أوراقا تفيد القبض على المتهم ايمن محمد محمد سليم بداخل المصنع الذى يعمل به ، واثناء وجوده موردية عمل وليس في منزل المتهم كما قرر الشاهد في شهادته .

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها حيث تأكدت من وجود المتهمين جميعا ثم شاهدت شريط فيديو لواقعة قيام المتهم الأول اسماعيل سليمان نصر الدين بالارشاد عن مكان اخفاء القنابل والمواد شديدة الانفجار بداخل مدفن والده، وعقب مشاهدة الفيلم انكر المتهم صلته بالمضبوطات، كما استمعت المحكمة لاحد ضباط الشرطة عن واقعة ضبط أسلحة وكتب ومنشورات خاصة بالمتهم الأول وذلك بعيادة زوجته الطبية والتي اعترفت في أقوالها بانها تخص زوجها حيث نقلها إلى عيادتها عقب زلزال أكتوبر الماضي وقد عثر على ٣ طبنجات وأوراق وكتب عن حرب العصابات وكيفية ادارة ثورة شعبية وذلك داخل دولاب خشبي بجوار غرفة الكشف الطبي.

ثم استمعت المحكمة إلى شهادة احد الضباط عن واقعة ضبط المتهم أحمد سيد أبوسريع والذي عثر معه على طبنجة ومذكرات بخط يده عن كيفية سفره لافغانستان والسعودية وكيفية انضمامه للتنظيم، ثم استمعت المحكمة إلى شهادة شاهدين آخرين عن واقعة ضبط المتهمين أحمد سعد عبدالمحسن، وسامي سلامة،

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

مصر: كشف تنظيم اصولي جديد واعتقال ١٥ متطرفاً في اسيوط

□ القاهرة، سوهاج، اسيوط - «الحياة»:

■ نجحت اجهزة الامن المصرية في الكشف عن تنظيم متطرف جديد في ضاحية الهرم في محافظة الجيزة واعتقلت اعضاءه. وعلمت «الحياة» من مصادر امنية مطلعة ان المعتقلين وعددهم ١٥ متطرفا كانوا انشقوا اخيرا عن ثلاثة تنظيمات راديكالية هي «الناجون من النار» و«التكفير والهجرة» و«الشوقيون». واشارت الى ان التنظيم الجديد يعتمد منهج «عدم العذر بالجهل».

وقالت المصادر نفسها انه عثر في حوزة المعتقلين على كميات من الاسلحة والذخائر والمتفجرات، مشيرة الى انهم اعترفوا بانهم كانوا يعدون لاستخدام هذه الاسلحة في ارتكاب اعمال عنف ضد اجهزة الامن واغتيال بعض الشخصيات العامة. واضافت ان من بين اعضاء هذا التنظيم مجموعة من المتطرفين مطلوبة لتورطها في ارتكاب اعمال عنف وصدرت ضدها احكام قضائية، وتضم اسامة فرج الله وخالد حسن محمد وطارق حسن خليل واحمد لطفي الجندي.

الى ذلك، اعتقلت اجهزة الامن في محافظة سوهاج في صعيد مصر سمير خلف احمد (٢١ عاما) وهو من قيادات «الجماعة الاسلامية»، وعثرت في حوزته على منشورات تحض على قلب نظام الحكم في مصر بالقوة وضرب المصالح الاميركية في البلاد احتجاجا على عدم سماح السلطات الاميركية لزعيم «الجماعة» الدكتور عمر عبد الرحمن المعتقل حاليا في نيويورك بالحصول على حق اللجوء السياسي الى احدى الدول الاوروبية او الى افغانستان.

من جهة اخرى، رفضت محكمة بني سويف «الدائرة السادسة في الفيوم» دعوى الخصومة التي تقدم بها اثنان من المتهمين من اعوان الدكتور عمر عبد الرحمن وهما فتحي عبد الله وعادل محمود ضد المستشار احمد عزت العشماوي رئيس محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) في الفيوم والمستشار مكرم محمد عواد رئيس محكمة استئناف بني سويف.

وفي اسيوط اعتقلت قوات الامن ١٥ متطرفا في مدينة البداري امس وعثرت معهم على كمية من الاسلحة.

وقال اللواء سعد الجمال نائب مدير امن اسيوط لـ«الحياة» ان قوات الامن حددت شخصيات المهاجمين في حادث اغتيال امين الشرطة محمد علي حسين في قرية شطب قبل ثلاثة ايام.

وكشفت تحقيقات السيد احمد ابو زيد مدير نيابة مركز اسيوط في الحادث ان المتهمين هربا الى المناطق الزراعية واستقلا مركبا نيليا من مدينة ابو تيج الى البداري التي يعيشان فيها.

من جهة اخرى، اعلنت «الجماعة الاسلامية» في اسيوط مسؤوليتها عن اغتيال امين الشرطة محمد علي حسين والمدرس المسيحي ادوارد اخنوخ اسكندر.

وذكرت «الجماعة» في بيان وزعته امس انها قتلت الاول بسبب قرار المحكمة العسكرية الاسبوع الماضي اعدام اثنين من اعضاء «الجماعة» هما مصطفى عوني ومحمود صلاح وهما من مدينة ديروط، والثاني بسبب محاولته منع اعضاء «الجماعة» من المدرسين والطلاب نشر فكرهم في مدرسة ديروط الثانوية العسكرية.

وفي اسوان، شنت قوات الامن امس حملة على مساكن شركة «كيما» التي شهدت اغتيال العميد ممدوح محمد عبده عثمان الضابط في مباحث امن الدولة قبل خمسة ايام واعتقلت عشرة متطرفين.

وقال اللواء مصطفى لطفي نائب مدير امن اسوان لـ«الحياة» ان الشرطة حاصرت امس المساكن ومنعت خروج اي شخص منها، وفتشت جميع المنازل والشقق، واعتقلت عشرة من المتطرفين المشتبه فيهم وبدات معهم التحقيقات.

كما تمكنت قوات الامن من اعتقال متطرف امس حول منزله الى مخزن للاسلحة في ضاحية عين شمس في شرق القاهرة.

وقال اللواء فؤاد حسين نائب مدير امن العاصمة لـ«الحياة» ان المتهم خالد السيد محمود يحتفظ بكمية كبيرة من الاسلحة في بيته لتزويد المتطرفين بها واستخدامها في الهجوم على قوات الامن. واضاف انه عثر على ثلاث بنادق الية وخمسة مسدسات مع المتهم.

وعقد وزير الداخلية المصري اجتماعا في القاهرة امس مع مديري الامن في كل المحافظات طالبهم فيه بتشديد الاجراءات الامنية لمنع وقوع اي «عمليات تخريبية» في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل وهو اليوم الذي سيتم فيه الاستفتاء على اعادة ترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة ثالثة.

الالفي: آثار الارهاب لا تقل خطورة عن اي معركة حربية

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اكد وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي ان اجهزة الامن «وضعت يدها على خيوط المؤامرات التي تدبر في الداخل والخارج ومصادر تمويل العصابات الاجرامية»، وانه سيعلن قريباً «التفاصيل والأبعاد».

وقال في اجتماع موسع عقده امس مع كبار مساعديه ان الشرطة «تدرك أبعاد التحريات الراهنة وتم تشكيل غرفة عمليات في كل مديرية امن مرتبطة بالغرف الرئيسية لتنسيق الجهود الامنية في المطاردة والضبط وتبادل المعلومات حول اماكن تواجد الارهابيين».

ورأى «ان آثار الارهاب لا تقل خطورة عن أي معركة حربية يقوم بها عدو لتدمير الوطن»، مؤكداً ان الشرطة «سوف تخوض المعركة بكل ما تملك من قوة مزودة بأسلحة ومعدات حديثة تضمن تفوق الاجهزة الامنية على هذه العصابات الاجرامية». واضاف «ان الفترة الماضية شهدت تحركات لأجهزة الامن في مواجهة الارهاب وحققت نتائج ايجابية في ضبط كثير من فلول عناصر الارهاب» وطالب أجهزة الشرطة بتكثيف «الحملات التفتيشية الدورية والمكامن مع فرض السيطرة الامنية على كل البؤر الارهابية». كما طالبت بتطبيق نظام ولوائح السجون حسب القانون «وعدم التهاون فيها لتحقيق الالتزام والانضباط».

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦-٢ سبتمبر ١٩٩٣

■ قضية طلائع الفتح «الجزء الأول»:

الدفاع يطالب ببطلان الاعترافات المنسوبة للمتهمين

كتب ـ عبد الحميد شعير

بدأت المحكمة العسكرية العليا أمس في سماع مرافعات الدفاع في قضية تنظيم طلائع الفتح «الجزء الأول» التي تضم ٥٥ متهما من بينهم ٧ هاربين . وتواصل المحكمة الاستماع لمرافعات الدفاع في جلسة اليوم.

وقد أبدى دفاع المتهم الأول عبد الحميد محمد عبد الحميد عدة دفوع وهي بطلان الاعترافات المنسوبة له لصدورها تحت الاكراه المادي والمعنوي، وبطلان كافة الآثار والنتائج المترتبة عليها لمخالفتها لنص المادة ٤٢ من الدستور و٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية، كما دفع بتلفيق الاتهامات المنسوبة للمتهم الأول، كذلك ببطلان اجراءات القبض والتفتيش وبطلان اذن النيابة لانعدام جدية التحريات، كما دفع ببطلان اجراءات التقارير الفنية الصادرة ضد المتهم لقصورها، حيث لم توضح ما اذا كان السلاح المضبوط مع المتهمين يصلح للاستخدام من عدمه.

كما دفع ببطلان اعترافات المتهمين الآخرين على المتهم الأول لصدورها تحت وقع الاكراه المادي والمعنوي عليهم، وطلب الدفاع من هيئة المحكمة عرض المتهمين وعددهم ١٩ متهما على الطب الشرعي لتعرضهم للتعذيب يوم الخميس الماضي بالسجن، حيث قامت المحكمة العسكرية بمناظرتهم وأثبتت الاصابات والكدمات الموجودة بهم . كما طالب الدفاع ايداع المتهمين جميعا بداخل السجون العسكرية بدلا من السجون المدنية.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣

المحكمة العسكرية العليا تواصل سماع الدفاع عن طلائع الفتح

واصلت أمس المحكمة العسكرية العليا الاستماع لمرافعة الدفاع عن المتهمين في «الجزء الأول» من تنظيم طلائع الفتح والمتهم فيها ٥٥ متهما من بينهم ٧ هاربين وقد دفع المحامون عن المتهمين خويلد محمد خويلد ومحسن فهمي وخالد شحاته وأبو الفتوح عبد الباسط ببطلان اجراءات القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات كما طالب الدفاع بعدم الاستناد لاعترافات المتهمين على أنفسهم لوقوعها تحت إكراه مادى ومعنوى، وكذلك بطلان أقوال الشهود لعدم تعرفهم على المتهمين أثناء التحقيقات. كما دفع المحامون أيضا بانتفاء أركان جريمتي الانضمام إلى تنظيم والاتفاق الجنائى

القاهرة تصدر الأربعاء الحكم في اغتيال فودة

القاهرة: «الشرق الأوسط»

تصدر محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» بالقاهرة حكمها يوم الاربعاء المقبل على 13 متهما من أعضاء الجماعات المتطرفة اتهمتهم النيابة باغتيال الكاتب السياسي الدكتور فرج فودة والشروع في قتل نجله وصديقه وسائقه وآخرين يوم 8 يونيو (حزيران) من العام 1992 أثناء خروجه من مكتبه بمدينة نصر.

وكانت المحكمة قد استمعت على مدى 34 جلسة إلى أقوال 30 شاهد إثبات من بينهم صحافيان من صحيفتي «الوفد» و«الأهالي» القاهريتين. وأثارت أقوال شاهدي النفي الداعية الإسلامي الشيخ محمد الغزالي رئيس قسم العقائد والاديان بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر والدكتور محمود مزروعة جدلاً واسع النطاق، إذ أباح الشاهدان دم فرج فودة باعتباره مرتداً.

المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣

تنفيذ الإعدام شنقا فى ارهابيين بقضية زينهم

وإعدام ٦ إرهابيين بتنظيم طلائع الفتح خلال أيام

كتب ـ حسين فتح الله
ومحمود النوبى:

تم صباح أمس تنفيذ حكم الإعدام شنقا فى اثنين من الارهابيين المتهمين فى قضية زينهم وهما ، محمود صلاح الدين فهمى جاد ومصطفى عونى زكى وذلك فى سجن الاستئناف بالقاهرة.. استغرق تنفيذ الحكم نحو نصف ساعة حيث بدأ التنفيذ فى الثامنة صباحا فى المتهم الاول واعقبه المتهم الثانى .

وكان الإرهابيان قداتهما فى القضية رقم ١٩ لسنه ١٩٩٣ جنايات عسكرية إدارة المدعى العام العسكرى المعروفة باسم قضية زينهم لاتهامهما بالانضمام إلى جماعة أسست على خلاف احكام القانون والدستور والاشتراك فى اتفاق جنائى بهدف قلب نظام الحكم وقتل كل من النقيب احمد يعقوب البلتاجى والمواطن محمد سلامه السيد والشروع فى قتل ٨ اشخاص آخرين بالاضافة إلى حيازتهما وإحرازهما قنابل وأسلحة وذخائر بدون ترخيص .

محمود صلاح — مصطفى عونى

وعلم مندوب الاهرام انه سيجرى خلال الأيام القليلة القادمة تنفيذ حكم الاعدام فى ستة من الارهابيين الذين ادينوا فى قضية طلائع الفتح بأجزائها الاربعة . ، وذلك بعد أن تم التصديق على الاحكام فيها ورفضت الالتماسات التى قدمها بعض المتهمين عن طريق محاميهم . والمتهمون الذين سيتم تنفيذ احكام الاعدام فيهم هم عبد الحميد محمد عبد الحميد ، وفتحى عبد الحميد حزين ، وخويلد محمد بركات ، ومحمد عبد اللاه محمد ورافت محمود عثمان ، ومحمد حسام .

تنفيذ حكم الإعدام في الارهابيين المشاركين في قضية «زينهم»

تم صباح أمس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الإعدام شنقا في الإرهابيين: محمود صلاح الدين فهمي جاد ومصطفى عوني زكي، اللذين شاركا في جرائم منطقة «زينهم» وكانت المحكمة العسكرية العليا قد قضت في ١٥ سبتمبر الماضي بإعدام الإرهابيين.

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣

القصاص .. لضحايا زينهم

١٠٠ جنيه ثمن قتل ٢ واصابة ٨ مواطنين !

التخطيط فى وكر المطرية واستدعاء الارهابيين بالخطابات

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣

اتهام رئيس تحرير «العربي» بالترويج للتطرف

إعدام متهمين أدينا بحادث زينهم في مصر

القاهرة: «الشرق الاوسط»

نفذ صباح امس في سجن استئناف القاهرة حكم الاعدام في اثنين من المتهمين في قضية زينهم وهما مصطفى عوني زكي ومحمود صلاح فهمي.

وجرى تنفيذ الحكم في الساعة السادسة صباحا وسط اجراءات امنية مشددة وحضور مامور سجن الاستئناف ورئيس النيابة العسكرية. وكانت المحكمة العسكرية اصدرت حكمها خلال شهر اغسطس (اب) الماضي باعدام اثنين من المتهمين وبالسجن لمدد مختلفة على 4 اخرين وبراءة اثنين.

وقال مسؤول قضائي عسكري ان الجهات المختصة رفضت الالتماسات المقدمة من المحكوم عليهم بالاعدام لتخفيفها الى احكام اخرى.

وادين المحكوم عليهم في تلك القضية بتهم الانضمام الى جماعة اسست على خلاف احكام الدستور بهدف تغيير نظام الحكم بالقوة والقتل العمد لكل من نقيب الشرطة احمد يعقوب البلتاجي والمواطن محمد سلامة السيد والشروع في قتل 8 من المواطنين وحيازة اسلحة ونخائر ومتفجرات واستخدامها في عمليات ارهابية. وعلى صعيد ذي صلة علمت «الشرق الاوسط» ان الحاكم العسكري في مصر سيحيل 400 من تنظيم اخر لطلائع الفتح الى المحكمة العسكرية خلال شهر ديسمبر (كانون الاول) المقبل. واتهمت نيابة امن الدولة العليا المصرية امس رئيس تحرير جريدة «العربي» الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الناصري في مصر محمود المراغي بالترويج لافكار جماعات الارهاب والتطرف.

وقررت النيابة الافراج عن المراغي بعد تحقيقات استمرت 4 ساعات معه، بضمان وظيفته على ان يعاد التحقيق معه مرة اخرى وكلفته بتقديم «صورة الفاكس» الذي اجرى به حوارا مع احد قيادات جماعات الارهاب الطبيب ايمن الظواهري الهارب الى الخارج والذي ادين بحكم الاعدام في اكثر من قضية ارهاب. وكانت جريدة «العربي» قد نشرت في عددها يوم الاثنين الماضي حواراً مع الظواهري عن طريق الفاكس في مقر هروبه في سويسرا كما اوضحته الصحيفة. وخلال التحقيقات نفى المراغي اتهامه بالترويج لافكار التطرف والارهاب، موضحاً انه كان يود تنبيه المجتمع من اخطار هذه الجماعات.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٨ ٢ نوفمبر ١٩٩٣

تم امس القصاص العادل من اثنين من الارهابيين اعداء الدين والوطن والشعب .. نفذ فيهما حكم الاعدام شنقا بسجن استئناف القاهرة جزاء لهما على ما ارتكباه في الجريمة المعروفة بقضية احداث زينهم . والارهابيان هما محمود صلاح فهمي جاد ومصطفى عوني زكي .

ادانتهما المحكمة العسكرية العليا في حكمها الذي صدر يوم ١٥ سبتمبر الماضي بالقتل العمد لكل من نقيب الشرطة احمد يعقوب البلتاجي والطالب محمد سلامة (١٨ سنة - طالب بالثانوي الصناعي) كما ادانتهما بالشروع في قتل كل من حمدية عبدالغني عشري واحمد محمد محمد علي وزكي محمد كامل وسامي عبدالغفار ابوالعينين وامين الشرطة على محمد محمود .

وادانت المحكمة الارهابيين الاثنين بالاشتراك مع ٣ من المتهمين في القضية بالشروع في قتل ركاب السيارة العسكرية رقم (٤٢٩٠١٤ جيش) حيث كمنوا بطريق مرور السيارات بمطلع كوبري السيدة عائشة ومعهم اسلحة وذخائر ومفرقعات ، وعندما جاءت السيارة التي كان يقودها المساعد حامد السيد عوض ويستقلها احد قادة القوات المسلحة وحارسه العريف محمود محمد محمود ، امطروها بوابل من الطلقات ، غير ان سائق السيارة اسرع بها بعيدا عن المكان ، فلم يتمكن الارهابيون من اكمال جريمتهم ، فاطلقوا النار على المتواجدين بمكان الحادث ، مما ادى الى مصرع ٢ واصابة ٥ .

شملت جرائم الارهابيين محمود صلاح فهمي ومصطفى عوني حيازة واحراز بنادق آلية وطبنجات وذخائر وقنابل دفاعية من طراز (اف - ١) بدون ترخيص واستخدامها في غرض يخل بالامن العام . كما شملت

تقرير يكتبه :

فاروق الشاذلي

ياسر رزق

جرائمهم اتلاف ٣ سيارات قوات مسلحة وسيارة شرطة وسيارة اجرة واخرى ملاكي .

اعترافات ارهابي

جريمة زينهم حدثت يوم ١٨ يوليو الماضي .. ونفذها ٤ ارهابيين .. هم محمود صلاح فهمي ومصطفى عوني اللذان تم اعدامهما ، وياسر نيازي ورجب عبدالوكيل اللذان لقيا مصرعهما في الجريمة .

وطبقا لاعترافات الارهابي محمود صلاح فهمي امام النيابة ، فالمتهمون ينتمون الى تنظيم « الجماعة الاسلامية » الذي يقوده الدكتور عمر عبدالرحمن الهارب في الولايات المتحدة .

ويروي محمود صلاح فهمي في التحقيقات كيفية تكليفه بارتكاب الجريمة . قال انه تلقى يوم الخميس ١٥ يوليو في سكنه باسيوط ، حيث كان هاربا من قضية احراق كشك لبيع الخبز ، خطابا من رجب عبدالوكيل ارسله اليه من القاهرة ، يطلب منه ان يصل الى القاهرة في اليوم التالي بالقطار الذي يتحرك من اسيوط في السادسة والنصف صباحا ، واخبره في الخطاب انه سينتظره على محطة السكة الحديد . وبالفعل وصل محمود في الواحدة ظهر يوم الجمعة ١٦ يوليو ، واصطحبه رجب عبدالوكيل واستقلا معا سيارة ميكروباص الى منطقة زينهم ، ونزلا عند مطلع كوبري السيدة عائشة ، وطلب منه رجب ان يتمعن في المكان جيدا ، ثم ذهبا معا الى شقة في المطرية ، وكان بالشقة مصطفى عوني وياسر نيازي وكان يعرفهما محمود من قبل حيث تعرف على ياسر في مسجد الرحمة باسيوط قبل شهرين من ذلك اليوم ، ثم عرفه ياسر على مصطفى وجاء به اليه في شقته باسيوط .

واشار محمود في التحقيقات الى ان رجب اعطاه ١٠٠ جنيه للانفاق على نفسه بعد ان كلفه بالاشتراك في الجريمة .

وقائع الجريمة

وعن يوم الحادث قال محمود انهم استيقظوا فجرا بشقة المطرية .. وفي السادسة صباحا ، سلمه رجب عبدالوكيل طبنجة وخزنتين وقنبلة ، وطلب منه الذهاب الى المكان المحدد في زينهم .. ووصل محمود الى هناك في حوالي السابعة والنصف ، وشاهد ياسر نيازي واقفا عند مطلع كوبري السيدة عائشة وكان يخبيء بندقية آلية تحت « سويتر » يلبسه .. وبعد ربع ساعة - كما يقول محمود - سمع صوت طلقات نارية ، وشاهد ياسر يطلق النار على سيارتين احداهما سوداء والاخرى جيب .. فجرى محمود في اتجاه مطلع زينهم واطلق عيارين من طبنجته - قال في التحقيقات انهما في الهواء - ثم جرى خلف ياسر في شوارع المنطقة ، غير انه لم يتمكن من اللحاق بزميله واحس بالتعب ، فاخذ يمشي .. وشاهده الاهالي وسألوه عن شخصيته ، فادعى انه امين شرطة ، غير انهم لم يصدقوه ، وتجمع الاهالي واعتدى عليه بعضهم ، ثم حملوه في سيارة نصف نقل الى قسم الشرطة .

اما الارهابي مصطفى عوني .. فقد تمكن رجال الامن من ضبطه بعد الجريمة بأيام في منطقة الاميرية .. بعد مطاردة من الاهالي في ملحمة شعبية اخرى .

٨ جلسات محاكمة

بدأت محاكمة المتهمين في قضية زينهم يوم ٢٠ اغسطس الماضي امام المحكمة العسكرية العليا ، وضمت قائمة الاتهام ٨ متهمين بخلاف الارهابيين اللذين لقيا مصرعهما اثناء الجريمة . واستمر نظر القضية ٢٥ يوما عقدت خلالها ٨ جلسات ، حيث استمعت المحكمة الى ١٨ شاهد اثبات بالاضافة الى شهود النفي الذين طلب الدفاع سماعهم .

وقد تقدم المتهمون المحكوم عليهم بالتماسات لاعادة النظر في الحكم بعد التصديق عليه ، وتم رفض الالتماسات .

وصدر الامر بتنفيذ حكم الاعدام ، وتم التنفيذ صباح امس بسجن الاستئناف بحضور مأمور السجن والطبيب الشرعي وممثل النيابة العسكرية وواعظ مصلحة السجون .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣

□ فى محاولة اغتيال رئيس الوزراء :

البحث عن ثلاثة إرهابيين من تنظيم طلائع الفتح نفذوا الجريمة

أحد الإرهابيين أعطى إشارة بتحرك موكب رئيس الوزراء استعدادا لتفجير القنبلة

كتب ـ مريد صبحى ـ وإلهام شرشر:

تقوم أجهزة الأمن حاليا بتضييق الخناق على الإرهابيين الذين نفذوا المحاولة الفاشلة لاغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء، وقد تم تحديد ثلاث شخصيات من مرتكبى العملية، هم:اسامة رشدى و عادل عوض صيام وطارق حسن الفحل، عضوا تنظيم «طلائع الفتح»، إضافة إلى متهم ثالث، وترجح الجهات الأمنية تدبيرهم الجريمة التى تماثل نفس أسلوب المحاولة التى تعرض لها السيد حسن الألفى وزير الداخلية خلال شهر أغسطس الماضى.

وأكد المصدر أن الإرهابيين الثلاثة تمكنوا فى ذلك الوقت من الهروب من وكرهم بمنطقة المنفى بالهرم، قبل مداهمة القوات له، ولكن ألقى القبض على متهم رابع، وعثر على كميات من المتفجرات التى تماثل نفس المواد المستخدمة فى محاولة اغتيال وزير الداخلية، ويرجح المصدر أن يكون أحد الإرهابيين قد أعطى إشارة لباقى المجموعة بتحرك موكب رئيس الوزراء من أمام منزله، فقاموا بوضع العبوة وتفجيرها والهروب من مسرح الحادث.

وأضاف المصدر ان هناك تعليمات بالتنسيق بين إدارات البحث بالمحافظات فى محاولات مكثفة لحصار العناصر الإرهابية وتعقبها ومنع هروبها وتسللها بين المحافظات، وتضمنت التعليمات سرعة تبادل المعلومات الجنائية بين مختلف أجهزة الأمن بجميع المحافظات حول العناصر الإرهابية المرصودة بكل محافظة على حدة وتتبع نشاطها وأوكارها. وفى إطار البحث عن الإرهابيين الهاربين وتوسيع دائرة الاشتباه ألقت أجهزة الأمن القبض على ٣٥٠ من العناصر المشتبه فيها. ومن ناحية أخرى تابعت أجهزة الأمن عملية انتقال ملكية السيارة الأولى الحمراء، حيث تبين أنها كانت مملوكة لمقاول منوفى، باعها إلى مواطن هاجر إلى استراليا وعاد مؤخرا، وقام ببيعها إلى أحد الأشخاص، الذى يجرى البحث عنه حاليا، وأشار مصدر أمنى إلى أن السيارة سوف تساعد كثيرا فى فك اللغز الذى تبحث عنه أجهزة الأمن. ومن جهة أخرى أعلن الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة انه تم الاتفاق مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم على تكوين فرق طبية من الأخصائيين النفسيين بالجامعات ووزارة الصحة للالتقاء بتلاميذ وتلميذات مدارس المقريزى والخليفة المأمون وبعض المدارس المجاورة، لبحث الحالات النفسية لهم الناتجة عن الأحداث الأخيرة، على أن تبدأ اللقاءات صباح اليوم، كما يلتقى الفريق الطبى ببعض أولياء الأمور، وأضاف ان المصابين جميعا يتم التعامل معهم ولن تستدعى حالاتهم السفر لخارج البلاد. وتبدأ الدراسة بمدرسة المقريزى اليوم وصرح طلعت الليثى وكيل الوزارة بأنه سوف يتم إرسال كتب وشنط وملابس تعويضا عما فقده الطلاب فى الحادث الإرهابى، مع إمداد المدرسة بمكتبة

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣

أخبار الحوادث

«الأربعاء».. الحكم فى قضية فرج فودة

اعترافات خطيرة للمتهمين أمام جهات التحقيق

تصدر محكمة امن الدولة العليا «طوارىء» حكمها يوم الاربعاء القادم على ١٣ متهما من اعضاء الجماعات المتطرفة اتهمتهم النيابة بقتل الكاتب الدكتور فرج فودة والشروع فى قتل نجله وصديقه وسائقه واخرين يوم ٨ من يونيو ١٩٩٢، اثناء خروجه من مكتبه بمدينة نصر. وتنطق الهيئة حكمها برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر، وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبى رئيس نيابة امن الدولة العليا. بامانة سر ماهر حسانين وحسن موسى.

تحقيق :
نجوى عبدالعزيز

استغرق نظر القضية ٣٤ جلسة، وتضمنت سماع ٣٠ شاهد اثبات من بينهم صحفيان من «الوفد» و«الاهالى». ثم سماع شاهدى النفى وهما الدكتور محمود مزروعة رئيس قسم العقائد والاديان بكلية اصول الدين بجامعة الازهر، والشيخ محمد الغزالى عضو مجمع البحوث الاسلامية. واستمعت المحكمة لمرافعة نيابة امن الدولة العليا التى طالبت باعدام المتهمين العشرة الاول، ومرافعة الدفاع. شهدت القضية وقائع مثيرة. فنجد ان معظم المتهمين فى القضية لهم اتهامات فى قضايا اخرى مماثلة فنجد ان المتهم الثانى اشرف السيد ابراهيم صالح الذى تمكن من الهرب عقب ارتكابه حادث اغتيال فرج فودة بالسلاح المستخدم فى الحادث ارتكب واقعة محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام مع اخرين.

واثناء القاء القبض عليه فى مدينة المنصورة فى ٥ مايو الماضى عثر على السلاح الذى استخدمه مع المتهم الاول عبدالشافى احمد رمضان فى حادث الدكتور فرج فودة وتم تقديمه مع ١٣ متهما اخرين للمحاكمة العسكرية التى اصدرت حكمها باعدامه فى ١ اغسطس الماضى. وقدم شريف عبدالنبى رئيس النيابة خطابا للمحكمة يفيد اعدامه وانقضاء الدعوى الجنائية فى ٨/٤ واصدرت المحكمة قرارا بانقضائها عنه.

المتهم الثالث

● المتهم الثالث صفوت احمد عبدالغنى وهو قائد الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد. اتهم فى القضية وتم اقتياده من سجن طرة الى جهة التحقيقات اثناء محاكمته فى قضية الدكتور رفعت المحجوب ومرافقيه وكان اتهامه لاصداره تكليفات المتهم الرابع منصور احمد منصور «محام» حيث كان ضمن هيئة الدفاع عن المتهمين فى قضية اغتيال المحجوب. وكان يتردد على زيارة صفوت عبدالغنى واتهمت جهات التحقيق المحامى بنقل التكليفات للمتهمين باغتيال فرج فودة. وقد كشفت اقوال شهود الاثبات من رجال المباحث المنوط بهم مراقبة هذه الجماعات انهم عثروا على قائمة بحوزة المتهمين الاول باسماء المطلوب اغتيالهم بامر زعماء الجماعة وكان على راسهم فودة ووزير الداخلية السابق والدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الديار والفنان عادل امام ونبيلة عبيد

ونجد ان المتهم الثامن ابو العلا عبدربه اشترك قبل القبض عليه عقب اشتراكه فى اغتيال فودة فى القضية رقم ١٥٧ حصر امن دولة عليا والخاصة بمشاركته فى واقعة اغتيال جنديا حراسة السكك الحديدية ببولاق الدكرور ٢٥ يناير الماضى.

تم اعدام احد المتهمين وهرب اثنان

وقدقام فريق التحقيق المكون من هشام حمودة وهانى برهام وشريف عبدالنبى، وخالد صالح رؤساء النيابة باشراف المستشار رجاء العربى النائب العام باستبعاد ١٢ متهما من قائمة الاتهام لعدم وجود دليل عليهم فى المشاركة للقتل واشتراكهم فى الجرائم المدرجة فى امر الاحالة. بدات محاكمة المتهمين فى ١٢ ابريل الماضى وتم حجزها للحكم فى ٢٠ اكتوبر الماضى

دماء بشارع أسماء فهمى

بعد ان استقر الراى على قتلة فودة وذلك من خلال اعترافات المتهم الاول عبدالشافى رمضان فقد قرر انه انضم الى الجماعة الاسلامية والتى يتولى امارتها عمر عبدالرحمن وتم تعيين المتهم الاول مؤخرا اميرا للجماعة بمنطقة الزاوية الحمراء، وقد داب على عقد لقاءاته باعضاء مجموعته بمسجد الحسين بصفة دورية وتعرف من خلال ذلك على المتهم الرابع منصور احمد منصور المحامى حيث حضر اليه فى شهر رمضان ١٩٩٢ ونقل اليه ما كلفه به صفوت عبدالغنى. للقيام بعملية ارهابية لقتل فرج فودة وتضمنت اعترافات المتهم فى اوراق التحقيقات انه تمت مراجعة

فتوى عمر عبدالرحمن بقتله اثناء ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ عن دائرة الشرابية ورفع عودة شعاره الهلال مع الصليب وفصل الدين عن الدولة وبدا المتهمون في التدريب على قتله بالسلاح الابيض وتنبهوا لخطورة تنفيذ القتل باستخدام السلاح الابيض لما قد يتعرضون له من ملاحقة تؤدى الى ضبطهم فاجريت تعديلات وهي قتله بالبنزين واحراقه لكن استقر العزم على ان يكون قتله باستخدام سلاح ناري. وادخروا مبالغ لتمويل عملية الاغتيال. وكلفوا المتهم الثامن بتدبير السلاح الآلى للتنفيذ. وقام المتهم التاسع باصطحابهم الى احد تجار السلاح بقرية الباجور واشتروا السلاح واصطحبوا المتهم الثانى الى منطقة ابو زعبل للتدريب على السلاح.

«ساعة الصفر»

بعد ان تم اخطار المتهم صفوت عبدالغنى بواسطة المحامى منصور باستعدادهم للتنفيذ حددوا جميعا يوم ١٩٩٢/٦/٦. للتنفيذ وتوجه المتهمون عقب صلاة المغرب ومازال الاعتراف على لسان عبدالشافى رمضان الى مكتب المجنى عليه واذ لم يجداه اتفقا على التاجيل ليوم ٩٢/٦/٨ وفى ليلة اليوم المحدد توجها الى مسكن المتهم الثانى وامضيا ليلتهما وفى صباح اليوم قاما بوضع السلاح الآلى داخل حقيبة حملها المتهم الثانى وتسلح الاول بطبنجة واستقلا الدراجة البخارية بقيادته الى مكتب المجنى عليه فوصلا فى الساعة العاشرة صباحا وشاهدا سيارته تقف امام مكتبه وفى حوالى الساعة السادسة مساء شاهدا قائد السيارة ينزل من المكتب حاملا حقيبة المجنى عليه واخذ فى تجهيز السيارة فى انتظار مغادرته المكتب واخذا وضع الاستعداد وقاما بادارة الدراجة البخارية والاقتراب بها من العقار رقم ٢ بشارع اسماء فهمى بمدينة نصر حيث وصلت المسافة الفاصلة الى حوالى عشرة امتار وما ان نـزل المجنى عليـه وفى صحبتـه شخصان - والاعتراف للمتهم الاول حتى قام المتهم الثانى الذى تم اعدامه باطلاق النيران عليهم من السلاح الآلى فاصابوه ...ذا بالفرار

المصدر: الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣

١١ متهما من طلائع الفتح في محاولة اغتيال عاطف صدقي

اكدت مصادر امنية ان عدد الجناة الذين قاموا بالتخطيط والتنفيذ والاعداد لمحاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء بلغ ١١ متهما وجميعهم من تنظيم طلائع الفتح ومن المتهمين قائد تنظيم طلائع الفتح الاول وهو محمد مكاوي والموجود حاليا في باكستان . وقد تم تحديد ٥ متهمين من بين الـ ١١ متهما يجرى البحث عنهم وهم عادل صيام وطارق الفحل وعادل عوض ومحمد مصطفى ، وهى المجموعة التي قامت بمحاولة اغتيال اللواء حسن الالفي وزير الداخلية كما شاركوا في حادث انفجار سيارة القللي

واعلن اللواء حسن الالفي وزير الداخلية انه تم التوصل لبعض المعلومات التي ستؤدي الى ضبط المتهمين في محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي ، واكد ان هناك تنسيقا كاملا بين كافة اجهزة البحث لضبط الجناة .

« ا . ش . ا »

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

التصديق على أحكام «طلائع الفتح» وتنظيم الـ ١٩

تم التصديق على أحكام الاجزاء الاربعة بقضية طلائع الفتح التى تضم ٢٠٨ متهمين، كما تم التصديق على احكام قضية الـ ١٩ التى صدرت احكامها فى شهر اكتوبر الماضى بالاسكندرية.

وسيتم اليوم إعلان المحكوم عليهم بالتصديق على الحكم فى محبسهم، وذلك لاستخدام حقهم فى التقدم بالتماسات لإعادة النظر فى الأحكام الصادرة خلال ١٤ يوما من اعلانهم. وكانت المحاكم العسكرية التى نظرت اجزاء قضايا طلائع الفتح الاربعة قد اصدرت احكاما باعدام تسعة متهمين منهم ثمانية فى الجزء الاول (اثنان هاربان) ومتهم واحد فى الجزء الثالث الذى عقدت جلساته بالاسكندرية، كما اصدرت احكاما باعدام متهمين اثنين فى قضية تنظيم الـ ١٩ الذى نظرته المحكمة العسكرية بالاسكندرية واحكاما مختلفة بالسجن.

وتعتبر قضية طلائع الفتح من أكبر القضايا التى نظرتها المحاكم العسكرية المصرية حتى الآن، وقد وجهت النيابة للمتهمين فيها تهم الانضمام الى جماعة أسست على خلاف الدستور، وتهدف الى تغيير نظام الحكم بالقوة وبالوسائل الارهابية بالإضافة إلى قتل سائق وتباع سيارة نقل، محاولة قتل ٣ من جنود الحراسة للاستيلاء على أسلحتهم، وحيازة أسلحة وذخائر بدون ترخيص للقيام بعمليات إرهابية.

التصديق على اعدام ١١ إرهابيا

تم التصديق على الاحكام التى اصدرتها المحاكم العسكرية فى الاجزاء الاربعة من قضية « طلائع الفتح » و على احكام قضية الـ ١٩ التى صدر الحكم فيها فى شهر اكتوبر الماضى بالاسكندرية.

وكانت المحاكم العسكرية قد اصدرت احكامها فى هذه القضايا حيث قضت باعدام ١١ متهما وبراءة ٩٣ أخرين .

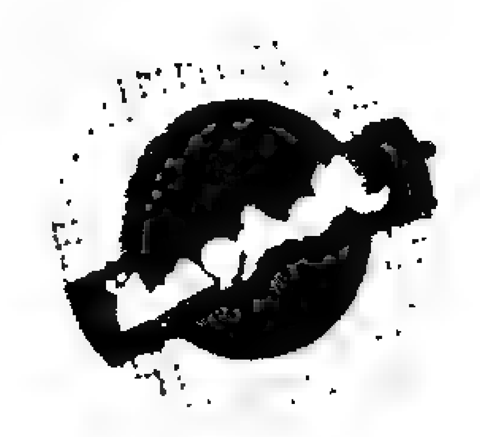

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

انفجار قذيفة في القاهرة واستنفار أمني في أسيوط

القاهرة: التصديق على احكام باعدام ١١ من اعضاء "الجهاد" و"الجماعة الاسلامية"

□ القاهرة -
من محمد صلاح الدين:

■ صادق الرئيس حسني مبارك امس على احكام اصدرتها محاكم عسكرية وتقضي باعدام ١١ شخصاً من «الجهاد» و«الجماعة الاسلامية».

وجرى التصديق في القاهرة امس على الاحكام التي اصدرتها اربع دوائر في القضاء العسكري في قضية تنظيم «طلائع الفتح» التي تضم ٢٠٨ متهمين، من اعضاء جماعة «الجهاد» والتي كانت صدرت الشهر الماضي، كما تم التصديق على احكام قضية «تنظيم الـ ١٩» المتهم فيها اعضاء في «الجماعة الاسلامية» والتي صدرت في الشهر نفسه.

وشملت الاحكام اعدام تسعة اشخاص من «طلائع الفتح» بينهم اثنان فاران، هم: عبدالحميد محمد عبدالحميد وفتحي امام عبدالمجيد حزين وخويلد محمد بركات ومحمد عبده الملاه محمد ومحمد حسام شريف ويحيى مصطفى شحرور ورأفت محمد عثمان وياسر كامل علي (فار) ومحمد زين (فار) واعدام اثنين من «الجماعة الاسلامية» هما محمد احمد حمودة وهشام طه.

وقال مصدر في القضاء العسكري ان المحاكم العسكرية اصدرت احكاماً في قضية «طلائع الفتح» بالاشغال الشاقة المؤبدة على ستة متهمين وبالسجن لمدة ٢٠ سنة على اثنين وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وعلى ١٦ متهماً كما قضت بالسجن عشر سنوات على تسعة متهمين وبالسجن لمدة ثماني سنوات على متهم واحد وبالسجن لمدة سبع سنوات على ثلاثة متهمين وبالسجن لمدة ٦ سنوات على متهمين.

كما قضت بالسجن لمدة ٥ سنوات على ٢٤ متهماً وبالسجن ثلاث سنوات على ٤٦ متهماً وبالسجن ثلاث سنوات على ٤٦ متهماً وبراءة ٨٩ متهماً وانقضاء الدعوة بالنسبة الى متهم واحد لوفاته.

ووجهت النيابة العسكرية للمتهمين في قضية «طلائع الفتح» تهم الانضمام الى جماعة اسست على خلاف احكام الدستور وتهدف الى تغيير نظام الحكم بالقوة وبالوسائل الارهابية اضافة الى قتل سائق ومحاولة قتل ثلاثة جنود حراسة للاستيلاء على اسلحتهم وكذلك حيازة اسلحة وذخائر من دون ترخيص لتنفيذ عمليات ارهابية.

وشملت الاحكام التي اصدرتها المحكمة العسكرية في قضية «تنظيم الـ ١٩» احكاماً بالاشغال الشاقة المؤبدة على متهم واحد وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً على متهمين وبالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات على متهمين وبالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات على ثلاثة متهمين.

كما قضت بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات على متهمين وبالسجن لمدة اربع سنوات مع الشغل على متهم واحد وبالسجن لمدة عام واحد على متهم واحد وببراءة اربعة متهمين.

وكانت النيابة العسكرية وجهت للمتهمين في القضية تهم «الانضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون لدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقانون والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وتغيير نظام الحكم بالقوة وكان الارهاب من وسائلهم وكذلك الاشتراك في اتفاق جنائي لارتكاب جنايات القتل والسرقة وحيازة اسلحة ومفرقعات بغرض الاخلال بنظام الامن».

وقال السيد منتصر الزيات محامي المتهمين في القضية انه سيطلب بالنيابة عن موكليه التماسات لاعادة النظر في الحكم مشيراً الى ان المحكوم عليهم تم ابلاغهم بالاحكام وان من حقهم طلب الالتماسات خلال ١٥ يوماً من تاريخ تسلمهم نسخاً من قرار التصديق. واشار الى ان الالتماس وفقاً للقانون يجب ان يؤسس على ان يكون الحكم مبنياً على مخالفة القانون وعلى خطأ في تطبيقه او تاويله او ان يكون هناك خلل جوهري في الاجراءات ترتب عليه اجحاف بحق المتهم.

واضاف ان الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية غير قابلة للطعن امام اية هيئة قضائية او ادارية.

من جهة اخرى، شهدت منطقة الخليفة جنوب القاهرة مساء اول من امس استنفاراً امنياً اثر انفجار قنبلة داخل احد المنازل ولم تسجل اصابات.

وقال مدير نجدة القاهرة اللواء محسن السرساوي لـ «الحياة» ان القنبلة انفجرت داخل العقار الرقم ٣٥ شارع عطفة مظهر وادى الى تصدعه من دون وقوع ضحايا. وان القنبلة قديمة ومن مخلفات الحرب. واوضح ان صاحب العقار احمد عبدالحميد اكد انها كانت موجودة منذ فترة ولا يعرف انها قابلة للانفجار. وامر النائب العام المستشار رجاء العربي بحظر النشر في التحقيقات التي تجري في محاولة اغتيال رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي التي جرت الخميس الماضي.

كما شهدت مدينة اسيوط استنفاراً امنياً اول من امس بسبب اعتداء مجموعة من المتطرفين على شقيقين اعتقدوا انهما يتعاونان مع اجهزة الامن.

وقال اللواء سعد الجمال نائب مدير امن اسيوط لـ «الحياة» ان خمسة متطرفين من تنظيم «الجماعة الاسلامية» اعتدوا على هاني مصطفى مفتاح (٢٢ سنة) وشقيقه احمد (٢٠ سنة) بالمدى والجنازير واصابوهما بجراح خطيرة. وان القوات تشن حملات مكثفة لاعتقال المتهمين الخمسة الذين فروا بعد ارتكاب جريمتهم، واعتقل ١٥ من المشتبه بتورطهم في الحادث وشهدت مدينة ديروط امس استنفاراً امنياً خلال دفن المتطرف مصطفى عوني زكي الذي اعدم قبل ثلاثة ايام بعد ادانته في قضية احداث زينهم. وقال اللواء مجدي البسيوني مدير امن اسيوط لـ «الحياة» انه لم تقع اي مصادمات بين القوات واعضاء الجماعات المتطرفة وتم دفن عوني في مسقط راسه قرية مسارة التي تبعد مسافة خمسة كيلومترات جنوب مدينة ديروط.

اضاف ان قوات الامن بدات

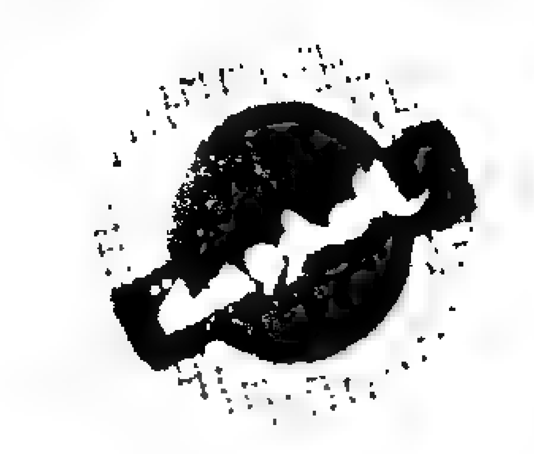

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

اجراءات مكثفة في مدينة القوصية استعداداً لدفن المتطرف الثاني محمود صلاح فهمي الذي أعدم مع عوني بعد ادانته في القضية نفسها.

وفي قنا شنت قوات الامن امس حملة على مدينة نجع حمادي واعتقلت ٢٥ متطرفاً عثرت معهم على اسلحة ومنشورات تطالب بقلب نظام الحكم. وقال اللواء صادق بركات مدير امن قنا لـ «الحياة» ان قوات الامن تشن حملات لاعتقال مرتكبي حوادث العنف الاخيرة وصادرت من المعتقلين بندقية الية ومسدسين ومنشورات.

الى ذلك، اصدرت محكمة جنايات اسنا برئاسة المستشار سيد سرحان حكماً ببراءة ١١ متطرفاً كانوا اتهموا بالاعتداء على اشخاص في احتفال موسيقي في شهر رمضان الماضي.

وقررت غرفة المشورة في محكمة شرق القاهرة الكلية تجديد حبس ٢٠ متطرفاً من اعضاء «الجماعة الاسلامية» في امبابة ٤٥ يوماً على ذمة التحقيق حيث عقدت الجلسة برئاسة المستشار حسن العلي.

ووجهت المحكمة ضدهم تهم الانضمام الى تنظيم متطرف يهدف قلب نظام الحكم وحيازة اسلحة من دون ترخيص ومقاومة السلطات والاتلاف العمد والاعتداء على قوات الامن. ومن بين المتهمين عابد فارس عبدالحميد ومحمد حسن محمد وممدوح عبدالعليم علي وعبدالحميد احمد عبدالرحمن وطلعت كامل عبادي.

الى ذلك قررت محكمة امن الدولة العليا طوارئ اول من امس تأجيل قضية محاكمة المتهمين في قضية احداث التجمهر التي وقعت في مسجد الشهداء في الفيوم عام ١٩٨٩ واتهم فيها الدكتور عمر عبدالرحمن زعيم «الجماعة الاسلامية» و٤٨ من اتباعه وذلك لجلسة السبت المقبل لبدء الاستماع الى مرافعة نيابة امن الدولة العليا.

الأحكام في قضية فرج فودة اليوم

مصر: اصابة ضابط وشرطيين في الفيوم واعتقال ٥٢ من «الجماعة الاسلامية»

■ القاهرة، الفيوم، اسوان - «الحياة» - تصدر محكمة امن الدولة العليا - طوارئ في القاهرة اليوم احكامها في قضية اغتيال الكاتب المصري الدكتور فرج فودة التي تضم ١٣ متهماً من اعضاء الجماعات الاسلامية. وكانت النيابة احالت المتهمين في هذه القضية على المحاكمة في ١٤ كانون الثاني (يناير) الماضي ونسبت اليهم تهمة الاشتراك عمداً في قتل الدكتور فودة في ٢٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٩٢ خلال خروجه من مكتبه في مدينة نصر بناء على فتوى كان اصدرها صفوت عبدالغني من داخل سجنه.

وشهدت جلسات المحكمة فتوى اثارت جدلا افتى بها كل من الشيخ محمد الغزالي والدكتور محمود مزروعة الاستاذ في جامعة الازهر اذ قالا في شهادتيهما امام المحكمة ان «فرج فودة علماني وان الافكار التي دعا اليها من خلال مؤلفاته ومحاضراته وحواراته تؤكد انه مرتد عن دين الاسلام وان تطبيق حق الردة وهو القتل اذا لم يطبقه الحكام فانه يكون بامكان اي فرد ان ينفذ عليه عقوبة الردة من دون ان يواجهه عقاب في الشريعة لانه سيكون مفتئتا على سلطة الحكم التي ليس لها عقوبة». وانتقدت النيابة العامة في مرافعتها هذه الفتوى واكدت مخالفتها لسماحة الاسلام ومبادئه.

من جهة اخرى، شهدت محافظة الفيوم استنفارا امنيا امس اثر وقوع اشتباك بين الشرطة وعدد من المتطرفين. وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان الاشتباك اسفر عن اصابة الملازم اول ياسر احمد حسن الضابط في قوات امن الفيوم بجرح اسفل البطن كما اصيب الشرطيان ابو الحارث السيد وعبدالله السيد بجروح في اماكن متفرقة.

واوضح المصدر ان قوة من الشرطة كانت بصدد اعتقال متطرفين الا ان المتطرف شريف محمد جودة (طالب في كلية دار العلوم في جامعة القاهرة)، الذي سبق اعتقاله مرات عدة هاجم الضابط بسكين فاصابه واصاب الشرطي. واكد المصدر ان قوات الامن سيطرت على الموقف تماما وتمكنت من اعتقال المهاجم مع عدد من اتباعه وهم جمعة حسن وسيد جمعة ومحمد عثمان كانوا حاولوا اثارة المواطنين وتحريضهم للاعتداء على قوات الشرطة.

وفي اسوان اعتقلت قوات الأمن ٥٢ متطرفا كما اعتقلت تاجر سلاح باع الاسلحة لاعضاء الجماعات الدينية. وقال اللواء سامي عبدالجواد مدير الأمن لـ «الحياة» ان قوات الامن شنت حملة على الشقق المفروشة واعتقلت ٥٢ متطرفا من اعضاء «الجماعة الاسلامية» بدأت معهم التحقيقات لمعرفة هل سبق لاحدهم الاشتراك في عمليات ارهابية في المحافظة. واضاف ان قوات الامن تمكنت ايضا من اعتقال تاجر سلاح يدعى محمد احمد احمداني وعثرت معه على ثلاث بنادق آلية، واعترف في التحقيقات انه اعتاد الاتجار في الأسلحة وبيعها لاعضاء الجماعات المتطرفة لاستخدامها في عمليات العنف.

واشار اللواء عبدالجواد الى ان مدينة اسوان تشهد اجراءات امنية مشددة حاليا في المناطق السياحية والاثرية وحول الفنادق لمنع اعضاء الجماعات المتطرفة من ارتكاب عمليات عنف ضد السياحة.

وفي امبابة، شمال الجيزة، اعتقلت قوات الأمن ستة من اعضاء «الجماعة الاسلامية». وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان القوات اعتقلت المتهمين خلال الحملات التي شنتها بعد ان تبين ان هناك محاولات من جانب اعضاء «الجماعة» باعادة التنظيم الى امبابة بعد الضربات التي وجهت اليه في اواخر العام الماضي، واسفرت عن اعتقال ما لا يقل عن ٥٠٠ من اعضاء «الجماعة الاسلامية» وعلى راسهم الشيخ جابر ريان امير «الجماعة» وعنتر الزيات قائد الجناح العسكري.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٣

الحكم اليوم فى قضية اغتيال فرج فودة

تصدر محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» اليوم حكمها فى قضية اغتيال الدكتور فرج فودة وكان الحادث قد وقع بمدينة نصر يوم ٨ يونيو ١٩٩٢ وبلغ عدد جلسات القضية ٣٤ جلسة عقدت برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة رئيس نيابة أمن الدولة العليا وشريف عبد النبى وكيل أول النيابة، ويبلغ عدد المتهمين فى القضية ١٣ متهما، وعدد شهود الاثبات ٣٠ شاهدا بالاضافة الى شهود النفى الذين كان من بينهم الدكتور محمود مزروعة رئيس قسم العقائد والأديان بكلية أصول الدين بالأزهر، والشيخ محمد الغزالى.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٣

إحالة أوراق المتهم الأول فى قضية اغتيال فرج فودة للمفتى والثانى نفذ فيه حكم الإعدام فى قضية صفوت الشريف

كتب. عبد الغفار رشدى:

قضت أمس محكمة امن الدولة العليا«طوارىء» فى قضية اغتيال فرج فودة باحالة اوراق المتهم الأول عبد الشافى احمد رمضان والذى ضبط بمكان الحادث الى فضيلة المفتى مع تأجيل النطق بالحكم فى القضية لباقى المتهمين وعددهم ١٣ متها الى جلسة ٣٠ ديسمبر الحالى

جرت وقائع الجلسة بعد احتياطات أمنية مشددة واستعدادا من جانب رجال الشرطة بمديرية أمن القاهرة والقوات الخاصة بالكشف عن المفرقعات والمتفرجات، وقد دخل اهالى المتهمين قاعة المحكمة منذ العاشرة والنصف صباحا بينما تم منع الصحفيين من الدخول الى قاعة المحكمة الا قبل النطق بالحكم بدقائق وذلك فى الساعة الثانية عشرة ظهرا، وقبل انعقاد الجلسة تعالت هتافات المتهمين بالاناشيد الدينية، ثم عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة رئيس نيابة امن الدولة العليا وشريف عبد النبى وكيل النيابة بأمانة سر ماهر حسنين وحسن موسى.

وفى بداية الجلسة ساد الصمت التام جميع الحاضرين وتعلقت انظارهم برئيس المحكمة انتظارا للحكم الذى جاء باحالة اوراق المتهم الأول عبد الشافى احمد رمضان الى فضيلة المفتى وتأجيل النطق بالحكم لباقى المتهمين لجلسة ٣٠ ديسمبر الحالى

وكان شهود الاثبات فى القضية وهم وحيد رأفت زكى صديق فرج فودة واحمد نجل المجنى عليه، ومحمد فاروق سائقه واحمد ابراهيم حارس العقار الذى يقع فيه مكتبه بمدينة نصر قد شهدوا بأنهم يوم الحادث ٨ يونيو ١٩٩٢ رأوا المتهم الأول عبد الشافى رمضان وهو يطلق الرصاص عليهم من طبنجته وهو على مسافة قريبة منهم بينما يطلق المتهم الثانى اشرف السيد ابراهيم النار من بندقيته الآلية، وهى البندقية التى تم ضبطها فيما بعد وهى عيار ٧.٦٢

وكان قد تم ضبط المتهم الثانى ونفذ فيه حكم الاعدام الذى اصدرته المحكمة العسكرية فى القضية رقم ١١ لعام ١٩٩٣ جنايات عسكرية وذلك لاشتراكه فى محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام.

وقد القى القبض على المتهم الاول فى القضية عبد الشافى رمضان اثناء محاولته الهرب من مكان الحادث مستقلا.. الدراجة البخارية المستخدمة فى تنفيذ الجريمة حيث طارده سائق فرج فودة بالسيارة وتمكن من القبض عليه

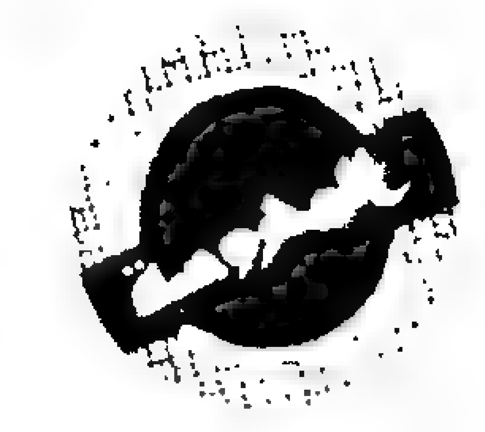

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٢

إحالة أوراق المتهم الأول في قضية فرج فودة إلى المفتي

قضت امس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» باحالة أوراق المتهم الأول في قضية اغتيال فرج فودة.. عبدالشافي احمد رمضان الى فضيلة المفتي، مع تأجيل النطق بالحكم لباقي المتهمين ـ وعددهم ١٣ متهما ـ الى جلسة ٣٠ ديسمبر الحالي.

وكان شهود الاثبات قد شاهدوا المتهم اثناء اطلاقه الرصاص في موقع الحادث لاغتيال فرج فودة عقب نزوله من مكتبه بمدينة نصر يوم ٨ يونيو ١٩٩٢.

القاهرة: الاعدام للمتهم الأول في قضية فرج فودة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ قضت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) في مصر أمس باعدام عبدالشافي رمضان المتهم الاول في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة الكاتب المصري العلماني في حزيران (يونيو) ١٩٩٢. وقررت تأجيل النطق بالحكم بالنسبة الى بقية المتهمين الى جلسة يوم ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) الجاري الى حين ورود تصديق المفتي على إعدام المتهم الاول. وتشمل القضية ١٣ متهماً من اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» بينهم المتهم الثاني أشرف سيد ابراهيم الذي أعدم بعدما ادانته المحكمة العسكرية العليا في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام في نيسان (ابريل) الماضي.

والمتهمون في القضية هم: عبدالشافي رمضان وأشرف السيد ابراهيم وصفوت عبدالغني ومنصور أحمد منصور ومحمد ابراهيم عبدالحي وباسم خليل شاهين ومحمد عبدالرحمن عبدالواحد وأبو العلا عبدربه محمد وعلي حسن علي حسن وأشرف عبدالرحيم وجلال محمود العزازي وحسن علي محمود ووليد سعد كامل.

وثار المتهمون عقب النطق بالحكم باعدام

التتمة في الصفحة (٤)

القاهرة: الاعدام للمتهم الأول

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٣

القبض على ٧ إرهابيين في محاولة اغتيال صدقي

وزير الداخلية يعلن اليوم التفاصيل الكاملة

المتهمون عناصر إرهابية من تنظيم «طلائع الفتح» ونفذوا المحاولة بتفجير قنبلة «بالريموت كونترول»

أنبوبة بوتاجاز وضعها الإرهابيون بجوار القنبلة لإشعال حرائق بالمنطقة

علم «مندوب الاهرام» ان اجهزة الامن توصلت الى مرتكبي المحاولة الآثمة لاغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء وتم القاء القبض على ٧ ارهابيين وسوف يعلن السيد حسن الألفي وزير الداخلية في مؤتمر عالمي يعقده ظهر اليوم التفاصيل الكاملة للمحاولة الاجرامية الآثمة والقبض على مرتكبيها

وسوف يكشف وزير الداخلية عن شخصية الارهابيين السبعة الذين خططوا ودبروا ونفذوا المحاولة الاجرامية وكلهم ينتمون الى تنظيم «طلائع الفتح». كما يتحدث عن ظروف وملابسات ضبطهم داخل عدة أوكار بقويسنا وشبرا الخيمة والعباسية وحلوان.

وعلم «مندوب الأهرام» ان على راس هؤلاء الارهابيين طارق حسن الفحل الذى اشترك ايضا في محاولة اغتيال وزير الداخلية في شهر اغسطس الماضي، والارهابي السيد صلاح الهارب من حكم بالسجن ٣ سنوات في قضية طلائع الفتح رقم «٢» وكان يحمل رقم «٥٤». وكان قد وصل الى مصر قبل شهرين قادما من افغانستان عن طريق اليمن والاردن ودخل بجواز سفر مزور ونقل الى عناصر التنظيم التكليف بعملية الاغتيال كما اشترك في عملية الرصد والتنفيذ بتفجير القنبلة بواسطة جهاز التحكم عن بعد «ريموت كونترول». وقد تم ضبطه في وكر بمدينة قويسنا بالمنوفية وعثر فيه على ٤ قنابل وكمية من المواد المستخدمة في تصنيع المتفجرات وبندقيتين آليتين ومسدس ونخيرة.

ومن الارهابيين المتهمين ايضا عادل السيد ابراهيم الذى يعالج في المستشفى من اصابته بالرصاص في ساقه واعلى الحوض عند محاولته تفجير عبوات ناسفة على القوات بالعباسية. وسوف يحدد السيد حسن الألفي وزير الداخلية خلال المؤتمر الصحفي الابعاد الكاملة للمخطط الارهابي الذى نجحت اجهزة الأمن في اجهاضه، حيث رصدت عناصر التنظيم عددا من كبار الشخصيات والمسئولين دبرت لاغتيالهم. كما علم مندوب «الاهرام» ان التقرير الفني لخبراء الأدلة الجنائية سوف يكشف عن طريقة تفجير القنابل ووضع انبوبة بوتاجاز بجوارها لاحداث حريق وقوة تدميرية عالية في موقع الانفجار. وقد اجرت نيابة امن الدولة العليا باشراف المستشار عبدالسميع شرف الدين المحامي العام معاينة لأوكار الارهابيين خاصة تلك التى ضبطت بداخلها قنابل بقويسنا والعباسية.

إعترافات تفصيلية للإرهابيين أمام نيابة أمن الدولة

إحالة المتهمين إلى القضاء العسكرى قريبا

علم «مندوب الاهرام» انه ستتم إحالة الارهابيين فى محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى إلى النيابة العسكرية فور إنتهاء نيابة امن الدولة من تحقيقاتها معهم لمحاكمتهم امام القضاء العسكرى.

وإعترف الارهابيون التسعة فى التحقيقات التى اجرتها نيابة امن الدولة العليا، بتفاصيل المؤامرات التى كانوا يخططون لتنفيذها فى عدة مناطق بالقاهرة الكبرى، وامرت النيابة بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

ويتابع المستشار رجاء العربى النائب العام نتائج التحقيقات اولا بأول، التى يشرف عليها المستشار عبدالسميع شرف الدين المحامى العام ويشترك فيها رؤساء النيابة: هشام حمودة وياسر رفاعى واسامة قنديل وعلى الهوارى وهانى برهام وهشام بدوى وعبدالمنعم الحلوانى، ووكلاء النيابة شريف عبدالنبى ومحمد حلمى قنديل وخالد صالح وعمرو فاروق، وحدد الإرهابيون فى التحقيقات تلقيهم تكليفات من الخارج عبر وسطاء يأتون من الخارج بجوازات سفر مزورة من أفغانستان عن طريق دول أخرى والدخول إلى مصر، وذكروا رصدهم تحركات الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فترة طويلة لمعرفة خط سيره وحراسته، واتفقوا مع قياداتهم فى الخارج على وضع خطة الإغتيال، التى جرى تحديدها إلى المجموعة المنفذة للجريمة.

وعلم «مندوب الاهرام» أن نيابة امن الدولة العليا أجرت معاينات كاملة لأوكار الارهابيين، وسوف تجرى فى وقت لاحق معاينة تصويرية بالفيديو لمسرح الحادث، ليمثل الارهابيون كيفية تنفيذهم الجريمة وهروبهم.

وحددت الإعترافات رصد عدد من كبار المسئولين بهدف اغتيالهم ووضعت الخطط الكاملة لهذه العمليات. وتجهيز القنابل والاسلحة لاستخدامها فى جرائمهم.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٣

في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا:

الارهابيون يدلون باعترافات مثيرة في حادثي رئيس الوزراء ووزير الداخلية

سيد صلاح: نعم اشتركت في حادث المقريزى مع إرهابيين آخرين

طارق الفحل: أنا الذى راقبت موكب «الألفى» فى حادث الشيخ ريحان!

مصدر قضائى: الارهابيون يواجهون عقوبتى الإعدام والأشغال الشاقة المؤقتة

المصدر :

التاريخ : ٣ ... ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا تحت اشراف المستشار عبد السميع شرف الدين المحامي العام مع الارهابيين التسعة المتهمين فى حادث محاولة اغتيال د. عاطف صدقي وقتل تلميذة مدرسة المقريزي واصابة اخرين عن تفصيلات مثيرة حيث اعترف الارهابي سيد صلاح ان اعضاء جماعة طلائع الفتح اغروه بالاموال حتى ينضم اليهم وقاموا بتسفيره الى افغانستان حيث التقى ببعض قيادات التنظيم هناك ثم اعادوه الى مصر بقصد تجنيد عدد من الاعضاء الموالين لهم لتنفيذ عمليات تخريبية فى البلاد واغتيال بعض الشخصيات الهامة وعلى رأسهم الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء.

واضاف الارهابي فى اعترافاته انه اشترى السيارة «الموبل الحمراء» من أحد معارض السيارات بالقليوبية وقد اشترك معه اثنان من اصدقائه هما محمد خليل وعصام التوني ثم توجهوا الى مسرح الحادث وراقبوا موكب رئيس الوزراء لمدة ثلاثة ايام واعدوا قنبلة لتفجيرها بالريموت كنترول بعد ان تاكدوا من سلامة الجهاز.

كان اسامة قنديل رئيس نيابة أمن الدولة العليا قد استمع الى اعترافات المتهمين سيد صلاح سليمان وطارق الفحل ومحمد على خليل ونور الدين سليمان وأمين اسماعيل المصيلحي وهاني عبد الله عبد الرؤوف وعبد الرحمن محمد ابو طلحة وتهامي احمد عبد الله وعصام محمد عبد الرحمن.

بعد ان وجهت اليهم تهم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد للتلميذة شيماء عبد الحليم والشروع فى قتل ٢١ اخرين ومحاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء وطاقم حراسته بوضع قنبلة داخل سيارة امام مدرسة المقريزي اثناء مرور موكبه والاتلاف العمد لـ عدد ٨ سيارات مملوكة لاشخاص، والتزوير فى محررات رسمية هى البطاقات الشخصية والعائلية وجوازات السفر. كما وجهت لهم تهم الاتفاق الجنائي والغرض منه قتل شخصيات هامة وحيازة مفرقعات واسلحة بقصد استعمالها فى الاخلال بالأمن والنظام والانضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والاعتداء على حرية المواطنين واشاعة جو من عدم الاستقرار باستخدام الارهاب. وقد اعترف الارهابي طارق الفحل المتهم فى المجموعة الثانية من طلائع الفتح انه قام بالاشتراك مع زميليه نزيه نصحي وضياء الدين اسماعيل بمحاولة اغتيال وزير الداخلية وكانت مهمته على حد قوله مراقبة خط سير موكب الوزير واكد فى اعترافاته امام نيابة امن الدولة أنه الذى قام بالتخطيط لعملية اغتيال رئيس الوزراء لكنه لم يشترك فى تنفيذها لانه يعرف ان اجهزة الأمن كانت تواصل جهودها فى البحث عنه.

وقد اكد المتهمون فى اعترافاتهم المثيرة انهم كانوا يعدون لارتكاب جرائم تخريبية اخرى فى الايام القادمة وقالوا انهم ينتمون الى تنظيم طلائع الفتح وانهم كانوا يهدفون الى احداث قلاقل امنية فى البلاد كنوع من الثأر بعد ان حكم القضاء باعدام ٩ من زملائهم ووضع مايزيد على ٧٠٠ عضو فى السجون بموجب احكام قضائية

اشرف على التحقيقات المستشار رجاء العربي النائب العام وباشرها اسامة قنديل وهشام حمودة وياسر رفاعي وعلى الهواري وشريف عبد النبي وعبد المنعم الحلواني رؤساء نيابة امن الدولة حيث تم حبس المتهمين على ذمة التحقيق.

من ناحية اخرى قال مصدر قضائي للاهرام المسائي ان العقوبات التى ينزلها القانون على المتهمين فى هذه التهم تتراوح بين الاعدام والاشغال الشاقة المؤقتة واكد ان تهمة الانضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون لتعطيل احكام الدستور ستكون عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة وتغيير نظام الحكم بالقوة سوف تكون عقوبته الاشغال الشاقة المؤقتة ايضا وذلك طبقا للمادة ٩٧ لسنة ٩٢ بامر الحكم العسكري، كذا الاتهام بالاتفاق الجنائي لارتكاب جنايات القتل العمد فعقوبته الاشغال الشاقة المؤقتة ايضا اما تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد للتلميذة الشيماء واصابة ٢١ اخرين والشروع فى قتل رئيس الوزراء فعقوبتها الاعدام لان الجريمة هنا قتل وشروع ولذلك تصبح العقوبة هى الاعدام نظرا لاقتران الجريمة بعنصري التشديد وهما سبق الاصرار والترصد. اما اتلاف السيارات التى كانت فى مسرح الحادث فان القانون يعاقب على هذه الجريمة كما يقول المصدر القضائي نفسه بالسجن من ٣ سنوات حتى الاشغال الشاقة المؤقتة ١٥ عاما وعلق على اعترافات الارهابيين بوجود قيادات لتنظيم طلائع الفتح قامت بدور كبير فى تجنيد الارهابيين واعدادهم لتنفيذ الجريمة قائلا ان القانون سوف يطارد هؤلاء باعتبار انهم اشتركوا فى الجريمة بالاعداد لها ومن اشترك فى جريمة فعلية فعقوبتها كما تقول المادتان (٤٠،٤١) فقرة (١) وهونفس الوضع بالنسبة للمتهم طارق الفحل الذي اعترف امام نيابة امن الدولة العليا انه اشترك فى تنفيذ حادث وزير الداخلية وخطط لحادث رئيس الوزراء قال المصدر القضائي انه سيواجه طبقا لما كشفته التحقيقات وطبقا لاعترافاته عقوبة الاعدام. فهو قد اشترك فى جريمة ادت الى مقتل نفس واصابة اخرين وقد سبقها الاعداد والاصرار والترصد.

واختتم تصريحاته للاهرام المسائي بقوله ان اعتراف المتهمين بانهم كانوا يعدون لارتكاب جرائم اخرى سوف يوقعهم ايضا تحت طائلة القانون اذا ثبت انهم اتخذوا خطوات ايجابية ودخلوا فى مرحلة التحضير كان يكونوا اشتروا القنابل مثلا او عاينوا المكان الذى يريدون ارتكاب الحادث به او خلافه.

مصطفى الجمل

المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٢

القبض على الجناة فى حادث «صدقى»

٩ إرهابيين تلقوا تدريبا عسكريا في أفغانستان وإشارة التنفيذ من قياداتهم

وضعوا المتفجرات داخل إطارى «كاوتشوك».. والتفجير تم بالريموت

«شاسيه» السيارة أرشد عن الجناة.. وضبط ٢٠ كيلو متفجرات و ٥ قنابل و ١١ طبنجة و٥٨ مفجرا

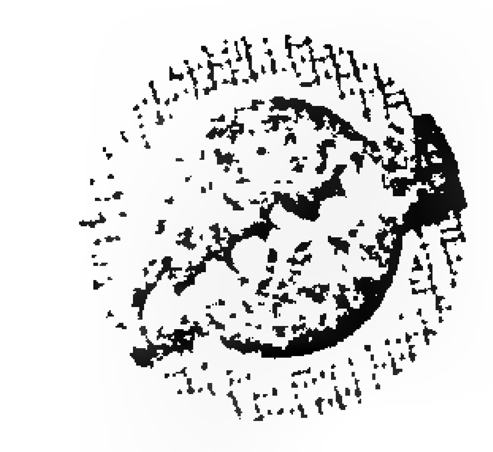

المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٣

كتب ـ محمد زكي:

أعلن حسن الألفي وزير الداخلية امس في مؤتمر صحفي عالمي القبض على الجناة في محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء. أكد الوزير ان الجناة ٩ ارهابيين من تنظيمي الجهاد وطلائع الفتح وانهم تلقوا تدريبات عسكرية مكثفة في افغانستان وصدرت إليهم التعليمات بتنفيذ عملية «صدقي» من قياداتهم المقيمة هناك.

كشف وزير الداخلية عن طريقة تنفيذ الحادث، قال ان الجناة وضعوا إطاري كاوتشوك بداخلهما كمية كبيرة من المتفجرات والعبوات الناسفة داخل السيارة الاوبل المستخدمة في الحادث. وتم تزويد الاطارين بجهاز استقبال كهربائي وموصل ببطارية ٦ فولت، وتم تشغيله عن بعد بواسطة ريموت كونترول. وأشار الوزير إلى ان أجهزة الامن ألقت القبض على مشتري السيارة المستخدمة في الحادث وتم تحديده بعد مضاهاة رقم شاسيه السيارة بملفها بإدارة المرور. وتبين انه عضو بتنظيم طلائع الفتح وهارب من حكم بالسجن ٣ سنوات في القضية ٩٣/٢١ جنايات عسكرية. وقال الوزير ان السيارة المستخدمة في الحادث كانت الخيط الاول الذي ساهم في ضبط الجناة. وتم التعرف من خلال الصور الموجودة لدى مباحث أمن الدولة على احد الاشخاص اثناء قيادته هذه السيارة، قبيل الحادث بحوالي ٢٤ ساعة. وتم تحرير مخالفة مرورية له وتوقيع الغرامة عليه في اسبوع المرور لمخالفة السيارة لشروط الامن والمتانة. كما تبين ان الجناة وضعوا السيارة بمسرح الحادث بعد نزع لوحاتها المعدنية، كما تم تحديد الوسيط التجاري الذي تولى بيع السيارة وتحصيل ثمنها لحساب مالكها الاصلي وهو مدير مدرسة بشبين القناطر بالقليوبية، وتم البيع بمعرض ابو يحيى للسيارات بالقناطر مساء الاثنين ٢٢ نوفمبر الماضي، وتسلم المالك الجديد السيارة قبل الحادث بيوم.

وأشار الوزير إلى انه عثر بحوزة الجناة التسعة على ٢٠ كيلو جراما من مادة متفجرة تشبه مادة «T.N.T» و٥ قنابل محلية الصنع و٣ أسلحة آلية و١١ طبنجة و٥٨ مفجرا و١٨٩٧ طلقة وجهاز راديو كاسيت اسود اللون بداخله ٩ أجهزة استقبال للتفجير عن بعد وجهاز ارسال «ريموت كونترول» المستخدم في الحادث.

كما عثرت الاجهزة الامنية في اوكار الارهابيين التسعة بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية على اوراق مشفرة مدونة بالحبر السري يتم التخاطب بها بين عناصر التنظيم الارهابي داخل البلاد وخارجها. كما تم العثور على القلم المستخدم في الكتابة بالحبر السري.

وقال وزير الداخلية انه تم تحديد كافة قيادات التحرك الارهابي بالخارج واماكن تواجدهم ووسائل اتصالاتهم بعناصر المجموعة المنفذة بالداخل، والمبالغ المرسلة من الخارج وقدرت بحوالي ٤٠ الف دولار و٣٠ الف جنيه.

ولم يكشف الوزير عن اسماء الدول التي تتواجد بها هذه العناصر الارهابية وقال انه ليس من صالح التحقيق الكشف عن كل هذه المعلومات حاليا. وأشار إلى انه سيعقد مؤتمرا صحفيا خلال الاسبوع القادم للكشف عن التفاصيل الخاصة بهذا التنظيم.

التفاصيل الكاملة و«الوفد» في وكر الارهابيين، ص «٨»

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٣

القبض على ٩ إرهابيين من الجناح العسكرى لطلائع الفتح شاركوا فى محاولة اغتيال صدقى

اشتروا سيارة قبل يوم واحد ووضعوا العبوات الناسفة فى إطاراتها وفجروها بـ«الريموت»

■ ■ وزير الداخلية يعلن فى مؤتمر صحفى التفاصيل الكاملة:

مخطط الجريمة تم بتكليف من قيادات الإرهاب فى الخارج بهدف اغتيال صدقى وعدد من كبار المسئولين وتفجير المنشآت

تهامى أحمد — طارق الفحل — أمين اسماعيل — هانى عبدالله — سيد صلاح — نورالدين سليمان — عبدالرحمن حامد — عصام محمد

العثور على ٢٠ كيلو متفجرات و١٦ بندقية و٤٠ ألف دولار و٣٠ ألف جنيه لتمويل عمليات الارهابيين

ضبط وثائق عن خط سير رئيس الوزراء وطريقة الهروب

.. والقبض على الجناة في محاولة اغتيال الألفى

صرح السيد حسن الألفى وزير الداخلية بانه سوف يذيع الاسبوع القادم اخبارا هامة حول ضبط الارهابيين الذين شاركوا فى محاولة اغتياله فى شهر اغسطس الماضى، وقال: ان اجهزة الأمن القت القبض على العناصر التى اشتركت فى الحادث وتمكنت من الهرب، بعد مقتل اثنين منهم فى المحاولة الفاشلة.

أعلن السيد حسن الالفى وزير الداخلية أمس التفاصيل الكاملة للمحاولة الاثمة لاغتيال الدكتور عاطف صدقى يوم ٢٥ نوفمبر الماضى، وأكد الوزير القبض على الجناة الذين شاركوا فى تنفيذ المحاولة الاجرامية، وهم ٩ ارهابيين يشكلون الجناح العسكرى لطلائع الفتح. وأشار الوزير الى ان اجهزة الامن وضعت يدها على الوثائق والادلة الدامغة ضدهم، بالاضافة الى اعترافاتهم التفصيلية فيما خططوا ونفذوا من جرائم.

واعلن الوزير ـ ايضا ـ انه تم ضبط كافة الأوراق والمستندات التى تكشف عن رصد عدد من كبار المسئولين ورجال الشرطة بهدف اغتيالهم، بالاضافة الى تجهيز الادوات والمتفجرات والاسلحة.

وقال الوزير: ان الارهابيين التسعة الذين اشتركوا فى المحاولة الآثمة وتم القبض عليهم هم: سيد صلاح سليمان، عصام محمد عبدالرحمن تونى، طارق عبدالنبى حسن الفحل، محمد على على خليل، تهامى احمد عبدالله شلبى، نور الدين سليمان كريم، أمين اسماعيل المصيلحى، عبدالرحمن محمد ابوطلحة، هانى عبدالله عبدالرءوف. وتضمنت اعترافاتهم التفصيلية امام نيابة امن الدولة العليا انهم اشتروا السيارة المستخدمة فى الجريمة «اوبل» حمراء قبل يوم واحد من تنفيذ العملية، ووضعوا المتفجرات داخل اطارى السيارة، ثم زودوها بجهاز استقبال كهربائى موصل ببطارية «٦ فولت» يتم تشغيله عن بعد بواسطة «ريموت كنترول»، ووضع انبوبة غاز لتوسيع دائرة الانفجار.

واضاف السيد حسن الألفى ـ فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقده ظهر أمس ـ ان التنظيم الارهابى خطط وأعد لارتكاب سلسلة من العمليات التى كانت تستهدف اغتيال عدد من الشخصيات العامة والقيادات الامنية، وتفجير بعض المنشآت الحيوية وشرعوا بالفعل فى تنفيذ بعضها.

وأكد الوزير ان أجهزة الأمن تمكنت من تحديد كافة قيادات التحرك الارهابى فى الخارج وأماكن وجودهم ووسائل اتصالاتهم بعناصر المجموعة المنفذة، والمبالغ المالية المرسلة من الخارج، والتى قدرت بحوالى ٤٠ ألف دولار و٣٠ ألف جنيه مصرى.

وقال الألفى: ان أجهزة الأمن ضبطت داخل أوكار المجموعة الارهابية ٢٠ كيلو جرامامن مادة «تى.إن.تى» شديدة الانفجار، و٥ قنابل محلية الصنع، و٣ بنادق آلية و١١ مسدسا، و٥٨ مفجرا، و١٨٩٧ طلقة خاصة بالبنادق الآلية والمسدسات، وجهاز راديو «كاسيت» بداخله ٩ اجهزة للتفجير عن بعد، وجهاز «ريموت كنترول».

وكشف وزير الداخلية عن ان عناصر التنظيم اختاروا منطقة الحادث الارهابى وهم يعلمون تماما انها امام مدرسة بها اطفال راحت احداهم ضحية الغدر والخسة، واصيب ٢١ من الأبرياء فى انفجارهم المروع.

المصدر : الأخبار
التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حيثيات الحكم في قضية «طلائع الفتح ١٠»

المتهمون تجرأوا على الله وأصدروا فتاواهم المضللة ليستحلوا القتل والتخريب

اسلام مصر ليس محل مزايدة والقضية لفئة باغية بعيدة عن الدين

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٣

اعلنت المحكمة العسكرية العليا حيثيات حكمها في القضية رقم ١٨ لسنة ٩٣ جنايات عسكرية المعروفة باسم « طلائع الفتح - ١ » . تعد هذه القضية اهم قضايا طلائع الفتح الاربع التى فصلت فيها المحاكم العسكرية مؤخرا . صدر الحكم يوم ٣٠ اكتوبر الماضى ، وتضمن اعدام ٨ متهمين منهم اثنان هاربان ، ومعاقبة ٦ منهم متهم هارب بالاشغال الشاقة المؤبدة ، واثنين بالاشغال الشاقة ٢٠ سنة ، و ١٢ متهما منهم ٣ هاربين بالاشغال الشاقه ١٥ سنة ، و ٦ متهمين بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات ، ومتهم بالاشغال الشاقة ٧ سنوات ، ومتهم بالسجن ٦ سنوات ، ومتهمان بالاشغال الشاقة ٥ سنوات ومتهم بالاشغال الشاقة ٣ سنوات . كما تضمن الحكم براءة ١٥ متهما من بين ٥٥ متهما شملهم قرار الاتهام وانقضاء الدعوى الجنائية للمتهم نزيه نصحى راشد الذى لقى مصرعه في حادث محاولة اغتيال اللواء حسن الألفى وزير الداخلية .

تم اعلان المتهمين بالحكم بعد التصديق عليه يوم ٢٥ نوفمبر الماضى ، وينتهى يوم الخميس القادم موعد التقدم بالتماسات من جانب المتهمين لاعادة النظر في الاحكام التى صدرت بشانهم .

زعيم التنظيم ملأ عقول الشباب بأفكــاره المسـمومة

وكفر المجتمع بلا سند من قرآن أو سنة

قالت المحكمة في حيثياتها ان المتهمين الذين ادينوا اغمدوا خناجرهم غدرا في قلب وطنهم وظهور مواطنيهم بلا تمييز ، وان ما ارتكبوه من جرائم قد روع المجتمع واهدر طمأنينته وافزع مواطنيه ، واضافت ان الأوراق حفلت بالعديد من الادلة القولية والفنية ، وبوفرة من مضبوطات الاسلحة والذخائر والمفرقعات والاسلحة البيضاء ، بالاضافة الى المطبوعات والمصنفات التى تحمل منهج زعمائهم وقياداتهم ، والادلة والقرائن التى تقطع بجلاء ثبوت ارتكاب المتهمين الذين ادينوا لواقعات التهم المسندة اليهم . كما ابرات المحكمة ساحة العديد من المتهمين ممن خلت اوراق الدعوى من ثمة أدلة معينة تقطع باتيان اى منهم لأى من الاتهامات المسندة اليه او ساور المحكمة الشك في سلامة اى من الادلة .

واضافت المحكمة في الحيثيات انها استمعت الى كافة شهود النفى الذين حضروا لأداء الشهادة بناء على طلب الدفاع . كما استمعت الى كافة شهود الاثبات ، واستجابت الى طلبات الدفاع باعلان من ارتأى اعلانه من شهود الاثبات ، واستمعت اليهم جميعا عدا من تعذر حضوره .

واشارت الحيثيات الى ان المحكمة اعملت صحيح القانون في الدفوع التى ابداها الدفاع ، وانتهت الى سلامة كافة واقعات الضبط والتفتيش الخاصة بالمتهمين لاستنادها الى اجراءات سليمة قانونية ، تطابقت مع الشرعية الاجرائية ، عدا ما كان للمحكمة رؤية مغايرة بشانه عند تناولها لموقف المتهم الذى تعلقت به تلك الوقائع الخاصة بالضبط والتفتيش .

جرائم الارهاب

وقالت الحيثيات ان واقعات هذه الدعوى تخلص حسبما استبان من مطالعة اوراقها في وجود تنظيم اسس على خلاف احكام القانون الغرض منه الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي ودعا اعضاء هذا التنظيم الى تغيير نظام الحكم واشاعة جو من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات امنية باقتراف بعض الجرائم مستخدمين الارهاب لتحقيق وتنفيذ هذه الاغراض بحيازة واستعمال المفرقعات والاسلحة والذخيرة ، وقد اطلق هذا التنظيم على نفسه اسم طلائع الفتح الاسلامى الذى استخدم من الدين الاسلامى ستارا لتحقيق اغراضه ومآربه فكفروا الحاكم والمجتمع واباحوا القتل والسرقة زاعمين ان ذلك من تعليم الاسلام في محاربة الكفر وقد تزعم المتهم الاول عبدالحميد محمد عبدالحميد حب الله والمتهم الثانى / فتحى امام عبدالمجيد حزين امارة هذا التنظيم

وقالت المحكمة ان هذا التنظيم ارتكب العديد من الجرائم من قتل عمد

تقرير يكتبه :
فاروق الشاذلى

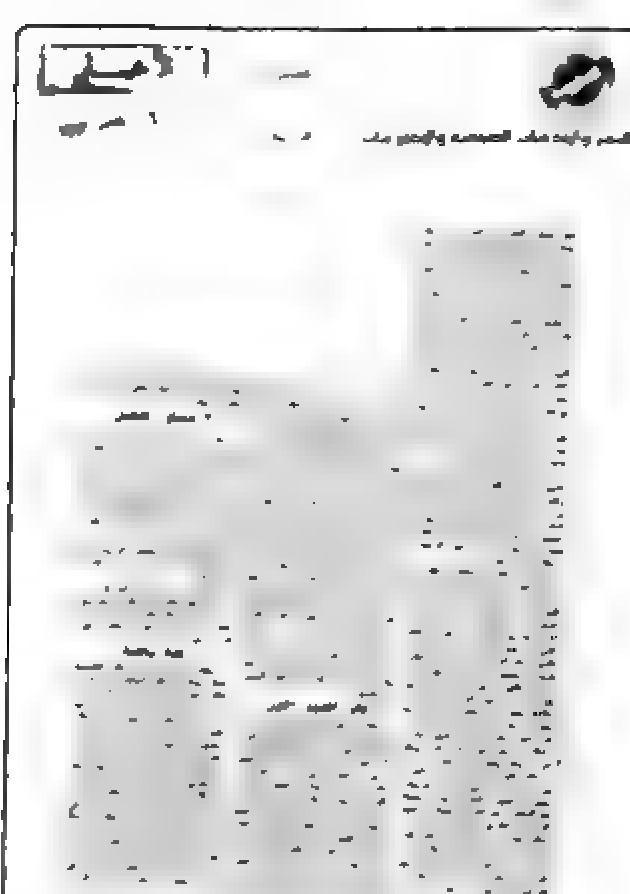

عنها في الصحافة القومية والحزبية قائم ، ولا مجال لنكرانه ، اما اتخاذ الاسلام ستارا لدعاوى باطلة ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها من قلبه العذاب فذلك ما لم يعد جائزا او ممكنا ان ينطلي على أحد ، فاسلامية مصر ليست محلا للمزايدة ، فمصر الاسلامية ستظل الى الابد رافعة راياتها ، قادرة ابدا على دحر الباطل ، ودحر مروجيه .

وقالت المحكمة ان اللافت للنظر ان التضليل والخداع قد بلغ مداه في مسلك هؤلاء المتشدقين باسم الدين ، بحيث اصبح ارتكابهم لجرائم القتل والتخريب له سنده في فتاواهم المضللة التي ينسبونها لشرع الله الحنيف في جراة على الله لا مثل لها فقتل المجني عليهما / صبحي على السيد ، وقاسم محمد عبدالمنعم واهدار دمهما عمدا مع سبق الاصرار والترصد ، كانت فتواه لديهم جاهزة وتقضي بأن « مجهول الحال في دار الحرب كافر » وكذلك الشروع في قتل جنود الشرطة المدنية : بخيت محمد همام ، وعبدالرحمن عبدالله رضوان ، باطلاق النار عليهما بمنفذ ٢٠ بالمعادي قد تم ايضا بزعم انهما : « مرتدين ومن ثم قتلهما حلال » .

وهكذا اصبحت اراقة دماء الابرياء مستباحة ، والتبريرات والفتاوى جاهزة ومتاحة فقد عمدوا لخلط الاوراق ، وتزييف الحقائق ، وزايدوا على الدين الذي امتد شرقا وغربا بسماحته وطيب مصدره ، وشمول احكامه ، دونما حاجة لمزايدة المزايدين ، او تعطيل المضللين وستظل باذن الله راياته مرفوعة في العالمين ، فهو الدين الخاتم الذي ارتضاه الله سبحانه وتعالى لعباده الى ان يرث الله الارض ومن عليها ، واضعا لذلك منهجا لا يتبدل في قوله تعالى لرسوله الكريم صلى الله عليه وسلم « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن

واكدت الحيثيات انه اذا كانت اعترافات بعض المتهمين قد شملت العديد من واقعات تلك الدعوى ، سواء في ذلك ما جرى من اعترافات امام نيابة امن الدولة ، او ما قرر هؤلاء المتهمون في اعترافاتهم خلال المعاينات التصويرية التي حرصت المحكمة على عرضها « بالصوت والصورة » اثناء جلسات المحكمة ، الا ان هذه المحكمة قد اهدرت كل اعترافات جاءت وليدة اجراء باطل او شابه ثمه ضغط او اكراه .

كما ان المحكمة قد اعملت صحيح القانون في شأن كافة طلبات الدفاع التي تعلقت بوقوع تعذيب او اكراه على المتهمين ، فأمرت باحالة تلك الواقعات الى النيابة المختصة لاجراء شئونها فيها طبقاً للقانون .

وقالت الحيثيات انه اذا كانت المحكمة قد ابرات ساحة العديد من المتهمين الذين خلت اوراق الدعوى من ثمة ادلة قاطعة على اتيانهم لواقعات الاتهامات المسندة اليهم ، فقد انتهت هذه المحكمة بنفس القدر وبقلب راض ، وضمير مستريح لادانة كل في توافرت قبله الادلة القطعية الثبوت والدلالة على اتيانه التهم المنسوبة اليه ردعا لنوازع الشر في نفسه ، وزجرا لكل في تسول له نفسه ان يسير على ذات الطريق ، فما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٣

اعترافات المتهم الاول فى محاولة اغتيال رئيس الوزراء :

تدربت فى أفغانستان على استخدام « الريموت كنترول » أطلقنا على الموكب « الفرح الكبير » وعلى الدكتور صدقى « العريس »

ادلى المتهم الاول فى قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء باعترافاته امام نيابة أمن الدولة امس .. قال انه تدرب على استخدام الريموت كنترول فى افغانستان .. وان العملية نفذها ٥ اشخاص بقيادته وانه قام بالضغط على الريموت كنترول وانفجرت العبوة اثناء مرور موكب رئيس الوزراء .. وقال انهم اطلقوا على الموكب شفرة الفرح الكبير وعلى الدكتور صدقى العريس .. والهدية هى السيارة الاولى .

اعترف صلاح السيد سليمان (٢٤ سنة) طالب بالسنة الثالثة بكلية التجارة والمتهم الاول امام اسامة قنديل رئيس النيابة بانه سافر عام ١٩٩٠ الى افغانستان وعاد الى القاهرة عن طريق صنعاء ثم الاردن . والتقى بالعديد من قادة التنظيم .. وارشد الى الاسماء الحركية للمتهمين مرتكبى الحادث .. وقام بفك رموز الشفرة المستخدمة فى الحادث .. ويواصل شريف عبدالنبى رئيس النيابة اليوم التحقيق مع باقى المتهمين كما ستقوم النيابة بمواجهة المتهمين كما ستقوم بالمعاينة التصويرية للحادث .

وكشفت تحقيقات النيابة ان المتهم الرابع طارق الفحل جاء بقائمة الشخصيات السياسية والامنية المطلوب اغتيالها بعد ان قدمها له القيادات الارهابية الاربعة الموجودة بالخارج اثناء وجوده بافغانستان وانه قدم القائمة الى المتهمين الثلاثة الاوائل عقب عودته منذ عدة شهور وقرر المتهم انه تمكن من تدبير مبلغ الـ ١٤ الف دولار التى تم ضبطها من المتهمين من بعض الشركات والعناصر الموجودة فى بعض الدول العربية كما قرر بعض المتهمين انهم تمكنوا من شراء العبوات المتفجرة وتصنيعها بمعرفتهم طبقا لاحدث الوسائل التى ارسلها لهم القياديون الاربعة مع طارق الفحل.. وتواصل النيابة اليوم التحقيق مع باقى المتهمين يباشر التحقيقات رؤساء النيابة على الهوارى وهشام حمودة وياسر رفاعى واسامة قنديل وشريف عبدالنبى وعبدالمنعم الحلوانى..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٣

□ حيثيات الحكم فى قضيتى طلائع الفتح «الجزءين الثانى والثالث»:

المتهمون تلقوا تدريبات عسكرية فى مصر والخارج وارتدوا عباءة الإسلام لإخفاء أنياب مصاصى الدماء

توجيهات قيادات الخارج لعملائهم: المجموعة عشرة أفراد فقط.. لماذا؟

مخطط للاستيلاء على مبنى التليفزيون ونسف مبنى مباحث أمن الدولة تمهيدا للاستيلاء على الحكم

حسين فتح الله
عبد الحميد شعير

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اصدرت المحكمة العسكرية العليا حيثيات حكمها في قضيتي طلائع الفتح الجزءين الثاني والثالث. حيث أكدت حيثيات الجزء الثاني من القضية أن المتهم الأول ويدعى اسماعيل سليمان نصر الدين أبو سريع(٣٧ سنة مهندس ومقيم بشارع التونسي بالامام الشافعي) حاز أحدث أسلحة نارية عبارة عن مسدس ماركة بتروبيتا صناعة ايطالية بماسورة مششخنة عيار ٣٥ ٦ وعدد سلاح واحد يدوي محلي الصنع بماسورة عيار ٩ مم دون أن يكون مرخصا له بذلك، وكانت حيازته بقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن العام كما حاز وأحرز مفرقعات، وأنه والمتهم الثاني ربيع محمد أحمد نافع والثالث شحتة أحمد السيد محجوب تولوا دورا قياديا لجماعة اسست على غير القانون والهدف منها تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي بأن دعوا الى تغيير نظام الحكم بالقوة واشاعة جو من عدم الاستقرار وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ هذه الأغراض، كما اشتركوا مع غيرهم من المتهمين الذين تضمنتهم القضية وعددهم ٦٦ متهما في اتفاق جنائي الهدف منه ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقة بالاكراه وحيازة الأسلحة النارية والذخائر دون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن لتنفيذ أغراض الجماعة

وأشارت الحيثيات الى أن المتهمين الثلاثة الأول قاموا بطرح «فكر الجهاد» على المتهمين بغرض ضمهم الى الجماعة وكان ذلك على مرحلتين الأولى بالاعداد لما يسمى «بالاعداد المعنوي» وقوامه غرس الأفكار المناهضة للمبادىء الأساسية التي يقوم عليها المجتمع من خلال الاقناع بشتى الطرق والوسائل بأن الحكومة كافرة ولاتطبق شرع الله والمرحلة الثانية تتضمن تدريب أفراد الجماعة تدريبات عسكرية وبدنية تسمح لهم بمقاومة القائمين على الأمن في الدولة ثم الاستيلاء على الحكم في مرحلة لاحقة.

وقد أوفد المتهم الأول بعض أفراد الجماعة الى أفغانستان كما سافر هو بنفسه لتلقى التدريبات العسكرية المختلفة وتعلم أسلوب حرب العصابات وكان السفر لمدد متفاوتة ليعودوا بعد ذلك الى مصر في انتظار اشارة البدء لاتخاذ طريقة عملية لتعطيل أحكام الدستور، وقد ساعده في تنفيذ مخططه الأموال التي حصل عليها من بعض قياداته المأجورة عصام وأبو عبيدة والمقيمان في بعض الدول العربية حيث قاما بفتح حساب للمتهم الأول ببنك عمان المحدود بالقاهرة الذى تلقى منه آلاف الدولارات ليتولى تسفير أفراد المجموعة والانفاق على تدريبهم العسكري والصرف على عائلات المسافرين واغراض الجماعة الاخرى.

وقد اشترطت القيادة المأجورة والتي تتولى تمويل هذه العمليات على المتهم الاول عدم تعاون المجموعات التي تسافر لهذه الاغراض ببعضها البعض وهو مايتعارف عليه بالشكل العنقودي لهذه الجماعة، كما قام كل من المتهم الثاني ربيع محمد احمد نافع والثالث شحتة أحمد امام بعقد لقاءات تنظيمية عديدة مع أفراد هذه الجماعة لاقناعهم بفكر تنظيم الجهاد والداعي الى محاربة الحكومة القائمة والمؤسسات الدستورية بالدولة وامدادهم بالكتب والمنشورات التي تدعو الى هذا الفكر.

وجاء في حيثيات الحكم أن المتهم الرابع السيد أحمد امام الحجار تعرف على المتهم الثاني من خلال شخص يدعى عبد الناصر محمود وامده المتهم الثاني ببعض الكتب غير المشروعة وانه طرح عليه فكر الجهاد الذى لايعترف بالقوانين الوضعية فضلا عن تكفير الحاكم واعتناق فكرة الدولة الاسلامية وان اضطرت الجماعة في سبيل ذلك الى استعمال القوة.

قام المتهم الرابع بدوره في تجنيد بعض المتهمين بعد أن طرح عليهم ذات الفكر واقنعهم به وعقب ذلك سلمهم للمتهم الثاني كما قرر المتهم الخامس محمد حسين عامر انه انضم للجماعة حيث أن المتهم الرابع كان يعقد اللقاءات التنظيمية والدورية في منزله عقب صلاة المغرب كل ثلاثاء وكانت اللقاءات تتم بصفة سرية حيث يدخل أفراد الجماعة فرادى ويخرجون فرادى، وكانت تتناول فكر الجهاد.

وجاء في حيثيات الحكم أن الكشف المضبوط بحوزة المتهم الأول الذي يضم عناصر التنظيم مدون به أسماء: ياسر ياسين اسماعيل «القليوبية - أبوزعبل» البلد «حيث قرر أن هذا الاسم هو الاسم الحركي له أما القليوبية أبو زعبل فيقصد به أن«الأخوة» المحرره أسماءهم بالكشف معظمهم من منطقة ابي زعبل، كما انه يقصد من كلمة مدة ارتباطه بالشركة حتى تاريخه أنه يحرر هذه الخانة مدة ارتباط صاحب الاسم بالجماعة. فمنهم من هم مرتبطون منذ ٣ سنوات أو سنتين او سنة واحدة.

وأكدت المحكمة في حيثياتها أن كافة الدفوع التي اثارها الدفاع في مراحل الدعوى المختلفة سواء التي انصرفت الى بطلان القبض او التفتيش والدليل المستمد منها غير صحيحة حيث رات المحكمة ان الاقرارات الصادرة من المتهمين بمحضر التحقيق هي الاصل الذي يؤخذ به عما يكون قد شاب اجراءات القبض او التفتيش من بطلان. كما ان الرفع ببطلان اقرار بعض المتهمين لصدوره عن اكراه فقد رات المحكمة ان تلك الاقرارات منبتة الصلة عن وقائع الإكراه التي حدثت لبعض المتهمين.

ولهذه الاسباب أصدرت المحكمة احكامها في أول نوفمبر بالأشغال الشاقة ١٥ عاما على المتهم الأول و ١٠ سنوات على المتهم الثاني و٨ أعوام على المتهم الثالث، والسجن ٦ سنوات على متهم واحد والسجن ٥ أعوام على ١١ متهما والسجن ٣ أعوام على ٢٩ متهما وبراءة ٢٢ متهما

كما أصدرت المحكمة العسكرية العليا حيثيات الحكم في قضية تنظيم طلائع الفتح (الجزء الثالث) والمتهم فيها ٢٣ متهما حيث نظرت بالاسكندرية، وأوضحت المحكمة في صدر حيثياتها ان المتهمين سعوا إلى تكوين تنظيم سري بمسمى أيديولوجي (طلائع الفتح) يهدف إلى تنفيذ عمليات ارهابية، وهو امتداد لتنظيم الجهاد بمسمياته المتعددة، وأفكاره التي تهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة بدعوة تكفير الحاكم، وإقامة الدولة الإسلامية وقد توصلوا في ذلك إلى تدريب الافراد على التعامل مع الأسلحة الآلية النارية والرماية بها وبث المعتقدات المضللة في نفوس أعضاء التنظيم وجذبهم إليه بدعوى حماية الإسلام والتصدي لأعدائه. حتى إذا ما اطمأنوا إلى ترغيب الأفراد وجذبهم الى التنظيم اظهروا لهم حقيقة ما يستهدفون وهو هدم المؤسسات والكيان الاقتصادي للدولة واغتيال الشخصيات العامة والأفراد.

وأوضحت حيثيات الحكم ان المتهم الأول ويدعى يحيى مصطفى إمام شحرور (٣٢ سنة حاصل على بكالوريوس تجارة جامعة الزقازيق - صناعته تاجر اغنام ومقيم بقرية طحانوب مركز شبين القناطر) هو الذي تبنى قيادة هذا التنظيم وأدار حركته مستعينا بأعوان له لجذب الأفراد من كل مكان داخل قريته بالإضافة إلى المقيمين بمنطقة أبي زعبل وروض الفرج وشبرا البلد. وجعل محل إقامته مركزا لإيواء وتدريب هؤلاء على الأسلحة النارية وإقامة الولائم لإطعامهم رغبة في كسبهم إذ يفدون إليه جماعات فيتولى إطعامهم وتدريبهم على البنادق الآلية وفكها وتركيبها. وبعد أن يطمئن إلى إجادتهم لهذا العمل يصطحبهم في سيارته الخاصة «نصف النقل» ليلا إلى أماكن خلوية لإطلاق الأعيرة النارية مبينا لهم كيفية الضرب على الوضع الفردي والسريع، وبعد أن يتم ما عقدوا عليه العزم يعود بهم إلى مسكنهم ليقضوا به بعض الوقت حتى مطلع الصباح او يصطحبهم إلى أماكن المواصلات العامة ليذهب كل منهم إلى الجهة التي جاء منها ليأتي غيرهم من بعدهم.

واشارت الحيثيات إلى أن المتهم الاول كان يلجأ إلى وسائل للتأثير على الأفراد الموجودين في الاجتماعات حيث يقدم الطعام لهم ثم سماعهم لشرائط كاسيت عن مذابح المسلمين في جميع أنحاء العالم، ليبدأ بعد ذلك بث الرغبة في نفوسهم للقيام بعمليات ارهابية بغية اقامة الدولة الإسلامية بالقوة وتعظيم امره في نفوس الجالسين معه بذكر أنه كان ضابطا بالقوات المسلحة، وتدرب مع كافة أنواع الأسلحة.

وجاء في حيثيات الحكم ان المتهم الأول حدد للجماعة المواقع المطلوب الاستيلاء عليها ودخول مجموعة الاقتحام لقتل أفراد الموقع وجمع ذخيرتهم، بينما تكون هناك

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٧ ديسمبر ١٩٩٣

مفاجأة جديدة فى قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء

اكتشاف ترسانة أسلحة فى سرداب سري وآلاف الخطابات بالشفرة

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز :

أجرت أمس نيابة أمن الدولة العليا معاينة تصويرية لوكرين تابعين للمتهمين فى قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء. تم إجراء المعاينة بمصاحبة اثنين من الإرهابيين وعثر عن ترسانة أسلحة وقررت النيابة التحفظ على العديد من صناديق البريد الموجودة فى ٣ محافظات والتى كانوا يتلقون من خلالها آلاف الخطابات الشفرية وكان المستشار عبدالسميع شرف الدين المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا قد انتقل لإجراء معاينة تصويرية شارك فيها هشام بدوى وعبدالمنعم الحلوانى وهانى برهام وأسامة قنديل وعلى الهوارى وشريف عبدالنبى رؤساء النيابة. وتم اصطحاب الإرهابيين أمين اسماعيل ونور الدين سليمان الى وكريهما بمنطقتى الكوم الأخضر والبدرشين بالجيزة. وعثر المحققون وسط إجراءات أمنية مشددة على سرداب على عمق ٣ أمتار أسفل إحدى حجرات شقة الإرهابى الأول فى الكوم الأخضر وعثر بداخله على كمية كبيرة مخزنة من الأسلحة والذخائر، وأوراق بالشفرة وأوراق خاصة بالتنظيم الإرهابى للتشكيل العنقودى، وعثر فى الوكر الثانى على ذخائر وأنابيب موقوتة بفتيل، وعبوة ناسفة مزودة بتايمر، وطبنجة ورسوم كروكية لبعض المنشآت الهامة المكلفين بتفجيرها. ومازالت التحقيقات مستمرة بإشراف المستشار رجاء العربى النائب العام.

.. وضبط تنظيم جديد باسم «مجموعة الإغتيالات»

كشفت مصادر أمنية لـ «الوفد» عن ضبط تنظيم جديد باسم «مجموعة الاغتيالات» بقيادة متطرفين عائدين من افغانستان وباكستان كما ضم بعض الهاربين فى أحداث «جمهورية امبابة» من المنتظر قيام حسن الألفى وزير الداخلية خلال الساعات القليلة القادمة، بالاعلان عن التنظيم الجديد. حدد أفراد التنظيم قائمة بالشخصيات الهامة الذين خططوا لاغتيالهم وهم: الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، والدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم، وصفوت الشريف وزير الاعلام والمستشار عبدالحميد البحر رئيس محكمة امن الدولة، وبعض الفنانين. التفاصيل «ص ٨»

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : يمبر ١٩٩٣

□ حيثيات الحكم في الجزء الرابع من طلائع الفتح :

شهادة ثقة في عدالة ونزاهة القضاء العسكري

هذا الجزء من قضية طلائع «الفتح»، والذي يعد الجزء الرابع والأخير فيها يؤكد بما لا يدع مجالا للشك نزاهة المحاكم العسكرية والقضاء العسكري الذي أثيرت حوله ضجة وحاول دفاع المتهمين إلصاق العديد من الاتهامات الباطلة به، رغم انه احد فروع القضاء التي يعترف بها الدستور. وإذا كان بعض اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين قد راهنوا على أن القضاء العسكري ماهو إلا مشنقة تعصف بحياة المتهمين وانه لاياخذ باجراءات التقاضي المتعارف عليها وأن سرعة بته في القضاء التي تطرح عليه تحول دون تحقيق مبدأ العدالة،، الخ من التهم التي حاولوا إلصاقها بالقضاء العسكري، فان هذا الجزء من قضية طلائع الفتح كسب الرهان واعطى الدليل على نزاهة هذا القضاء ومراعاته لأصول العدالة ومقتضياتها.

بداية وقبل أن يتقدم اللواء محمد عبدالله المدعي العام العسكري بقرار الاتهام في القضية ثم استبعاد ١٧ متهما كانت نيابة امن الدولة قد قدمتهم ضمن المتهمين في القضية وكان ذلك لعدم كفاية الادلة وشمل قرار الاتهام ٥٤ متهما فقط بدلا من ٧١ متهما.

وافسحت المحكمة صدرها لسماع كافة شهود الاثبات سواء في ذلك هؤلاء الذين طالبت النيابة العسكرية او ارتأت المحكمة سماع شهادتهم او أولئك الذين طالب الدفاع باعلانهم لسماع شهادتهم، كما رخصت المحكمة لدفاع المتهمين بلقاء المتهمين في محبسهم والتصريح لذويهم بزيارتهم وتقديم الأطعمة والملبوسات لهم طبقا للقواعد المنظمة لذلك بلوائح السجون المدنية.

وأكدت المحكمة حرصها على السماح لممثلي نقابة المحامين والمنظمة المصرية لحقوق الانسان وغيرها من المنظمات العربية والدولية لحضور جلسات المحاكمة كما سمحت للعديد من المتهمين بان يكون لكل منهم أكثر من محام يتولى الدفاع عنه، كما سمحت لبعض المحامين بالدفاع عن بعض المتهمين تطوعا رغم وجود دفاع موكل له.

وكان حكم المحكمة وساما فوق صدرها يعلي كلمة القضاء المصري المعروف بنزاهته وعدالته حيث قضت المحكمة بالحبس ٥ سنوات على المتهمين الأول والخامس عشر، وبالسجن ٣ سنوات على ١٧ متهما، والبراءة لـ ٣٧ متهما.

هذا على الرغم من أن قرار الاتهام قد شمل ٥٤ متهما منهم اثنان هاربان وتضمن أن المتهمين انضموا إلى جماعة اسست على خلاف أحكام القانون تولى المتهمان الأول ناجي محمد يونس الخولي (هارب) والثاني سمير السيد محمود ريحان القيادة فيها، وكان الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون بأن دعوا إلى تغيير نظام الحكم بالقوة، وأشاعوا جوا من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات أمنية، وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ هذه الأغراض، كما اشتركوا في اتفاق جنائي حرص عليه وتداخل في حركته المتهمان الاول والثاني والغرض منه ارتكاب جناية قلب نظام الحكم

المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ ... ١٩٩٣

المحكمة استبعدت ٧١ متهما لعدم كفاية الأدلة وحكمت ببراءة ٧٣ متهما

حسين فتح الله
عبدالحميد شعير

بالقوة وذلك بان تلاقت إرادتهم على ذلك ووزعوا الأدوار فيمابينهم لتحقيق اهدافهم وقد جاء في مقدمة حيثيات الحكم في القضية انه خلال عام ١٩٩١ ومابعده نشطت قلة منحرفة سيطرت عليها نزعات اجرامية، وليس لها من زاد تقتات به إلا النيل من أمن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية، وليس لها من هدف إلا الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر. وهكذا شهدت مصر في الآونة الأخيرة صورا من التطرف الديني تنفيذا لمشروعات اجرامية جماعية منظمة

ولماكانت هذه الأفعال تمثل تهديدا لأمن المجتمع واستقراره في الوقت الذي تبذل فيه جهودا مضنية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقدم فيه الاصلاح الاقتصادي، فقد اقتضى الأمر ضرورة مواجهة هذه الأفعال اتقاء لآثارها المدمرة.

لقاءات مشبوهة في دور العبادة

وجاءت في مقدمة الحيثيات ايضا أن أجهزة الأمن نشطت وعملت بكل طاقاتها في البحث وراء مرتكبي تلك الأفعال، والكشف عن هذه التنظيمات الجماعية في صورها الجديدة التي لم يكن يعرفها المجتمع المصري من قبل.

وفي ذلك كان لزاما على أجهزة الأمن في الدولة أن تتابع كافة العناصر المتطرفة وتراقب نشاطهم وتحركاتهم حتى يمكنها الكشف عن تلك التنظيمات المخربة التي تقف خلف تلك الأفعال التي هددت وتهدد أمن المجتمع واستقراره ولم تكن هذه بالمهمة اليسيرة على أجهزة الأمن، وهي تواجه نشاطا سريا متخفيا وراء الدين تتخذ عناصره من دور العبادة اماكن لعقد لقاءاتهم ومن الندوات الدينية اساسا لبث أفكارهم المريضة فكان الخلط الوجوبي والمحتم بين الخبيث والطيب، وبين الملتزم دينيا والمتطرف، وتطفو على السطح مشكلة بالقطع واجهت أجهزة أمن الدولة وهي تعمل بصفة مستمرة وتبذل جهدا متواصلا في سباق مع الزمن لانقاذ أمن المجتمع من العابثين به.

اتخذوا من دور العبادة والندوات أساسا لبث أفكارهم المريضة

وجاءت في الحيثيات ان الدفاع قد دفع بعدم قبول أمر الاحالة إلى المحاكم العسكرية لصدوره عن النيابة العسكرية التي لم تجر تحقيقا في الدعوى، ولم تواجه اى متهم، بالتهم المنسوبة إليه بقرار الاتهام اكتفاء بما أجرته نيابة أمن الدولة واعمالا لمبدأ «الظاهر في العمل» الذي أقرته محكمة النقض من أن الاختصاص يكون منعقدا للجهة التي تباشر الاجراء متى كان «الظاهر» يؤيد ذلك وان اى اجراء تتخذه تلك الجهة في ظل ذلك يقع صحيحا فاذا ماعقد الاختصاص لجهة اخرى فيما بعد تكون كافة الاجراءات التي اتخذت بواسطة الجهة التي كان الاختصاص منعقدا لها طبقا للظاهر في

المحكمة انتهت إلى براءة كل المتهمين من تهمة الاتفاق الجنائي

المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٣

العمل.. تكون كافة تلك الاجراءات ملزمة للجهة التى عقد لها الاختصاص، وعليها أن تتقيد بتلك الاجراءات متى وقعت صحيحة ، وتتولى إتمام الاجراءات اللاحقة دون اهدار للاجراءات السابقة أوتكرار لها حرصا على الانتهاء من الاجراءات، واصدار قرار فى العمل الجارى تحقيقه فاذا ما اهدرت النيابة العسكرية قرار اتهام بناء على ماسبق ان اتخذته نيابة أمن الدولة من اجراءات أمر لايعيب التحقيق أو يبطل القرار الصادر فيه اذا كان هذا تصرفا بناء على اجراءات اتخذت صحيحة من جهة كان الاختصاص منعقدا لها وقت اتخاذه، ولا يصح اهداره، وبذلك يكون هذا الدفع قد جاء فى غير موضعه.

وردت الحيثيات على الدفاع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للتهمة الثانية والخاصة بالاتفاق الجنائى للمتهمين بمقولة أن النيابة العسكرية لم تواجه المتهمين بتلك التهمة وأن نيابة أمن الدولة قد وجهت تلك التهمة الى عدد محدود من المتهمين دون الآخرين.. ردت الحيثيات بأن المحكمة قد انتهت إلى براءة كافة المتهمين من تلك التهمة وبذلك يكون هذا الدفع قد بات غير ذى بال ولا يلزم الرد عليه.

وحول ماجاء فى قرار الاتهام من أن المتهمين اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جناية قلب نظام الحكم بالقوة قالت الحيثيات ان المحكمة عندما قامت بتمحيص أوراق الدعوى باحثة عن اركان الاتفاق الجنائى مابين اتفاق قد تم بين شخصين او اكثر من المتهمين على ارتكاب تلك الجناية التى اتت بها النيابة أو اتحاد ارادتين او أكثر من ارادات المتهمين علي ارتكاب تلك الجناية.. لم تجد المحكمة دليلا واحدا من قريب او بعيد يهديها إلى قيام هذا الاتفاق او أن هناك جناية أو جنحة قد انصب عليها اتفاق بين ارادتين أو أكثر من المتهمين.

الى افغانستان!

وجاء فى الحيثيات انه بالنسبة للمتهم الأول فقد اقر المتهم الثانى انه كان يتردد على المتهم السابع بهاء الدين محمود مصر (٢٩ سنة مفتش بادارة صيدناوى بقويسنا) والمتهم الثامن صلاح مصيلحى مسلم (٣٧ سنة صاحب صيدلية) حيث شهدا أن المتهم الأول كان يتردد عليهما وعرض عليها فكر تنظيم الجهاد ويشهد بذلك المتهم الرابع عشر معاذ حسن منصور(٣٤ سنة مفتش مالى وادارى بشركة مطاحن القاهرة) بقيام المتهم الأول بالقاء محاضرات عن «عدم العذر بالجهل»، وكما أكد المتهم الـ ١٩ (محمد محمد أحمد الحمصانى ٣٢ سنة - اخصائى ترميم آثار) بأن المتهم الأول قد قام بتسفيره الى السعودية ومنها انتقل الى أفغانستان بعد ان أقنعه بالانضمام الى جماعة تدين بفكر الجهاد وبذلك تكون التهمة الأولى المنسوبة الى المتهم الأول ثابتة فى حقه ويتعين عقابه عليها.

وقالت الحيثيات أن اوراق القضية خلت من أى دليل يثبت التهمة الأولى المنسوبة الى المتهم الخامس محمد عباس الليثى (٢٨ سنة - عاطل) وأن ضبط كتاب «الحصاد المر» فى حيازته لايعد دليلا على انضمام المتهم لجماعة أسست على غير القانون.. الخ وتخلو الأوراق من أى دليل مقنع يتعين براءته من التهمة الأولى المنسوبة إليه.

وجاء فى حيثيات الحكم أن ضبط أجهزة لاسلكية لدى المتهم الحادى عشر (ايهاب عبدالمقصود محمد ٢٠ سنة - طالب بكلية التجارة جامعة بنها) والذى أعطاها له المتهم التاسع محمد ابراهيم محمد (٢٦ سنة) للاحتفاظ بها بعد أن حصل عليها من المتهم الثانى وان المتهم التاسع عرض عليه الانضمام لجماعة تدعو الى اقامة دولة اسلامية وان فى احتفاظه بهذه الأجهزة لديه - حتى ولو على فرض عدم معرفته بطبيعتها - أمر يدل على انه ضالع فى الهيكل التنظيمى لتلك الجماعة بالانضمام إليها وانه محل ثقة من أعضائها حتى انهم يعهدون إليه بالاحتفاظ بتلك الأجهزة بعد أن عرضوا عليه الانضمام لاحدى الجماعات. كما جاء على لسانه. وبذلك تطمئن المحكمة إلي ثبوت تهمة الانضمام فى حقه ويتعين ادانته فيها. وأشارت الحيثيات إلى أنه لم يتوافر دليل يقينى ضد المتهم الرابع عشر معاذ حسن منصور (٣٤ سنة - مفتش مالى وادارى بشركة مطاحن القاهرة ومقيم بشبرا بخوم منوفية) إذ لم يرد ذكره على لسان أى من المتهمين وأن محضر الضبط قد تضمن أن المتهم نفسه قد انقطع عن الاتصال بتلك الجماعة قرر أنه استعار كتاب الحصاد المر من المتهم السادس عشر (محمد محمد الديساوى - ٢٠ سنة عاطل) لقراءته على أنه من الكتب الفقهية، ولم يقتنع بما جاء به، وبذلك تكون الأوراق قد خلت من أى دليل يقينى تبنى عليه المحكمة عقيدتها فى الادانة مما يتعين معه براءة المتهم ن التهمة المنسوبة إليه.

وأوضحت الحيثيات أن المتهم الخامس عشر (محمود عبدالحليم أبوالعينين - هارب(٩) عثر فى مسكنه على كميات من المطبوعات ومذكرة عن مراحل الاعداد لفكر الجهاد كما ضبطت فى مسكنه ألواح معدة للطباعة تتضمن فكر تنظيم الجهاد ومطبوعات معدة للتوزيع تتضمن ذات الأفكار، وبذلك تكون التهمتان المنسوبتان إليه ثابتتين فى حقه، ويتعين ادانته فيهما وهما مرتبطان قانونا مما وجب اعمال نص المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٣

التماسات قضايا طلائع الفتح انتهاء فترة تقديمها اليوم

تنتهى اليوم فترة تقديم التماسات اعادة النظر فى قضايا تنظيم طلائع الفتح، الأجزاء الأربعة والمتهم فيها نحو ٢٠٨ متهمين، تتراوح الاحكام التى صدرت ضدهم بين الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والسجن لمدد مختلفة وتقدم بعض المتهمين المحكوم عليهم بالاعدام، وعددهم ١١ متهما، بالالتماسات لاعادة النظر فى الأحكام خلال فترة الخمسة عشر يوما الماضية فى حين لم يتقدم البعض الآخر بأية التماسات، مما يعنى قانونا قبول الحكم الصادر ضدهم.

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٣

التماسات قضايا طلائع الفتح انتهاء فترة تقديمها اليوم

تنتهي اليوم فترة تقديم التماسات اعادة النظر في قضايا تنظيم طلائع الفتح، الأجزاء الأربعة والمتهم فيها نحو ٢٠٨ متهمين، تتراوح الاحكام التى صدرت ضدهم بين الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والسجن لمدد مختلفة وتقدم بعض المتهمين المحكوم عليهم بالاعدام، وعددهم ١١ متهما، بالالتماسات لاعادة النظر في الأحكام خلال فترة الخمسة عشر يوما الماضية في حين لم يتقدم البعض الآخر بأية التماسات، مما يعنى قانونا قبول الحكم الصادر ضدهم.

الاعترافات الكاملة لقاتل فرج فودة

الارهابى عبدالشافى : أصدر عمر عبدالرحمن الفتوى .. وتمت من أشرف بالتنفيذ !

هؤلاء هم مجرمو طلائع الفتح .

قتلوا فرج فودة .. وخططوا لاغتيال صفوت الشريف .. ووزير الداخلية .. ثم اخيرا رئيس الوزراء . وقتلوا واسالوا دماء المواطنين الابرياء والاطفال .

انهم يتساقطون فى ايدى العدالة .

وانكشفت اسرارهم .. وتخطيطاتهم . واصبحت ظاهرة لكل الناس .

« اخبار الحوادث » رات أن تنشر نص اعترافات قتلة فرج فودة .. لتلقى الضوء على اسلوب الارهابيين واهدافهم .. وهى واحدة فى كل هذه الجرائم البشعة ..

هذه اقوالهم شاهدة عليهم .. وعلى اجرامهم .. وعدم انتمائهم .. وتسترهم وراء الاسلام .. والاسلام منهم برىء .

فى نهاية الشهر الحالى يسدل الستار على قضية أخرى فى قضايا الارهاب .. قضية من رفضوا مناقشة الحجة بالحجة .. رفضوا أن يناقشوها بالتى هى أحسن .. اختلفوا مع قلم كاتب .. فاغتالوه ..

قضية د. فرج فودة الذى اتهموه بالعلمانية .. فصدرت الفتوى بإباحة دمه .. فترصدوه .. بعد أن تعرفوا عليه من دليل التليفون .. راقبوا منزله فلم ينالوه .. وعند مكتبه كمنوا له فاغتالوه ..

ملف قضية فرج فودة .. الذى ضم الكثير والعديد من خفايا الارهاب .. تقدم « أخبار الحوادث » الاعترافات الكاملة للمتهم عبدالشافى رمضان الذى أحالت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء أوراقه إلى المفتى .

ما هى حكاية مسجد أدم بعين شمس الذى كان بداية بؤرة الارهاب ؟.. وما هى حكاية المحامى الذى نقل التكليفات إلى قتلة الدكتور فودة .

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : 9 [illegible] 1993

اخذته منه ورحت أرصد به تحركات فرج فودة ووقفت عند بيته وبينزل من بيته في مواعيد غير ثابتة احيانا ٩ واحيانا ١٠ واحيانا ١١ واحيانا الساعة ١ ظهرا ويروح على مكتبه لكن .. احيانا كان بيروح يشترى حاجات قبل ما يروح المكتب وفاتحت اشرف السيد في الموضوع ده بعد ما جاني الاذن من صفوت واللي كان قبل رمضان بحوالي اسبوع وأشرف وافقني على ذلك وجه معايا مرة وانا بارصد تحركات فرج فودة وبدأت انا واشرف ندرب على السلاح الابيض على اساس إني فكرت أنفذ العملية بالسلاح الأبيض كنت باروح أنا وهو بادرب عند واحد اسمه باسم معانا في الجماعة الاسلامية وعنده شقة في شارع ترعة الجلاء متزوج ويقيم فيها ولم يكن يعرف لماذا نتدرب ولكنه مع الوقت استشف أن هنا كعملية وكان معانا محمد ابراهيم وده منضم للجماعة جديد وبيشتغل يصلح غسالات وساكن في الشارع اللي في مسجد الجمعية الشرعية في الزاوية وده كان بيدربنا على الكاراتيه لأنه هو بيعرف يلعب كاراتيه وبيلعب في منطقة اسمها الحدايق بالزاوية وده كان بيدربنا احيانا عند باسم أو في الحدايق واحيانا كنا بنجرى في الشارع أنا وهو واشرف وكنا بنجرى حول القصر الجمهوري بحدائق القبة وكان في الأول ما يعرفش إحنا بندرب ليه لكن مع الوقت أنا قلت له على سبب التدريب وعرضت عليه إنه يشترك معانا فوافق لكن أنا بعد كده استبعدته لأني غيرت أسلوب التنفيذ وذلك لأن أشرف قال لي إن احنا ممكن نتمسك لو نفذنا القتل بالسلاح الأبيض وغالبا الدكتور فرج بيكون معاه ناس وهو ماشي وقال لي إن احنا ممكن نقتله بطريقة ثانية بأن ندلق عليه جردل بنزين ونولع فيه انا قلت لمنصور على الفكرة دي علشان يقول لصفوت في الزيارة ومنصور قال لي إنه قال لصفوت وصفوت لم يبدى موافقة أو رفض ولكن ابدى دهشة من الفكرة وفكرت انا واشرف في تغيير الفكرة لانها لم تكن واقعية وقررنا إن احنا نقتله بالرصاص وبدأت ادور على سلاح .

من أين الطبنجة ؟!

فسألت باسم على إن كان يعرف حد نشترى منه

طبنجة فقال إنه هيسأل لكنه مردش على وبعد فترة قال لي ان احد المشاغبين اراد ان يبيع فرد ٩ جم بـ ١٥٠ جنيه فأنا اديت لباسم الفلوس وجابه ومعاه ثلاث طلقات وطلبت من منصور فلوس وأنه يقول لصفوت علشان نشترى سلاح وننفذ العملية لكن صفوت رد وقال إن ما فيش فلوس إلا لما العملية تتنفذ وبعد كده التكلفة بيقى يدفعها وإن احنا نتصرف بطريقتنا وكان عندى انا واشرف ثلاجة ديب فريزر علشان السمك بعناها بـ ٤٥٠ جنيها وأشرف هو اللى باعها وماعرفش باعها لمين وانا اخذت من منصور ٧٠٠ جنيه واخذت ٩٠٠ جنيه سلف من واحد اسمه اشرف عبدالرحيم وده تاجر بلاستيك يقيم في الزاوية الحمراء في شارع عمودي على شارع مسجد ابو ليلة ومعندوش محل ولكن بيلف في الاسواق بعربية ويبيع وانا وأشرف كنا مدخرين بعض المال حوالي ٢٠٠ أو ٣٠٠ جنيه وسألت على حد تاني يجيب لي سلاح وسألت أخ اسمه أبو العلا محمد عبدربه من بولاق كنت اتعرفت عليه أثناء هروبي من أحداث عين شمس لما كنت مستخبي في الاول عند واحد في بولاق اسمه صنعو وده اسم الشهرة واسمه الحقيقي مرسي وداني له زميل في المعهد مصطفى الخطيب وأيام ماكنت عند قريبي تعرفت على واحد اسمه أبو العلا نظرا لعلاقة الصداقة والود اللي بيني وبين أبو العلا فسألته على مسدس فقال لي إنه ما يعرفش لكن ممكن يشوف لي حد وبعد كده قابلني واحد اسمه على حسن وقال لي ان هو ده اللي ممكن يشوف لي سلاح وعلى حسن قعد مدة يلاوعني ويقول لي فيه عندي حته مثلا أقول له طيب يقول لي غالية بلاش نشتريها وقعد على الحال ده اسبوعين وجه مرة قال ان فيه واحد عنده الى قال تشتريه قلت له بكام قال لي في حدود ألفين قلت له ماشي وكنت فاكر إنه مش هيوفي لكني رحت انا وهو علشان نجيب الآلي واخذني بلد ارياف اسمها الباجور دقهلية وانا سألت على حسن فقال لي إن دي بلد تانية غير الباجور بتاعة المنوفية ولاحظت إنها بينها وبين القناطر حوالي ١٢ كيلو طريق نصفه مسفلت والآخر غير مسفلت رحنا هناك قابلنا اللي عنده الآلي وما عرفش اسمه إيه لكن أقدر ارشد إليه .

السلاح الآلى

وفي اليوم ده ما جبناش حاجة لأن الراجل قال إنه شايل الآلي عند واحد واللي شايله عنده مش موجود فرجعنا في نفس اليوم وانتظرت يومين ثلاثة وبعدين على حسن جابه لي وجاب معاه خمس طلقات وبعدها بيومين جاب لي ١٧ طلقة ودفعت له ٢٠٥٠ جنيها على اساس إن الآلي ثمنه ألفين والخمسين جنيه دي مواصلاته واخذت الآلي منه وهو مشي وانا نزلت على الغيطان اللي ورا البيت وضربت طلقتين واطمأنيت إنه شغال وبعد كده قلت لاشرف انا جبت الى وشلته عنده في الاوضة بتاعته وقلت له لزم ندرب عليه ووافق على كده ورحنا طريق في طريق ابو زعبل المؤدى إلى بلبيس

تقرير :

فـاروق الشـاذلى

ورحنا هناك في وقت الليل بعد العشاء واخترنا حتة ارض مزارع واسعة واشرف ضرب نار حوالي ثماني طلقات وكان بيدرب على الرشاش وهو بيجرى مرة ضرب على شجرة والمرة الثانية في كوم قش .

مرحلة التدريب

ومرة ثانية رحنا بعد المغرب خلف مدينة السلام في مكان خالي من السكان وضرب هناك حوالي ٧ طلقات على كرتونة موضوعية فوق كومة من التراب ودي كانت مرحلة التدريب وقبل الحادث بأسبوعين اخطرنا صفوت بأننا تمكنا من شراء الى وجارى التدريب عليه ولم يبدى اعتراض وترك لنا اختيار الوقت وقمنا برصد الهدف لاننا قررنا أن نضربه ليلا لوجود ستار امنى لتغطية الحادث ومع متابعة الرصد علمنا اننا لا نستطيع ضربه بالليل وذلك لانه لم يكن له ميعاد ثابت بالليل فقررنا بعد ذلك أن نغتاله بالنار لان له في

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 9 ديسمبر 1993

النهار مواعيد شبه ثابتة وبالفعل تم ضربه في اليوم اللي حددناه لذلك وهو يوم ٦/٨ ونسيت أقول من حوالى قبل شهر رمضان الماضي بفترة بسيطة وعلى أثر اتفاقي مع أشرف على اغتيال الدكتور فودة قام أشرف بسرقة موتوسيكل ماركة أم زو من أمام بلوك في مساكن الزاوية وقال لى إنه بتاع واحد مسيحي على أساس إن احنا نستخدمه في عملية الاغتيال وأشرف غير لون الموتسيكل لان كان لونه أحمر وهو خلاه ازرق ونزع لوحاته المعدنية ووضع لوحة واحدة وقال لى إنه لقى اللوحة دى في الشارع وهو ماشي وإنه غير لون الموتسيكل باسبراى رش دوكو عمله بنفسه وبعد كده بقينا نستخدمه في تحركاتنا في رصد الهدف وانا واشرف رحنا عند مكتب الهدف يوم ٦/٦ بالليل بعد المغرب لكن مالقنهوش فاتفقت معاه على ان احنا نستريح يوم ٧ ونروح نضربه يوم ٦/٨ ورحت له الاوضة يوم ٧ بالليل وبيت عنده حتى الصباح ثم ذهبت انا وهو إلى منزلى وغيرت ملابسى ثم انصرفنا في حدود الساعة ٩,٣٠ وكان الرشاش معه في الشنطة الهاند باج ولونها لبنى واشرف هو اللى جايبها وركبنا الموتوسيكل وكان بحوزتى الفرد المحلى وكان معايا شوية طلقات حطتهم في جيبى ومش فاكر عدده كام وكنت حاطط في الفرد طلقة وأشرف كان حاطط في الخزنة بتاعة الآلى حوالى ١٨ طلقة ووصلنا إلى مكان مكتب الدكتور فرج حوالى الساعة ١٠ صباحا .

وصل المكتب !

كانت هناك السيارة فعرفنا انه وصل المكتب قبل مانروح فذهبنا للافطار واشترينا كيلو خيار من خضرى يبعد عن المكتب حوالى ١٠٠ متر ثم رجعنا وفي اثناء رجوعنا وجدنا الهدف يتحرك تجاه المكتب بما يعنى انه نزل ورجع تانى لان احنا قعدنا نفطر حوالى ساعة الا ربع فذهبنا نتمشى وركبنا الموتوسيكل امام كلية البنات ثم رجعنا مرة ثانية بعد حوالى ساعة فوجدنا السيارة موجودة فوقفنا ننتظره فخرج سائقه ثم انطلق بالسيارة فعدنا نتمشى ثم رجعنا بعد حوالى نصف ساعة فوجدنا السيارة رجعت وهكذا استمر الحال حتى شاهدناه نازل من المكتب وقبلماينزل من المكتب السواق بينزل بالشنطة وبينظف العربية فعرفنا انه نازل فاقترب اشرف من الهدف وتوجه اليه من الخلف وكان بينه وبين الهدف حوالى ١٠ امتار وانا ادرت الماكينة وكانت على بعد حوالى ٢٥ مترا من الهدف وعندما سمعت طلقات الرصاص انطلقت ونزلت بها من على رصيف كلية البنات واخذت اشرف وانطلقت في طريق اسما فهمى ثم اخذنا يمين خلف كلية البنات ثم اخذنا شمال من اول فتحة في شارع دائرى خلف عمارات المروة ثم اخذت اتجاها مخالفا وانطلقت ولاحظت في الوقت ده العربية بتاعة الدكتور فرج تتابعنى وفضلت ماشى على طول بسرعة الى ان لحقت بى السيارة وصدمتنى ووقعت على الارض وقفت والناس من حولى لانى لم وقعت على الارض دخت وبعد كده جم امناء الشرطة مسكونى وماعرفوش حاجة عن اشرف .

وسأل المحقق : متى انضممت للجماعة الاسلامية .

اجاب عبدالشافى عام ١٩٨٩ .

س ـ وكيف كان ذلك ؟

ج ـ كان الكلام ده عن طريق بعض طلاب المعهد الذين ينتمون للجماعة الاسلامية .

س ـ ومن هم هؤلاء الطلاب ؟

ج ـ مصطفى الخطيب ومحمود القرشوطى وايمن خميس .

س ـ وما الذى قرروه لك لتنضم اليهم ؟

جـ ـ انا في بداية دخولى المعهد اصطدمت مع مصطفى الخطيب ومن خلال اصطدامى معه بشأن تغيير المنكر باليد نشأ تقارب في وجهات النظر بيننا لاننى اقتنعت بوجهة نظره وذلك من خلال ترددى على مسجد ادم .

س ـ ومن هو امير الجماعة الاسلامية بالمعهد ؟

جـ ـ أيمن خميس .

س ـ وماهى اهداف ومبادىء الجماعة الاسلامية ؟؟

جـ ـ بعد ان اطلعت على بعض مؤلفاتهم مثل كتاب ميثاق العمل الاسلامى الذى الفه كرم زهدى وناجح ابراهيم وعصام دربالة باشراف الدكتور عمر عبدالرحمن فهمت ان مبادئهم هى الدعوة الى الله والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد في سبيل الله .

س ـ مالمقصود بالدعوة الى الله ؟

جـ ـ الدعوة الى الله هى تعريف الناس بدينهم الصحيح وبمبادئه الكريمة وازالة مافى نفوسهم من لبس او تشويش ..

س ـ وكيف يكون ذلك ؟

جـ ـ وذلك عن طريق نشر العلوم الشرعية بالكتب والدروس والانشطة الاخرى .

س ـ ومن الذى يتولى هذا النشر ؟

جـ ـ ماعرفش .

س ـ الا يوجد شخص مسئول داخل الجماعة الاسلامية يتولى نشر العلوم الشرعية ؟

جـ ـ المسألة ليست تحديد افراد ولكنها مبادىء تسير عليها الجماعة بما تؤهلهم للافراد يعنى الجماعة تؤهل الافراد علميا وهم يتولوا عملية النشر .

س ـ وكيف يتم تأهيل هؤلاء الافراد ؟

جـ ـ لست ادرى .

س ـ الا تعقد ندوات ولقاء لتثقيف افراد الجماعة ؟

جـ ـ لست أدرى .

س ـ وماهو مبدأ الجماعة بشأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ؟

جـ ـ لازالة ما بالمجتمع من منكرات .

س ـ وكيف يكون ذلك ؟

ج ـ بالرفق واللين ان امكن والا فنحول بين المنكر وفاعله بالرواتب الشرعية وذلك بالرجوع الى كتاب احياء علوم الدين للامام الغزالى .

س ـ وهل قمت بتنفيذ هذا المبدأ .

جـ ـ على قدر استطاعتى .

س ـ وكيف كان ذلك ؟

جـ عندما ارى مرتكب المنكر وليكن بعض الذين يسبون الدين استوقفهم واذكرهم بان هذا الدين هو دين الله واذكرهم بمن هو الله وماله من الاسماء الحسنى والصفات العليا وانهم اخطأوا في ذلك خطأ فاحشا .

س ـ الم تقم بتغيير منكر بيدك ؟

جـ ـ كلا .

س ـ وماهو مبدأ الجماعة بشأن الجهاد في سبيل الله ؟

ج ـ هو مبدأ الاسلام في ذلك الشأن .

س ـ وماهو مبدأ الاسلام في ذلك الشأن ؟

جـ مبدأ الاسلام في ذلك الشأن هو القتال لتكون كلمة الله هى العليا وكلمة الذين كفروا هى السفلى .

س ـ ومن الذى يقاتل لتكون كلمة الله هى العليا ؟

جـ ـ الكفار والخارجين عن ملة الاسلام .

س ـ وهل مازلت تحت امارة ايمن خميس ؟

جـ كلا .

س ـ ومتى انفصلت عن المذكور ؟

جـ ـ انا لم اكن تحت امارته في يوم من الايام ولكنه كان امير الجماعة بالمعهد الذى ادرس به .

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٣

س ـ ومن هو الأمير الذى وافق عليك منذ انضمامك الى الجماعة الاسلامية ؟
جـ ـ انا ماليش امير محدد .
س ـ ماهو المستوى الذى تشغله داخل الجماعة الاسلامية ؟
جـ انا امير الزاوية الحمراء .
س ـ ومتى وليت امارة منطقة الزاوية الحمراء ؟
جـ ـ منذ فترة قريبة .
س ـ وكيف كان ذلك تحديدا ؟
جـ ـ عن طريق احمد عبدالله المسئول عن شئون المناطق .
س ـ ماهى اختصاصات المذكور ؟
جـ انا لست ادرى تحديدا ما هى اختصاصاته لانى معين جديد لكن اظن بايجاز انها متابعة امراء المناطق .
س ـ واين يقيم المذكور ؟
جـ ـ ماعرفش .
س ـ وكيف تعرفت عليه ؟
جـ عن طريق مسجد الحسن اثناء تردده عليه من حوالى شهرين تقريبا .
ما الحوار الذى دار بينكما وتعرفتما من خلاله ؟
جـ ـ انا لست اذكر ذلك الحوار لكنى اظن انه جاء ليتابع امر المسجد .
س ـ ما الذى تقصده بمتابعة امر المسجد ؟
جـ متابعة حلقات القرآن .
س ـ ومن الذى اوفده لذلك ؟
جـ ـ لست ادرى .
س ـ من الذى تولى تعيينك اميرا لمنطقة الزاوية الحمراء ؟!
جـ ـ احمد عبدالله .
س ـ وما الذى قرره لك فى هذا الخصوص ؟
جـ ـ لاشىء سوى انه اعلمنى بذلك .
س ـ وماهى اختصاصاتك كامير للجماعة بالزاوية الحمراء ؟
جـ ـ متابعة حلقات القرآن فى المسجد .
س ـ ومن هم اعضاء الجماعة بمنطقة الزاوية الحمراء ؟
جـ احمد شلبى ومحمد شامخ وجلال عزازى وباسم واشرف السيد ابراهيم ومحمد ابراهيم وبس .
س ـ واين يجتمع اعضاء الجماعة .
جـ ـ فى حلقات القرآن بمسجد الحسن والحسين ..
س ـ ومتى تعقد تلك الحلقات ؟
جـ ـ من المغرب للعشاء ويوميا لقراءة القرآن .
س ـ الا يتم تدارس افكار الجماعة خلال تلك الحلقات ؟
ج ـ كلا .

س ـ وهل من اسم حركى يطلق عليك ؟
جـ ـ لا .
س ـ وهل من اسم كنية ؟
جـ ـ لا .
س ـ ومن الذى يشرف على مسجد الحسن والحسين ؟
ج ـ مجلس ادارة من اهل المنطقة .
س ـ ومن هو خادم المسجد ؟
ج ـ محمد جلال .
س ـ الا ينضم المذكور الى جماعتك ؟
ج ـ لا .
س ـ ماهو الهيكل التنظيمى للجماعة الاسلامية ؟
جـ ـ لست على علم به .
س ـ ما هو المستوى التنظيمى الذى تتبعه كامير للجماعة بالزاوية الحمراء ؟
جـ ـ احمد عبدالله .
س ـ كيف يمكنك الاتصال بالمذكور ؟
ج ـ هو جه لى مرة واحدة وماشفتوش بعدها .
س ـ الم يترك لك المذكور طريقة للاتصال به ؟
ج ـ كلا .
س ـ كيف يتم تمويل نشاط الجماعة ؟
ج ـ ليس هناك نشاط يستحق التمويل .
س ـ الا يتم طباعة نشرات تحوى مبادىء واهداف الجماعة ؟
ج ـ كلا .
س ـ كيف وقفت على ان عمر عبدالرحمن هو الامير العام للجماعة ؟
ج ـ قرأت ذلك بجريدة الشعب حينما نشرت رسالة موقعة منه وانه الأمير العام للجماعة الاسلامية .
س ـ ماهى صلتك بالمذكور ؟
ج ـ ليس لى به اى صلة .
س ـ ذكرت بأقوالك ان عمر عبدالرحمن افتى باهدار دم الدكتور فرج فودة فكيف كان ذلك ؟
ج ـ انا اذكر ان فى انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٧ كان فرج فوده مرشح نفسه فى دايرة الشرابية ووزع منشور لعمر عبدالرحمن وقال فيه انه كافر ومرتد لانه يحمل لواء العداء للاسلام والمسلمين ويرفع شعارات الهلال مع الصليب وانا ضد مبدأ فصل الدين عن الدولة ولكن الاسلام دين ودولة فربنا سبحانه وتعالى انزل الرسول عليه الصلاة والسلام قائد ومربى وامير للجيوش ولم يجعله رجل دين فقط ..
س ـ ماهى مواقف وكتابات الدكتور فرج فوده والتى بان منها مهاجمته وعداؤه للاسلام مما اعتبر معه كافرا حسبما افتى بذلك الدكتور عمر عبدالرحمن ؟

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ ... ١٩٩٣

البداية : فى مسجد آدم .. والنهاية : أوراق على مكتب المفتى

ج ـ له مواقف كثيرة وعلى سبيل المثال كتابته الدورية فى مجلة اكتوبر والتى تتناول غالبا موضوعات يشن فيها الحرب على الاسلام ومن خلال مناظرته للاخوان المسلمين اكثر من مرة فى هذا الشأن ومن خلال سلسلة كتيبات له تحدث فيها عن الحركة الاسلامية والاسلاميين بصورة غير حقيقية ومرة ذكر فى مجلة اكتوبر بشأن بنت فرنسية تحجبت قال ان الاسلام هو الذى يحارب فرنسا وكان ذلك فى مجلة اكتوبر وحملة لواء الوحدة الوطنية والهلال مع الصليب واستثارة المجتمعات الغربية على الاقليات المسلمة خارج بلاد الاسلام وذلك بتزكية نار الفتنة والشقاق بين الاقباط والمسلمين وذلك عندما يحدث ولو شجار بسيط بين مسلم ونصرانى يظهره هو على انه حرب مدمرة على النصارى فى مصر فيثير بذلك حفائظ المجتمعات الأخرى على الاقلية المسلمة هناك ..

س ـ ذكرت بصدد اقوالك ان الدكتور فرج فوده علمانى متطرف ما الذى تقصده من ذلك ؟

جـ ـ العلمانية هى فصل الدين عن الدولة ومعنى ترجمة كلمة علمانية حرفيا اى لادينية فهو لايعنى هذا المبدأ وفقط ولكن من كلماته وكتاباته انه يكره الاسلام ويحاربه زى اللى كتبه عن حجاب فتاة فرنسية .

س ـ ومن الذى عرض عليك فكرة اغتيال الدكتور فرج فوده ؟

جـ الفكرة كانت كامنة فى راسى وعندما اشار الى بها صفوت عبدالغنى عن طريق منصور المحامى وافقت على ذلك .

س ـ ومتى كان ذلك العرض ؟

ج ـ قبل شهر رمضان بحوالى اسبوعين تقريبا وانا مش فاكر بالضبط تاريخ عرض الفكرة على لكنها كانت قبل شهر رمضان ما يبدأ بفترة مش طويلة .

س ـ ما الذى قرره لك منصور منصور المحامى بشأن عرض صفوت عبدالغنى ؟

ج ـ منصور قال لى لو ان هناك احد يستطيع قتل فرج فوده فانا قلت له انا موافق ..

س ـ ولماذا تخيرك منصور منصور لينقل لك رغبة صفوت عبدالغنى ؟

جـ ـ لست أدرى .

س ـ ماهى صلتك بمنصور منصور ؟

جـ ـ منصور محامى وساكن فى المنطقة بتاعتى وبعد ماخلص الجيش بتاعه جه يصلى فى مسجد الحسن وكان ذقنه بدأت تنبت فاتعرفت عليه لانى سلمت عليه داخل المسجد ودى كانت بداية المعرفة من حوالى سنتين واستمرت بيننا ..

س ـ وهل انضم المذكور الى الجماعة الاسلامية بالزاوية الحمراء ؟

ج ـ الانضمام للجماعة ملوش كارتيه ولكن هو كان احيانا بيحضر دروس تلاوة القران لكن مش كثير نظرا لطبيعة عمله كمحامى .

س ـ وماهى صلة منصور منصور بصفوت عبدالغنى ؟

جـ ـ انا اعرف ان هو بيزوره فى السجن باستمرار لانه محامى وهو اللى قال لى على العرض بتاع صفوت ..

س ـ وهل داب منصور المحامى على زيارة المتهم صفوت عبدالغنى بشكل منتظم ؟

جـ على ما اعتقد كده .

س ـ هل يقوم المذكور بنقل رسائل شرطية بينك وبين صفوت عبدالغنى ؟

ج ـ كلا .

س ـ الم تقم بزيارة المتهم صفوت عبدالغنى داخل السجن ؟

ج ـ كلا .

س ـ وما الذى دفع صفوت عبدالغنى الى البحث عن شخص يتولى قتل فرج فوده ؟

ج ـ ما عرفش .

س ـ ومتى حدثت اشرف السيد ابراهيم بما عرض عليك من صفوت عبدالغنى ؟ .

جـ : بعد ذلك العرض بيومين .

س : ولماذا تخيرت اشرف السيد ابراهيم لذلك الامر ؟

جـ : لأنه كان عندى أملا لذلك لانى ارى فيه حب الجهاد فى سبيل الله .

س : ما هى الافعال التى اتاها المذكور واظهرت

(البقية ص٦)

لك حبه للجهاد فى سبيل الله ؟

جـ : كلامه فى ذلك الشأن كثيرا مثل انه يردد دائما انه يحب الجهاد فى سبيل الله .

س : ومتى تعرفت على المذكور ؟

جـ : منذ حوالى سنة .

س : وكيف كان ذلك التعارف ؟

جـ : حينما كنت فى مسجد العتيق بالزاوية وقابلته لاول مرة هناك وقعدنا نقرأ مع بعض بعض الآيات خلال حلقات القرآن وبعد الحلقة اتعرفت عليه .

س : ما الحوار الذى دار بينكما اثناء عرضك عليه فكرة اغتيال الدكتور فرج فودة ؟

جـ : قلت له ما رايك لو قمنا بقتل هذا الرجل فوافق على الفور .

س : الم تحدثه عن الدافع الى القتل ؟

جـ : هو كان عارف ان الدكتور فودة علمانى متطرف ومهدر دمه وانا كنت لصيق الصلة بأشرف لالتزامه وعملت انا وهو فرشة سمك بشادر السمك من حوالى ٨ اشهر .

س : وما الخطوات التى اتبعتها لتنفيذ ما اتفقتما عليه ؟

جـ : اول حاجة اشرف سرق الموتوسيكل MZ وقال انه بتاع واحد مسيحى كان راكنه فى عمارات المساكن بالزاوية الحمراء وانا اخذت الموتوسيكل بتاع اشرف مرة او مرتين ورحت ترصدت وراقبت تحركات فرج فودة من بيته الى مكتبه بعد ما طلعت عناوينه من الدليل وقام اشرف بتغيير لون الموتسيكل المسروق من الاحمر الى الازرق بأن رشه باسبراى مخصص لذلك وزى الدوكو وركب له لوحة معدنية كان

المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٣

لاقيها في الشارع من خلف الموتوسيكل وبعد كده بدأنا ندرب على الكاراتيه والجرى واستخدام السلاح

الابيض زى ما قلت قبل كدة ولما فشلت الفكرة اشتريت سلاح الى وطبنجة وطلقات وادربنا عليهم في ابوزعبل وناحية مدينة السلام وبلغنا صفوت ان احنا جاهزين وهننفذ ورحنا يوم ٦/٦ بيلا علشان نقتله وفضلنا واقفين مدة طويلة لكن مانزلش المكتب فعدلنا عن فكرة الليل ورحنا يوم ٦/٨ ونفذنا اللى اتفقنا عليه .

س : ولماذا قام اشرف السيد ابراهيم بسرقة دراجة بخارية ؟

جـ : لكى يكون وسيلة انتقال وتنقل في تنفيذ العملية .

س : وهل بدأت في رصد تحركات الدكتور فرج فودة ؟

جـ : قبل رمضان بحوالى يومين تقريبا اخذت موتوسيكل اشرف ورحت ناحية بيت الدكتور فودة وبدأت اراقب تحركاته كل يوم لمدة اسبوع الى ان تبين لى مالوش ميعاد مرة ينزل الساعة ١٠ ومرة ينزل

الساعة ١١ ومرة ينزل الساعة ١ الظهر يعنى مالوش ميعاد ثابت وكان بيعمل ماشاويره قبل ما يروح المكتب .

س : ما هى الجهات التى كان يتوجه اليها المجنى عليه قبل ذهابه الى مكتبه ؟

جـ : هو كان بيروح مشاوير خاصة واحيانا كان بيشترى حاجات من شارع عباس العقاد يدخل المحلات ويخرج .

س : وهل قام اشرف السيد ابراهيم برصد المجنى عليه صحبتك ؟

جـ : ايوه هو جه معايا مرة واحدة .

س : ما الخطة التى وضعتها بشأن قتل المجنى عليه في بداية اتفاقكما على ذلك ؟

جـ : انا اتفقت مع أشرف على ان احنا ننقض عليه وهو نازل من مكتبه ونضربه بخنجر .

س : وما الخطوات التى طرقتها لتنفيذ تلك الخطة ؟

جـ : انا رحت مع اشرف عند باسم عضو الجماعة وصديقنا واتدربنا عنده في شقته على كيفية استخدام السكينة وساكن في الشقة دى هو وزوجته وبعدين طلبنا من محمد ابراهيم انه يدربنى انا واشرف على الكاراتيه لانه بيفهم الحاجات دى واعتقد انه بيدرب وخلناه يدربنا عند باسم وفي منطقة الحدايق بالزاوية الحمراء وكان بيجرينا عند سور قصر القبة .

س : ما الذى دفعك الى استشعار بانه على علم بشروعك في قتل الدكتور فرج فودة ؟

جـ : انا استشعرت ان عنده احساس بأن احنا هنعمل عملية من خلال بعض تلميحات لماذا تتدربون .

س : الم يقم محمد ابراهيم وباسم بالاشتراك معكما في تنفيذ عملية اغتيال الدكتور فرج فودة ؟

جـ : كلا .

س : وهل ابلغت محمد ابراهيم بنيتكما باغتيال المجنى عليه باستخدام الرصاص ؟

جـ : لا ومحمد ابراهيم كان فهم منى انى صرفت نظر عن قتل الدكتور فودة وكذلك باسم .

س : وهل قمت بتجهيز سلاح ابيض لتنفيذ خطة اغتيال المجنى عليه بالسلاح الابيض ؟

جـ : انا ما شتريتش سلاح ابيض وحتى التمرين بتاعى كان بسكينة من عند باسم .

س : ومتى اتفقت مع اشرف السيد ابراهيم على قتل المجنى عليه باستخدام السلاح النارى ؟

جـ : الكلام ده كان بعد العيد الصغير بحوالى اسبوع .

س : وما الذى دفعك الى طرح هذه الفكرة ؟

جـ : لشعورى بفشل الطريقتين السابقتين .

س : وما الذى اعاق تنفيذ هذه الفكرة طوال الفترة الماضية .

جـ : كنت أبحث عن سلاح لاشتريه وادبر الفلوس اللازمة لشرائه .

س : وهل طالبت صفوت عبدالغنى بتدبير مبالغ مالية لشراء الاسلحة ؟

جـ : ايوه انا بعت له مع منصور لكنه رفض وقال يتصرف هو ولما ينفذ العملية ادى له اللى صرفه .

س : ما هى جملة المبالغ التى انفقت في عملية اغتيال الدكتور فرج فودة ؟

جـ : حوالى ٢٤٠٠ جنيه تقريبا اشتريت الآلى بـ ٢٠٥٠ جنيه والفرد المحلى بـ ١٥٠ جنيه .

س : وممن اشتريت السلاح الآلى ؟

جـ : اشتريته عن طريق على حسن من واحد في قرية اسمها الباجور .

س : وهل ينتمى على حسن او ابوالعلا عبدربه او مرسى وشهرته صنعو الى الجماعة الاسلامية ؟

جـ : ابوالعلا بس هو العضو في الجامعة الاسلامية .

س : وما الذى حدث اثر تبينكما استعداد المجنى عليه لمغادرة مكتبه ؟

جـ : انا دورت الموتوسيكل واقترب اشرف من الهدف حتى وصل الى مسافة حوالى ١٠ متر من خلفه واطلق النيران عليه وانا توجهت اليه وركب الموتوسيكل ورائى وانا شفت طلقات بتنضرب في اتجاه عالى عن المحيطين بالهدف فأول ما ركب اشرف الموتوسيكل ورائى واحنا ماشين في شارع اسما فهمى قلت له انت ضربت نار على الناس لأنى كنت متفق معاه انه ما يضربش إلا على الدكتور وحتى السواق وهو بيطاردنا ! منعته انه يضرب عليه نار رغم انه وجه الرشاش ناحيته .

***

في يوم ٣٠ من هذا الشهر يرد المحكمة رأى فضيلة المفتى في شرعية القصاص من الارهابى عبدالشافى باعدامه ، جزاء لما اقترفته يداه من عدوان على حدود الله ، بقتل نفس حرم الله قتلها الا بالحق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩[illegible]

اعترافات « مجموعة الاغتيالات »

تلقينا التكليفات باغتيال المسئولين من مصطفى حمزة الهارب من حكم بالإعدام

الإرهابيون يحددون دور كل منهم في العمليات التي خططوا لتنفيذها

كتب ـ أحمد موسى:

كشفت اعترافات الارهابيين الـ١٥ المقبوض عليهم الذين اطلقوا على انفسهم «مجموعة الاغتيالات » الجناح العسكرى الجديد لتنظيم الجهاد تلقيهم تكليفات بأغتيال كبار المسئولين في الدولة وقيادات الأمن من الارهابي مصطفى حمزة المحكوم عليه بالإعدام في قضية «العائدون من أفغانستان» والذى ينتقل بين الخرطوم وبيشاور وارساله الأموال اللازمة للانفاق على جرائمهم .

واعترف الارهابي سيد فرج محمد فرج في تحقيقات نيابة امن الدولة العليا التى يشرف عليها المستشار عبد السميع شرف الدين المحامى العام ويحقق فيها كل من : ياسر رفاعى وهانى برهام رئيسا النيابة وشريف عبد النبى ومحمد حلمى قنديل وعمرو فاروق وخالد صالح وهشام عبد المعطى وكلاء أول النيابة بسفره إلى إحدى الدول العربية ومقابلته بمجموعة إمبابة وعلى راسهم المدعو حسن كراتيه ثم سفره إلى أفغانستان نهاية عام ١٩٩٢ . وتدريبه في المعسكرات على إلقاء القنابل وحمل السلاح وإطلاق الرصاص ، على يد مصرى اسمه الحركى «ابو عاصم» وأضاف أنه التقى بالإرهابي مصطفى حمزه

« ابو حازم » الذى كلفه بالعودة الى مصر والانضمام إلى الجناح العسكرى للتنظيم واعطى له رقم تليفون بباكستان للتنسيق بينهما إلا انه اكتشف بعد عودته بانقطاع الاتصالات بين مصر وباكستان وقال الارهابي انه عقب عودته لمصر عن طريق اليمن إلتقى بالإرهابي محمد مصطفى سيد وأسمه الحركى « عبد الحميد » الذى طلب منه الاستعداد للاشتراك فى احدى العمليات الإرهابية الهامة ، ورصد عدد من المسئولين والشخصيات العامة وقيادات وزارة الداخلية .

كما اعترف الإرهابي عادل السيد ابراهيم باقامته داخل وكره رقم ٧٥ ارض الجنينه بالعباسية وإخفاء المتفجرات والقنابل بداخله لاستخدامها فى تنفيذ عملياتهم و عند محاصرة وكره من جانب قوات الأمن القى قنبلتين بهدف قتل الضباط والجنود ، حتى يطلقوا الرصاص عليه ليموت « شهيدا » ، هكذا زعم فى التحقيقات إلا انهم اطلقوا الرصاص عليه فى إحد قدميه لضمان

عبد السميع شرف الدين

السيطرة عليه وليس بهدف القتل كما حدد باقى المقبوض عليهم دورهم فى التنظيم والمخططات التى كانوا يستعدون لتنفيذها

وأمر المستشار عبد السميع شرف الدين بحبس المتهمين ١٥ يوما ، ووجه إليهم تهم الانضمام إلى جماعة سرية غير مشروعة ،الغرض منها الدعوة إلى منع مؤسسات الدولة من ممارسة اعمالها ومقاومة السلطات والاعتداء على الحقوق والحريات التى كفلها الدستور والاضرار بالسلام الاجتماعى . وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق الغرض الذى تدعو إليه الجماعة والاشتراك فى اتفاق جنائى لارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وحيازة اسلحة وذخيرة ومتفجرات بغير ترخيص لاستعمالها فى نشاط يخل بالأمن العام والتزوير فى أوراق رسمية بقصد استخدامها فى أنشطة غير مشروعة وعلى جانب آخر يعكف فريق من نيابة أمن الدولة العليا على الانتهاء من اعداد أوراق قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء وقام فريق من المحققين يضم : على الهوارى وأسامة قنديل وهانى برهام وهشام بدوى وعبد المنعم الحلوانى وشريف عبد النبى رؤساء النيابة ، باستكمال الاوراق بعد ورود تقارير الطب الشرعى حول تشريح جثة الشهيدة الشيماء محمد عبد الحليم وتقارير المستشفيات عن إصابات المجنى عليهم خاصة الطفلة نداء حسام الدين ، إضافة إلى تقارير الأحوال المدنية والمرور والمخابرات الحربية عند تزوير المضبوطات التى عثر عليها داخل اوكارهم وتقرير خبراء الادلة الجنائية حول تفجير القنبلة وفحص القنابل والعبوات الناسفة داخل أوكارهم .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

.. والأشغال الشاقة ١٠ سنوات لـ٦ متطرفين ببنى سويف لقتلهم أمير تنظيم الجهاد المنشق

بنى سويف ـ صفوت عبدالجواد:

قضت محكمة امن الدولة العليا ببنى سويف بمعاقبة ٦ متطرفين بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات لكل منهم، وذلك لاتهامهم بقتل أمير تنظيم الجهاد المنشق حسام البطوطى وتمزيق جثته بالسيوف والاسلحة البيضاء.

والمتهمون هم أشرف يوسف محمد حمد الله، وجمعة عويس عبدالله، ومعوض محمد حسن الطماوى، وخالد عويس عبدالله وخالد حسن سليمان، وحازم سيد ابراهيم الجندى، تربصوا يوم ٢٠ يونيو عام ٨٨ بامير تنظيم الجهاد المنشق ببنى سويف واسمه حسام البطوطى والذى كان فى زيارة أحد المرضى بمستشفى بنى سويف العام، ثم انهالوا عليه بالسيوف والاسلحة البيضاء حتى مزقوا جسده تماما وذلك انتقاما منه على انشقاقه على التنظيم وخلافه مع امير التنظيم الذى خلفه احمد يوسف حمدالله. صدر الحكم برئاسة المستشار عصام الدين قرنى مرسى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين محمد أمين بدران وأسامة توفيق عبدالهادى بأمانة سر محمد توفيق محمد.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

الأشغال الشاقة ١٥ عاما بدلا من الاعدام لـ ٤ متطرفين

أقاموا حد «الحرابة» على زميلهم وشنقوه بعد صلاة «استخارة»

كتب ـ محمود النوبى:

اسماعيل حمدى

أصدرت أمس محكمة امن الدولة العليا حكمها فى قضية القتل العمد المتهم فيها اربعة من العناصر المتطرفة بقتل زميلهم «المنشق» بعد اقامة حد «الحرابة» عليه حيث قضت بعد محاكمة استمرت ٣ ايام فقط بمعاقبة المتهمين بالاشغال الشاقة ١٥ عاما بدلا من الاعدام وهم: ياسين محمد على (محفظ قرآن وطبال سابق) وشافعى مجد على (مطرب سابق) وحافظ سيد أحمد (سائق) وعادل زغلول عبدالحميد (طالب فاشل) الذين كانت النيابة قد اتهمتهم باقامة حد الحرابة على زميلهم فى الفكر وائل صفوت وقتله عمدا مع سبق الاصرار والترصد

صدر الحكم برئاسة المستشار اسماعيل حمدى وعضوية المستشارين نصر الدين صادق ووحيد مناع بأمانة سر عصام ممدوح غريب.

وكانت المحكمة قد نظرت القضية فى ثلاث جلسات منفصلة فى ايام متتالية وسط حراسة أمنية مشددة وسيطرت من هيئة المحكمة على المتهمين الذين حاولوا ـ خلال الجلسات ـ الخروج على النظام وترديد الأناشيد والهتافات المعادية، وقد استمعت المحكمة خلال جلسات نظر القضية الى مرافعة النيابة العامة التى طالبت بتأييد حكم الاعدام الذى سبق صدوره على المتهمين، كما ترافع دفاع المتهمين وأوضح انتقاد سبق الاصرار لدى المتهمين وطلب اعتبار الواقعة ضربا أفضى إلى موت.

وترجع أحداث القضية الى عام ١٩٨٩ عندما تعرف المتهمون على المجنى عليه وائل صفوت بمسجد الهداية فى دار السلام حيث اعتادوا التجمع للدعوة الى فكرهم وسلموه بعض المبالغ النقدية والاوراق الخاصة بهم لاستخراج جوازات سفر لهم، الا انه أخذ يماطلهم فعقدوا العزم على قتله وبعد ان تناولوا طعام الغداء وأدوا صلاة «العصر» جماعة مع المجنى عليه شدوا وثاقه وكمموا فمه وأدى كل منهم على انفراد صلاة استخارة على قتله ثم اعلنوا لبعضهم انشراح صدورهم بفكرة القتل وتلا المتهم الثانى عادل زغلول اية الحرابة عليهم واعلن ضرورة إقامة الحد على المجنى عليه باعتباره من المفسدين فى الارض وعندئذ امسكوا بحبل احاطوه حول عنقه حتى لفظ أنفاسه وفى ظلام الليل حملو الجثة فى سيارة ميكروباص يقودها المتهم الأول حافظ سيد أحمد وألقوا بها فى مقابر الخليفة وشاءت عناية الله أن تكشفهم فتعطلت بهم السيارة فور القاء الجثة حتى تجمع حراس المقابر والتقطوا رقم السيارة وكان هذا هو الخيط الذى ادى الى ضبطهم واعترافهم امام النيابة العامة بارتكاب الجريمة. و تم تقديمهم الى المحاكمة امام محكمة الجنايات التى قضت باعدامهم جميعا إلا ان المتهمين طعنوا فى الحكم امام محكمة النقض التى قضت باعادة محاكمتهم من جديد، امام محكمة أمن الدولة العليا التى اصدرت حكمها عليهم جميعا أمس بالاشغال الشاقة ١٥ سنة.

واعلن المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة ان المحكمة استندت فى حكمها الى نص المادة ٢٣٤ عقوبات الذى يقضى بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة على جريمة القتل العمد الخالية من أى ظرف مشدد. وقد استقبل المتهمون الحكم بالهتافات والاناشيد حيث تم اقتيادهم الى سيارة السجن وسط حراسة امنية مشددة باشراف المقدم محمد صلاح رئيس حرس محكمة جنايات القاهرة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١١/١٢/١٩٩٧

زعيم «طلائع الفتح» يهدد بتدبير عمليات انتحارية في حالة إعدام مرتكبي حادث «صدقي»

إسلام أباد ـ وكالات الأنباء: اعترف امس المتهم الهارب محمد مكاوى الضابط السابق واحد زعماء تنظيم «طلائع الفتح»، بمسئوليته عن محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء هدد «مكاوى» بشن عمليات انتحارية بداخل مصر، في حالة اعدام اعضاء التنظيم المحتجزين على ذمة القضية. أكد «مكاوي» اقامته بصفة دائمة فى احدي البلاد الاوروبية، والتى رفض الكشف عنها، واشار الى قيامه حاليا بزيارة مؤقتة الى افغانستان. واعرب «مكاوي» عن سخريته من الطلب الذى تقدمت به مصر الى افغانستان لتسليم الارهابيين الهاربين.. وقال: «لايمكن لأحد أن يجبرنا على مغادرة افغانستان.. من حقنا ان نعيش فى هذا البلد حيث امتزجت دماؤنا بدماء الافغان». ألقى «مكاوى» بهذه التهديدات في حديثه الى صحيفة «تامزونتير بوست»، والذى أجرته معه فى مدينة جلال أباد شرق افغانستان. أكدت الصحيفة وصول «مكاوي» الى افغانستان عام ١٩٨٨ بعد قضائه عقوبة السجن فى مصر، واشارت الى وجود عدد كبير من الشباب المصريين الذين يعملون حاليا تحت قيادة «مكاوي» فى افغانستان. وأوضحت الصحيفة، استمرار قتال العرب والمصريين فى صفوف الاحزاب الافغانية التى تتصارع على السلطة بعد سقوط النظام الشيوعى فى «ابريل» ١٩٩٢. وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت ان «مكاوى» أحد اربعة اشخاص مقيمين خارج البلاد، وشاركوا فى تدبير محاولة اغتيال عاطف صدقى.

المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢-١-١٩٩٣

٩ متهمين فى طلائع الفتح تقدموا بالتماسات اعادة النظر

بلغ عدد المتهمين الذين تقدموا بالتماسات اعادة النظر فى أحكام قضية طلائع الفتح بأجزائها الأربعة ٩ متهمين من بين ٢٠٨ تناولتهم الأحكام.

وصرح مصدر قضائى عسكرى بأن ٤ متهمين تقدموا بالتماسات اعادة النظر فى القضية رقم ١٨ جنايات عسكرية ادارة المدعى العسكرى، ومتهمين اثنين فى القضية رقم ٢٣، و٣ متهمين فى القضية رقم ٢٠. وأضاف أن دراسة الطعون المقدمة من محامى المتهمين أو من المتهمين أنفسهم ستستغرق مابين الشهر و٤٥ يوما.

إحالة قضية محاولة اغتيال صدقى إلى القضاء العسكرى

تم احالة قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقى رئيس الوزراء الى القضاء العسكرى وسوف تبدأ النيابة العسكرية خلال ايام استكمال التحقيقات فى هذه القضية التى باشرتها نيابة امن الدولة العليا تمهيدا لعرضها على المدعى العام العسكرى لاصدار قرار الاتهام فيها .

ومما يذكر ان القضية تضم ١٢ متهما بينهم ٣ خارج البلاد وهم : أيمن الظواهرى المقيم فى سويسرا وأحمد السيد الديب الموجود فى اليمن وآخر كنيته « طارق » مقيم باليمن ، وباقى المتهمين محبوسون وهم : سيد صلاح، عصام التونى ، طارق الفحل ، محمد على خليل ، تهامى أحمد شلبى ، نور الدين سليمان كريم ، أمين اسماعيل المصيلحى ، عبدالرحمن ابوطلحة وهانى عبدالرءوف .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٣

مصر: القضاء العسكري يتسلم ملفات محاولة اغتيال صدقي

□ القاهرة - «الحياة»:

■ علمت «الحياة» ان قراراً صدر امس باحالة القضية ٩٣/٨١٣ حصر امن دولة عليا الخاصة بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي على القضاء العسكري. ومن المقرر ان تتسلم ادارة المدعي العام العسكري كل الملفات والمضبوطات الخاصة بهذه القضية خلال الساعات المقبلة، وذلك استعداداً لفحصها واصدار امر الاحالة على المحكمة العسكرية العليا خلال الاسبوع المقبل. ومن المقرر ان يضم امر الاحالة خمسة عشر متهماً ستة هاربون وتسعة محبوسون. ويتصدر قائمة الاتهام المتهم السيد صلاح السيد سليمان وعصام محمد عبدالرحمن توني اللذان قاما بتنفيذ العملية، كما يضم امر الاحالة اسماء المتهمين المقبوض عليهم والهاربين ومواد الاتهام والوقائع التي ارتكبها المتهمون وقرار الاحالة الى المحكمة العسكرية العليا وقائمة باسماء شهود الاثبات واهم ملاحظات النيابة التي تتضمن ملفات كل التحقيقات مع النيابة وبيان وزير الداخلية امام المراسلين الاجانب.

وصرح مصدر قضائي مطلع لـ «الحياة» بان تحقيقات نيابة امن الدولة العليا الخاصة بحادث محاولة اغتيال الدكتور صدقي المتهم فيها خمسة عشر متهماً منهم تسعة محبوسون وستة فارون بينهم الدكتور ايمن ربيع الظواهري والتي اشرف عليها النائب العام المستشار رجاء العربي شملت مواجهة المتهمين بالتقارير الفنية الواردة من ادارة المعمل الجنائي والطب الشرعي وكذلك نتيجة فحص البطاقات الشخصية ورخص القيادة وشهادات تادية الخدمة العسكرية وفحص عقود شراء السيارات التي تم استخدامها في الحادث. كما وردت للنيابة امس الثلثاء تقارير فنية ووثائق عن محاولة الاغتيال.

وعلمت «الحياة» ان تحقيقات نيابة امن الدولة العليا في القضية المشار اليها كشفت عن النقاط التالية:

- اعتراف المتهم هاني عبدالله عبدالرؤوف عبداللطيف اعترافاً تفصيليا عن حركة «المصريين الافغان» في كابول وبيشاور التي تركزت على ما يلي:

- اماكن المعسكرات المخصصة لكل جماعة على حدة.

- «الجماعة الاسلامية»، و«الجهاد الاسلامي».

- تحديد اسماء المشرفين على هذه المعسكرات واسمائهم الحركية وفي مقدمهم محمد صلاح (ابو ابراهيم) قائد الجناح العسكري لتنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» الآن فرع الخارج.

- التدريبات التي يتلقاها اعضاء تلك التنظيمات في منطقة جلال اباد لمدة شهرين ونوعية التدريب الذي يأتي في مقدمه التدريب على الاسلحة والمتفجرات.

- ان خمسة افراد من تنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» تلقوا تدريباً خاصاً بالتفجيرات عن بعد في هذا المعسكر وهم: نزيه نصحي احمد وضياء الدين احمد واحمد فاروق محمد والسيد صلاح السيد سليمان وعصام محمد عبدالرحمن توني، وهم المتهمون في حادثي محاولة اغتيال وزير الداخلية اللواء حسن الالفي ورئيس الوزراء الدكتور صدقي.

- انه تم تأسيس مكتب يطلق عليه اسم «الارشيف والوثائق» في افغانستان يضم كل المعلومات عن تنظيم «الجهاد» ويتولى الاشراف وتعمل فيه مجموعة من اعضاء التنظيم. ويضم الارشيف كل المعلومات عن اعضاء جماعة «الجهاد» في الداخل والخارج، والمطبوعات التي تصدر عن التنظيم، والصحف التي تقوم بنشر اخبار عن التنظيم.

- ان التكليفات الصادرة من امير التنظيم ايمن ربيع الظواهري للعائدين من «الافغان المصريين» تشمل عدم العودة الى الاهل مباشرة والاتصال بهم بصورة غير مباشرة، وتاجير شقق في مناطق زراعية خارج نطاق القاهرة الكبرى، واطاعة التكليفات والاوامر الصادرة اليهم، والتعامل بين الداخل والخارج بالشفرة والحبر السري، واغتيال اي عضو منشق والمتعاونين مع الامن.

- تشكيل لجنة قيادية للجناح العسكرية لطلائع الفتح الاسلامي في القاهرة تضم كلا من: طارق حسن الفحل واسمه الحركي (زكريا)، والسيد صلاح السيد سليمان (حسن)، وعصام محمد عبدالرحمن توني (علام)، وعبدالرحمن حامد محمود فرج ابو طلحة (مختار).

واضاف المتهم هاني عبدالله عبدالرؤوف في التحقيقات ان اول العمليات التي كلفوا بها عقب عودتهم من افغانستان في نهاية عام ١٩٩٢ وبدايات عام ١٩٩٣ كانت على النحو التالي:

- رصد تحركات اللواء زكي بدر وزير الداخلية السابق في جميع تحركاته وبخاصة تردده يوم الجمعة اسبوعيا عقب صلاة الجمعة على احد الاندية الرياضية الشهيرة في منطقة مدينة نصر.

- رصد تحركات بعض الفنانين والكتاب والوزراء والقضاة. ورصد تحركات اللواء حسن الالفي ومحمد عبد الحليم موسى. وانهم ابلغوا الظواهري هاتفيا نتائج الرصد.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

رفض الطعون في أحكام الاعدام بقضية «طلائع الفتح»

رفض مكتب التصديق على الاحكام الطعون المقدمة من المتهمين في تنظيم «طلائع الفتح» بالجزءين الاول والثالث ومجموعة الـ ١٩ وبذلك يصبح الحكم واجب التنفيذ وعلم مندوب «الاهرام» انه من المنتظر تنفيذ حكم الاعدام خلال الايام القادمة.

المصدر : الزمن

التاريخ : ١٧ / ١٢ / ٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إرسال ملف قضية صدقي للمدعى العسكرى

كتبت - نجوى عبدالعزيز:

انتهت امس نيابة أمن الدولة العليا من تحقيقاتها في قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء. تم ارسال ملف القضية ويبلغ ٣٥٠٠ صفحة الي المدعي العام العسكري وسط اجراءات أمنية مشددة ويتم تحديد موعد اجراء جلسات محاكمة المتهمين خلال ايام.

يبلغ عدد المتهمين في القضية ١٧ متهما منهم ٨ هاربون وعلي رأسهم الدكتور ايمن الظواهرى الهارب في جنيف.كما يبلغ عدد المجني عليهم والشهود في القضية ٥٩ ومرفق بأوراق القضية ٢٢ تقريرا طبيا وتقرير الصفة التشريحية لشيماء عبدالحليم، و٣٥ تقريرا فنيا من المعمل الجنائي ومصلحة الأحوال المدنية وادارات المرور بالقاهرة والجيزة وأبحاث التزييف. وتمت التحقيقات خلال ٦٥ جلسة تحقيق و٧ معاينات.

وكان المستشار عبدالسميع شرف الدين المحامي العام لنيابات أمن الدولة العليا قد اخطر بتولي التحقيق في التاسعة الا ربعا مساء ٢٨ نوفمبر الماضي. وامر المستشار رجاء العربي النائب العام بتشكيل فريق للتحقيق مكون من هشام حمودة وعلي الهوارى واسامة قنديل، وهاني برهام وهشام بدوي وعبدالمنعم الحلواني وشريف عبدالنبى وعمر فاروق وحسام هلال.

تنفيذ الإعدام فى ٣ إرهابيين بطلائع الفتح وتنظيم الـ١٩

تم أمس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الاعدام فى ثلاثة إرهابيين هم يحيى مصطفى امام شحرور الذى ينتمى الى تنظيم طلائع الفتح «الجزء الثالث» ومحمد أحمد حمود، وهشام طه احمد سليم من اعضاء تنظيم الـ ١٩.. وقد بدأ التنفيذ فى التاسعة صباحا واستغرق نحو ساعة بحضره ممثلون من النيابة العامة والنيابة العسكرية وأحد الوعاظ. وينتظر تنفيذ حكم الاعدام فى باقى المتهمين من تنظيم طلائع الفتح «الجزء الاول» والمحكوم عليهم بالاعدام خلال الايام القادمة .

المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٣

مصر: تنفيذ حكم الاعدام في اثنين من «الجماعة» وواحد من «الجهاد»

☐ القاهرة - من محمد صلاح الدين:

■ نفذت السلطات المصرية امس حكم الاعدام شنقاً في ثلاثة متطرفين، احدهم من اعضاء «جماعة الجهاد»، والاخران من اعضاء «الجماعة الاسلامية»، كانت المحكمة العسكرية قضت باعدامهم في قضيتي «طلائع الفتح» (الجزء الثالث) وتنظيم الـ ١٩.

وقال مصدر في القضاء العسكري ان حكم الاعدام نفذ صباح امس في «الارهابي» يحيى مصطفى امام شحرور الذي كانت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت ضده حكما بالاعدام في شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي بعد ادانته في قضية «طلائع الفتح» (الجزء الثالث)، وان «الارهابيين» الآخرين هما هشام طه احمد سليم ومحمد احمد حمودة. وكانت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت ضدهما حكما بالاعدام في الشهر نفسه بعد ادانتهما في قضية «تنظيم الـ ١٩» التي اتهم فيها اعضاء في «الجماعة الاسلامية».

وذكر المصدر ان حكم الاعدام نفذ في «الارهابيين» الثلاثة بعد اتخاذ كل الاجراءات القانونية ورفض الالتماسات التي تقدموا بها لتخفيف الاحكام الصادرة ضدهم.

وكانت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت يوم ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) حكما في قضية تنظيم «طلائع الفتح» (الجزء الثالث) الذي يعد احد اجنحة

التتمة في الصفحة (٤)

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

مصر: تنفيذ حكم الاعدام

تتمة الصفحة الاولى

«جماعة الجهاد» والمتهم فيها ٣٣ من اعضاء التنظيم وقضت باعدام المتهم يحيى مصطفى شحرور حضوريا، كما حكمت بالسجن مع الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة على اربعة متهمين وعشر سنوات لاثنين وسبع سنوات لاثنين من المتهمين وخمس سنوات لمتهمين والسجن ثلاث سنوات لمتهم واحد وبراءة باقي المتهمين.

كما اصدرت احكامها في قضية «تنظيم الـ ٨٩» باعدام اثنين والاشغال الشاقة المؤبدة لمتهم واحد و١٥ سنة لاثنين و١٠ سنوات لاثنين غيابيا و٧ سنوات لثلاثة متهمين والحبس ٣ سنوات لمتهم واحد، وخمس سنوات لاثنين وبراءة باقي المتهمين.

ووجهت المحكمة للمتهمين في القضية تهم: «الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون للدعوة الى تعطيل أحكام القانون والاضرار بالوحدة الوطنية وحيازة اسلحة ومفرقعات بغرض القتل والاخلال بالامن». وتضم لائحة المحكوم عليهم بالاعدام في مصر الذين ينتظرون تنفيذ العقوبة ٨ متطرفين، بينهم اثنان فاران، وهم: «محمد حسام الشريف، وخويلد محمد بركات، وعبدالحميد محمد عبدالحميد، وفتحي امام عبدالمجيد، ورافت محمد محمود عثمان، ومحمد عبداللاه وياسر كامل علي (فار) ومحمد زين (فار). وصدرت ضد هؤلاء الاحكام في قضية «طلائع الفتح» (الجزء الاول).

من جهة اخرى، اعلن وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي ان اجراءات تتخذ مع بعض الدول الاجنبية والصديقة «بهدف اعادة الفارين من العناصر الارهابية»، وان الاتصالات في هذا الشأن «حققت نتائج ايجابية في مجال الضبط والتطويق وتحديد اماكنهم». واعلن انه تم رصد مبلغ مليوني جنيه «كمكافآت للمواطنين الذين يدلون بمعلومات تفيد اجهزة الامن في الكشف عن الخلايا الارهابية واوكارها»، مشيرا الى ان قيمة المكافآت قد تصل الى ١٠٠ الف جنيه للشخص الذي يبلغ عن مكان اختفاء اي ارهابي.

واضاف في تصريحات ادلى بها عقب حضوره احتفالاً بتخريج دفعة من ضباط مكافحة المخدرات ان اجهزة الامن قادرة على التصدي للارهابيين، ونفى تكوين ميليشيات جماهيرية مسلحة للتصدي للمتطرفين، مؤكدا أن الشرطة «ضبطت عددا كبيرا من الارهابيين» ووضعت ايديها على كل الادلة والمستندات التي تثبت تورطهم.

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

تنفيذ الاعدام فى ٣ من التنظيمات الارهابية

المتهمون قاموا بعمليات إجرامية ضد المواطنين ورجال الشرطة

تم صباح امس تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى ثلاثة من التنظيمات الارهابية فى قضيتى «طلائع الفتح - ٣» و«تنظيم الـ ١٩» .. وهم : يحيى مصطفى امام شحرور ومحمد احمد حمودة وهشام طه سليم . وكانت المحكمة العسكرية العليا قد قضت باحكامها فى القضيتين فى ١٤ اكتوبر الماضى .. وتم التصديق على الاحكام ورفض التماسات اعادة النظر بعد دراستها من مكتب الطعون .

ضمت القضية الاولى ٣٣ متهما والثانية ١٩ ، اتهموا باقامة منظمتين على خلاف القانون بغرض تعطيل احكام الدستور والقانون والاضرار بالوحدة الوطنية .. وارتكاب جنايات القتل والسرقة وحيازة واحراز اسلحة وذخائر ومفرقعات .

يحيى مصطفى امام شحرور

محمد احمد حمودة

تم تنفيذ حكم الاعدام فيهم امس

هدفهم الاستيلاء على الحكم

يحيى مصطفى امام شحرور - ٣٢ سنة - حصل على بكالوريوس تجارة فى جامعة الزقازيق واحترف تجارة الاغنام .. من طحانوب بالقليوبية فكره يعتمد ان مصر دولة كافرة وحكومتها كافرة .. وان الجهاد الوسيلة للتخلص من الكفار .. وبدأ فى تكوين مجموعات كل واحدة من ١٠ افراد .. يقوم بتوجيه ضربة لنظام الحكم بعد تحديد المواقع المطلوب الاستيلاء عليها .. وقتل الافراد فى تلك المواقع والحصول على اسلحتهم والذخائر .

وحلم شحرور بالاستيلاء على حكم مصر بتلك المجموعات والسيطرة على مبنى التليفزيون ومنطقة لاظوغلى

المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٣

والميادين العامة .. واقامة عوائق وسدود عند مداخل القاهرة لمنع الجيش من التعامل معهم .

وسقطت احدى مجموعات شحرور بعد محاولتهم الحصول على مفرقعات واحبط مخططهم الارهابى قبل الشروع فى تنفيذه وضم التنظيم ٢٣ متهما ، وسجلت القضية امام القضاء العسكرى برقم ٢٢ لسنة ٩٢ جنايات عسكرية ادارة المدعى العام العسكرى والذى عرف باسم طلائع الفتح ـ ٢

وقد حازا واحرز بندقيتين آليتين و ٢٧١ طلقة ٣٩×٧,٦٢ مم بدون ترخيص .

تعطيل الدستور والقانون

اما مجمد احمد حمودة وهشام طه سليم من اعضاء تنظيم الـ ١٩ فقد انضم لجماعة اسست على خلاف

القانون تولى محمد حمودة قيادتها وهدفوا الى تعطيل احكام الدستور والقانون والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتغيير نظام الحكم متخذين من الارهاب وسيلة لتنفيذ اغراضهم . واشتركوا فى اتفاق جنائى عرض عليه حمودة لارتكاب جنايات القتل والسرقة وحيازة واحراز المفرقعات والاسلحة والذخائر للاخلال بالنظام والامن العام وتزوير المحررات الرسمية .

افشاء الاسرار

والمتهم الثانى هشام طه سليم حازا واحرز طلقات نارية وقنابل يدوية ومفرقعات وافشى معلومات سرية .. ونجح هشام فى توفير الذخائر الى اعضاء التنظيم .

وسافر زعيم التنظيم محمد حمودة

فى يونيو ١٩٩١ الى افغانستان ولقاء قيادات تنظيم الجماعة الاسلامية الدارسين هناك وتلقى توجيهاتهم والتقى مع كل من رفاعى احمد طه ومحمد شوقى الاسلامبولى وطلعت فؤاد قاسم ومصطفى حمزة . وتلقى تدريبات على استخدام الاسلحة ورمى القنابل . وفنون حرب العصابات .. واستخدم فى تحركاته بطاقة مزورة .

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩ ... ١٩٩٣

المحكمة تستمع إلى مرافعة النيابة فى قضية عمر عبدالرحمن وأتباعه

النيابة تطالب بتوقيع أقصى العقوبة على المتهمين فى القضية

بدأت امس نيابة امن الدولة العليا مرافعتها فى قضية المتهمين بأحداث شغب الفيوم المتهم فيها عمر عبدالرحمن مفتى تنظيم الجهاد واتباعه . طالبت النيابة بتوقيع اقصى العقوبة على الدكتور عمر عبدالرحمن مفتى تنظيم الجهاد وتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة لـ ٤٩ متهما آخرين .

تابعت الجلسة :

نجوى عبدالعزيز

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار احمد عزت العشماوى وعضوية المستشارين محمود مريدى واسامة يوسف وحضور المستشار عبدالسميع شرف الدين المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا واسامة قنديل رئيس النيابة بامانة سر محمد فتح الله وقف المحامى العام فى بداية الجلسة الساخنة واكد ان عمر عبدالرحمن هو رأس الافعى وأس الفساد فى كل مايحدث فى مصر وان فكر هذا الرجل كان محصلة لما نحن فيه من موجات ارهابية واعمال عنف وتخريب اغتيالات سياسية بدأ مشوارها حادث المنصة فى ٦/١٠/٨١ ولم يزل اعوانه على الدرب يسيرون وانه كان قد بدأ فى تحريض اتباعه على استخدام العصى ثم المفرقعات البسيطة ثم بعض الاطفال والاسلحة البسيطة وانتهاء بالسيارات المفخخة باستخدام الريموت كنترول على غرار ما حدث فى الحادثة الاخيرة والتى تشبه مايحدث فى لبنان . وقال المستشار عبدالسميع شرف الدين ان عمر عبدالرحمن كان يسعى الى اعطاء اوامره الى اعوانه بالتخريب والتدمير لاسقاط النظام وانه اعطى فتاوى لاعوانه بان مصر بلد كافر وان ابناءها وحكامها كفار وانه كان يستخدم التفسيرات الخاطئة للآيات القرآنية والاحاديث ويحرف فى بعضها على النحو لتحقيق اغراضه وعدد الجرائم التى وقعت من جراء فتواه . وقال ان منها اغتيال السادات وضرب السياحة وضرب الاقتصاد واستباحة اموال الاقباط وقد طلبت المحكمة من النيابة الا تتطرق الى الفكر الاسلامى او الدين الاسلامى فى المرافعة مشيرا الى ان المتهمين لم يتمسحوا بالاسلام وامر الاحالة لم يرد به من قريب او بعيد انهم قد اعتنقوا فكرا مؤثما وقرر انها لا محاكمة ولا قيود لدى فكر طالما انه لا يشكل جريمة .

ماضى هؤلاء

واستكمل المحامى العام مرافعته مشيرا ان الاوراق تشير الى تسجيل ماضى هؤلاء المتهمين الواقفين خلف الاقفاص وعلى رأسهم المتهم الاول الغائب والحاضر عمر عبدالرحمن وقال ان من بينهم من كان عنصرا اساسيا فى قضايا اخرى والمشاركة فى قضايا مماثلة وقال نبدأ بالادلة القولية المتمثلة فى شهود الاثبات التى قالوها امام النيابة والدائرة السابقة وجاءت لتؤكد انغماس المتهمين فى تلك الجرائم لتمسك بتلابيبهم ولم يجدوا امام عدالتكم فكاكا منها واستعرض ملجأه باقوال الشهود النفى قائلا لتحولهم الى شهود اثبات فقد صوروا المتهم الاول بانه الزلزال الذى هز العالم ورمى علماءها بالكفر وبدلا ان يقدم خدمات لبلاده ردا للجميل وان يعلم النشء فقد رد الجميل ورماها بالكفر وزعم انها دار حرب يجب الحرب عليها وعلى حكامها .

دور المتهم الاول

وبدأت وقائع الدعوى فى رمضان ٨٩ وتوجه المتهم الاول على رأس جمهور من اتباعه ومريديه من شباب الجماعة الاسلامية الى مسجد الشهداء وكانوا يضمرون فى نفوسهم الحقد والغل وبدأ عمر عبدالرحمن فى الهتاف محمولا على اعناق اتباعه فى مظاهرة فكل من شاهده محمولا وعندما اقتربت قوة صغيرة من رجال الشرطة لتقدم له نصحا مؤكدة ان هذه الامور تخرج عن نطاق الشرعية استمروا فى تجمهرهم لاخرين استهدفوا الاعتداء على رجال الشرطة لمنعهم من حفظ الامن والنظام واكد المحامى العام انهم نجحوا فى اصطياد العقيد سيف الاسلام مأمور قسم الفيوم وقذفوه بعيار نارى سقط مضرجا فى دمائه .

اهدار دم المأمور

كما اكدت النيابة ان المتهم الاول سبق وان افتى باهدار دم المأمور فى اكثر من خطبة واكد ان التجمهر كاد يقتلع كل ما فى طريقه الى ان تدخلت القوات التى استدعيت لمكان الحادث وبدأت النيابة فى التحقيقات وتكشف لها ان هذه العناصر سبق اتهامها فى العديد من القضايا المماثلة او القضايا الجنائية اول هذه النقاط ما قيل بانه لا دليل فى الاوراق عن تجمهر تأسيسا عن ان يوم الحادث كان يوم الجمعة . قال رئيس المحكمة ان القضية امام الدائرة لاول مرة ولا تتقيد الدائرة فى حكمها او اجراءات المحاكمة قد سبق نظرها امام دائرة اخرى وقد حرصت المحكمة ان تثبت ذلك ليكون واضحا امام جميع الاطراف فى الدعوى انه يمتنع على اية جهة كانت بما فى ذلك سلطة الاتهام ان تعلق على احكام القضاء وحرصا من المحكمة على كفالة اكبر قدر من المرونة فالنيابة العامة كخصم شريف فى الدعوى وامين على مصالح هذا المجتمع وفى تمكينها من حمل لواء سلطة الاتهام فى الدعوى الماثلة فقد افسحت للمحامى العام الفرصة الكاملة لتلاوة جزء من حيثيات الحكم السابق على التهم مجرد وسيلة لبيان ادلة الثبوت بالنسبة لجريمة التجمهر فى حق المتهمين . واستكمل المحامى العام مرافعته من اقوال الشهود مؤكدا انه سبق ورود معلومات باعتزام جموع المتظاهرين بالطواف فى شوارع الفيوم بهتافات مضادة للحكم واكد انه يتنافى مع العقل ان الشرطة تمنع اناسا يتوجهون الى بيت الله لاداء صلاة الجمعة لاسيما وانهم كان اول ايام رمضان واشار فى مرافعته ان الشرطة لو ارادت منعهم لكانت هناك مذبحة كبيرة قد وقعت ودلل على حدوث التجمهر .

كما اجمعوا على تواجد عمر عبدالرحمن فى قيادة المسيرة واشار الى خلو الاوراق من شهود مدنيين وان جميعهم من رجال الشرطة مؤكدا ان المنطقة التى وقعت بها الاحداث تقع فى منطقة خالية من السكان والمدارس والخدمات العامة .

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣

نيابة أمن الدولة تستكمل التحقيقات فى ٤٥ قضية إرهابية وقعت أحداثها بأسوان

ألقت أجهزة الأمن في أسوان القبض على ١٢ إرهابيا من المتهمين بالاشتراك فى الحوادث التى جرت بالمحافظة، وعثرت في أوكارهم على كميات من الذخيرة والقنابل والأسلحة، ويجرى البحث عن غيرهم من الإرهابيين الهاربين. وقد عهد المستشار رجاء العربى النائب العام إلى نيابة أمن الدولة العليا استكمال التحقيقات فى ٤٥ قضية إرهابية وقعت أحداثها في أسوان، منذ شهر يونيو ٩٢ وحتى نوفمبر الماضى. وقد تسلم عبدالسميع شرف الدين المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا ملفات القضايا، وتشمل اغتيال عدد من رجال الشرطة على رأسهم نائب مفتش مباحث أمن الدولة و١٢ مخبرا ومساعدا ومحاولة اغتيال مفتش دائرة الأحوال المدنية. وسوف تحيل النيابة هذه القضايا عقب استكمال تحقيقاتها إلى المحاكم العسكرية وأمن الدولة «طوارئ».

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تؤكد فى قضية عمر عبد الرحمن

مأمور مركز الفيوم لم يصب برصاص الشرطة

كتب عبد الغفار رشدى

واصلت أمس محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» الاستماع الى مرافعة النيابة فى قضية احداث الشغب بالفيوم والتى وقعت فى ٧ إبريل عام ١٩٨٩ حيث تناولت النيابة الأدلة المتوافرة التى تثبت ارتكاب المتهمين وعددهم ٤٨ متهماً لجريمة التجمهر واثارة الشغب والتظاهر وحيازة اسلحة نارية بدون ترخيص بقصد استخدامها فى نشاط يخل بالامن العام .

اكدت النيابة أنها لا تلقى بالاتهامات جزافاً وبغير سند إنما تعتمد على ادلة قوية قاطعة ويقينية ، واستندت النيابة في مرافعتها الى شهادة شاهد الإثبات الأول العقيد محمد سيف الاسلام مأمور مركز الفيوم وقت الاحداث والذى اصيب فى قدمه برصاصة من المتظاهرين وردت النيابة على إحتمال ان تكون إصابة الشاهد قد حدثت من أسلحة قوات الآمن بأن المجنى عليه جزم فى أقواله أنه حتى إصابته بالطلق النارى لم تطلق قوات الامن النيران الى ان تم نقله الى المستشفى ، وعن اختلاف شهود الاثبات فى تحديد عدد المتجمعين فى مكان الحادث فقد أرجع شاهد الإثبات الأول ذلك الى أنه بعد إصابته تفرق بعض المتظاهرين وادى هذا الى اختلاف تقدير بعض رجال الشرطة لعددهم .عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار احمد عزت العشماوى وعضوية المستشارين فاروق هريدى واسامة يوسف عز الدين بحضور اسامة قنديل رئيس نيابة امن الدولة . وأوضحت النيابة انه يوجد ١٢ ضابطا من شهود الاثبات فى هذه القضية وهذا أمر طبيعى ومنطقى لضرورة وجودهم بمكان الحادث لحفظ الاستقرار ومنع زعزعة الامن وإثارة الشغب ، كما ان نصوص القانون لا يوجد فى بنودها وجوب أن يكون الشاهد من غير رجال الشرطة

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

تنفيذ الإعدام فى ٦ من المحكوم عليهم

تم أمس تنفيذ حكم الإعدام فى ٦ من المحكوم عليهم بالإعدام فى قضايا طلائع الفتح وهم: عبد الحميد حب الله، وفتحى إمام، وخويلد بركات، ومحمد عبداللاه، ورأفت محمود، ومحمد حسام الشريف

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٣

تنفيذ حكم الإعدام فى ٦ إرهابيين من طلائع الفتح

النيابة العسكرية تستجوب المتهمين فى محاولة اغتيال صدقى تمهيدا لمحاكمتهم فى أوائل يناير

كتب . حسين فتح الله وأحمد فؤاد :

تم صباح امس بسجن الإستئناف تنفيذ حكم الإعدام شنقا فى ٦ من الإرهابيين المحكوم عليهم فى قضية «طلائع الفتح (١)»، وذلك بعد اتخاذ كافة الاجراءات المقررة قانونا.

والإرهابيون الذين تم تنفيذ حكم الاعدام فيهم هم : عبدالحميد محمد عبدالحميد حسب الله ، وخويلد محمد بركات، وفتحى امام عبدالحميد حزين، ومحمد عبدالله محمد السيد، ورأفت محمود محمد عثمان، ومحمد حسام أحمد الشريف وكانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت حكمها بإعدام المتهمين يوم ٣٠ اكتوبر الماضى، وتم التصديق على الحكم يوم ٢٩ نوفمبر وفى ١٥ ديسمبر الحالى رفض مكتب التصديق على الاحكام الطعون المقدمة من المتهمين ليصبح الحكم نهائيا . وقد شملت الأحكام اعدام ٨ إرهابيين بينهم اثنان صدر الحكم عليهما غيابيا وهما ياسر كامل على ومحمد زين.

وصرح مصدر قضائى عسكرى للأهرام بأنه بتنفيذ حكم الاعدام فى المحكوم عليهم بقضيه طلا" ئع الفتح الجزء الأول تكون كافة القضايا التى احيلت للقضاء العسكرى قد تم الحكم فيها وتنفيذ أحكامها باستثناء المحكوم عليهم غيابيا والذين طلبت النيابة العسكرية والمحكمة العسكرية العليا سرعة ضبطهم لتنفيذ الاحكام التى صدرت ضدهم، ولا يتبقى أمام القضاء العسكرى إلا قضية المحاولة الفاشلة لاغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والتى احيلت الى القضاء العسكرى قبل عدة ايام، وتقوم النيابة العسكرية باستجواب المتهمين فيها وعددهم ١٧ متهما تمهيدا لإستكمال كافة جوانب التحقيق فى القضية والتى بدأتها نيابة أمن الدولة وسوف يعلن المدعى العام العسكرى قرار الاتهام فى هذه القضية أوائل شهر يناير المقبل لتبدأ المحكمة العسكرية العليا فى محاكمتهم مباشرة وبعد اعلان المتهمين بقرار الاتهام.

وقد شاهدت المحكمة بالاستعانة بالمساعدات الفنية ٥ شرائط فيديو تمثل المعاينة التصويرية لجرائمهم كما كررت المحكمة عرض شرائط الفيديو على الدفاع فى جلسات خاصة بناء على طلبهم. وقامت المحكمة بتصوير محاضر الجلسات المتعلقة بسماع شهود الاثبات والنفى وتفريغ أشرطة الفيديو وتسليمها للدفاع لتيسير ادائهم لواجباتهم. كما رخصت المحكمة لدفاع المتهمين بلقائهم فى محبسهم والتصريح لذويهم بزيارتهم وتقديم الأطعمة والملبوسات، وحرصت المحكمة على السماح لممثلى نقابة المحامين، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات العربية والدولية بحضور جلسات المحاكمة.

أخبار الحوادث والقضايا

تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى ٦ من (طلائع الفتح - ١) قتلوا سائقا وتباعا وشرعوا فى قتل ٣ من جنود الحراسة

تم صباح امس تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى سته من تنظيم طلائع الفتح الجزء الاول .. والذى يعد اكثر مجموعات التنظيم اجراما .. فقد إضافوا الى جريمة الإنضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون بهدف تعطيل أحكام الدستور والقوانين والاقتناع بفكرة كفر المجتمع جرائم الاتفاق الجنائى والقتل العمد والشروع فيه والسرقة وحيازة الاسلحة والمفرقعات بدون ترخيص وتزوير محررات رسمية .

المحكمة العسكرية العليا قضت فى ٣٠ اكتوبر الماضى بإعدام السته بالإضافة الى اثنين هاربين (ياسر كامل على و محمد زين) . وبالمؤبد على سته بينهم هارب وبالاشغال الشاقة على ٢٤ لمدد تتراوح مابين ٣ سنوات و٢٠ عاما وبالسجن ٦ سنوات على متهم وبراءة ١٥ وانقضاء الدعوى على واحد (نزيه نصحى راشد) لوفاته فى محاولة إغتيال اللواء حسن الالفى وزير الداخلية .

البداية فكر شخص

بداية هذا التنظيم والذى خرج من فكر شخص واحد عبدالحميد محمد عبدالحميد حب الله ٣٧ سنة طالب بالسنة النهائية بكلية الطب بمساعدة فتحى امام عبدالمجيد حزين ٢٣ سنة طالب بكلية الهندسة .. تم خلاله تكوين مجموعات فى امبابة والمنيل والوايلى وفم الخليج والمعادى تعتنق فكرا واحدا وكانت مجموعة الثمانية عبدالحميد وفتحى وخويلد محمد بركات ٢٣ سنة نقاش ومحمد عبداللاه محمد ٢٤ سنة طالب بالمعهد الفنى التجارى بالمطرية ورأفت محمود محمد عثمان ٣٠ سنة .. سائق ومحمد حسام احمد الشريف ٢٤ سنة حاصل على شهادة محاسبة من الجامعة الامريكية وياسر كامل على (هارب) ومحمد زين (هارب) اكثر المجموعات نشاطا لارتكاب جرائم قتل سائق وتباع فوق هضبة المقطم وسرقة سيارة نقل والشروع فى قتل جندى حراسة بجاردن سيتى واثنين اخرين من الجنود بالمعادى ومحاولة سرقة اسلحتهم الشخصية .

صبحى على السيد تباع السيارة فقد حياته ضحية الارهاب بدون ذنب ..

قاسم محمد عبدالمنعم السائق الذى خطط المتهمون لقتله بعد استيلائهم على السيارة النقل التى يقودها

وقد استغل عبدالحميد حب الله الدين ستارا واقنع عددا من الشباب بفكرة التطرف الذى كفر به المجتمع بلاسند من القرآن او السنة وامرهم بالقتل والسرقة تحت ستار محاربة الحكومة الكافرة معتبرا ان ذلك جهادا يحتمه الاسلام .

وكانت الجريمة الاولى والتى شارك فيها ستة عبدالحميد حب الله وفتحى امام حزين وخويلد محمد بركات .. ومحمد عبداللاه محمد .. وياسر كامل ورافت محمـود .. وراح ضحيتها صبحى على السيد (سائق) وقاسم محمد عبدالمنعم (تباع) دارت فكرتها حول سرقة احد مخازن الاسلحة والذى يعرفه جيدا محمد عبداللاه .. ويعرف ايضا عدد الحراسة التى تحيط به .. وتطلب الامـر سيارة لنقـل تلك الاسلحة .

قتل سائق وتباع

وفى اليوم التالى وبعد ان حدد عبدالحميد الادوار وامدهم بطبنجتين وبندقية الية وقنبلة يدوية .. توجهوا جميعا الى محل تأجير عربات موبليا وقام فتحى امام ومحمد عبداللاه بالاتفاق مع صاحب المحـل على استئجار السيارة لنقل اثاث من المقطم الى مدينة نصر .. وبعد تحركهم بالسيارة .. استخدم خويلد وياسر ورافت تاكسى وساروا خلفهم .. وفوق هضبة المقطم تظاهر فتحى برغبته فى القىء ونزل منها .. فحضر الثلاثة الباقون واوهموا السائق والتباع انهم افراد شرطة وقام اثنان بقتل السائق والتباع باستخدام الطبنجة

جنود الحراسة

وبحثـا عن السـلاح لافـراد التنظيم .. فقد اشار عبـدالحميد حب الله بضرورة الحصول عليه وذلك عن طريق قتل جنود الحراسات المعينة خدمة على السفارات والقنصليات وتم التخطيط لاقتناص سلاح احد افراد الحراسة على سور القنصلية السعودية بجاردن سيتى بعد مراقبة التحركات .

وفى اليوم المحدد وفى العاشرة مساء وقف عدد من المتهمين يراقبون المكان .. وتقدم كل من محمد حسام احمد الشريف ومحمد زين (هارب) الى جندى الحراسة سعد عبدالهادى مطـاوع .. واخفى محمد حسـام خنجرا .. وسأل الجندى عن مكان صيدلية قريبة واثناء حديثهم امسك محمد زين بالجندى من الخلف وقام محمد حسام بطعنه عدة طعنات فى صدره وبطنه وكتفه .

وكانت الواقعة الثالثة عندما شرع اعضاء التنظيم فى قتل جنـديين للحراسة بالمنفذ رقم ٢٠ بشارع ٧٧ بالمعادى والشروع فى سرقة سلاحهما الشخصى بـالاكراه وشـارك فيها عبدالحميد حب الله ومحمد حسام الشريف ومحمد زين واخرون قاموا بعمليات المراقبة ورصد تحركات جندى الحراسة ..

اعترفات خطيرة يدلى بها الإرهابى ضياء عن جريمتى منفلوط وأسيوط

لاجىء المقابر .. يكشف عن الوجه القبيح لتنظيمه الإرهابى

محترف إجرام يدعى رفعت زيدان وراء اغتيال شهداء أسيوط

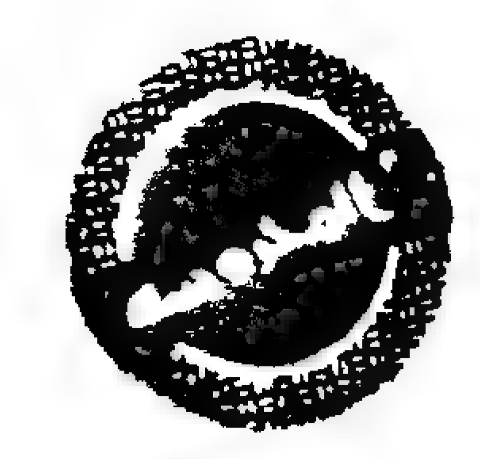

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ٢ ١٩٩٣

امر المستشار محروس محمد على المحامى العام لنيابات شمال اسيوط بحبس ٧٦ متطرفا ينتمون الى الجماعات الارهابية بمنفلوط ١٥يوما على ذمة التحقيقات التى اجريت بشأن اتهامهم بالتجمهر ومقاومة السلطات واحراز اسلحة نارية واخرى بيضاء بدون ترخيص، والانضمام الى جماعات ارهابية هدفها تعطيل الدستور والقانون، وقلب نظام الحكم.

كما امرت النيابة بتشريح جثة الارهابى محمد عبدالرحمن عبدالحليم الذى لقى مصرعه اثناء تبادل اطلاق الرصاص مع الجماعات المتطرفة بمسجد الرحمن بمدينة منفلوط، وقد تقدم شقيقه ويدعى حسين لتسلم جثته توطئة لدفنها.. فى الوقت نفسه كشفت التحقيقات التى اجريت مع الارهابى ضياء احمد عبدالحميد الطالب بكلية الطب الذى القت اجهزة الامن القبض عليه.. مصابا اثناء اختفائه وسط مدافن قرية درنكة.. كشفت عن انه من مواليد سوهاج، وانه اثناء دراسته بالمرحلة الثانوية، انضم الى الجماعات المتطرفة بسوهاج، الا ان نشاطه كان محدودا فى هذه الآونة، لكنه كثف نشاطه حينما التحق بكلية الطب جامعة اسيوط، اذ اسند اليه منصب المسئول الاسلامى.

وقد تبين انه كان يقوم بطبع وتوزيع المنشورات التى تحمل افكارا مناهضة للنظام وتدعو المواطنين الى اثارة الشغب وشحنهم بافكار هدامة.

كما كان يقوم بتكليف الصبية وطلاب المدارس بتوزيع خطابات تحمل تهديدات لضباط الشرطة، ولصق المنشورات التى تحمل نفس المعنى على جدران وحوائط المدينة.

وكشفت التحقيقات التى اجرتها اجهزة الامن مع الارهابى «ضياء» انه كان على صلة وثيقة مع احمد زكى الشريف قائد الجناح العسكرى للجماعات الارهابية والذى لقى مصرعه فى احداث شركة «فريال» والارهابى احمد سليم.. ثم عمل اخيرا مع الارهابى رفعت زيدان، الذى لاتزال اجهزة الامن تبحث عنه لخطورته الشديدة، حيث كان يخطط لجميع العمليات الارهابية باسيوط

وقد ادلى الارهابى «ضياء»، بتفاصيل العملية الارهابية الغادرة التى راح ضحيتها العميد محمد قاسم طعيمة والنقيب عيسى كرم والملازم اول محمد الكاتب.. قال انه تلقى تعليمات من الارهابى رفعت زيدان برصد ومراقبة العميد طعيمة، ومراقبة استراحته التى تقع بعمارة الشرق للتأمين بشارع ٢٣يوليو بميدان المحطة.. وذلك قبل ١٦يوما من وقوع الحادث.واضاف الارهابى انه استطاع فى هذه الفترة معرفة الاوقات التى يتحرك فيها العميد طعيمة، كما تعرف على لون ورقم سيارته التى تحمل لوحات معدنية رقم ١٨٠ملاكى اسيوط. وقرر انه اخذ يتردد على مسرح الحادث ٤مرات.. وفى ساعة الصفر التى حددها لهم الارهابى رفعت زيدان وسلمهم قبلها بساعتين ٣بنادق الية وطبنجة وكمية من الذخائر و٩خزن مملوءة بالطلقات، ثم رافق الارهابيين الثلاثة حيث نفذوا جريمتهم واغتالوا العميد طعيمة حسب السيناريو المتفق عليه.

وقال الارهابى ان التعليمات التى صدرت اليه من رفعت زيدان، كانت تقضى بالا يشترك مع الجناة فى اطلاق الاعيرة النارية، وان تقتصر مهمته على مراقبة الطريق وايقاف سيارة اجرة لزملائه بعد تنفيذ جريمتهم، وانه استقل معهم السيارة، وعند الكمين الذى وقع عنده حادث اغتيال النقيب عيسى كرم عيسى والملازم اول باسم الكاتب وجندى المرور.. فر هاربا عندما شاهد ضابط الكمين وسيارة المطاردة، فى الوقت الذى اطلق فيه زملاؤه النيران على ضباط الشرطة، فاصيب فى قدمه وقد اختفى فى مقابر قرية درنكة التى تبعد حوالى كيلو متر عن موقع الحادث، حيث منعته اصابته من استكمال هروبه النهائى، الى ان شاهده شيخ خفراء القرية، واحد الخفراء اثناء مرورهما لتأمين المنطقة، فالقيا القبض عليه وابلغا على الفور اجهزة الامن التى نقلته الى مستشفى اسيوط الجامعى لاسعافه.

وعلى الرغم من الاعترافات التى ادلى بها الارهابى «ضياء»، امام اجهزة الامن، الا انه عاد وحاول الانكار فى تحقيقات النيابة التى استمرت ست ساعات والتى اجريت بمعرفة صبرى شمس الدين رئيس النيابة باشراف المستشار عزت مسعد المحامى العام لنيابات جنوب اسيوط.. انكر الارهابى ما جاء على لسانه فى اقواله امام اجهزة الامن.. امرت النيابة بحبسه ١٥يوما على ذمة التحقيق وترحيله الى السجن العمومى.

وصرح مصدر امنى مسئول ان سائق السيارة «الفيات «البيضاء الذى استوقفه الجناة، يدعى مجدى حبيب يعقوب وانه ليست له اى علاقة بالحادث.. وقد تقدم امس شقيقه عادل لتسلم جثته بعد ان تعرف عليها لدفنها بمقابر غرب اسيوط.

تبين ان الجثة الثانية للجندى رجب احمد عسران من قنا، وقد تقرر تسليم جثته لاسرته.. *اما الجثة الثالثة* فهى للارهابى سيد ابوزيد طالب بالمعهد الفنى التجارى باسيوط وهو من قرية الحبالصة مركز القوصية.. والذى سبق اتهامه فى قضايا ارهابية. *والجثة الرابعة* للارهابى عبدالنبى حسانين الشهير بـ «عمار» من مواليد عزبة ابوعقل بمركز ديروط والذى يعد من بين اخطر ١١ارهابيا على مستوى الجمهورية.

اسيوط من : مصطفى الجمل ـ عماد عوض ـ سمير عبد الرحيم

تحديد أوصاف الجناة فى حادث السطو المسلح على محل مجوهرات عين شمس

كتبت . سناء عبدالعاطى:

واصلت أمس نيابة حوادث شرق القاهرة تحقيقاتها بإشراف المستشار سليم عبدالحميد المحامي العام الأول لنيابات شرق القاهرة فى حادث السطو المسلح على محل مجوهرات النور بشارع سليم الأول بعين شمس حيث قتل ثلاثة أشخاص وأصيب آخر بعد أن استولى الجناة على كمية من الذهب ولاذوا بالهرب .

وكان حسن السايس وباسل عبدالمحسن وكيلا نيابة حوادث شرق القاهرة قد باشرا التحقيق بإشراف محمد عسكر رئيس النيابة، وانتقلا إلى مكان الحادث حيث تبين أن السطو تم على محل مجوهرات النور رقم ١٣٥ شارع سليم الأول وعثر على جثتين داخل المحل وهما للشقيقين أصحاب المحل البير سليمان نجيب وأدوارد سليمان نجيب بينما اصيب شقيقهما الثالث واسمه أنور سليمان نجيب (مهندس استشارى) بطلق نارى فى كتفه، وبمعاينة المحل عثر على بعض المشغولات الذهبية متناثرة فى أرضيته

كما عثر على ٧ طلقات فارغة وعلى بعد عدة أمتار من الحادث عثر على جثة حارس العقار ويدعى وديد عازر فرج «٥٦ سنة» ملقاة على الأرض وبجواره كمية من الخبز كان فى طريق عودته بها لمنزله بعد شرائها، وقد توفى نتيجة اصابته بطلق نارى فى رأسه بينما توفى الشقيقان نتيجة اصابة أحدهما بطلق نارى اسفل عينه اليمنى، والآخر نتيجة اصابته بطلق نارى فى بطنه، واستمعت النيابة إلى أقوال ٧ شهود حيث أجمعوا على أن الجناة شخصان فقط يرتدى أحدهما ملابس الصاعقة بينما يرتدى الآخر سويتر وبنطلونا كحلى اللون وأن الشخصين ملثمان بشالين من القماش الملون وأحدهما يحمل بندقية آلية والآخر يحمل طبنجة وقد هربا عقب الحادث مترجلين فى عدة شوارع جانبية، وهما يطلقان الرصاص لإرهاب الاهالى .

كما قرر الشهود أن حارس العقار الذى لقى مصرعه كان يعبر الشارع بالصدفة ولم يكن يتعقب الجناة، ومن ناحية أخرى استمعت النيابة إلى أقوال الشقيق الثالث المصاب انور سليمان الذى أصيب بطلقة فى كتفه وأمرت النيابة باستدعاء الشقيق الرابع لجرد المحل وبيان كمية المسروقات، وصرحت بدفن جثث الضحايا.

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مراقبون اعتبروا الاحكام «مفاجأة»

تبرئة ٨ من «الجماعة الاسلامية» في قضية فرج فودة

□ القاهرة -
من محمد صلاح الدين
واحمد عبدالرحمن:

■ بعد أكثر من سنة ونصف سنة على اغتيال الكاتب الدكتور فرج فودة، أصدرت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) المصرية في جلسة عقدتها أمس احكامها في القضية التي اتهم فيها ١٣ من أعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية». وبرأت المحكمة ٨ من المتهمين من بينهم صفوت عبدالغني قائد الجناح العسكري.

واعتبر مراقبون في القاهرة ان الاحكام «مفاجأة» لا تقل عن مفاجأة الاحكام في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب الرئيس السابق لمجلس الشعب (البرلمان) التي صدرت في ١٤ آب (اغسطس) الماضي وتضمنت تبرئة جميع المتهمين من القتل وادانة بعضهم بتهمة حيازة اسلحة من دون ترخيص وتزوير اوراق رسمية.

وشملت الاحكام في قضية فودة الاعدام للمتهم الأول عبدالشافي رمضان بعد ورود تقرير المفتي في هذا الشأن، وللمتهم الثاني أشرف السيد ابراهيم (اعدم بعد ادانته في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام). وقضت المحكمة أيضاً بالاشغال الشاقة ١٥ سنة للمتهم أبو العلا محمد عبد ربه، والاشغال الشاقة ١٠ سنين لعلي حسن علي (فار) وتغريمه مئة جنيه، والسجن ٣ سنوات لباسم محمد خليل (فار) وتغريمه مئة جنيه. وبرئ صفوت عبدالغني ومنصور احمد منصور ومحمد ابراهيم عبدالحميد ومحمد عبدالرحمن عبدالواحد واشرف محمد عبدالرحمن وجلال محمود وحسن علي محمود ووليد سعد كامل.

«احكام عادلة»

ووصف السيد منتصر الزيات محامي المتهمين الاحكام بأنها «عادلة تبين أن في مصر قضاء نزيهاً». وقال لـ «الحياة»: «على الحكومة أن تعتبر الاحكام نقطة بداية جديدة لعلاقتها بالجماعات الدينية، ووقف نزيف الدماء وتيار العنف». وطالب بفتح حوار مع اعضاء الجماعات الدينية والافراج عن المعتقلين غير المتهمين في قضايا محددة، ووقف حملات اعتقال اعداد جديدة من اعضاء الجماعات الدينية، مشيراً الى ان اتخاذ الحكومة هذه الاجراءات «سيساهم الى حد كبير في تهدئة الامور ويمنع وقوع أعمال انتقامية».

وكان المتهمون حضروا الى قاعة المحاكمات الكبرى في مدينة نصر صباحاً وسط حراسة مشددة وهم يرتدون عباءات بيضاً ثم خلعوها لدى دخولهم القاعة وبدوا وهم يرتدون قمصاناً كتبت عليها شعارات معادية للحكومة.

وتلا رئيس المحكمة الاحكام فتعالت صيحات اهالي المتهمين واعربوا عن سعادتهم بتبرئة ثمانية. وقال رئيس المحكمة ان قرار اعدام عبدالشافي احمد رمضان اتخذ باجماع الآراء بعد ورود تقرير من المفتي، حيث ثبت ان المتهم ضبط متلبساً وفي حوزته بندقية استخدمها في مكان الحادث، مشيراً الى ان هيئة المحكمة لم تقتنع بالادلة التي ساقتها النيابة بالنسبة الى المتهمين الثمانية ولذلك قضت ببراءتهم.

وكانت النيابة نسبت الى صفوت عبدالغني اصدار فتوى تبيح قتل فودة وتحريض المتهمين في قضية اغتيال المحجوب.

عبد الغني

والتقت «الحياة» عبدالغني بعد صدور الحكم فاعرب عن سعادته بتبرئته وقال انه يثق الآن في نزاهة القضاء المصري. واعترف بمسؤولية «الجماعة الاسلامية» عن مهاجمة باص السياح النمسويين الاثنين الماضي، مشيراً الى ان هدف الجماعة هو «ضرب السياحة وليس السياح». واعتبر ان ضرب السياحة احدى وسائل الجماعة «للضغط على النظام من اجل اطلاق المعتقلين ووقف الاعتقالات ومطاردة اعضاء الجماعات الدينية». وزاد ان اعضاء الجماعة كانوا توقفوا فترة ستة أشهر عن شن عمليات ضد اهداف سياحية.

محكمة أمن الدولة تصدر أحكامها فى قضية اغتيال فرج فودة

إعدام اثنين منهما متطرف تم إعدامه فى محاولة اغتيال صفوت الشريف

١٥ سنة أشغالا شاقة لواحد و١٠ سنوات لآخر وبراءة ٨ بينهم قائد الجناح العسكرى

اصدرت امس محكمة امن الدولة العليا «طوارىء» حكمها على ١٣ متهما فى قضية إغتيال الكاتب السياسى الدكتور فرج فودة والشروع فى قتل اخرين. ادانت المحكمة ٤ متهمين وبرأت ثمانية وقضت بإنقضاء الدعوى الجنائية عن المنفذ الثانى فى القضية اشرف السيد ابراهيم صالح «٢٩ سنة» حاصل على دبلوم تدريب مهنى الذي نفذ فيه حكم الاعدام فى ١ اغسطس الماضى لاتهامه فى رقم ١٤ جنايات عسكرية لاشتراكه واخرين فى محاولة اغتيال وزير الاعلام صفوت الشريف.

تابعت الجلسة
نجوى عبدالعزيز
تصوير: مجدى حنا

حضر المتهمون من السجن في الصباح الباكر وتم ايداعهم اقفاص الاتهام الخمسة داخل قاعة محكمة امن الدولة العليا «طوارىء» بمجمع المحاكم بمدينة نصر. كان المتهمون يرتدون للمرة الاولى في تاريخ المحاكم والجماعات المتطرفة «تي - شيرتات» بيضاء مكتوب عليها العديد من العبارات باللون الازرق باللغتين العربية من اعلى والانجليزية من اسفل وبنطلونات بيضاء عدا المتهم الثالث صفوت احمد عبدالغني قائد الجناح العسكري لتنظيم الجهاد. الذى كان يرتدى جلبابا ابيض وفوقه جاكت ازرق تغيب عن الحضور المتهم الاول في القضية عبدالشافي احمد محمد رمضان ولم يتم احضاره من السجن والذى اصدرت المحكمة قرارها في ١ ديسمبر الحالي باحالة اوراقه للمفتي ووافق على اعدامه امس واصدرت المحكمة حكمها باعدامه. وسوف تودع المحكمة اسباب حكمها بالبراءة والادانة خلال ٣٠ يوما.

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيس نيابة امن الدولة العليا بامانة سر ماهر حسانين وحسن موسى

تلاوة الحكم

تم منذ الصباح الباكر تامين مداخل ومخارج المحكمة بقوات مشددة وانتشرت قوات العمليات الخاصة والكوماندوز داخل القاعة والمنصة. والتفتيش الذاتي واخذ المتهمون يرددون الخطب والهتافات قبل بداية الجلسة وبدا دخول هيئة المحكمة وصاح المتهمون ان السجن والاعدام لن يثنينا عن الاسلام. بحر السلطة سيبك سيبك رب العزة مش هيسيبك. بحر السلطة ياجحود جيل الصحوة سوف يعود وهنا قال رئيس المحكمة ربنا الاعلم واماكم ٥ دقائق تهداون وإلا سوف تندمون.

وبدا رئيس المحكمة في تلاوة الحكم. وقرر انه تم الحكم حضوريا على عشرة متهمين، وغيابيا على متهمين فقط وقال رئيس المحكمة انه باجماع الاراء قررت المحكمة اعدام المتهم الاول عبدالشافي احمد محمد رمضان «٢٦ سنة» بالغ

اسمك عما اسند اليه ومعاقبة المتهم الثامن ابو العلا محمد عبد ربه محمد «٣٠ سنة» نقاش بالاشغال الشاقة لمدة «١٥ سنة» ومعاقبة المتهم التاسع على حسن على حسن «٢٦ سنة» حاصل على ليسانس دار العلوم بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات عن التهمتين المسندتين اليه وبراءته فيما عدا ذلك. ومعاقبة المتهم السادس باسم محمد خليل شاهين «٢٥ سنة» هارب بالسجن لمدة ٣ سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه عن تهمتين وبراءته فيما عدا ذلك ومصادرة المضبوطات وإلزامه بالمصاريف.

براءة صفوت عبدالغنى

واصدرت حكمها ببراءة كل من المتهم الثالث صفوت احمد عبدالغني «٢٦ سنة» طالب بكلية الاداب جامعة المنيا و«المحامي» منصور احمد منصور والذى اتهمته النيابة بانه كان ينقل التكليف باغتيال فودة من صفوت داخل السجن لباقي المتهمين وبرات محمد ابراهيم عبدالحميد «٢١ سنة» ومحمد عبدالرحمن عبدالواحد «٢١ سنة» طالب بكلية دار العلوم، واشرف محمد عبدالرحيم. وجلال محمود العزازى «٢٩ سنة» مدرس تربية رياضية. وحسن على محمود «٣٠ سنة» محام. ووليد سعد كامل زنجر «٢٣ سنة» موظف بهيئة الاثار. استندت المحكمة في حكمها على المتهمين الى الاعترافات ووسائل الادلة في الدعوى من المواد رقم ٤٠، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٢٠٦ فقرات ٢، ٢١١، ٢١٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤ فقرة ٢. كما انها استندت على مواد قانون الاسلحة والذخيرة والاتفاق الجنائي والشروع في القتل ومواد قانون السلاح. وقالت المحكمة انه بالنسبة للمتهم الثامن فقد ثبت في حقه للمحكمة من خلال اعترافه عن اتفاقه الجنائي واحرازه اسلحة وذخائر. وبالنسبة للمتهم الثالث فقد ثبت في حقه انه كان

مصدر السلاح المستخدم في الحادث وثبوت تهمتي حيازة وذخائر. وبراءته المحكمة من تهمة الاتفاق الجنائي عن قتل فودة والشروع في قتل نجله احمد، وصديقه وحيد رافت وماجدة جرجس حنا، ومحمد فاروق سائق فودة كما قالت المحكمة بالنسبة للمتهم الرابع باسم محمد خليل فقد ثبت في حقه حيازة السلاح الذى ضبط مع المتهم الاول وذخائره. وقام بشرائه بـ ١٥٠ جنيها وبراءته المحكمة من تهمة الاتفاق الجنائي في القضية وقالت ان الادانة جاءت تاسيسا على ثبوت جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد

بيان للمفتى

وقد تضمن بيان فضيلة المفتى الدكتور محمد سيد طنطاوى الذى ارسله الى هيئة المحكمة بالنسبة للموافقة على اعدام المتهم الاول تضمن انه وافق ولا مانع شرعا ان المتهم عبدالشافي كان له الدور الاساسي الفعال الذى ادى الى وقوع هذه الجريمة ويتمثل ذلك في انه بيت النية وعقد العزم واتفق مع المتهم الثاني اشرف السيد بعد تحريضه فقام بالاعداد والتخطيط مع اخرين كما قام بالتربص

والمراقبة لتحركات المجني عليه فرج فودة كما قام هذا المتهم بالمساعدة والمشاركة للمتهم الثاني اشرف في جميع الخطوات التى ادت الى تسهيل القيام بعملية اغتيال المجني عليه. هذا وقد اتفق فقهاء المذاهب الاربعة على انه يقتص من الجماعة للفرد اذا باشروا القتل ولكنهم اختلفوا فيمن اتفق وكان متواطئا ولم يحضر القتل او اعان عليه ولم يباشره بنفسه فيرى جمهور الفقهاء انه يقتص من المباشر فقط ويعزر من لم يباشر القتل.. واشار فضيلة المفتي في بيانه ان فقهاء المالكية راوا ان من أعان ولم يباشر او حضر ولم يباشر فانه يقتل قصاصا بشرط ان يكون «بحيث لو استعان به الجاني» انه كان هو ان يعينه على القتل اما من اتفق ولم يحضر فالراجح ان يعزر والمقرر شرعا ان التعزير عقوبة غير مقدرة وامرها مفوض للحاكم او من ينيبه وتبدا من اللوم والتوبيخ وتنتهي بالسجن، وقد تكون بالقتل حسبما يستنبط من ظروف الدعوى وملابساتها ويرى فقهاء الحنفية ان التعزير قد يكون بالقتل ويسمى «بالقتل سياسة». واضاف المفتي انه يرى ذلك بعض فقهاء الحنابلة ومنهم بن تيميه وبن القيم وبعض فقهاء المالكية وذلك حسبما تقتضيه المصلحة العامة. وكان فساد المجرم لا يزول إلا بقتله كالجاسوس والداعي الى البدعة ومعتاد الجرائم الخطرة واذا كان ذلك عملا بالحديث الشريف. ادراوا الحدود بالشبهات وانهى المفتي بيانه بانه انتهى في تقريره الى انه لا يرى ما يمنع شرعا اذا اطمان وجدان المحكمة ان يعاقب عبدالشافي بالقتل تعزيرا.

«القضية في سطور»

وكان المتهمان الاول والثاني قد كمنا للمجني عليه وباقي المصابين اثناء خروجه من مكتبه بشارع اسماء فهمي بمدينة نصر يوم ٨ يونيو ١٩٩٢ واطلقا عليه الرصاص بعد ان استقرا على قتله بهذه الوسيلة والقى القبض على المتهم الاول في مكان الحادث بعد ان طارده سائق فودة وباقي المواطنين. وتمكن المتهم الثاني من الهرب داخل مترو مصر الجديدة الى ان القى القبض عليه في مايو الماضي لمشاركته واخرين في محاولة اغتيال صفوت الشريف ونفذ فيه حكم الاعدام في اغسطس. وقدم هشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيسا نيابة امن الدولة العليا مذكرة للهيئة في ٤ اغسطس الماضي تفيد تنفيذ حكم الاعدام فيه وقررت المحكمة انقضاء الدعوى الجنائية عنه. وقد تضمنت اعترافات المتهمين انهم درسوا قتله اكثر من مرة

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

براءة صفوت عبد الغنى واعدام عبد الشافى فى قضية فرج فودة

أسدلت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ»، أمس الخميس الستار على قضية مقتل فرج فوده. وقضت برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر بإعدام المتهم الأول عبد الشافى أحمد رمضان، الذى كانت قد أحيلت أوراقه إلى المفتى.

والأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً للمتهم أبو العلا محمد عبد ربه، ولمدة ١٠ سنوات للمتهم الهارب على حسن على حسن، والسجن لمدة ٣ سنوات للمتهم الهارب باسم محمد خليل شاهين وتغريمه مائه جنيه.

كما قضت ببراءة كل من صفوت عبد الغنى ومنصور أحمد منصور ومحمد إبراهيم عبد الحميد ومحمد عبد الرحمن عبد الواحد وأشرف محمد عبد الرحيم وجلال محمد العزازى وحسن على محمود ووليد سعد كامل عبد القادر، وذلك لانتفاء تهمة القتل الجنائى عنهم.

استقبل المتهمون الحكم بغضب شديد لإعدام المتهم الأول رغم براءة

البقية ص٩

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

براءة صفوت عبد الغنى

شديد لإعدام المتهم الأول رغم براءة ثمانية منهم، كماانهار اهالى المتهمين الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة والسجن.

وكان المتهمون قد استقبلوا هيئة المحكمة قبل صدور الحكم بهتاف «إن الحكم إلا لله» ورددوا «إن السجن أو الإعدام لن يثنيانا عن الإسلام»، وكانوا يرتدون فانلات كتب عليها«» النصر أو الشهادة» و «لن يرهبنا النظام الحاكم». هذا وقد جاء فى تقرير مفتى الجمهورية بشأن اعدام عبد الشافى أن اشتراك الجماعة فى قتل فرد ووجود من باش القتل بينهم ومن لم يباشره بنفسه يجعل العقوبة التعزير وهى عقوبه تقديرية تبدأ باللوم والتوبيخ وتنتهى بالقتل، ويسمى فى هذه الحالة «القتل سياسة» وذلك حسبما تقتضيه المصلحة العامة او اذا كان فساد المجرم لا يزول إلا بقتله، كالجاسوس والداعى إلى البدعة ومعتاد الجرائم الخطيرة.

وقال فى نهاية تقريره انه لا يرى مانعاً شرعياً اذ اطمان وجدان أن المحكمة ان يعاقب المتهم عبد الشافى رمضان بالقتل تعزيراً.

المصدر : 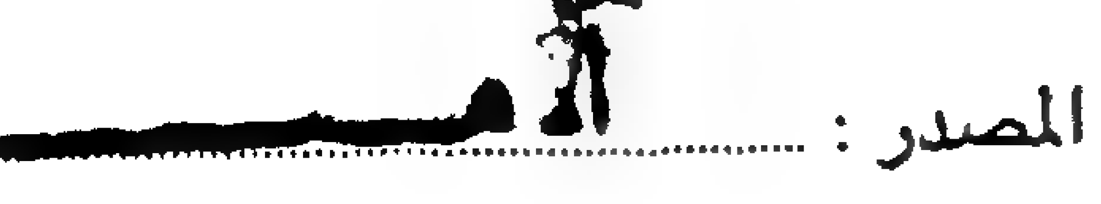

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٣

الحكم باعدام المتهم الأول في قضية اغتيال فرج فودة

قضت أمس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» بالاعدام شنقا على المتهم الأول في قضية اغتيال فرج فودة «عبدالشافي احمد ابراهيم»، وبالاشغال الشاقة ١٥ سنة للمتهم «أبوالعلا محمد عبدربه»، وبالاشغال ١٠ سنوات للمتهم «على حسن على» وبالسجن ٣ سنوات للمتهم «باسم محمد خليل»، وقضت ببراءة ٨ متهمين.

الحكم فى قضية اغتيال فرج فوده :

الاعدام للمتهم الأول والاشغال لـ ٣ وبراءة ٨

رئيس المحكمة : البراءة لعدم توافر دليل الاتفاق الجنائى

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

كتبت خديجة عفيفي وصالح الصالحي :

قضت محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) امس باجماع الآراء وموافقة فضيلة المفتي باعدام عبدالشافى رمضان المتهم الاول فى حادث اغتيال الدكتور فرج فوده .. كما عاقبت المحكمة كلا من ابوالعلا محمد عبدربه بالاشغال الشاقة ١٥ عاما وعلى حسن على (هارب) بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات وباسم محمد خليل شاهين (هارب) السجن ٣ سنوات و ١٠٠ جنيه غرامة .. كما قضت المحكمة ببراءه ٨ متهمين اخرين هم : صفوت عبدالغنى ومنصور احمد (المحامى) ومحمد ابراهيم ومحمد عبدالرحمن واشرف محمد عبدالرحيم وجلال محمود العزازى وحسن على محمود ووليد سعد كامل .

قبل بداية الجلسة اخذ المتهمون وهم خلف القضبان يرددون الاناشيد والهتافات .. ويتسابقون على الادلاء بالاحاديث الصحفية لوكالات الانباء العالمية .. وارتدى المتهمون فانلات بيضاء كتب عليها بالزهرة « الزرقاء » عبارات معادية للنظام وتتفق مع افكارهم .

وفى تمام الساعة الحادية عشرة والنصف بدات الجلسة .. وبمجرد دخول هيئة المحكمة للقاعة .. ردد المتهمون الهتافات المعادية للمحكمة .. ورد عليهم المستشار محمد البحر رئيس المحكمة(ربنا الاعلم والكلام الذين ترددونه سوف تندمون عليه).. واخذ رئيس المحكمة فى تلاوة أسماء المتهمين بترتيب تقرير الاتهام والاحكام الصادرة .

صدر الحكم برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بأمانة سر ماهر حسنين وحسن موسى وحضور شريف عبدالنبى رئيس نيابة أمن الدولة العليا .

أكد المستشار محمد البحر أن المحكمة استندت على اعترافات المتهمين المدانين .. وايضا على الادلة المتوافرة فى القضية من الاتفاق الجنائى والقتل والشروع فى القتل وحيازة الاسلحة والمتفجرات والتزوير فى أوراق رسمية .

واوضحت المحكمة ان المتهم الاول عبدالشافى رمضان ثبت فى حقه تهمة القتل العمد مع سبق الاسرار والترصد .. والشروع فى قتل ٤ أخرين هم احمد فرج فوده ووحيد رأفت زكى ومحمد فاروق وماجدة جرجس .. كما حاز اسلحة وذخائر ومتفجرات بدون ترخيص .. وقيامه بالتزوير فى محرر رسمى .. كما أن المتهم ابوالعلا محمد عبدربه قد اعترف باتفاقه مع آخرين على قتل الدكتور فرج فوده .. وضبط معه السلاح المستخدم فى ارتكاب الجريمة .. اما المتهم على حسن فقد ثبت انه مصدر السلاح الآلى المستخدم فى الحادث .. كما ثبت قيام المتهم باسم محمد خليل بشراء السلاح بمبلغ ١٥٠ جنيها .

اما عن اسباب البراءة اكدت المحكمة انه انتفى عن المتهمين تهمة الاتفاق الجنائى .

وذكر المستشار محمد البحر ان اسباب الحكم مكتوبة .. وستودع بالمحكمة بمجرد الانتهاء من مراجعتها .. وأكد أن احكام المحكمة تخضع للتصديق ولا يجوز الطعن عليها بالنقض .

واكدت المحكمة أن المفتى انتهى فى تقريره انه لا يرى ما يمنع شرعا اذا اطمأن وجدان المحكمة ان يعاقب المتهم عبدالشافى رمضان بالقتل تعذيرا .. وقال رئيس المحكمة ان المفتى اوضح فى تقريره أن المتهم عبدالشافى رمضان كان له الدور الأساسى الفعال .. الذى ادى الى وقوع هذه الجريمة .. ويتمثل ذلك فى انه بيت النية وعقد العزم واتفق مع المتهم الثانى اشرف السيد ابراهيم (المعدوم فى قضية صفوت الشريف) وزير الاعلام بعد تحريضه .. فقام بالاعداد والتخطط مع آخرين .. كما قام بالتربص والمراقبة لتحركات المجنى عليه فرج فوده .. وقام هذا المتهم بالمساعدة والمشاركة للمتهم الثانى فى جميع الخطوات التى ادت الى تسهيل القيام بعملية اغتيال فرج فوده .. هذا وقد اتفق فقهاء المذاهب الاربعة على انه يقتص من الجماعة للفرد اذا باشروا القتل .. ولكنهم اختلفوا فيمن اتفق وكان متواطئا ولم يحضر القتل .. فيرى جمهور الفقهاء انه يقتص من المباشر فقط ويعذر من لم يباشر القتل .. كما يرى المالكية ان من اعان ولم يباشر او حضر فانه يقتل قصاصا بشرط ان يكون (بحيث لو استعان به الجانى) فى امكانه ان يعينه على القتل .. ام من اتفق ولم يحضر فالراجح انه يعذر .. واضاف فضيلة المفتى ان المقرر شرعا ان التعذير عقوبة غير مقررة وامره امتروك للحاكم او من ينيبه ..

Bibliotheca Alexandrina
0305004